

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY-ANNABA
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA



جامعة باجي مختار-عنابة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

مخبر البحث في الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة LRIEDD

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه
مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

دور الذكاء الاقتصادي كروية لترقب الأزمات المالية

الشعبة: نقد-بنك وتمويل
للطالبة
عفيف هناء

مدير أطروحة التخرج: د. بوريش هشام أستاذ محاضر أ جامعة باجي مختار-عنابة

أمام أعضاء اللجنة

- بريش السعيد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باجي مختار-عنابة
- بوريش هشام	أستاذ محاضر- أ-	مقررا	جامعة باجي مختار-عنابة
- حمداوي الطاوس	أستاذ محاضر- أ-	عضوا	جامعة باجي مختار-عنابة
- قريشي محمد الصالح	أستاذ محاضر- أ-	عضوا	جامعة قسنطينة 2
- بو عزيز ناصر	أستاذ محاضر- أ-	عضوا	جامعة قالمة
- الطيب الوافي	أستاذ محاضر- أ-	عضوا	جامعة تبسة

السنة الجامعية: 2016/2015

التصريح

أصرح بصفتي صاحب الدراسة الموسومة بـ:

دور الذكاء الاقتصادي كروية لتقرب الأزمات المالية

بأنها تحت مسؤوليتي الخاصة وأنها غير مقدمة لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية.

التوقيع

ملخص باللغة العربية

عرف الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات المالية، ومن أهمها أزمة 1929، ومؤخرا أزمة 2008، وأزمة الديون السيادية. حيث خلفت أزمة 2008 آثارا وانعكاسات سلبية على مستوى الدول المتقدمة، الناشئة وحتى النامية بما فيها دول المغرب العربي (المغرب، تونس والجزائر) بدرجات متفاوتة. هذه الأزمات أظهرت تشابه في الأسباب والمؤشرات المتمثلة في المعلومات "اشارات الانذار" التي أدت إلى حدوثها. مما تطلب منا البحث في فعالية الذكاء الاقتصادي وأهميته في التتبع المستمر لهذه المؤشرات.

بالتركيز على الاقتصاد الأمريكي، من خلال هذه الدراسة وباعتماد على منهجية غرنجر للسببية استخلصنا نتيجتين: أولا، أن سعر الفائدة الحقيقي يشكل احد اشارات الانذار الهامة، والتي بمجرد أن حدث فيها تغيير أثرت على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وثانيا أن سعر الفائدة المفروض من طرف البنك الفيدرالي الأمريكي يشكل بدوره اشارة انذار، حيث بمجرد أن تم التغيير في سعر الفائدة تحول إلى اشارة انذار قوي متسببا في تزايد معدل العجز عن سداد القروض ومتحولا بدوره إلى علامة انذار عن حدوث أزمة 2007.

هذه الدراسة أظهرت فعالية الاهتمام بمتطلبات الذكاء الاقتصادي الذي يسعى إلى جمع المعلومات التي تعبر في البداية عن اشارات ضعيفة، وبفضل اليقظة يتم تتبعها والتنبه إلى امكانية تحولها إلى اشارات انذار مبكرة لأزمة قادمة، على أن يتم توصيل هذه المعلومات الاستراتيجية إلى الأعوان الاقتصاديين في الوقت المناسب لاتخاذ الاجراءات اللازمة، والتي تسهم في ترقب حدوث الأزمات.

الكلمات الدالة: الأزمات المالية، الذكاء الاقتصادي، اليقظة، الاشارات الضعيفة، اشارات الانذار، منهجية غرنجر.

Résumé

L'économie capitaliste a connu beaucoup des crises financières importantes, comme celle de 1929, ou celle plus récente de 2008 et la crise de la dette souveraine. La crise de 2008 a ainsi engendré des répercussions négatives sur l'ensemble des pays, aussi bien sur les pays développés, les pays émergents, que les pays en développement dont en particulier ceux du Maghreb (Maroc, Tunisie et Algérie). Ces crises ont montré des similitudes remarquables en termes de causes et d'indicateurs de "signaux d'alarme" ayant conduit à leur survenue. Ce constat nous a amené à nous interroger sur l'efficacité de la notion "d'Intelligence Economique" quand à son importance dans le suivi continu de tels indicateurs.

En analysant l'économie américaine à travers l'approche reposant sur la méthodologie de causalité de Granger, nous avons tiré deux conclusions principales: Premièrement, le taux d'intérêt réel est un des signaux d'alarme les plus importants. En effet, toute variation de ce taux affecte directement le taux de croissance de la production intérieur brut. Deuxièmement, le taux d'intérêt imposé par la Banque Fédérale des États-Unis (la FED) constitue également un signal d'alarme. En effet, la variation de ce taux en 2007 fut quasi automatiquement convertie en un fort signal d'alarme réduisant drastiquement le taux de capacité du remboursement des prêts, lequel le taux devenait à son tour un signal d'alarme annonciateur de la crise.

Cette étude a montré l'efficacité de l'attention sur les exigences de la notion "d'Intelligence Economique" qui vise à la collecte d'informations qui reflètent, dans un premier temps, des signaux faibles lesquels, grâce à l'attention qui leur est porté à travers la veille, peuvent faciliter leur appréhension comme prémices de signaux d'alarme d'une crise à venir. Ces signaux d'alarme peuvent ainsi être utilisés par les agents économiques pour prendre les mesures nécessaires à même de juguler ou du moins d'atténuer les effets des crises en perspective.

Mots clés: crises financières, l'intelligence économique, veille, signaux faibles, signaux d'alarme, la méthodologie de Granger.

Abstract

The capitalist economy has experienced many financial crises, particularly that of 1929 and, more recently, that of the 2008 and sovereign debt crisis. The 2008 crisis has generated negative impacts on developed countries, emerging countries and even developing countries including also the Maghreb countries Morocco, Tunisia and Algeria. These crises showed remarkable similarities in terms of causes and "warning signals" indicators that led to their occurrence. This observation leads us to wonder about the effectiveness of the notion of "Economic Intelligence" and its importance in the continuous monitoring of these indicators.

In analyzing the US economy through an approach based on Granger causality methodology, we have drawn two main conclusions: First; the real interest rate is one of the most important warning signals. Indeed, any variation in that rate directly affects the growth rate of overall domestic production. Second, the interest rate charged by the Federal Bank of the United States (the Fed) is also an alarm signal. Indeed, the variation in that rate in 2007 was almost automatically converted into a strong alarm signal drastically reducing the rate of loan repayment capacity which, in turn, shined as an alarm signal of the coming crisis.

This study shows the importance and effectiveness of business intelligence aimed at gathering information that reflect, at first, weak signals which, thanks to the attention that is brought to them through vigilance, can facilitate their apprehension as an alarm signal of a coming crisis. These alarm signals may thus be used by economic agents to take measures likely curbing or at least mitigating the effects of a crisis.

Keywords: financial crises, economic intelligence, vigilance, weak signals, warning signals, the methodology of Granger.

الإهداء

الحمد لله المتصف بالكمال، المنعوت بنعوت الجلال، الذي علم ما كان و

ما يكون و ما هو كائن في المال و الحال، و ما توفيقي إلا بالله عليه

توكلت و إليه أنيب

وصلى الله و سلم و بارك على عبده سيدنا و نبينا محمد صاحب المقام

المحمود والحوض المورد وعلى آل بيته وأصحابه أجمعين

أهدي هذا العمل

إلى

أبي العزيز رحمه الله

وأمي الغالية

إلى أخواتي سميرة ونصر الدين

وإلى كل صديقاتي

التقديم والشكر

لله الحمد والشكر أولا وأخيرا

أتقدم بخالص شكري وبالغ تقديري إلى الأستاذ المشرف

الأستاذ بوريش هشام على اهتمامه الكبير، نصائحه القيمة وتوجيهاته من

أجل إنجاز هذا العمل، وأتمنى له المزيد من النجاح في مشواره التعليمي

والبحثي.

كما أتقدم بالشكر و العرفان للأستاذ الدكتور بربيش السعيد على كل مقدمه

لي، والدكتور لبو محمد لمين وجميع أساتذتنا الأجلاء بكلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة عنابة.

كما أتوجه بعميق الشكر إلى كل من ساعدني من قريب، أو من بعيد في

إعداد هذه الرسالة.

قائمة الأشكال، الجداول والمختصرات

قائمة الأشكال

الصفحة

العنوان

الرقم

20	1	مراحل الدورة الاقتصادية
35	2	منحنى فيليبس
		الإصدارات السنوية من قروض الرهن العقاري إلى الأسر في الولايات المتحدة
84	3	(مليار دولار)
91	4	الأزمة المالية العالمية
94	5	تدهور أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية
122	6	الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب (%)
123	7	الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب (%)
125	8	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر لأسعار المستهلك، والحساب الجاري الخارجي لتونس خلال الفترة 2007-2009 (%)
136	9	تطور معدل الفائدة للاقتراض على 10 سنوات لدول منطقة اليورو
140	10	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لليونان من 1996-2009 (%)
146	11	المساعدات التي قدمتها الدول لليونان (مليار أورو)
172	12	أعمدة الذكاء الاقتصادي
174	13	الخمس مستويات للذكاء الاقتصادي

175	شبكة الأعوان للذكاء الاقتصادي	14
178	أبعاد الذكاء الاقتصادي	15
183	توقع المشاكل	16
193	وصف سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي	17
196	من البيانات إلى الاستخبارات	18
197	دورة المعلومات أو الاستخبارات	19
202	الكلفة الحدية و المنفعة الحدية للمعلومات	20
207	مصادر المعلومات	21
209	تحديد الاحتياجات	22
210	البحث المستهدف	23
211	خطة عمل لعملية البحث	24
212	تقييم المعلومة	25
221	آلية عمل اليقظة الاستراتيجية	26
223	أهمية اليقظة التكنولوجية	27
227	إنشاء نظام اليقظة	28

234	الوصول إلى الذكاء الاقتصادي	29
237	من اليقظة إلى التنبؤ	30
240	تعريف نظام المعلومات	31
242	نظم المعلومات	32
243	نموذج مكونات نظم المعلومات	33
249	نظم الأعمال الوظيفية	34
252	أمن وحماية موارد نظم المعلومات	35
259	العلاقة ما بين البيانات والمعلومات والمعرفة	36
269	التكاملية ما بين الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة	37
270	مستويات الإنذار	38
274	عمليات الذكاء الإقليمي	39
276	الذكاء الاقتصادي كنمط من أنماط الحوكمة	40
286	وتيرة الأزمات على مستوى الدول ما بين الفترة 1972-2007(نسبة مئوية)	41
286	متوسط تكلفة الأزمات المصرفية(1970-2007)(كنسبة من الناتج الداخلي الخام)	42

288	تغيرات الانتاج في البلدان المتطورة(%)	43
291	التغيرات في سعر الفائدة الحقيقي	44
305	مصفوفة إشارات الإنذار المبكر	45
317	التغيرات في أسعار الفائدة للاقتصاد الميريكي 1995-2009(%)	46
319	تطور معدل نمو الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1995 إلى 2009(%)	47
320	التغيرات في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1995 إلى 2009(% من الناتج المحلي الخام)	48
321	قروض الرهن العقاري للعائلات في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1995-2009) (%)	49

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تدهور التجارة الدولية بالنسبة لأهم الدول الرأسمالية للفترة 1930-1932	60
02	نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطات الرسمية في الدول الآسيوية للفترة 1990-1996	69
03	الدين الخارجي لبعض البلدان الآسيوية للفترة 1996-1999	71
04	ديون الأسر (% كنسبة مئوية من الدخل المتاح)	83

102	les monolines	05
107	خسائر لبعض البنوك الأمريكية في 25 سبتمبر 2008	06
107	خسائر المؤسسات العقارية خلال 2008	07
109	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلك، الحساب الجاري الخارجي للاقتصاد الأمريكي خلال 2009-2007	08
110	إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الأزمة المالية	09
114	خسائر أهم المصارف الفرنسية في 31 ديسمبر 2008	10
117	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدلات تغير مؤشر أسعار المستهلك (IPC)، والحساب الجاري الخارجي في كل من منطقة اليورو، المملكة المتحدة، اسبانيا، فرنسا وألمانيا خلال الفترة (2009-2007)	11
118	التراجع في البورصات العالمية خلال سنة 2009	12
119	إجراءات الدول الأوروبية لمواجهة الأزمة المالية	13
128	التغيرات في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2009-2007	14
130	إجراءات دول المغرب العربي لمواجهة الأزمة المالية	15
134	نسبة العجز في الميزانيات العمومية لبعض دول الاتحاد الأوروبي عام 2010	16
135	الديون العمومية لبعض الدول الأوروبية لسنة 2010	17

136	تطور الديون العمومية لليونان، ايرلندا، اسبانيا وايطاليا من 2007-2015	18
147	بيانات خطة التعديل لليونان من 2010 إلى 2014	19
204	تصنيف أنواع المعلومات في الذكاء الاقتصادي	20
230	مراحل ونشاطات عملية اليقظة	21
233	الوصول إلى الذكاء الاقتصادي	22
236	أوجه الاختلاف ما بين اليقظة والتنبيه	23
256	تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية الذكاء الاقتصادي	24
261	مقارنة لخصائص المعرفة الصريحة والضمنية	25
284	تكاليف الأزمات المالية المتمثلة بخسارة الانتاج في الأقطار الصناعية والأسواق الناشئة	26
287	تغيرات الانتاج في البلدان المتطورة	27
294	نقاط الضعف والمحفزات المتسببة للأزمات	28
307	مؤشرات الانذار المبكر	29
309	مؤشرات الانذار المبكر لأزمات العملة 1975-1997	30
323	تطور في سعر الفائدة الحقيقي والنتاج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1995 إلى 2009	31

324	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TIR و PIB	32
325	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TIR و PIB	33
326	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TIR و PIB	34
328	اختبار السببية	35
329	PIB بدلالة TIR	36
334	التغيرات في معدل الفائدة ومعدل العجز عن سداد القروض العالية المخاطر 1995-2009	37
335	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TDEF و TDIR	38
336	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TDEF و TDIR	39
339	اختبار السببية	40
340	TDEF بدلالة TDIR	41

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
FED	Federal Reserve System
RMBS	Residential Mortgage-Backed Securities
ABS	Asset Backed Securities
CDO 'CDOs	Collateralized Debt Obligations

Crédit défaut swap	CDS
Produit Intérieur Brut	PIB
Special Investment Véhicule	SIV
Institut de Crédit Officiel	ICO
Marocains Résidant à l'Etranger	MRE
Agence Nationale pour le Développement de l'Investissement	ANDI
Society of Competitive Intelligence Professionals	SCIP
l'Institut des Hautes Etudes de la Défense National Française	IHEDN
Association Française De Normalisation	AFNOR
Référentiel des métiers–types des professionnels de l'information–documentation	ADBS
Volatility Index	VIX
Chicago Board Options Exchange	CBOE
Liquidity, Credit and Volatility Index	LCVI
Emerging Markets Bond Index	EMBI
Taux d'Intérêt Réel	TIR
Taux Directeur	TDIR
Taux de Défaut de paiement	TDEF

جدول المواد (الفهرس)

الصفحة	المكونات
أ	التصريح
ب	ملخص باللغة العربية
ت	ملخص باللغة الفرنسية Résumé
ث	ملخص باللغة الانجليزية Abstract

ج	الاهداء
ح	التقديم والشكر
د	قائمة الأشكال
ز	قائمة الجداول
ص	قائمة المختصرات والرموز
ط	جدول المواد
01 إلى 12	المقدمة
13 إلى 78	الفصل الأول: دورية الأزمات المالية
14	تمهيد
15	المبحث الأول : ماهية الأزمات وأنواعها
15	المطلب الأول : ماهية الأزمات
15	أولا- مفهوم الأزمة
18	ثانيا- مفهوم الأزمة الاقتصادية
21	ثالثا- مفهوم الأزمة المالية
23	المطلب الثاني : أنواع الأزمات
23	أولا- أزمة العملة
24	ثانيا- الأزمة المصرفية وأزمة الديون
26	ثالثا- الأزمة المنظومية وأزمة السيولة
27	رابعا- أزمة انفجار الفقاعة
29	المبحث الثاني: تفسير الأزمات المالية وخصائصها
29	المطلب الأول: النظريات التي تفسر الأزمات المالية
29	أولا- وجهة نظر الكلاسيك للأزمات
33	ثانيا- نظرية كينز
37	ثالثا- نظرية فيشر و النظرية النقدية للأزمات
40	رابعا- النظريات الحديثة لتفسير الأزمات
42	المطلب الثاني – أسباب الأزمات المالية ومصادرها
42	أولا- الفجوات في المعلومات والمهارات
48	ثانيا- العوامل الخارجية ومكونات رأس المال

49	ثالثا- إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة
49	رابعا- تشوهات القطاع المالي
50	المطلب الثالث: خصائص الأزمات المالية
50	أولا- عدوى الأزمات
52	ثانيا- صعوبة التنبؤ بالأزمات
54	ثالثا- دورية و تكرار الأزمات المالية
56	المبحث الثالث: تاريخية الأزمات المالية
56	المطلب الأول : أزمة الكساد الأعظم ،أزمة 1971 وأزمة المديونية
56	أولا- أزمة الكساد الأعظم
62	ثانيا- أزمة 1971
63	ثالثا- أزمة المديونية العالمية
65	المطلب الثاني: أزمة الأسواق المالية، أزمة المكسيك والأزمة الآسيوية
65	أولا- أزمة الأسواق المالية
67	ثانيا- أزمة المكسيك
68	ثالثا- الأزمة الآسيوية
72	المطلب الثالث : أزمة روسيا، أزمة البرازيل وأزمة الأرجنتين
72	أولا- أزمة روسيا
74	ثانيا-الأزمة المالية في البرازيل (بداية سنة 1999)
75	ثالثا- أزمة الأرجنتين
78	خلاصة الفصل
152-79	الفصل الثاني: الأزمات المالية الحديثة
80	تمهيد
81	المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية لـ2008
81	المطلب الأول : دراسة متأنية في واقعية الأزمة المالية العالمية –جذورها وتاريخيتها
88	المطلب الثاني : نشأة الأزمة
92	المطلب الثالث : العوامل التي أدت إلى وقوع وانتشار الأزمة
92	أولا- أزمة الرهن العقاري، معدلات الفائدة وعملية التوريق
99	ثانيا- وكالات التتقيط وشركات التأمين

102	ثالثا- ضعف رقابة السلطات النقدية وانتقال المصارف من النظام التقليدي إلى نظام جديد
104	رابعا – المشتقات المالية، واتساع الهوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي
106	المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية
106	المطلب الأول : آثار الأزمة على الاقتصاد الأمريكي
111	المطلب الثاني : انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الأوروبي
111	أولا- المملكة المتحدة
112	ثانيا-ايرلندا واسبانيا
114	ثالثا- فرنسا
115	رابعا- ألمانيا
121	المطلب الثالث : آثار الأزمة على اقتصاديات دول المغرب العربي
121	أولا- المملكة المغربية
124	ثانيا – تداعيات الأزمة على الاقتصاد التونسي
126	ثالثا- تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري
131	المبحث الثالث : أزمة الديون السيادية
131	المطلب الأول : جذور الأزمة المالية وأسبابها
137	المطلب الثاني: تداعيات أزمة الدين السيادية على اليونان-أزمة اليونان-
137	أولا- الاقتصاد اليوناني
142	ثانيا- أسباب الأزمة المالية اليونانية
144	ثالثا- الإجراءات التي اتبعتها اليونان لمواجهة الأزمة
152	خلاصة الفصل
214-153	الفصل الثالث: الإطار المعرفي والعلمي للذكاء الاقتصادي
154	تمهيد
155	المبحث الأول : التأصيل المعرفي للذكاء الاقتصادي
155	المطلب الأول: جذور ونشأة الذكاء الاقتصادي
155	أولا- الأصول التاريخية لمفهوم الذكاء الاقتصادي
157	ثانيا- السيطرة الأنجلوساكسونية على الثقافة العقائدية للذكاء الاقتصادي
159	المطلب الثاني: ماهية الذكاء الاقتصادي وأهميته
160	أولا- مفهوم الذكاء الاقتصادي

166	ثانيا - أهمية الذكاء الاقتصادي
168	المطلب الثالث : مجالات تطبيق الذكاء الاقتصادي وخصائصه
168	أولا- الذكاء الاقتصادي في خدمة المؤسسة
169	ثانيا- الذكاء الاقتصادي في خدمة الدولة
170	ثالثا- خصائص الذكاء الاقتصادي
172	المبحث الثاني: الإطار العلمي للذكاء الاقتصادي
172	المطلب الأول: المكونات الأساسية للذكاء الاقتصادي ومستوياته
172	أولا- مكونات الذكاء الاقتصادي
174	ثانيا- مستويات الذكاء الاقتصادي
176	المطلب الثاني : المهام الرئيسية للذكاء الاقتصادي وأبعاده
176	أولا- المهام الرئيسية للذكاء الاقتصادي
177	ثانيا- أبعاد الذكاء الاقتصادي
182	المطلب الثالث: تعليم الذكاء الاقتصادي وتحديد سيرورة عمله
182	أولا- تعليم الذكاء الاقتصادي
184	ثانيا- سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي
194	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمعلومة
194	المطلب الأول: ماهية المعلومة-دورة المعلومات وخصائصها
194	أولا- مفهوم المعلومة
197	ثانيا- دورة الاستخبارات أو المعلومات
198	ثالثا- خصائص وأهمية المعلومات
202	رابعا- العلاقة بين الكلفة الحدية والمنفعة الحدية للمعلومات
203	المطلب الثاني: تصنيف المعلومات
207	المطلب الثالث: الكشف عن المعلومة الاستراتيجية
208	أولا- المرحلة الأولى : تحديد الاحتياجات
209	ثانيا- المرحلة الثانية: مخطط الاستخبارات وطرق البحث
211	ثالثا- الحصول على المعلومة وتقييمها
212	رابعا- التحليل والمصادقة
214	خلاصة الفصل

279-215	الفصل الرابع: عناصر دعم الذكاء الاقتصادي
216	تمهيد
217	المبحث الأول: اليقظة
217	المطلب الأول: ماهية اليقظة
221	المطلب الثاني : أنواع اليقظة
221	أولا- اليقظة التكنولوجية والتنافسية
224	ثانيا - اليقظة التجارية، التسويقية والمالية
225	ثالثا- يقظة الصورة ويقظة الرأي
226	رابعا- اليقظة الاجتماعية والقانونية
227	المطلب الثالث: إنشاء نظام لليقظة ووصف مراحلها
227	أولا إنشاء نظام للرصد أو تكوين نظام اليقظة
228	ثانيا – مراحل اليقظة
232	المطلب الرابع: الفروقات ما بين اليقظة والذكاء الاقتصادي وما بين اليقظة والتنبيه
232	أولا- من اليقظة إلى الذكاء الاقتصادي
234	ثانيا- اليقظة (الرصد) والتنبيه
238	المبحث الثاني: نظام المعلومات
238	المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات، موارده وخصائصه
238	أولا- مفهوم النظام، نظام المعلومات
242	ثانيا- موارد نظام المعلومات
245	ثالثا- خصائص وسمات نظم المعلومات
246	المطلب الثاني: أنواع نظم المعلومات ،أهميتها والرقابة كأداة لأمن نظام المعلومات
246	أولا- أنواع نظم المعلومات
250	ثانيا- أهمية نظام المعلومات
250	ثالثا- طرق وأمن نظام المعلومات
252	المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصال
253	أولا- ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال
255	ثانيا- الدوافع وراء انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال
256	ثالثا- تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذكاء الاقتصادي

258	المبحث الثالث : المقومات التكميلية للذكاء الاقتصادي
258	المطلب الأول: ماهية المعرفة، أنواعها وخصائصها
258	أولاً- المعرفة
260	ثانياً- أنواع المعرفة، خصائصها وتحويلها
262	المطلب الثاني: إدارة المعرفة وعلاقتها بالذكاء الاقتصادي
262	أولاً- ادارة المعرفة
263	ثانياً-ماهية رسملة المعارف
266	ثالثاً-إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي:
269	المطلب الثالث: الذكاء المحاسبي، الاقليمي والحوكمة
269	أولاً- الذكاء المحاسبي والمالي في إطار الذكاء الاقتصادي للشركات
272	ثانياً- الذكاء الاقليمي
275	ثالثاً- الذكاء الاقتصادي كدليل للحوكمة وللأخلاقيات
279	خلاصة الفصل
342-280	الفصل الخامس : دور الاشارات الضعيفة وعلامات الانذار المبكرة في تقليص أثر الأزمات المالية
281	تمهيد
282	المبحث الأول: تكاليف الأزمات ونقاط الضعف
282	المطلب الأول: كلفة الأزمات وطرق التنبؤ بها
282	أولاً- كلفة الأزمات
289	ثانياً- طرق التنبؤ بالأزمات
292	المطلب الثاني: نقاط الضعف في الأزمات
296	المبحث الثاني: الاشارات الضعيفة وعلامات الإنذار
296	المطلب الأول: الإشارات الضعيفة
296	أولاً- ماهية الاشارات الضعيفة
300	ثانياً- البحث والجمع للإشارات الضعيفة
302	المطلب الثاني: علامات الإنذار المبكرة- نظام الانذار المبكر وأهميته
302	أولاً- تعريف علامات الانذار المبكرة
302	ثانياً- ماهية نظام الانذار المبكر
306	ثالثاً- أهمية نظام الانذار المبكر

308	المطلب الثالث: دلائل الأزمات المالية
316	المبحث الثالث: دور التقاط الإشارات الضعيفة في الكشف المسبق عن الأزمات المالية
316	المطلب الأول: الاشارات الضعيفة في الأزمة العالمية لعام 2008
322	المطلب الثاني- اختبار السببية بين سعر الفائدة الحقيقي (كمؤشر انذار) ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
330	المطلب الثالث: الاشارات الضعيفة التي أدت إلى انفجار أزمة الرهن العقاري 2007
332	أولا- الاشارات الضعيفة في أزمة الرهن العقاري
335	ثانيا: اختبار السببية بين سعر الفائدة TDIR ومعدل العجز عن السداد للقروض العالية المخاطر TDEF
342	خلاصة الفصل
344	الخاتمة
351	المراجع
377	الملاحق

المقدمة

المقدمة

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إضافة إلى بداية الألفية الثالثة، فبالرغم من ازدياد أهمية الأسواق المالية خلال المرحلة الأخيرة في تمويل مختلف أوجه التنمية الاقتصادية بفعل العولمة المالية، زيادة التحرير المالي، الانفتاح الاقتصادي وارتفاع حجم التجارة الدولية، وكذا

تحرير المعاملات المتعلقة بالائتمان المالي، التجاري وتحويلات رأس المال، هيمنة المضاربة، وارتفاع التعامل بالمشتقات المالية، إلا أن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وما نجم عنها من أزمة الديون السيادية في دول منطقة الأورو "أزمة اليونان" غيرت هذه المفاهيم، وكشفت ضعف أداء الأسواق المالية، بالإضافة إلى سلبيات التعامل بهذه الأدوات الجديدة وخاصة غموض التعامل بالمعلومات المالية والتجارية وافتقارها للدقة، هشاشة الأنظمة الاقتصادية المالية ومعاناتها من ثغرات ونقاط ضعف، كما أنها أبرزت فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية وغياب الرقابة اللازمة على مستوى هذه المؤسسات وعلى مستوى الأسواق المالية، وغياب تطبيق الحوكمة على مستوى المؤسسات، البنوك والأسواق المالية. بالإضافة لذلك عكست ديناميكية الأزمة أوجه القصور التي ينطوي عليها رفع الضوابط المالية على الصعيدين الوطني والدولي، واستمرار الاختلالات العالمية.

نظرا لدورية الأزمات وتكرارها من فترة لأخرى، أدى ذلك بالعديد من الباحثين إلى المثابرة والبحث في أسباب وطرق معالجتها، ووفقا للنظريات الاقتصادية التقليدية والحديثة على السواء، فإن قبل حدوث الأزمات المالية، تتواجد معلومات/مؤشرات تتفاعل فيما بينها واحدة تلوا الأخرى، وتؤدي في الأخير إلى حدوثها، تكون هذه المعلومات في البداية على شكل اشارات ضعيفة، ثم تتحول إلى اشارات تنذر عن أزمة قادمة، الأمر الذي يستلزم تواجد آلية تقوم بتتبع هذه المعلومات (الاشارات) بشكل مستمر للنتبه إلى أية تغييرات تحدث فيها وتشير إلى خطر ما أو أزمة آتية.

إن إدارة الأزمة عملية إدارية تقوم على التخطيط والتدريب بهدف التنبؤ بها والتعرف على أسبابها الداخلية والخارجية، وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، وتحليل المؤشرات التي كانت

من الممكن ان تنذر على حدوثها(مؤشرات الانذار المبكرة)، واستخدام كل الإمكانيات والوسائل المتاحة للوقاية منها ومواجهتها بنجاح بما يحقق الاستقرار ويجنب التهديدات والمخاطر، مع استخلاص الدروس واكتساب خبرات جديدة تحسن من أساليب التعامل معها في المستقبل. ومن بين هذه الأساليب نجد الذكاء الاقتصادي والذي يحتل مكانة هامة في نشاط الحكومات والدول وخاصة المؤسسات، ويعتمد على الجمع بين الوسائل العامة والخاصة لخدمة الاقتصاد المحلي، ويقوم على مجموعة منسقة من نشاطات البحث، المعالجة، النشر وحماية المعلومات الاستراتيجية، (ومن بين هذه المعلومات تظهر علامات الإنذار المبكرة للأزمات المالية)، تشترك في إقامتها الدولة، المؤسسات والهيئات المختلفة. تمتد المعلومة في بعدها الاستراتيجي إلى المجال الاقتصادي، التنافسي، العلمي، والتكنولوجي، القانوني، الجيوسياسي ...الخ. كما يغطي الذكاء الاقتصادي مجموعة نشاطات اليقظة والإنذار المبكر، الدراسة والتلخيص، التأثير والتأثير المضاد لصالح أعوان خواص أو عموميين.

أهمية البحث:

لقد أظهرت معظم الأزمات مدى دور وأهمية المعلومات، وتعد هذه الأخيرة المدخل الطبيعي لعملية اتخاذ القرار في مراحل الأزمة المختلفة، فالأزمة بحكم تعريفها تعني الغموض ونقص في المعلومات. وبالتالي فإن ضرورة وجود قاعدة أساسية للبيانات والمعلومات تتسم بالدقة والتصنيف الدقيق وسهولة الاستدعاء، تقوم بمتابعة وانتقاء المعلومات الاستراتيجية وتوصيلها إلى صاحب القرار في الوقت المناسب، أو إنشاء نظام رسمي للمعلومات يقوم بنشر، جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة ببيئة المؤسسة أي 'الذكاء الاقتصادي'، حيث يمكن أن يشكل وسيلة لتوجيه المؤسسة للحد من عدم اليقين، اغتنام الفرص وتقليل المخاطر مما يساعد بشكل كبير في وضع أسس قوية لطرح البدائل والاختيار بينها، وخاصة يؤدي إلى ترقب الأزمات المالية ومنع حدوثها.

إشكالية البحث

في ظل الاقتصاد المعاصر المبني على المعرفة والتنافسية، أصبحت وظيفة البحث والتطوير بمثابة العنصر الهام في مخطط التنمية على المستويين الكلي والجزئي. ذلك أن التنافسية حالياً سواء ما بين الأمم أو ما بين المؤسسات، إنما هو تنافس معرفي بالدرجة الأولى. حيث أصبحت قدرة التحكم في المعلومات وإصدارها بشكل جيد وفي الوقت المناسب تشكل نقطة التميز والتفوق ما بين المؤسسات، الهيئات والدول.

وتعتبر المعلومة الاقتصادية والاستراتيجية مفيدة إذا استخدمت بطريقة عقلانية ضمن منظومة اتخاذ القرارات الاستراتيجية والبناءة في مختلف المستويات، وذلك لتحسين وضع التنظيم والرقى به إلى وضع أحسن من حيث التنافسية، اليقظة والاستجابة لمتطلبات المحيط التنافسي. فالذكاء الاقتصادي يقوم على التزويد بالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب مما يسمح باتخاذ القرار المناسب. ويبني الذكاء الاقتصادي على البحث وجمع المعلومات بطريقة دائمة ومستمرة في مجالات مختلفة من مختلف المصادر ثم يصنف هذه المعلومات ويدرسها وينشرها ويعدها يستعملها لأخذ قرارات استراتيجية في دعم مركز المؤسسة التنافسي.

في مناخ يتصف بالتنافسية الاقتصادية ويعتمد على استخدام المعلومة، يلجأ الأعوان الاقتصاديون والاجتماعيون إلى تبني مسعى الذكاء الاقتصادي. ولم تتضح معالم هذا الوضع الجديد للدول والمنظمات والأفراد إلا بعد أن تعقدت المبادلات التجارية، وزادت المخاطر، وخاصة بتقشي الفساد الإداري والمالي، تكرارية الأزمات المالية والاقتصادية وزيادة آثارها وتداعياتها أكثر فأكثر وانتشارها على مستوى اقتصاديات العالم. هذا ما كشفته الأزمة المالية العالمية لـ2008، إذ تعد هذه الأزمة من أسوأ الأزمات التي مرت بالعالم منذ أكثر من عدة عقود حيث أنها وصفت

بأزمة الأزمات، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال، وخاصة أنها شكلت العامل المفجر -إشارة انذار- لأزمة الديون السيادية على مستوى الدول الأوروبية.

ونظرا لما خلفته الأزمات المالية والاقتصادية من انهيارات على مر السنين في مختلف الاقتصاديات المتطورة والنامية على مستوى المؤسسات المالية وغير المالية من جهة، والاضطرابات على مستوى الأسواق من جهة أخرى، استلزم الأمر ضرورة البحث عن الأساليب التي تمكن من منع تكرار مثل تلك الأزمات، وتبني التقنية الأنجع لتربحها ومنع حدوثها من الأساس، وذلك في البحث عن المعلومات الاستراتيجية والمتمثلة في مؤشرات الانذار عن الأزمة، تتبعها وتحليلها وخاصة النقاط الإشارات الضعيفة والتنبه إلى إمكانية تحولها إلى علامة انذار للأزمة، وفي هذا السياق فرض الذكاء الاقتصادي نفسه كتقنية ورؤية مختلفة تمكن من تحقيق ذلك.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح الإشكالية

الجوهرية التالية: ما مدى فعالية الذكاء الاقتصادي في ترقب الأزمات المالية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الأزمات المالية، أنواعها، أسباب حدوثها والنظريات المفسر لها؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وازمة اليونان،

وما هي الآثار الناجمة عن هاتين الأزميتين؟

- ما هو دور الذي لعبه سعر الفائدة في حدوث أزمة 2008؟
- ما مفهوم الذكاء الاقتصادي، جذوره، خصائصه وسيرورة عمله؟

-
- في ما تكمن الأدوات التي يعتمد عليها الذكاء الاقتصادي لتحقيق أهدافه؟
 - هل تعد المعلومة هي أساس وجود الذكاء الاقتصادي، وكيف يتم الحصول عليها وانتقاء المعلومة الاستراتيجية منها؟
 - ما المقصود بالإشارات الضعيفة وعلامات الانذار المبكرة، وما مدى فعاليتها في ترقب الأزمات؟

- هل يمكن للذكاء الاقتصادي النقاط اشارات الانذار التي تسمح بترقب الأزمات بشكل فعال والتصدي لها؟

فرضيات البحث

- وللإلمام بإشكالية البحث والإجابة عن الأسئلة المطروحة، تقوم الدراسة على جملة من الفرضيات يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية تربط بين معدل الفائدة الحقيقي كمؤشر للإنذار المبكر ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمظهر للأزمة.
 - إن معدل الفائدة الحقيقي يفسر وفق منهجية غرانجر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
 - هناك علاقة ذات دلالة احصائية تربط بين معدل الفائدة للبنك الفيدرالي الامريكي ومعدل العجز عن سداد قروض العالية المخاطر.
 - إن معدل الفائدة للبنك الفيدرالي الامريكي يفسر وفق منهجية غرانجر معدل العجز عن سداد قروض العالية المخاطر.
 - يعد الذكاء الاقتصادي رؤية جديدة تساهم في ترقب الأزمات المالية من خلال جمع وتحليل الاشارات الضعيفة ومن ثم التعرف على اشارات الانذار المبكر للأزمة.

الدراسات السابقة:

دراسة نبال قصبة (2010) بعنوان : أسباب الأزمة المالية والحلول المقترحة، وتوصلت إلى نتيجة أن هذه الأزمة ترجع إلى أسباب تقليدية والمتمثلة خاصة في الإفراط في حجم الإقراض العقاري، حزم وتداول السندات، نزاع الملكية العقارية، نقص الشفافية والرقابة عند إصدار وتصنيف وتداول سندات الرهن العقاري، صعوبة فهم الأدوات المالية، تشجيع الحكومة الأمريكية سياسة التراخي في شروط منح القروض، وأنه من بين الحلول التي توصلت إليها لهذه الزمة هو منع تداول سندات الرهن العقاري، والتخلي عن الربا في جميع المعاملات المالية.

دراسة إيمان محمود عبد اللطيف (2011)، بعنوان: الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، وهدفت هذه الدراسة إلى تشخيص أساسيات الأزمة المالية العالمية التي مرت بها اقتصاديات العالم عام 2008 وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية التي أفضت إلى ظهورها، وتحديد انعكاساتها السلبية على اقتصاديات دول العالم بما فيها اقتصاديات الدول العربية، وتوصلت إلى أن الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على قطاع الصادرات السلعية، حيث ظل الركود الاقتصادي العالمي الذي رافق الأزمة انخفضت الصادرات العربية التي كانت تتجه إلى أمريكا والدول الأوروبية وتأثر قطاع الاستثمارات العربية في الخارج، وأول تداعيات الأزمة على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي انعكست على قطاع النفط الذي تراجع بشكل كبير.

دراسة علي الزيادات وفارس الخرباشة (2013) بعنوان: أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية "حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني"، هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على سوق الأوراق المالية الأردني، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الدراسة هو أن الأزمة المالية العالمية أثرت على سوق الأوراق المالية الأردني بجميع

قطاعاته، والسبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من: الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

دراسة لمقاويب منصف (2010): في أطروحة دكتوراه بعنوان "الذكاء الاقتصادي، ودور أنظمة المعلومات في اتخاذ القرار"، والذي تم التركيز فيها على تبني أسلوب الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية ومدى أهمية أنظمة المعلومات في اتخاذ القرار الأمثل على مستوى المؤسسات لدعم مركزها التنافسي.

دراسة لمحمد شايب في مقالة بعنوان "استراتيجية تطبيق اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_دراسة حالة الجزائر"، أين تم التوصل إلى نتيجة أن بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهون بمدى قدرتها التنافسية، وامتلاكها رؤية استراتيجية ومستقبلية قادرة على تبني مبادئ اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي.

الدراسات الاجنبية:

دراسة Chedia DHAOUI (2008): في أطروحة دكتوراه بعنوان "Les critères de réussite d'un système d'intelligence économique pour un meilleur pilotage stratégique"، والذي تم تناول فيها الذكاء الاقتصادي باعتباره نظام إدارة استراتيجي لتحقيق الاستفادة المثلى من هذا السلوك الاستراتيجي للشركة، وتم التوصل من خلال دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات التونسية، إلى أن نظام الذكاء الاقتصادي يعد طريقة للتسيير الاستراتيجي، ويعتمد على عوامل نجاح تكمن في العوامل الثقافية، الاستراتيجية، معلوماتية، فردية، تنظيمية وتكنولوجية تساهم في تفعيل النظام داخل المؤسسات.

دراسة Gregory Franck MOSCATO (2010): في أطروحة دكتوراه

بعنوان "Intelligence économique et Modélisation financière : Mise en œuvre d'un outil

"pour les projets d'entreprises"، والذي توصل إلى أن تشابك بين الفاعلين الاقتصاديين والانعكاسية من التوقعات والإجراءات من نفس هذه الجهات، على تطور الاقتصادات والأسواق المالية تتطوي على الحاجة إلى التكيف المستمر، ويرتبط هذا التكيف ارتباطا وثيقا بالقدرة على الوصول إلى معلومات مفيدة، لتحليلها والتصرف وفقا لذلك، وفي هذه النقطة الأخيرة فيعد الذكاء الاقتصادي والمالي هو الحل لذلك.

دراسة **Julie de la Brosse (2010)** بعنوان: " Des subprimes à la dette souveraine, autopsy des crises"، والتي درست أزمة الهن العقاري، أزمة اليونان وأزمة اليورو، وتتوصل إلى نتيجة أنهما مرتبطان ببعضهما، وتوصل إلى أن في أزمة اليونان نقطة الضعف تمثلت في النظام المصرفي.

دراسة **Damien Millet, Eric Toussaint , Daniel Munevar (2012)** بعنوان: " LES CHIFFRES DE LA DETTE 2012"، حيث عرض الكتاب رؤية نقدية للاقتصاد العالمي وآليات الهيمنة التي ينطوي عليها ابتداء من أزمة الديون في دول الجنوب في 1982 إلى غاية الأزمة الحالية في الدول الأوروبية، حيث توصلوا إلى أن عدم المساواة واضحة على جميع المستويات خاصة من خلال ديون المعلنة، وأنه يجب إحداث تغيير جذري للنظام بشكل عاجل. وتجدر الإشارة إلى أن ميول الباحث تتجه اتجاها آخر، حيث تسعى إلى إثبات أن تطبيق ماهية الذكاء الاقتصادي بجميع مراحله، من شأنه أن يساهم التنبيه إلى إشارات الانذار والتي تسمح بتقرب حدوث الأزمات المالية على مستوى الاقتصاديات.

أهداف البحث:

انطلاقا من أهمية المعلومات المالية، التكنولوجية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها، ونظرا لما خلفته الأزمات المالية والاقتصادية من اختلالات سلبية مست مختلف

الاقتصاديات بدرجات متفاوتة، لذا توجه هذه الدراسة إلى النظر لإبراز أهمية الذكاء الاقتصادي في ترقب الأزمات، ومنع تكرارها مرة أخرى.

ومن بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها، نذكر ما يلي:

- تحليل أهم الأزمات المالية، تحديد جذورها، أسبابها، عوامل انتشارها، وانعكاساتها على مختلف الاقتصادات، مع إبراز أهم الدروس المستفادة منها.
- توضيح مفهوم الذكاء الاقتصادي، جذوره، أهميته، سيرورة عمله ومختلف ركائزه التي يعتمد عليها.
- تحليل مؤشرات الانذار التي يعتمد عليها للتنبؤ بالأزمات وخاصة منها الأزمة المالية لعام 2008.
- توضيح مدى مساهمة أسعار الفائدة في حدوث الأزمة المالية العالمية 2008.
- إبراز فعالية الذكاء الاقتصادي كروية جديدة لترقب الأزمات المالية والاقتصادية.

منهجية البحث:

تحقيقاً لهدف البحث وفي ضوء طبيعته، أهميته، مفاهيمه وفرضياته، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سابقاً تم اعتماد منهجين أساسيين للمعالجة، وهما المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، حيث تم إتباع المنهج التاريخي لذكر تاريخية الأزمات المالية وتحليل جذورها، بالإضافة إلى ذكر الأصول التاريخية للذكاء الاقتصادي ونشأته، كما ركزت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح ماهية الأزمات، أنواعها، ومصادرها مع تحليل النتائج المترتبة عنها وتداعياتها على مختلف الاقتصاديات، كما اعتمدنا هذا المنهج على إبراز مفهوم الذكاء الاقتصادي، تحليل أساليبه

وأدواته، ولتجسيد العلاقة بين الذكاء الاقتصادي (المعلومات) والأزمات المالية تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية والقياسية باستعمال سببية غرنجر لتحديد دور اشارات الانذار (أسعار الفائدة) في التسبب في الأزمات.

حدود البحث:

نظرا لتشعب الموضوع وكثرة العناصر الموصولة به، ارتأينا ضبطه وتحديد بعض معالمه، بهدف معالجته بتحليل ودقة، حيث ينصب الاهتمام في الأول بتحديد أهم الأزمات المالية وتداعياتها، إذ تم التركيز في أزمة 2008 على السنوات 2007 ، 2008 ، 2009 لتحليل النتائج المترتبة عن الأزمة بالضبط لأنه بعد هذه الفترة بدأت تتحسن الأوضاع في الاقتصاد الأمريكي، وتم توسيع الفترة في أزمة الديون السيادية إلى غاية سنة 2115، لتحليل نتائجها بالضبط إلى حد الان. أما فيما يتعلق بمؤشرات الانذار فلقد تم التركيز على أسعار الفائدة في الدراسة القياسية حيث تم ربط سعر الفائدة الحقيقي بمعدل الناتج المحلي الاجمالي، وسعر الفائدة المطبق من طرف البنك الفيدرالي بمعدل العجز عن سداد القروض العالية المخاطر نظرا لأنه يعد العامل المفجر لأزمة 2008.

خطة البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها خمسة فصول، ثم الخاتمة والاقتراحات وذلك على

النحو التالي:

خصص **الفصل الأول** لتحديد أهم دورية الأزمات المالية ضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول ماهية الأزمات وأنواعها، وتم التعرض في المبحث الثاني إلى تفسير الأزمات المالية وخصائصها، وفي المبحث الثالث تطرق فيه إلى تاريخية الأزمات المالية.

أما **الفصل الثاني** تناول الأزمات المالية الحديثة ضمن ثلاث مباحث رئيسية، تضمن المبحث الأول الأزمة المالية العالمية لـ2008، وتم التعرض في المبحث الثاني إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وفي المبحث الثالث والأخير تناول أزمة الديون السيادية.

وفي **الفصل الثالث** تم التعرف إلى الإطار المعرفي والعلمي للذكاء الاقتصادي وتضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول التأصيل المعرفي للذكاء الاقتصادي، والمبحث الثاني تناول الإطار العلمي للذكاء الاقتصادي وفي المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للمعلومة.

أما في **الفصل الرابع** فتم التعرض فيه إلى دعائم الذكاء الاقتصادي ضمن ثلاث مباحث: تناول المبحث الأول اليقظة، وتم التطرق إلى نظام المعلومات في المبحث الثاني، ومن ثم في المبحث الثالث تم التعرض فيه إلى المقومات التكميلية للذكاء الاقتصادي.

وفي **الفصل الخامس**، فتم تحديد فيه دور الاشارات الضعيفة وعلامات الانذار المبكرة في تقليص أثر الأزمات المالية، وتضمن ثلاث مباحث: حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى تكاليف الأزمات ونقاط الضعف، والمبحث الثاني تناول الاشارات الضعيفة وعلامات الإنذار، أما المبحث الثالث والأخير فقد تطرق إلى دور التقاط الإشارات الضعيفة في الكشف المسبق عن الأزمات المالية.

صعوبات البحث:

في هذه الدراسة، ومن أجل تحديد العلاقة ما بين الذكاء الاقتصادي والأزمات فلقد تم مواجهة بعض الصعوبات نذكرها كالتالي:

- تحديد دور مؤشرات الانذار في الأزمات (من الجانب التطبيقي خاصة)؛
- تم مواجهة صعوبات خاصة في جمع المعلومات (النسب) بشكل صحيح خلال فترة الدراسة (1995-2009)، وخاصة منها معدل الفائدة المطبق من طرق البنك الفيدرالي الأمريكي، وكذلك معدل العجز عن سداد القروض العالية المخاطر، حيث تطلب الأمر الرجوع إلى عدة مراجع من أجل جمع بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل؛
- الصعوبات المتعلقة بجمع المراجع فيما يتعلق بالذكاء الاقتصادي وتناوله خاصة من الجانب المالي.

الفصل الأول

تمهيد

ظل الرأسمالية إلا بوصفه اتجاهًا يشق لنفسه طريقًا عبر آلاف التذبذبات وعدم التوازن، وينعكس عدم التوازن سلبًا على الاقتصاد الرأسمالي برمته، وتظهر الأزمات كانهجارات عنيفة لتناقضات الرأسمالية، إذ يتميز النظام الرأسمالي بتكرار ودورية الأزمات ونتيجة استمرارها عبر السنين فقد هذا الأخير مصداقيته.

ومن أجل التعرف على مفهوم الأزمات وأنواعها، تحديد النظريات المفسرة لها ومصادرها، ولتحليل أهم الأزمات المالية التي حدثت في ما مضى، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: تعرضنا في المبحث الأول إلى ماهية الأزمات وأنواعها والمبحث الثاني يتضمن تفسير الأزمات المالية وخصائصها وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تاريخية الأزمات المالية.

المبحث الأول : ماهية الأزمات وأنواعها

نتيجة تعدد الأزمات، اختلافها وتكرارها باستمرار وما تخلفه من اختلالات يصعب محوها على المديين القصير والطويل، لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين حيث تم التعرف على ماهية الأزمات في المطلب الأول، ومن ثم تم التطرق إلى أنواع الأزمات في المطلب الثاني.

المطلب الأول : ماهية الأزمات

سيتم التعرض في هذا المطلب إلى الأزمة الاقتصادية ومن ثم إلى الأزمة المالية، ولكن قبل ذلك سيتم تحديد ماهية الأزمة كما يلي:

أولاً- مفهوم الأزمة : يوجد العديد من المفاهيم والتعاريف للأزمة، إلا أنه يمكن إدراج أهم التعاريف على النحو التالي :

ظهر مصطلح الأزمة (crisis) في علم الطب الإغريقي حيث أستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة في تطور المرض يتوقف عليها شفاء المريض أو هلاكه، وفي القرن السابع عشر أستخدم مصطلح الأزمة للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وفي القرن التاسع عشر أستخدم للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة في تطور العلاقات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، و في القرن العشرين أصبحت الأزمة تعبر عن حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب¹.

¹ : نيفين الحلواني محمد ، (2004): إدارة الأزمات والسياحة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ص 9.

فالأزمة بصفة عامة هي توقف الأحداث المنظمة والتوقعات واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة¹.

ويرى البعض بأن الأزمة هي لحظة حرجية وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة على أي قرار يتخذ في ظل دائرة من عدم التأكد، وقصور المعرفة، وقلة البيانات والمعلومات وباختلاط الأسباب بالنتائج، وتداعي كل منهما بشكل متلاحق، ليزيد من درجة المجهول عن تطورات الأزمة في ظل مجهول متصاعد عن احتمالات ما قد يحدث مستقبلا من الأزمة وفي الأزمة ذاتها².

كما تشير الأزمة إلى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للدولة³.

أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة.

عادة ما تكون الأزمة إحدى الظواهر المتفجرة عن المشكلة والتي تأخذ موقفا حادا شديد الصعوبة والتعقيد غير معروف أو محسوب النتائج ويحتاج التعامل معه إلى قمة السرعة والدقة، لكن تكون إشارات التحذير مختلفة مما يتطلب حلها مثل مشكلة البطالة ، أما الأزمة فهي حدث مفاجئ يظهر بشكل متلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة المجهول، وتجعل متخذي القرارات في حيرة بالغة من أي قرار يتخذونه. فكل أزمة في حد ذاتها مشكلة تواجه متخذ القرار في الكيان

¹ : السيد عليوة، (2004): إدارة الأزمات و الكوارث ، الطبعة الثالثة، مركز القرار للاستشارات ، القاهرة ، ص13.

² : محسن أحمد الخضيرى، (2003): إدارة الأزمات، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص 115-116.

³ : محمد الصيرفي، (2006): إدارة الأزمات، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 14.

الإداري، ولكن ليست كل مشكلة أزمة، ونشير أنه توجد علاقة بين المشكلة والأزمة بحيث أن المشكلة قد تكون سبب الأزمة التي تمت، ولكنها ليست الأزمة في حد ذاتها.

بمعنى آخر، إن الأزمة هي حدث يهدد المصلحة القومية، يحدث في ظروف تتميز بضيق الوقت وانعدام الإمكانات وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية، أي أن الأزمة هي وضع عارض به جانب من المفاجأة، ينطوي على تواجد توتر (مشكلة) داخلي أو دولي، يحتاج إلى سرعة المواجهة السياسية على مستوى الدولة، وإلى جهد دولي عالمي أو إقليمي لتجنب آثارها ولتخفيض حدتها¹.

في حين يرى آخرون، بأن الأزمة هي تهديد مباشر لبقاء النظام، إن النظام يواجه مصيره بالفناء أو الانهيار، ذلك بسبب أن الكارثة قد أدت إلى انهيار مقدمات النظام و أسباب وجوده، فحريق شركة بالكامل قد ينهي حياة الشركة من الوجود، ومجموعة انفجارات في أنابيب شركة البترول يهدد بقاءها، والحرب الأهلية في إحدى الدول قد تنهي الحكم فيه وتنتقله إلى حكم آخر. إن الأزمة إذن هي تراكم الخسائر في مقومات النظام².

كما يمكن النظر للأزمة على أنها كل وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغيير فجائي وحاد في النتائج، وبمعنى آخر فإن الأزمة هي نتاج مجموعة تتابعات تراكمية تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حالة الانفجار، فتتفجر الأزمة³. وبهذا المنطق فإن للأزمة خصائص أساسية منها⁴:

¹ : محمد نصر مهنا، (2004): إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص243.

² : أحمد ماهر، (2007): إدارة الأزمات، الدار الجامعية- الإسكندرية، ص ص 14-15.

³ : ماجد سلام الهدي وجاسم محمد، (2008): مبادئ إدارة الأزمات : الاستراتيجية و الحلول ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص20.

⁴ : رضا صاحب أبو حمد آل علي وسنان كاظم الموسوي، (2002): مفاهيم إدارية معاصرة : نظرة عامة، الطبعة1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 175.

- المفاجأة العنيفة عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفراد والمؤسسات المتصلة بها.

- التعقيد، التشابك، التداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المتعلقة بها.

- وجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح وهو ما يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار، وبالتالي عدم قدرته على تحديد أي الاتجاهات يجب أن يسلكها.

- سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.

ولكل أزمة مقدمات تدل عليها، وشواهد تشير إلى حدوثها، ومظاهر أولية، وسطي، ونهائية تفرزها، بل إن لكل حدث من أحداث الأزمة معنى ومغزى، ولكل فعل تداعيات، تأثيرات، وعوامل تفرز مستجدات، وتكون هذه المقدمات لأحداث، متغيرات وإفرازات عديدة قادمة في الحاضر والمستقبل¹.

ومن خلال ما سبق ذكره، يمكن استخلاص بأن الأزمة هي عبارة عن حدث مفاجئ يظهر بشكل تتلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة المجهول، وتكون نتيجة مجموعة تتابعات تراكمية تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حالة الانفجار، تؤدي إلى تغير البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة، وتهدد مباشرة بقاء النظام. فالأزمة ينظر لها من خلال تأثيراتها المستقبلية، باعتبارها خطر حقيقي لا يتعلق بالماضي والحاضر، بل يشتد تأثيرها في المستقبل.

ثانيا - مفهوم الأزمة الاقتصادية

تعرف الأزمات الاقتصادية بأنها اضطراب مفاجئ يحدث على توازن النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، ويستعمل الاقتصاديون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية بدلا

¹ : محسن أحمد الخضيرى، (بدون سنة): إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي و الوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ص27.

من الأزمة حيث يمثل الفرق بين الاصطلاحين، أن الأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل أحد مظاهره الطبيعية.

وتعرف الدورة الاقتصادية على أنها تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، كما ينظر إليها بأنها تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل التقلبات في مستويات الإنتاج، والتوظيف، والمستوى العام للأسعار وتظهر بصفة أساسية في الدول الرأسمالية التي تعتمد على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وللدورة الاقتصادية مراحل تنقسم إلى¹:

- **مرحلة التوسع Expansion:** وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء، وينخفض سعر الفائدة، و يتضائل المخزون السلعي، وتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من هذا المخزون، كما تكون كل المؤشرات إيجابية، كارتفاع في الإنتاج والأجور والأرباح والاستهلاك. كما أضاف آخرون في وصف لسمات هذه المرحلة "توسع ملحوظ في الائتمان المصرفي مع توسع في التسويات والإيداعات"².

- **مرحلة الانهاك La surchauffe:** ويطلق بعض الباحثين عليها القمة Peak أو كذلك الرواج، فنتيجة توسع المرحلة السابقة تؤدي إلى ظهور التضخم نتيجة زيادة تداول النقود (الأجور لا

¹ : <http://www.trader-finance.fr/lexique-finance/definition-lettre-C/Cycle-economique.html>,
Lexique Finance , Définition de Cycle économique, consulté le 01/04/2015 à 09 :13. مع ترجمة
وبتصرف

² : <http://www.aqarcity.com/t1779110.html>، اطلع عليه يوم 2015/04/01 على الساعة 09:05.

تزال مرتفعة، وانخفاض في معدلات الفائدة)، الارتفاع المطرد في الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض في الاستهلاك والاستثمار.

- **مرحلة الأزمة Crisis** وأطلق عليها ركود **Recession** : وتكون عندما تهبط الأسعار، وينتشر الذعر التجاري، وتطلب البنوك قروضها من العملاء، وترتفع أسعار الفائدة، وينخفض حجم الإنتاج والدخل، كما يتزايد المخزون السلعي، كما تشمل في انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك وضعف التسويات والإيداعات المصرفية. وتتسم بتراجع في الناتج المحلي الخام وانتشار البطالة وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومها، وقد أطلق عليه بمصطلح القاع Trough وهي الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي والذي يكون سيئاً بدرجة كافية¹.

- **مرحلة الانعاش La reprise**: وتكون نقطة تحول بين مرحلة الركود ومرحلة النمو. وتسعى الدول بكل الوسائل للخروج من الأزمة، عن طريق إعادة الهيكلة، والتشجيع على الاستثمار بكثافة لاستعادة النمو واستعادة الثقة، وهذه المرحلة هي أيضاً فترة من الابتكارات التكنولوجية التي يمكن أن تساعد في إنهاء الأزمة، وتدرجياً يبدأ النمو الاقتصادي في التحسن والارتفاع.

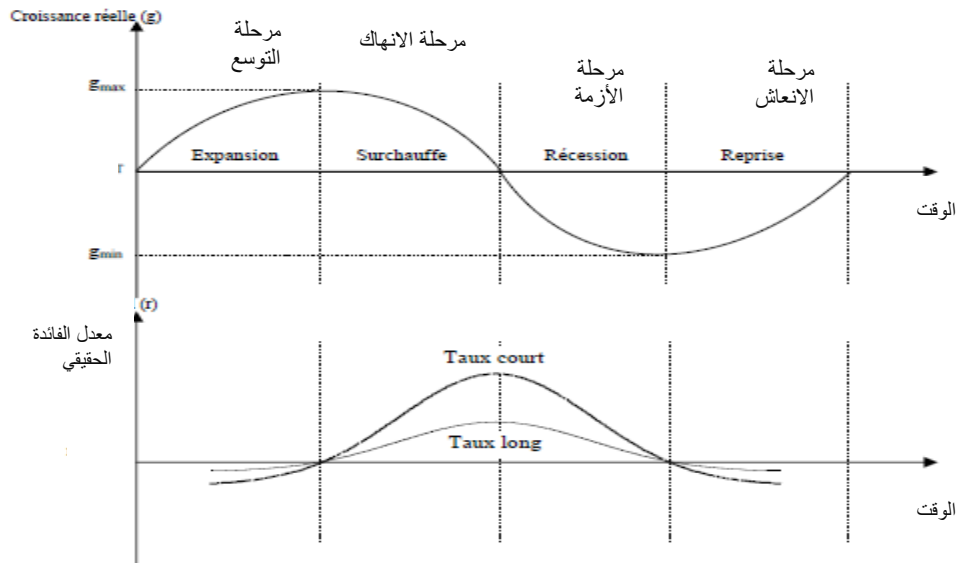
ويمكن تلخيص مختلف مراحل الدورة الاقتصادية في الشكل الآتي:

الشكل (1): مراحل الدورة الاقتصادية

النمو الحقيقي

¹ : <http://46.151.209.47/~indexcom/vb/showthread.php?t=102357>، اطلع عليه يوم

2015/04/01 على الساعة 09:05.



Source : <http://www.tribuforex.fr/Apprendre-cycles-economiques.php>, Les cycles économiques, consulté le 01/04/2015 à 09 :13. مع ترجمة

ومن خلال الشكل (1) أعلاه، يتضح لنا الأربعة مراحل للدورة الاقتصادية، حيث نلاحظ في مرحلة التوسع والانهك يكون معدلات الفائدة (وبطبيعة الحال يأخذ معدل الفائدة الحقيقي للدلالة على الأزمة لأنه يعد من مؤشرات الانذار) منخفضة وتبدأ في الارتفاع كما شرحنا ذلك سابقا وبالمقابل طبعاً يكون النشاط الاقتصادي المعبر عنه بالنمو الحقيقي مرتفعاً، ثم عندما يصل معدل الفائدة إلى ذروته تبدأ الأزمة ويتم الدخول في مرحلة الركود ومن بعدها يتم الرجوع إلى حالة الانعاش.

تعتبر الأزمة الاقتصادية على أنها فترة انقطاع لمسار النمو الاقتصادي السابق (الموضح في الشكل (1))، بل حتى انخفاض الإنتاج ولفترة يكون فيها النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي. ومن خلال ما سبق، فإن الأزمة الاقتصادية تعبر عن اضطراب مفاجئ، يمثل فترة انقطاع لمسار النمو الاقتصادي السابق، وتكون في فترة زمنية معينة وعندما يتم حصولها بانتظام تعبر عن دورة اقتصادية وتمثل إحدى المظاهر الطبيعية للنظام الرأسمالي.

ثالثاً - مفهوم الأزمة المالية

الأزمة المالية هي انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي¹.

كما تعرف الأزمة المالية بأنها مرحلة حرجية تواجه المنظومة المالية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها، و يصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى

ضرورة التدخل السريع، وإعادة التوازن لهذا النظام².

وتعتبر الأزمة المالية على أنها انقطاع الثقة في الأسواق المالية، حيث أن الأعوان الاقتصادية المتضررة بالأزمة غالبا ما تكون قريبة من حالة عدم القدرة على الدفع. وبالفعل، يمكن أن تعني انخفاض في قيمة الأصول التي تحتفظ بها الأعوان الاقتصادية : انخفاض في المنح ، انخفاض في قيمة السندات، بما في ذلك حدوث انخفاض في ثروات الأسر.

بالإضافة لذلك يمكن أن تتمثل الأزمة المالية في الانخفاض المفاجئ لأسعار نوع أو أكثر من الأصول الذي قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، في عملة دولة ما، في سوق العقارات، أو في مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد. قد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة مالية تنتج عن تداول كميات كبيرة من نوع معين من الأصول المالية أو المادية، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية، رغم أن السعر الحقيقي يتمثل في

1 : السيد البدوي عبد الحافظ، (1999): إدارة الأسواق المالية العالمية ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ص 39.

2 : إبراهيم عبد العزيز النجار، (2009): الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 18.

مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل، فمن علامات الفقاعة بيع وشراء الأصول بحثاً عن الربح الرأسمالي المتوقع الناتج عن ارتفاع قيمتها، وليس بناء على العائدات المستقبلية التي يتوقع أن تحققها¹.

ويرجع "ميشال اغليتا" "Aglietta.M" أن هناك أزمة مالية حقيقية عندما يستطيع موقع الحادث أن ينتشر على مستوى جميع النظام المالي، بسبب العوامل الخارجية التي تنطوي على وجود المخاطر النظامية. ويقول انه بالإمكان أن نتفق مع النقاد في الاعتقاد بأن عملية الانتشار بامتياز ترجع للنقص في السيولة، ولكن لا يجب أن نتفق معهم في اعتقادهم أن نقص السيولة لا يستطيع أن يعمم إلا عن طريق الذعر البنكي².

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل، يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج³.

من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية: هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية (انخفاض في أسعار الأصول، التدهور في العملة، ارتفاع أسعار الفائدة)، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

¹ : بوعتروس عبد الحق، (2009): السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة، الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف.

² : Michel Aglietta, (2005) : Macroéconomie Financière crises financières et régulation monétaire, Repères, quatrième édition, la découverte, Paris, p 7. مع ترجمة وبتصرف

³ : Bart halon Eric, (1998) : Crises financières , Revue problèmes économiques, N° 2595. مع ترجمة وبتصرف

المطلب الثاني : أنواع الأزمات

يمكن التمييز بين العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية، ويمكن تصنيفها حسب أسبابها

ومصادرها على النحو التالي :

أولاً- أزمة العملة Currency Crisis

يطلق عليها أحيانا أزمة سعر الصرف، أو أزمة الصرف الأجنبي، أو أزمة ميزان المدفوعات،

وهي أزمة مالية، أي شكل من أشكال الأزمات المالية.

تحدث أزمة سعر الصرف عندما تتبع الدولة نظام سعر الصرف الثابت، وتتسم بالإفراط

في خلق الائتمان المحلي إما لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو لتوفير المساعدة لنظام

مصرفي يتسم بالضعف. ويفترض هذا التصور لأزمة الصرف الأجنبي بصورة خاصة أن الحكومة

ليس لديها الإمكانية للتعامل في سوق المال(عن طريق طرح سندات وأذونات الخزينة) وبالتالي فلا

مفر أمامها من تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وفي مثل هذه الظروف فإن استمرار

تعاادل أسعار الفائدة سوف يدفع رؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي تتآكل تدريجيا احتياطات النقد

الأجنبي، ومنه يصبح الاقتصاد عرضة لتصاعد ضغوط المضاربة أي "الهجوم المضاربي" على

احتياطاته من النقد الأجنبي(من خلال المضاربة على العملة) وهو ما يؤدي حتما إلى انهيار نظام

سعر الصرف السائد¹.

أو يمكن أن تعود أزمة العملة إلى إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها

¹ : عمرو محي الدين، (2000): أزمة النمر الآسيوية الجذور والآليات و الدروس المستفادة، الطبعة 1، دار الشروق، القاهرة، ص ص 79-80.

عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطياتها الدولية، أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد¹.

ثانياً- الأزمة المصرفية وأزمة الديون : يتمثلن على التوالي فيما يلي :

– الأزمة المصرفية Banking Crises

هي نوع من الأزمات يتعرض فيه البنك أو عدد من البنوك إلى تدافع شديد من جانب المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلب السحب. لا يعدو أن يكون الذعر المالي حالة من حالات انهيار عدد المصارف، إذ يمكن القول إن تحقق ظاهرة الذعر المالي تتمثل في توافر ثلاثة شروط²:

- أن تزيد المديونية قصيرة الأجل لدى البنك عن الأصول قصيرة الأجل.
- ألا يحتوي السوق على دائن كبير يكون قادراً على توفير التسهيلات اللازمة لسداد الالتزامات قصيرة المدى.
- عدم وجود مقرض أخير أو مقرض نهائي.

وتنشأ الأزمات المصرفية عادة في جانب الأصول من ميزانية البنك- وهو الأمر السائد في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء- نتيجة لتدهور نوعية الأصول، حيث يتزايد نصيب الديون غير المنتظمة في المحفظة الائتمانية للبنوك، ومن هنا يمكن التعرف على عدد من المتغيرات التي يمكن أن تساعد- وليس بالضرورة أن تؤدي حتماً- على حدوث الأزمة المصرفية، مثل انهيار سوق العقار أو سوق الأسهم، أو انهيار وحدات قطاع الأعمال المدينة للجهاز المصرفي.

¹ : أحمد يوسف الشحات، (2001): الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ص14.

² : عمرو محي الدين، مصدر سابق.

– أزمة الديون Debt Crises

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة. وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو بدين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي ولعل أحسن مثال على ذلك أزمة المديونية لسنة 1982 في بلدان أمريكا اللاتينية.

وتعرف أزمة المديونية الخارجية على أن يصبح بلد ما غير قادر على الوفاء بتسديد ديونه اتجاه دائنيه، مثل ما حدث في الجزائر في أوائل التسعينات، حيث تطلب الأمر إعادة جدولة ديونها ثلاث مرات.

ثالثاً – الأزمة المنظومية وأزمة السيولة:

بالإضافة إلى الأنواع السابقة، يتواجد ما يعرف بأزمة المنظومية وأزمة السيولة، والتي تعرف بالتوالي:

– الأزمة المنظومية Systemic Crises

تعني أن الأزمة لا تقتصر على قطاع واحد أو مظهر واحد ولكنها تمتد إلى المنظومة ككل، فهي أزمة عضوية أو بنيوية، وهناك عدد من السمات التي تميز الأزمة المنظومية هي¹:

– أن الأزمة المنظومية تتولد في الأسواق المالية أو يتم تضخيمها بواسطة الأسواق المالية.

¹ : عمرو محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص ص 90-91.

- السمة الثانية للأزمة المنظومية أنها تتطوي على عنصر العدوى، بمعنى أن الأزمة في بلد معين تسبب أو يبدو أنها تسبب أزمة أو عدم ملاءة أو إفلاس في دولة أخرى لا يبدو على اقتصادها أنه يعاني من أية أزمة.

- الأزمة المنظومية تتطوي على فقدان ثقة المستثمرين، وهذا يعني أن المستثمرين أو المؤسسات المالية يقومون بتخفيض حجم السيولة الذي يكونون على استعداد لتوفيره، هذا التقلص في حجم السيولة لا يتم بناء على ظروف واعتبارات موضوعية، ولكنه نتاج تغيير في مزاج المستثمرين.

- تتطوي الأزمة المنظومية على تكلفة عالية جدا متمثلة في انخفاض الإنتاج وتراجع الكفاءة الاقتصادية، ولكي تصبح الأزمة أزمة منظومية لابد و أن تسبب معاناة للمواطن العادي .

- الأزمة المنظومية تتطلب تدخل الحكومة من خلال السياسة الاقتصادية، ذلك أن الأزمة تؤدي إلى تدني الأداء الاقتصادي وهو ما يستدعي ضرورة التدخل من خلال السياسات العامة.

- أزمة سيولة Liquidity Crises

وهي غالبا ما تنتج عن الاندفاع نحو سحب الودائع من البنوك، ويمكن التغلب على هذه المشكلة إذا كانت تتعلق ببنك واحد، حيث يستطيع في هذه الحالة بيع بعض أصوله للبنوك الأخرى للحصول على السيولة اللازمة، أما إذا كان التراجع على سحب الودائع يمثل ظاهرة عامة تتعلق بكل النظام المصرفي، فإن تنافس البنوك على التصرف في أصولها ومحاولة تسيلها يؤدي إلى انهيار قيمتها ومن ثم تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات¹.

رابعا- أزمة انفجار الفقاعة Crises Bubble Burst

¹ : أحمد يوسف الشحات، مصدر سبق ذكره ، ص ص 14-15.

يشير البعض إلى أزمات انفجار أو انهيار الفقاعة المالية على أنها تحدث حينما يقوم المضاربون بشراء أصل مالي بسعر يفوق قيمته الأساسية في ظل توقع مكاسب رأسمالية عالية، وفي كل فترة قد تنمو الفقاعة و تتضخم (حيث يتم قياس الفقاعة بمدى انحراف سعر الأصل المالي عن سعره الأساسي) وقد تنفجر. فحتى يمكن أن يكون الدخول إلى سوق الأصول المالية جذابا للمضاربين لابد و أن تتصاعد من فترة لأخرى أسعار هذه الأصول أي أن تنمو الفقاعة وتتضخم، وحتى يحدث ذلك لابد من ضخ كمية من القوة الشرائية في السوق تكون كافية برفع أسعار الأصول، بحيث يعقب ذلك ضخ موجة أخرى من القوة الشرائية لتظل الأسعار في ارتفاع مستمر إلى أن يوقف المتعاملون في السوق أن الأسعار السائدة و بالتالي معدل العائد إلى السعر قد وصل إلى مستويات لا يمكن تبريرها فتبدأ عملية التصحيح التي قد تتحول إلى انفجار بناء على مدى نمو الفقاعة من جهة ومدى ثقة المستثمرين في السوق من جهة أخرى. ومثال على ذلك انهيار سوق الأوراق المالية في اليابان في 1990¹.

- وقد تبدأ الأزمة في شكل نوع واحد فقط من الأزمات، ثم تتطور لتشكل عناصر الأنواع الأخرى من الأزمات، فالأزمات المصرفية غالبا ما تسبق أزمات العملة، وبصفة خاصة في البلدان المتخلفة كما حدث في تركيا وفنزويلا في منتصف التسعينيات.

- إن عدم قدرة بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون الخارجية قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها، كما حدث في أزمة المديونية سنة 1982. وعلى هذا الأساس فقد تنتقل أزمة المديونية من سوق القروض والسندات إلى الجهاز المصرفي².

¹ : عمرو محي الدين، مصدر سبق ذكره ، ص93.

² : عبد الرحمن تومي، (2009): قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، دراسة اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 13، الجزائر، ص 123.

- وبنفس الصورة إذا ظهرت حالات إفلاس في البنوك، سوف تؤدي هذه الحالة حتما إلى انخفاض في تقديم القروض إلى المقترضين، وبالتالي احتمال إفلاسهم كما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة في 1929.

- كما أن أزمة سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات بسبب تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

- إن تخفيض في قيمة العملة المحلية، أو حتى مجرد التوقع بذلك، هذا يؤدي إلى ظهور موجة من السحب للودائع الموجودة لدى البنوك من أجل تحويلها إلى عملات أجنبية أخرى تفاديا لخسائر الصرف، مما يتسبب في أزمة سيولة لدى البنوك.

- كما تنتقل الأزمة من أسواق الأسهم إلى أسواق السندات، وهذه الحالة غالبية الحدوث، لأن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم، والعكس صحيح.

المبحث الثاني: تفسير الأزمات المالية وخصائصها

لقد حاول الاقتصاديين عبر مر السنين محاولة تفسير الأزمات الاقتصادية والمالية، ومن أجل ذلك قسمنا هذا المبحث إلى النظريات التي تفسر الأزمات المالية في المطلب الأول، ومن ثم تم التعرض في المطلب الثاني إلى أسباب الأزمات المالية ومصادرها ، وأخيرا تم تناول خصائص الأزمات المالية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: النظريات التي تفسر الأزمات المالية: يوجد عدة نظريات مفسرة لظهور الأزمات المالية، وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدوثها وتأثيرها ومداه الزمني:

أولاً- وجهة نظر الكلاسيك للأزمات: إن من رواد النظرية الكلاسيكية نجد كل من آدم سميث "A.Smith"(1723-1790)، دافيد ريكاردو "D.Ricardo" (1772-1823)، وكانت أغلبية آراءهم تدور حول¹:

- دور الدولة في كثير من الأحيان يقتصر على المهام الأساسية الضرورية للمجتمع؛
- يوجه الادخار للاستثمار وإلى تطوير الاقتصاد؛
- تقسيم العمل والتخصص؛
- ينظر في الغالب إلى النقود في الاقتصاد على أنها مجرد أداة للتداول، حيث يرون أن ليس للنقود أثراً حقيقياً على الانتاج، وأن التأثير الوحيد للنقود سينصب على مستوى العام للأسعار؛
- يلعب كل من العرض والطلب دور منظم للأسعار وإلى الكميات من المنتجات التي يتم إنتاجها؛
- لقد اعتبر الكلاسيك أن الدخل والاستخدام يتحددان بعوامل حقيقية وليست نقدية، وعندهم سعر الفائدة يتحدد بعوامل عينية كسائر الأسعار النسبية، فهو يتحدد بعرض الادخار والطلب عليه².

وباستناد الكلاسيك إلى قانون ساي، افترضوا أن منحنى الاستثمار هو كامل المرونة في سعر الفائدة، بينما يتصف منحنى الادخار بمرونة نسبية، في ذلك إن أي مقدار للادخار لابد من أن

¹ : Hamid.M.Temmar, préface Claude Coulet (2005) :les fondements théoriques du libéralisme office des publications, pp 63-67. مع ترجمة ويتصرف.

² : <http://www.andlil.com/theorie-de-leconomie-classique-151943.html>, Qu'est-ce que la théorie de l'économie classique ?, consulté le 30/03/2015 à 10 :45. مع ترجمة ويتصرف.
<http://www.andlil.com/theorie-de-leconomie-classique-151943.html>, Qu'est-ce que la théorie de l'économie classique ?, consulté le 30/03/2015 à 10 :45. مع ترجمة ويتصرف.

يتجه تلقائيا نحو الاستثمار مهما كان سعر الفائدة، وبسبب هذا الافتراض وعن طريق التغير في سعر الفائدة، نجد أن الأمر يقتضي أن يتحول الادخار إلى الاستثمار تلقائيا مادام حجم الدخل ثابتا، ووفقا للمنظور الكلاسيكي فإن دخول أي متغير خارجي على النظام سيخل بنمط الأداء الاقتصادي والتوازن المقترن بالتشغيل الكامل¹.

ووفقا لنظرية الكلاسيك يتميز السوق بصفة العقلانية لذلك يعدل نفسه بنفسه في الأزمات، كما يرون أن سياسات التحفيز التي تتبعها الدولة تقوم بتضخيم وهمي للأرباح على مستوى الاقتصاد في أوقات الأزمات، وبذلك تحد من قدرة السوق لإيجاد التوازن الجديد . وبمعنى آخر، فإن الكلاسيك يرون أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، مما يفترض بأن النظام الرأسمالي مزود بآلية تخلق له التوازن التلقائي².

إن كثرة الأزمات المتداولة في الاقتصاد ومع ظهور أزمة الكساد الأعظم (1929-1933) شككت في الاستقرار الطبيعي للسوق، مما أدى إلى طرح سؤالين: هل يمكن أن يكون السوق الأداة الوحيدة للتنظيم، للتكيف والاستقرار والازدهار؟ وهل يجب أن تتدخل الدولة للحفاظ على السوق؟ وكان إجابة النظرية الكلاسيكية بصفة ليبرالية لذلك هو أن الاجراءات الاقتصادية والتفاعلات تتوازن بشكل عفوي مستندا إلى مقولة آدم سميث "اليد الخفية"، وأن تدخل الدولة يؤدي إلى تعطيل السير العادي للاقتصاد³.

وعموما يرجع الكلاسيك الأزمات المالية والنقدية إلى¹:

¹ : محمد أحمد السيرتي،(2011): النظرية الاقتصادية المتقدمة (الجزئية والكلية بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، ص 382.

² : http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/cycle_%C3%A9conomique/185937,cycle

مع ترجمة وبتصرف. 22: 09/04/2015 à 01:04

³ : Abdelhak Lamiri,(1994) : Théorie économiques et crises contemporaine, office des publication,Alger, pp 40-42. مع ترجمة وبتصرف.

- لقد أولى كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو أهمية كبيرة لظاهرة دوران الأوراق النقدية محل العملة المعدنية، حيث يعتبران أنه في الوقت الذي تكون فيه كمية الأوراق النقدية المتداولة غير متوافقة تماما مع كمية الذهب الموضوعة في احتياطات البنوك المصدرة للعملة فإنها تتعرض للمخاطر.

- إن تدخل الدولة في المجال النقدي له دور في الأزمات، فحسب الكلاسيك إن هذا التدخل الدولة سيئ إلى الاقتصاد، وبالتالي فهي توفر فرص للخلل والأزمات، ويرى سميث أنه مهما تكن النيات الحسنة لأشخاص الحكومة ومهما يكن مستوى كفاءتهم فإن مصالحهم الخاصة تتغلب على المصلحة العامة.

أما بالنسبة لكارل ماركس "K.Marx" (1818-1883)، فقام بشرح السوق بناء على أن كل سلعة تحتوي على قيمتين نهائيتين: الأولى تمثلت في أن قيمة الاستخدام تتوافق مع قيمة فائدة المنتج، والثانية تكمن في مقدار أو كمية الصرف التي تتوافق مع القيمة النقدية للممتلكات. كما يفسر ماركس انخفاض معدل الربح نتيجة لازدياد نسبي في نسبة رأس المال الذي لا ينتج فائض القيمة (رأس المال الثابت) مقارنة برأس المال الذي تشتري قوة العمل (رأس المال المتغير) ويكون المنتج الوحيد لفائض القيمة من خلال استغلال العمال، ويكون هذا الفائض في القيمة هو المصدر الوحيد للربح ولتراكم رأس المال².

وبمعنى آخر يرى ماركس بأن الذي يحدد قيمة السلعة هو العمل اللازم لإنتاجها من قبل عامل متوسط في النشاط، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون أجر العامل معادلا لقيمة السلعة التي

¹ : Jacques Pavoine,(1994) : les trois crises du xx^e siècle ,ED Elipses,Paris, p 30. مع ترجمة

ويتصرف

² :karl Max,(1976) : Théorie sur la plus Value, éditions sociales ,Paris, pp 150-153. مع ترجمة

ويتصرف

أنجها، وذلك حتى يتسنى له تأمين معيشته، وجعله في وضع يساعده على المزيد من الإنتاج¹. غير أن الرأسمالي يقوم بتشغيل العامل لمدة أطول تفوق الأجر الذي يدفعه له، أي أن قيمة السلعة المنتجة أعلى من الأجر المدفوع له، وهذا الفرق يسميه "فائض القيمة" حيث يأخذ الرأسمالي والذي يحدث هو مضاعفة فائض القيمة عند الرأسمالي، التي تترجم على شكل سلع أو خدمات، وبما أن أجور العمال في الواقع هي أدنى من القيمة الفعلية لعملهم لن يتمكنوا من شراء جميع السلع التي أنتجوها، فيحدث انقطاع في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك يؤدي في الأخير إلى اختناق في الأسواق من جرة فائض الإنتاج فتكون الأزمة²:

- انهيار الأسعار.

- إفلاس صغار المنتجين لكونهم لم يستطيعوا مقاومة تدهور الأسعار.

- بالمقابل تقوم الشركات القوية باستغلال منتجات الصغار فتصبح حينها محتكرة للسوق.

ووفقا لماركس فإن الأزمات الاقتصادية هي أزمات إفراط في الإنتاج، نشأت في ظروف أسلوب الإنتاج الرأسمالي ولا تتكرر إلا في ظله، وبمعنى آخر فإن الإفراط في الإنتاج هو مظهر من مظاهر الأزمات الاقتصادية الكبرى للرأسمالية. كما يعتقد ماركس أن الأزمات هي تعبير عن التناقضات الداخلية للرأسمالية، ويجب أن تؤدي إلى انهياره³. ويؤكد ماركس على أن السبب الرئيسي في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي الناتج من التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، ولم تنف النظرية الماركسية وجود تناقض

¹: S. Shippside, (2009) : Karl Marx les 52 idées du capital, MAXIMA, Paris, p 37. مع ترجمة وبتصرف.

²: عبد الرحمن تومي، مصدر سبق ذكره، ص ص 120-121.

³: <http://fortune.fdesouche.com/285589-marx-et-les-crisis>, Mathurin, Marx et les crises,

مع ترجمة وبتصرف. 30: 30/03/2015 à 11

بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي، بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الدورة الاقتصادية، وتعد هذه النظرية من نظريات النقص في الاستهلاك، إذ كان ماركس ذو إيمان راسخ بأن الرأسمالي يستطيع بحكم امتلاكه لوسائل الإنتاج أن يستغل العمال (هذا ما رأيناه سابقاً)¹.

كما أكد ماركس أن الأزمات ترجع الاستهلاك المحدود للجماهير والتي ترجع إلى مشكلة الفقر النسبي التي تعاني منها المجتمعات، والتي لا يمكن معالجتها بزيادة الأجور، لأن أصحاب المشاريع الرأسمالية لا تهتم أولاً ببيع السلعة وإنما هدفهم الأولي هو الحصول على الأرباح، لأن أي زيادة في الأجور فوق عتبة معينة يؤدي بالضرورة إلى تقليل معدل الربح وبالتالي تعوق تراكم رأس المال².

ثانياً - نظرية كينز (keynez 1883-1946): تقوم النظرية الكينزية (Traité sur la monnaie' 1930' monnaie' 1963' la Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie) في العموم على العناصر التالية:

- الانخفاض في الاستهلاك يؤثر بشكل رئيسي على الإنتاج والبطالة، فحسب كينز بما أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على "القوة الشرائية"، وأن نفقات إنتاج السلع الرأسمالية تعتمد على "سعر الفائدة"، وبالتالي فإن تعديل أي من هذه المتغيرات أو حدوث تغيير في أي منهما يؤثر على الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي (وهذا من شأنه أن يكون دلالة للأزمة)³؛

¹: Joan Robinson, (1971) : essai sur l'économie de Marx, Dunod, Paris, 23-25. مع ترجمة

ويتصرف

²: [http://www.leconflit.com/article-crisis-economiques-interpretations-marxistes-](http://www.leconflit.com/article-crisis-economiques-interpretations-marxistes-54142468.html)

54142468.html, Crises économiques : interprétations marxistes, consulté le 30/03/2015 à

مع ترجمة ويتصرف. 10: 12

³: http://archives.lesechos.fr/archives/cercle/2012/09/24/cercle_54809.htm, Patrick Jaulent

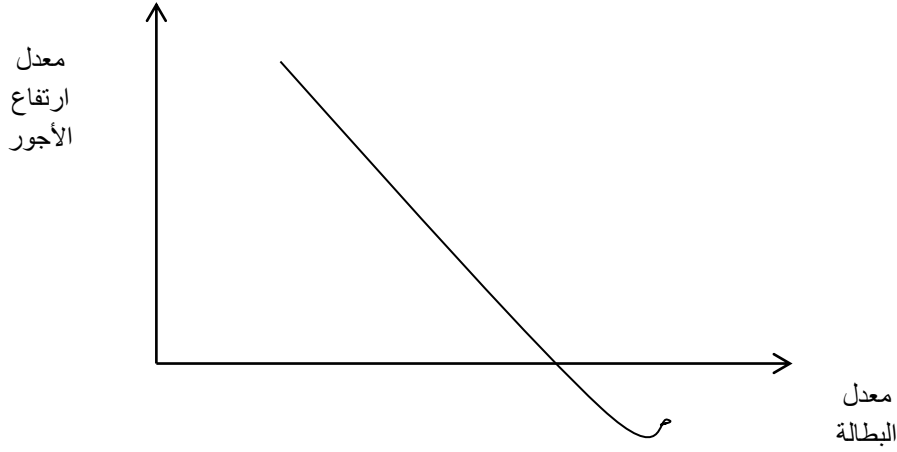
-
- تكون ردود أفعال الأسعار والأجور مقترنة ببطئ بالتغيرات العامة في العرض والطلب؛
 - ليس هناك مستوى مثالي من العمل كما هو يعتمد أيضا على الأوضاع الاقتصادية لتحديده؛
 - وبشكل عام فإنه من الأفضل دعم العمالة بدلا من محاربة التضخم "منحنى فيليبس" والذي يبين العلاقة بين البطالة ومعدل التضخم، ويبين أن العلاقة عكسية بينهما أي أن معدلات البطالة المنخفضة تعني تضخم عالي، وطور هذا المنحنى اقتصادي نيوزيلندي اسمه ألبان ويليام فيليبس في ورقة نشرت عام 1958 بعنوان "العلاقة بين البطالة ومعدل الاجور في الاقتصاد المملكة المتحدة 1861-1957 والذي نبينه في الشكل (2) التالي¹:

الشكل (2): منحنى فيليبس

La théorie keynésienne est-elle la solution pour sortir de la crise ?, consulté le 31/03/2015 à

مع ترجمة ويتصرف 35: 11

¹: Abdelhak Lamiri,(1994) : Théorie économiques et crises contemporaine, office des publication, Alger, pp 102-103.



Source : Abdelhak Lamiri, op cit, p 102. يتصرف

ومن خلال هذا الشكل (2) يتبين أن معدل نمو الأجور يرتفع ويتسارع كلما معدل البطالة اتجه نحو الاعتدال.

- يرى كينز أن النقود كباقي السلع تطلب لذاتها ولها ثمن يتشكل في سعر الفائدة، فسعر الفائدة يتحدد بناء على عرض النقود والطلب عليه، فهو ثمن للتخلي عن السيولة، فسعر الفائدة عند كينز له دور مهم في تحديد مستوى الانتاج والاستخدام عن طريق تأثيره في الطلب على سلع الاستثمار¹.

وبالنسبة لكينز عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته فإن الأفراد و حاملي السندات يفضلون الاحتفاظ بالسيولة، وهذا ما يطلق عليه مصطلح "فخ السيولة الكينزية"، وعندها تكون السياسة النقدية غير فاعلة وذلك لأن الأفراد يدخلون في حساباتهم عامل التوقعات في المستقبل والعلاقة العكسية بين سعر الفائدة و قيمة السند، فعندما يكون سعر الفائدة في السوق مرتفعاً تكون القيمة الجارية للسندات منخفضة، والسلوك المتوقع للفرد في هذه الحالة هو الإقدام على شراء السندات، وبالتالي التقليل من الاحتفاظ بثروته بشكل نقدي قصد بيع هذه السندات مستقبلاً حينما

مع ترجمة. 1: Hervé Défalvand, (2000) : la pensée économique néoclassique, Dunod, Paris, p21. ويتصرف

ترتفع أسعارها¹. وبالعكس في حالة ارتفاع الأسعار الجارية للسندات التي يملكها الفرد نتيجة لانخفاض سعر الفائدة الجاري في السوق، فإن الفرد يسارع إلى بيع السندات التي يملكها وبذلك يزيد من الاحتفاظ بثروته على شكل نقود، وهكذا يزداد الطلب على النقود لغرض المضاربة عند انخفاض سعر الفائدة، كما ينخفض الطلب على النقود لغرض المضاربة عند ارتفاع سعر الفائدة الجاري².

لقد جاءت النظرية الكينزية كرد فعل للنظرية الكلاسيكية، فبالنسبة للكلاسيك كانوا يعتقدون إذا كانت هناك أزمة فإن الأجور والأسعار سوف تتكيف مع تقلبات في العرض والطلب وأن السوق سيقوم بامتصاص هذه الصدمات³، إلا أن أزمة الكساد الكبير التي أصابت الدول الرأسمالية عام (1929-1933) أدت إلى إظهار شكوك حول ذلك، وإلى اهتزاز أركان النظرية الكلاسيكية، وذلك خاصة بظهور النظرية الكينزية حيث يقول كينز عكس ما جاء به الكلاسيك، ويرى بأن الطلب الفعال هو العنصر المحرك في الدورة الاقتصادية، وبمعنى آخر فإنه يفسر الدورات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب الفعال، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها (قانون ميل الناس إلى التوفير)، ويوضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدخل الحقيقي نتيجة لخصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية استخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، وهو يعتقد أن معالجة الأزمات الاقتصادية لا يكتب لها النجاح إلا بالتدخل الفعال للدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق تنظيم مقدار الاستهلاك

¹: بول كروجمان ترجمة رانيا محمد عبد اللطيف، (2007): تحليل النظريات الاقتصادية، الطبعة 1، الدار الدولية، ص ص 33-43.

²: مخلوفي عبد السلام، والعرايبي مصطفى، (2011): النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان "أهم الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة كسعر استراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر"، دوحة قطر أيام 18 إلى 20 ديسمبر 2011، ص 15.

³: مع ترجمة ويتصرف. 22، Hervé Défalvand، op cit،

العام والتوظيف باستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية¹. فالخاصية الرئيسية للأزمات عند كينز هي أنها أزمات محتملة دوريا، كما لو تكون ظاهرة مألوفة لهشاشة وعدم استقرار النظام الاقتصادي الرأسمالي، فهو ينظر إلى الأزمة على أنها إحدى مكونات مراحل الدورة الاقتصادية، وبالتحديد يعرفها عند نقطة الرجوع أو الهبوط.²

كما تم تناول هذه الفكرة كل من "veblem 1904" و "hawtry 1926"، واللذان يريان بأن عدم استقرار القروض يؤدي إلى تضخيم التقلبات الحقيقية أو النشاط الاقتصادي الحقيقي.

ثالثا - نظرية فيشر و النظرية النقدية للأزمات

- نظرية فيشر: إن "إيرفينق فيشر" Irving Fisher " (1876-1947)، هو أول من تصور أن الانكماش يمكن بدوره أن يتفاقم بسبب عدم الاستقرار المالي، وذلك بتطوير مفهوم انكماش الدين (debt-deflation) في كتابه "The Debt-Deflation Theory of Great Depressions" عام (1933)، لشرح أزمة الثلاثينات، ويرى فيشر أن الكساد ينشأ من التفاعل الضار أو المنحرف بين الدين والانكماش. وعنده فإن ديناميكيات الدين تتجذر بظهور الاختراعات والتكنولوجيات الجديدة في سياق "المال السهل"، وينظر إلى هذه الابتكارات بشكل طبيعي كفرص جديدة للاستثمار.

فالشركات تقوم بمراجعة توقعات ارتفاع أرباحها مما يسهم في زيادة ديونها، حيث أنها تلعب خصوصا بتقنية "الرفع المالي" في ظل ظروف مالية مواتية، وبالتالي فإن التفاؤل والديون تتغذى في نهاية المطاف من بعضها البعض وكلاهما تميل الى ان تصبح مفرطة.

¹: Joan Robinson, op cit ,p50-52, مع ترجمة ويتصرف.

²: <http://www.andlil.com/theorie-de-leconomie-keynesienne-positive-152185.html>, Qu'est-ce que l'économie keynésienne ?, consulté le 31/03/2015 à 10:57, مع ترجمة ويتصرف.

وعندما تدرك المؤسسات الافراط في المديونية تضطر إلى تسريح وتصفية مخزوناتا لسداد ديونها واستعادة السيولة إلى ميزانياتها العمومية، وإذا قامت جميع الشركات بالبيع الفوري والاجباري على مستوى الأسواق التنافسية سيدفع الأسعار إلى الهبوط ويدخل الاقتصاد في انكماش دائم، والذي يتميز بارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة قيمة الدين الحقيقي، كل هذا يؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات نتيجة الدين المفرط، مما يؤدي إلى تذبذب الوضع المالي للمقرضين وخاصة منهم المصارف، وبالتالي فإن ارتفاع عمليات التخلف عن الدفع وارتفاع معدلات البطالة تؤدي إلى زيادة التشاؤم لدى المجتمع وإلى فقدان الثقة. كما ميز فيشر بين دوافع وآليات انتشار الدورات أو الأزمات الاقتصادية، إذ أكد أن الدوافع (الحوافز) تعد الأسباب الخارجية للأزمة، أما آليات انتشار الأزمات فهي دائما تعود إلى الأسباب الداخلية التي تزيد وتخفف من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية، والتي تتمثل بأزمة الائتمان التي تلاحظ قبل كل ركود اقتصادي والمتجه مسارا مسرعا لتفاقم الأزمة، فتتميز كل مدة بتوسع زيادة طلب الاعتمادات بشكل كبير والمخصصة لتمويل زيادة الاستهلاك والاستثمار، والتي تتوسع مع توسع التوقعات التضخمية، وهنا لا يتطابق عرض الائتمان مع الطلب عليه، من أجل ذلك تتدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية فيصبح الائتمان مقننا ويزداد سعر الفائدة وتبدأ ردة الفعل عند قطاع الأعمال والأفراد بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي، ويضع قطاع الأعمال خطط جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الإنتاجي، فيقل الطلب على العمالة ومن ثم ينخفض الإنتاج فيظهر الركود، وبذلك يقول فيشر بأن الائتمان هو الأداة الفعالة داخليا لنشر الأزمة¹.

¹ : <http://annotations.blog.free.fr/index.php?post/2012/10/28/Irving-Fisher-et-la-d%C3%A9flation-par-la-dette>, Irving Fisher et la déflation par la dette, consulté le 10/11/2014 à 17 :30. مع ترجمة وتصرف.

- النظرية النقدية للأزمات: إن العوامل الحقيقية وخاصة المتعلقة بالاستثمار تلعب دور أساسي في توليد الدورات حيث كان ذلك هو شعور أغلب الاقتصاديين بعد الكساد العظيم في حين أن العوامل النقدية لم يكن لها ذلك النصيب من الاهتمام، وهذا ما خلق اتجاه معاكس لدى بعض الاقتصاديين وخاصة الذين ينتمون إلى مدرسة الذي يتزعمهم العالم الاقتصادي الأمريكي "ملتون فريدمان" "M.Fredman" (1912-2006)، وقامت المدرسة النقدية على الافتراضات الآتية¹:

- إن نظرية كمية النقود هي نظرية للطلب على النقود لا نظرية إنتاج أو دخل نقدي أو مستوى أسعار؛

- لا تفترض ثبات سرعة دوران النقود؛

- إن النقود هي من الأصول أو الموجودات وهي سلعة رأسمالية؛

- الثروة هي شاملة لكل مصادر الدخل؛

- إن الطلب على النقود يعتمد على الثروة والتدفقات المستقبلية للدخل.

وتعتبر هذه النظرية أن التضخم ظاهرة نقدية في كل زمان ومكان وأنه يحدث بسبب نقص كمية النقود على الإنتاج، وأن النمو النقدي يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة في البداية لكنه يؤدي إلى رفع الإنفاق وتحفيز التضخم في الآخر، مما ينعكس في زيادة الطلب على القروض ويرفع سعر الفائدة من جديد (علاقة غير مستقيمة بين معدل النمو النقدي وأسعار الفائدة)، كما ينظر فريدمان بأن الطلب على النقود يكون دائما مستقرا لأن الأفراد يعرفون بالضبط مقدار المال الذي يريدونه، عكس ما كان ينظر إليه كينز بأن الطلب على النقود من طرف الأعوان يختلف ويؤثر على الدورة الاقتصادية، كما يعتقد فريدمان بأنه إذا انخفضت الاسعار بشكل أسرع من الأجور،

¹ : <http://iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=64359>، رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، ص 22-23. تاريخ الاطلاع يوم 2015/03/31 على الساعة 12:05.

فإن العمال سيرون زيادة قوتهم الشرائية ويحفزون الطلب ولذلك فلا يوجد هناك حاجة لتدخل الدولة، كما يعتقد النقديون بأن تدخل الدولة في المجال النقدي يعتبر سببا في حدوث الأزمات¹.

ولقد سمح التحليل النقدي على فهم أفضل لدور السياسة النقدية في التقلبات الاقتصادية حيث يعتقدون بأن أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية تعود إلى عوامل نقدية تتصل بحجم النقود والائتمان وأسعار الفائدة، حيث يحصل انتعاش اقتصادي عندما يتسع عرض النقود، ويمكن أن يستمر هذا الانتعاش إلى أن يبلغ أقصى مدى له بحيث يحدث تضخم في الاقتصاد، وعندما يحدث انكماش في عرض النقود يؤدي إلى انكماش في الاقتصاد، ويمكن أن يستمر الانكماش إلى أن يصل إلى أدنى حد له بحدوث كساد².

رابعاً - النظريات الحديثة لتفسير الأزمات: يوجد عدة نظريات أخرى فسرت الأزمات المالية والتي نذكر من بينها:

- **نظرية مينسكاى Minisky**: ترجع نظرية مينيسكاى إلى "Hyman Minsky" (1919-1996)، وتقوم نظريته على فرضية عدم الاستقرار المالي، وتستند هذه الفرضية على فكرة وجود تذبذبات وتقلبات اقتصادية كلية والتي تتناقض بشكل أساسي مع رؤية أن الاقتصاد متناغم، يتميز بالتنظيم

¹ : <http://aygosi.pagesperso-orange.fr/DISSERTinterventionEtatEconomieMarche.html>, Émilie STUMPF, L'intervention de l'État est-elle nécessaire dans une économie de marché?, consulté le 31/03/2015 à 12:46. مع ترجمة ويتصرف

² : https://www.google.fr/search?q=la+th%C3%A9orie+de+friedman+pour+expliquer+les+crises&hl=fr&gbv=2&spell=1&sa=X&as_q=&nfr=&ei=6HgaVab1lCaYsAHellRA&ved=0CBEQvwU, Comment peut-on expliquer la diversité des analyses des crises économiques ?, consulté le 31/03/2015 à 12:19. مع ترجمة ويتصرف

الذاتي وإمكانية تحقيق التوازن باستمرار¹.

يرى مينسكاى أن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة، وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل.

وتدور نظرية مينسكاى في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي في أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي وهو ما يسمى بالتمويل المتحوط.

وفي مرحلة النمو تبدأ التوقعات المتفائلة تكمن في توقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض، بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض، وتنتقل عدوى التفاؤل بدورها إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في اقراض الشركات دون تحوط كاف ودون التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة في ذلك الوقت، يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطر بشكل معنوي في نظام الائتمان، وفي حالة حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير ينتشر الاحساس بالخطر، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها وتنطلق الأزمة المالية².

– **نظرية المباريات:** من التفسيرات الحديثة للأزمات المالية، ما طرحته نظرية المباريات تحت ما

¹ : <http://www.blog-illusio.com/article-l-hypothese-d-instabilite-financiere-117958284.html>,

Hyman P. MINSKY, L'hypothèse d'instabilité financière, Diaphanes, 2013, consulté le

16/02/2015 à 10:10. مع ترجمة ويتصرف.

² : محمد محمود المكاوي، (2012): الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم-النظريات التي تفسر الأزمات-دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات)، الطبعة 1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، ص 67.

يعرف بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية، وكان "جون فون نيومان" John Von Neumann عام 1928، ومن تم تطوير هذه الأفكار من قبل "اوسكار مورغانستارن" Oskar Morgenstern و"John von Neumann" عام 1944 في كتاب "Theory of Games and Economic Behavior"، إذ أكدت أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقة موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون...)، فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخرين أن يتخذوه. بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناءً على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ ذات القرار، حينئذ، تبدو الصورة مختلفة¹.

كما أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمات العملة، مثل نموذج "بول كروغمان" Paul Krugman، لهجمات المضاربة، حيث أن مثلاً نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع بمجرد وجود عوامل قد تتسبب في توقع الآخرين بانخفاض سعر الصرف، ومن هنا يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعلياً.

المطلب الثاني - أسباب الأزمات المالية ومصادرها: كما يمكن تفسير الأزمات بناءً على عوامل أخرى، حيث تكمن مصادر الأزمات في العوامل التي تخلق الظروف أو البيئة المواتية لوقوع الأزمات، وقد تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة، وترجع الأزمات إلى:

¹ : <http://www.google.fr/url?url=http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/zzzz.doc&rct=j&frm=1&q=&esrc=s&sa=U&ei=WtThVMKBLjHPdDKgJAF&ved=0CCQQFjAD&usg=AFQjCNGoLkmKQLvveuvTfZaCtqEIXd7nQ>، عبد الله شحاته، المفهوم والأسباب، ص5، تاريخ الاطلاع 2015/02/16 على الساعة 12:34.

أولاً- **الفجوات في المعلومات والمهارات:** بالنسبة للبعض، تقلبات الأسواق والأزمات التي تليها،

يجب أن تجد تفسيراً لهم إما في تواجد خطأ في المعلومات (أي أنها ليست شاملة بما فيه الكفاية وليست شفافة)، أو في تواجد خطأ في المهارات (عدم وجود اختصاصيين)، ولكن ليس في طبيعة النموذج¹:

- **معلومات غير كاملة:** إن هذا الانتقاد موجه بشكل كبير من طرف المستثمرين المتضررين، وهذه المعلومات غير الكاملة يمكن أن تكون ذات طبيعة كلية أو جزئية أي على مستوى الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي، وتتمثل في:

إحصاءات الاقتصاد الكلي: على المستوى الاقتصادي الكلي، من المعتاد فيما يتعلق بالأزمات أن نشير مباشرة إلى غموض البلدان التي تم خسارة فيها الأموال، فعلى سبيل المثال، وحسب " Olivier Lacoste"، فإن أزمة 1997 اندلعت بسبب أن إحصائيات البلدان الآسيوية كانت تفتقر إلى الشفافية وإلى الموثوقية. وكذلك بالنسبة إلى أزمة روسيا 1998، التي أرجعت أسبابها إلى نقص المعلومات، حيث في هذه الحالة، فإنه من الصعب القول أن الأسواق اتخذت مخاطر كبيرة، وإنما يرجع السبب في أنها لم تصل إليها المعلومات بشكل صحيح. إن الدولة العاجزة على الوفاء بديونها التي وصلت إلى تاريخ الاستحقاق، والتي تتدين مرة أخرى على المدى القصير وبأسعار متصاعدة، من المفروض أن تثير شكوكهم، إلا أن روسيا كانت مقتنعة بأن صندوق النقد الدولي سيكون بمثابة تأمين لاستثماراتها، وتوفير الدعم المالي لها.

***حسابات الشركات:** على مستوى الاقتصاد الجزئي، نجد أن الشركات تقدم معلومات غير كافية أو مضللة في بعض الأحيان (فيما يتعلق بالاطار المحاسبي)، بالإضافة إلى فقدان السيطرة من قبل

¹: Olivier Lacoste, préface de Christian de boissieu, (2009) : Comprendre les crises financières, groupe Eyrolles, p p 62-66. مع ترجمة ويتصرف

قادة الشركات وانعدام المراقبة الكافية، والممارسات الخادعة حيث أن القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع أكبر الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة (شركة واست كوم وورلد كوم للاتصالات، وشركة أنرون للطاقة). كما نجد أيضا، ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية، فإذا كان الهيكل المؤسسي الذي تعمل في إطاره البنوك هشاً وضعيفاً فإن أداء البنوك سيتأثر بشكل سلبي، إذ يجد معظم المحللين أن النظم المحاسبية والإفصاح وكذلك الإطار التشريعي المتبع يعد من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الإشراف الفعال على البنوك، مما يصعب من عملية مراقبة البنوك لعدم توفر معلومات تتسم بالدقة والموضوعية والشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء والمقترضين، كما أن بطء الإجراءات وطولها وتعقيدها لمطالبة البنوك بحقوقها اتجاه المقترضين يزيد من قيمة خسائر البنوك ومن تكاليف الإفراض.

*** غياب المعلومات المتعلقة ببعض الجهات الفاعلة:** إن إمكانية حدوث في ميدان إحصائيات الاقتصاد الكلي، تواجد معلومة ناقصة أو مبالغ فيها ، حيث نجد أن صناديق التحوط غير مجبرة على احترام الالتزام بالمعلومة وغير خاضعة للمراقبة التحوطية.

*** مهارات طغت عليها التعقيدات:** إن تعقيد المنتجات والتركيبات المالية في بعض الأحيان تصبح من الصعب على الفاعلين التعرف عليها، حيث أنها تضيف غشاوة على كل عامل في نهاية السلسلة المالية: المقترضين والمقرضين (وهذا ما حدث في أزمة الرهن العقاري في 2007). كذلك فإن الأسر الحريصة على استثمار مدخراتها في أصول مالية خالية من المخاطر في حين أنها عوضاً عن ذلك قامت بشراء منتجات ذات مخاطر عالية ناتجة عن التوريق. كما أنه نتيجة الابتكارات الجديدة والحديثة أصبح من الصعب حتى على منتجها وعلى السلطات المسؤولة من تنظيمها وفهمها بشكل كامل، وأنها تحتاج إلى وقت طويل لإمكانية السيطرة عليها. إذ يرى " Olivier

Lacoste " أن أي ابتكار كبير يحفز استراتيجيات جديدة من شأنه أن يؤدي إلى هشاشة مالية مستندعا نوعا من التنظيم مما يؤدي إلى تداولات على شكل "ابتكار-أزمة-تعلم".

***عدم تماثل المعلومات:** إن أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية هي مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويرجع التباين في المعلومات إلى انعدام التوازن في توزيع المعلومات، كما أنها تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين، مما يترتب عن ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة، كما يترتب عليه تزايد المخاطر المعنوية (Moral Hazard)، فمثلا مقترض يحصل على قرض عادة لديه معلومات عن العوائد المحتملة والخطر الذي يرافق المشروعات الاستثمارية التي اقترض المبلغ من أجلها أكثر مما تعرفه الجهة المانحة للقرض، إن نقص المعلومات يخلق مشكلات في النظام النقدي ومنها الخطورة الأخلاقية أو المعنوية وهذا ينتج بسبب المعلومات غير المتكافئة¹. في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني "Free Rider" حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الاستفادة منها، كل ذلك ممكن أن يعوق التشغيل الكفاء للنظام المالي والمصرفي وانتشار ما يسمى بسلوك القطيع (Herd Behavior)²؛

الشائعات المالية: الشائعة بصورة عامة هي أقوال وروايات يجري تناقلها بين الناس حول موضوع ما دون التأكد ودون التحقق من مدى صدقها وصحتها، ولا تستند إلى مصادر موثوقة، وقد تتضمن الشائعة جزءا صغيرا من الحقيقة يكون فذا يقع فيه البعض لإسقاطه على الأجزاء

¹ : محمد صالح تركي القرشي، (2008): اقتصاديات الأعمال، الطبعة 1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 305.

² : سهام حرفوش وصحراوي أمينة، (2009): دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف ، ص4.

الأخرى من الشائعة. وتوصف الشائعة بأنها مالية عندما تتضمن بيانات ومعلومات مالية أو عندما تؤدي إلى الشائعة إلى نتائج مالية مثل ارتفاع في أسعار السلع أو في الخدمات أو الأوراق المالية أو غير ذلك. وتعد الشائعات المالية من الأشكال المنتشرة للشائعات، وهذه الشائعات تتعلق بأسواق السلع وبالأسواق المالية أيضا، وتتسم هذه الشائعات بالتعقيد والخطورة العالية نظرا إلى أنها تمس موضوعا حساسا يرتبط بالجوانب المالية، وهذه الجوانب هي محل اهتمام كبير من الأفراد والمنظمات والدول. وتجدر الإشارة إلى أن دورة حياة الشائعة المالية قد تكون قصيرة (كما يحد في بعض البورصات قبل وأثناء جلسات التداول)، وقد تكون ذات عمر طويل قد يمتد إلى أكثر من شهور في ظل غياب المعلومات المؤكدة التي تنفي هذه الشائعة.

قد أثبتت التجارب أن الشائعات تلعب أدوارا جوهرية في الأسواق المالية، وهذه الشائعات يجري نشرها بدرجة عالية من الذكاء بسبب أن هذه الأخيرة يتناولها بالدراسة والتحليل مجموعة من المهنيين المختصين والخبراء في الأسواق المالية، ولذلك يكون من الصعب نشر الشائعات الخيالية وغير المنطقية، وإن الشائعات في الأسواق المالية تضع المتعاملين أمام خيارات صعبة وأمام مخاطرة كبيرة، فإذا تم تصديق الشائعة وتبين أنها غير صحيحة فإن هؤلاء المتعاملين قد يتخذون قرارات مالية يترتب عليها خسائر كبيرة. وهذه الشائعات تؤدي إلى انتشار أزمة مالية وتوسعها، لأن الأزمة المالية تؤدي إلى تعزيز الاضطراب وتعميق القلق وعدم الثقة لدى المتعاملين في الأسواق المالية، وفي هذه الحالة فإن الشائعات المالية تجد طريقها سهلا للوصول إلى هؤلاء المتعاملين وتدفعهم إلى التصرف بأنماط مالية غير عقلانية وغير حكيمة، ونلاحظ أن الانعكاسات الأولية لأزمة 2008 مثل حالات الإفلاس لمؤسسات عقارية ومالية وبنوك قد أوجدت وهيات مناخا مناسباً وبيئة ناضجة لتنامي وانتشار الشائعات المالية بسرعة (ازدياد تسارع المودعين على سحب أموالهم

وظهور أزمة السيولة على مستوى المؤسسات)، والتي ساهمت في تعميق الأزمة المالية عبر العالم وأفقدت الثقة في المؤسسات المالية والعقارية¹.

- **عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية** : كان لهذا العامل دورا كبيرا في اندلاع كثير من الأزمات المالية، ففي كثير من الحالات تؤدي السياسات النقدية والمالية التوسعية إلى انتعاش النشاط الإقراضي بشكل خطير وإلى تراكم شديد للديون وإلى الاستثمار المفرط في مجال العقارات، دافعة بذلك أسعار الأسهم والعقارات إلى الارتفاع الشديد، ومثال على ذلك ما حدث قبل أزمة 1929 (الإفراط في السيولة النقدية)، وكذلك في أزمة الرهن العقاري في 2007 حيث نلاحظ أن الخلق النقدي المفرط الذي سبق هذه الأزمة، يعود جزء منه إلى الاحتياطات من العملة الصعبة للبلدان المصدرة (إذ ارتفعت احتياطات العملة الصعبة من ديسمبر 2006 إلى ديسمبر 2007 بقيمة 1200 مليار دولار)، وقد بينت هذه الأزمة العلاقة ما بين الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام والمقاس في نطاق يشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، اليابان، الصين، المملكة المتحدة، وكندا انتقلت من 18-20% من 1980-2000 إلى أكثر من 26% ابتداء من 2001، لتصل إلى ما يقرب 30% في 2006-2007، وبالتالي هناك تداول كبير في السيولة النقدية مقارنة بالثروة المنتجة خلال هذه الفترات، ومن ناحية أخرى فإن السياسات النقدية والمالية المقيدة التي تستهدف احتواء مخاطر التضخم واختلال الموازين الخارجية وتصحيح أسعار الأصول، قد تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وإلى صعوبة خدمة الديون وإلى انخفاض قيمة الضمانات وإلى تزايد نسبة الديون المعدومة التي تهدد البنوك بالإفلاس. لقد كانت العوامل الاقتصادية الكلية وبصفة خاصة انتعاش النشاط الإقراضي وراء ضعف القطاع المالي في كثير

¹ : يوسف أبو فارة، (2015): الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، ص ص 158-159.

من بلدان أمريكا الجنوبية وغيرها من الأسواق¹.

ثانيا- العوامل الخارجية ومكونات رأس المال: نتفرع إلى :

- **العوامل الخارجية** : لعبت العوامل الخارجية دورا هاما في وقوع الكثير من الأزمات المالية، ومن أهم هذه العوامل التحولات الضخمة في معدلات التبادل الدولي وفي أسعار الفائدة العالمية، فالانخفاض غير المتوقع في أسعار الصادرات على سبيل المثال يؤدي إلى إضعاف قدرة المشروعات المحلية على خدمة ديونها وإلى تغير نوعية القروض المصرفية، كما أن تحركات أسعار الفائدة في البلدان الصناعية الكبرى أصبحت بالغة الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الأسواق الناشئة، عاكسة بذلك الاندماج المتزايد لأسواق رأس المال الدولية وعولمة الاستثمارات. إن انخفاض أسعار الفائدة العالمية يؤدي إلى تدفقات مالية ضخمة إلى الأسواق الناشئة بحثا عن معدلات أعلى للعائد، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يؤدي إلى نقص هذه التدفقات مما يؤدي إلى ارتفاع نفقات التمويل وإلى ضعف القطاع المالي في هذه الأسواق. وهكذا يمكن أن تؤدي ظروف الأسواق المالية الدولية دورا هاما في نشوب الأزمات المالية.

- **مكونات رأس المال** : كان لمكونات رأس المال أثرها البالغ في اندلاع عدد من أزمات العملة، فلقد كان للاعتماد الشديد على القروض قصيرة الأجل في تمويل عجز الحساب الجاري الضخم سببا أساسيا في اندلاع أزمة المكسيك (1994-1995) وأزمة بلدان جنوب شرق آسيا عام (1997)، أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي أكثر أمانا من الاقتراض الأجنبي قصير الأجل. في حين تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تزايد القدرة الإنتاجية للاقتصاد المضيف، وتستخدم القروض قصيرة الأجل غالبا في تمويل الاستهلاك، ومن ناحية أخرى فإنه عند اندلاع الأزمة غالبا ما ترفض البنوك الأجنبية الدائنة تأجيل سداد مستحققاتها وتسارع في التخلص مما في

¹ : أحمد يوسف الشحات، مصدر سبق ذكره ، ص ص 20-21. ويتصرف.

حوزتها من أوراق مالية محلية، أما أصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنه قد يصعب عليهم التصرف في أموالهم الإنتاجية أو التخلص منها نظرا لصعوبة إيجاد مشترين لها في ظل ظروف الأزمة.

ثالثا- إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة : ومن العوامل التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للأزمات كذلك، تبني نظم أسعار الصرف الثابتة أو غير المرنة، إذ أن أسعار الصرف الثابتة تشجع على الاقتراض الأجنبي بسبب تجاهل المقترضين لمخاطر سعر الصرف وسواء تم الاقتراض الخارجي مباشرة بمعرفة المشروعات المحلية أو بطريق غير مباشر من خلال وساطة المؤسسات المالية المحلية، فإن تزايد القروض بالعملات الأجنبية يساهم في تعرض الاقتصاد المعني لمخاطر الصدمات الداخلية أو الخارجية ومن ثم لمخاطر الأزمات المالية.

رابعا- تشوهات القطاع المالي : إن تشوهات القطاع المالي الناتجة في غالب الأحيان عن عمليات التحرير المالي السريع في البلدان التي تتميز بضعف نظم الرقابة والإشراف والتدخل الحكومي المباشر في تسعير وتخصيص الائتمان والتي تساهم في تعريض هذه البلدان لمخاطر الأزمات المالية. فقد كان لضعف نظم الرقابة والإشراف في البيئات المالية الأكثر تحررا دورها في خلق مشكلة المخاطر المعنوية أو الأخلاقية عن طريق تشجيع المؤسسات المالية على القيام بأنشطة اقتراضية غير حكيمة تتضمن درجات عالية من المخاطر (مثلا أزمة 2008)، كذلك عند التحرير لسعر الفائدة تفقد البنوك الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل أسعار الفائدة المدارة التي كانت تجعل سعر الفائدة على الآجال القصيرة أقل من الآجال الطويلة، ومع رفع القيود على منع الائتمان يزيد الطلب في القطاعات التي تم تحريرها كالعقارات والسندات، بالإضافة إلى أن خفض نسبة الاحتياطي يسمح للبنوك بتلبية الطلبات المتزايدة دون التقدير الصحيح والكافي لمخاطر الائتمان.

المطلب الثالث: خصائص الأزمات المالية

تتميز الأزمات المالية بعدة خصائص يمكن حصرها كما يلي:

أولاً- عدوى الأزمات : يوجد هناك ثلاث آليات لانتشار الأزمات تتمثل فيما يلي :

الآلية الأولى : تتركز هذه الآلية على الصدمات العالمية التي تؤثر على المتغيرات الأساسية في عدد من الدول، ومن أمثلة ذلك، ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية في أوائل الثمانينات أدى إلى أزمة المديونية في دول أمريكا اللاتينية، كما يشار في هذا الصدد إلى انخفاض سعر صرف الين الياباني أمام الدولار الأمريكي عام 1995، حيث كان من العوامل الخارجية التي ساعدت على تولد الضغوط التي واجهتها الأسواق الآسيوية¹.

الآلية الثانية : تشير هذه الآلية إلى التأثير التي تمارسه أزمة في بلد معين (أو مجموعة من البلدان) على حركة وسلوك المتغيرات الكلية الأساسية في دولة أو مجموعة أخرى من الدول، وتعمل هذه الآلية من خلال عدد من الروابط الحقيقية مثل التجارة الدولية أو التنسيق بين السياسات.

وترتبط التجارة بين الاقتصاديات المختلفة بحيث يترتب على تخفيض سعر الصرف في دولة معينة زيادة مقدرتها التنافسية في السوق الدولي، ومن ثمة تراجع القدرة التنافسية لسلع الدول الأخرى، وإذا كان التراجع كبيراً فإنه سوف يدفع إلى تخفيض سعر الصرف وتزايد الضغوط على عملات هذه الدول². كما أن التنسيق بين السياسات قد يربط بين اقتصاديات دول متعددة، وعليه فإن استجابة أو رد فعل دولة معينة لصدمة اقتصادية ما قد يدفع دولة أخرى لإتباع ذات السياسات.

¹ : عمرو محي الدين، مصدر سبق ذكره ، ص 235.

² : عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2003): العولمة المالية وإمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 35.

الآلية الثالثة : يمكن تعريفها بأنها الزيادة في الحركة الجماعية للأسواق، أي الحركة المتزامنة

للمتغيرات المالية ويطلق عليها " بالعدوى الصافية "، وتقوم في الأساس على تغير هيكل و جذري في توقعات المستثمرين، بشرط أن لا تربط بتطور المتغيرات الكلية الأساسية للبلد المعني، وتستند إلى التفسيرات التالية:

- مفهوم التوازن المتعدد، بمعنى انتقال دولة ما من حالة توازن حميد (لا ينطوي على انهيار المصارف) إلى توازن غير حميد (ينطوي على انهيار في المصارف)، بشرط أن يكون هذا الانتقال نتيجة لانفجار أزمة مالية في دولة ناشئة أخرى، ويتحقق التوازن غير الحميد حينما يتوقع كل مستثمر قيام المستثمرين الآخرين بتصفية أصولهم والانسحاب من السوق، و من هنا يصبح السلوك الرشيد بالنسبة لكل مستثمر هو الانسحاب المفاجئ من السوق، وحينما يتحقق ذلك تنفجر الأزمة¹.

- إن عدوى الأزمة المالية يمكن أن تنتقل عبر الآلية المعروفة بـ"نداء الاستيقاظ" أو "جهاز التنبيه للاستيقاظ"، إذ قد يترتب على انفجار أزمة في دولة ما إعادة المستثمرين (الدائنين) نظرهم في المؤشرات الأساسية الكلية التي لم تتغير قيمتها، والبدء في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لحماية أموالهم تؤدي إلى انتشار الأزمة².

وفي هذا الصدد قد نكون أمام إحدى الحالتين : الحالة الأولى تتمثل في تدني مستوى المؤشرات الكلية الأساسية قبل الأزمة، إلا أن المستثمرين تحت تأثير موجة التفاؤل لم ينتبهوا إلى ذلك إلا عندما انفجرت الأزمة في مكان آخر (ناقوس التنبيه)، وهو ما أدى إلى إعادة ترتيب سلوك المستثمرين مثل حالة الجهاز المصرفي في دول جنوب شرق آسيا. أما الحالة الثانية فهي وجود

¹ : عمرو محي الدين، مصدر سبق ذكره ، ص ص 237 - 238.

² : عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مصدر سبق ذكره ، ص 37.

مؤشرات كلية أساسية مقبولة، إلا أن حدوث أزمة في مكان آخر أدى إلى إعادة النظر في هذه المؤشرات، وتغيير الرؤية بالنسبة إليها.

- ويدخل في نطاق آلية العدوى "نموذج سيولة رأس المال"، إذ قد يترتب على انفجار أزمة مالية في دولة ما حدوث صدمة في سيولة المستثمرين (الحاجة إلى سيولة)، مما قد يدفع إلى إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية ومنه بيع أصول الدول الأخرى، وهو ما يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف.

- من أهم آليات العدوى ما يترتب على أثر المحاكاة للأرباح والخسائر التي تحققت نتيجة لوضع استثماري معين، مثلاً إن تحقيق خسائر في استثمار معين في دولة معينة قد يدفع المستثمرين في دولة أخرى في نفس النوع من الاستثمار إلى تصفية أوضاعهم، وهذا السلوك غير قاصر على المستثمرين الأجانب بل ينطبق أيضاً على المستثمرين المحليين، وقد لعب هذا العامل دوراً مهماً في الأزمة الآسيوية 1997¹.

تتميز عدوى الأزمات بما يعرف "بسلوك القطيع" الذي يقوم فيه المستثمرون بخلق عدوى مالية وذلك بإهمالهم أو تغاضيهم عن أنواع معينة من الاستثمارات في الأوراق المالية استجابة لاقتناعهم بما يفعله المستثمرون الآخرون، بحيث في سلوك القطيع ليس المهم هو قناعة المستثمر بسوق معين ولكن قناعته بسلوك الآخرين.

ثانياً - صعوبة التنبؤ بالأزمات

هناك مجموعة من العوامل تعيق الاكتشاف المبكر للأزمة، وتحول دون إصدار إنذارات مبكرة تنبئ بوقوع أزمة ما، وأهم هذه العوامل:

- حجب البيانات والمعلومات والمعرفة المهمة (المتعلقة بالأزمة المحتملة) عن الأطراف والأفراد

¹ : عمرو محي الدين، مصدر سبق ذكره ، ص ص 238 - 240.

الذين يحتاجون إليها وتلزمهم بصورة كبيرة لاتخاذ القرارات المناسبة ولدراسة نقاط الضعف والتغلب عليها، وبذلك فإن إشارات الإنذار المبكر لا تصل إلى هذه الأطراف وإلى هؤلاء الأفراد. (لذلك يظهر الذكاء الاقتصادي كآلية تمنح توصيل المعلومة إلى متخذ القرار في الوقت المناسب وهذا ما سنتعرض له لاحقاً).

- نظراً لازدياد التكامل العالمي في الأسواق المالية خلال السنوات الأخيرة، فإن انعكاس الحركات الكبيرة لتدفق رؤوس الأموال يمكن أن يحدث بسرعة شديدة مما يجعل الوقت المتاح لصناع السياسة للاستجابة لهذه التطورات قصيراً للغاية، وبالتالي عدم قدرة المنظمات على الاستجابة المناسبة والفاعلة وفي الوقت المناسب للأخطار المحيطة والمحملة (ومنها الأزمات).

ونتيجة لذلك بدأ الباحثون مدفوعين جزئياً بالأزمات المالية الأخيرة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا في إلقاء نظرة جديدة على محددات أزمات العملة والبنوك، في محاولة لوضع أنظمة إنذار مبكر لإعطاء إشارات تساعد على توقع المشاكل في أسواق العملة والأنظمة المصرفية في بدايتها. ولكن هذه المهمة تزداد صعوبة نظراً لانعدام الشفافية في عمل الأنظمة المالية، وخاصة في الأسواق الصاعدة، كما أن النظرية الاقتصادية وإن كانت تجيد نسبياً التعرف على خصائص أوضاع التوازن، فإنها لا تدلنا كثيراً على الديناميكيات التي تؤدي من وضع معين للتوازن إلى وضع آخر، والتي تعتمد بشكل أساسي على متغيرات يصعب تحديدها، مثل السمات الهيكلية لاقتصاد بلد ما، أو التطورات المؤسسية، أو التغيرات في أوضاع السياسة في البلاد أو توقعات المقيمين والأجانب في مختلف الأسواق.

إن ندرة المعلومات عن أحداث الأزمة تعرقل سعي الباحثين لصنع نماذج تبحث في هذه الأحداث وتهدف للتعرف على المؤشرات الأساسية لها، فعلى سبيل المثال يضطر الباحثون لافتراض أن مؤشرات نماذجهم التي تمثل سلوك متغيرات معينة قبل الأزمة واثنائها متشابهة في كل

الأزمة والبلدان، ونظرا لتنوع الترتيبات المؤسسية في البلدان المختلفة، والتغيرات الكبيرة التي حدثت في الأنظمة المالية للبلدان الصناعية والبلدان النامية خلال العقدين الأخيرين ، فإن هذه الافتراضات ربما لا تكون صحيحة، فالمستويات المقبولة لمتغيرات معينة من المحتمل أن تختلف بين البلدان، كما أنها يمكن أن تتغير مع مرور الزمن في البلد الواحد، وانعدام المعلومات الكافية يجعل اختبار هذه الافتراضات صعبا إن لم يكن مستحيلا .

رغم كل ذلك، توجد بعض المؤشرات التقليدية التي يمكن التنبؤ من خلالها بقرب حدوث أزمة مالية منها ما يتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية، منها ما يتعلق بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية، مما يترتب عنها زيادة عدم الثقة لدى المستثمرين في الدولة على تحقيق طموحاتهم الاستثمارية، وسيتم التطرق لها بالتفصيل في الفصل الخامس.

ثالثا- دورية و تكرار الأزمات المالية

يخضع الاقتصاد الرأسمالي لما يعرف بالدورة الاقتصادية، وهي الشكل العادي لوجوده، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الانكماش (المعبر عنه بالركود والكساد) عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش¹.

وقد شهد الاقتصاد الرأسمالي موجات متتالية من الأزمات حيث نلاحظ أن تكرار الأزمات المالية تضاعف منذ سنة 1973 بمرتين على الوضع الذي كان بعد الحرب أو أثناء مرحلة معيار الذهب الكلاسيكية، حيث أشارت دراسات مالية واقتصادية إلى أن المدة الممتدة من 1979-1997 قد شهدت حوالي 158 أزمة من أزمات سعر الصرف، وشهدت أيضا حوالي 54 أزمة مصرفية، وبعد 10 سنوات من ذلك يبدو أن تكرار الأزمات مرتبط بوضع المالية الدولية الجديدة التي أدرجت فيها الدول الناشئة: تطور ملحوظ في دخول رؤوس الأموال إلى آسيا أو أمريكا اللاتينية، التحرير

¹ : عبد علي كاظم المعموري، (2012): الطوفان القادم-توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 137.

المالي، وربط سعر صرف الدولار، حيث تبين ظهور 147 أزمة مصرفية في البلدان المتطورة والناشئة خلال الفترة 1970-2011، وكلما تكررت الأزمات كلما صعب مواجهتها. وتم تلخيص أهم الأزمات المالية في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: تاريخية الأزمات المالية

يخضع الاقتصاد الرأسمالي لما يعرف بالدورة الاقتصادية، وهي الشكل العادي لوجوده، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش، وقد شهد الاقتصاد الرأسمالي موجات متتالية. من بين هذه الأزمات سوف نتطرق في المطلب الأول إلى أزمة الكساد الأعظم، أزمة 1971 وأزمة المديونية العالمية، أما في المطلب الثاني يتم التعرض إلى أزمة الأسواق المالية، أزمة المكسيك والأزمة الآسيوية. أما في المطلب الثالث تناول أزمة روسيا، البرازيل وأزمة الأرجنتين.

المطلب الأول : أزمة الكساد الأعظم، أزمة 1971 وأزمة المديونية

سيتم الاطلاع في هذا المطلب أولاً على أزمة 1929، ثانياً إلى أزمة 1971، وثالثاً إلى أزمة 1982 كما يلي:

أولاً- أزمة الكساد الأعظم

تعد أشهر الأزمات المالية التي عرفها العالم في القرن العشرين وأقواها أثراً، حيث أنها قامت بتغيير جذري في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان مختلفة. وجذور هذه الأزمة تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث عرف الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات 1922- 1929 نمو اقتصادي كبير، نتيجة تدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة وازدهار الصناعة الأمريكية من جهة أخرى¹. كما تميز الاقتصاد الأمريكي آنذاك بارتفاع الإنتاج الصناعي والدخل القومي بنسبة 50%، ومنه نلاحظ تطور وتقدم لممارسات جديدة للاستهلاك الجماهيري، والمستفيد الرئيسي منها هي الطبقة الوسطى، إلا أن هذا التطور في الاستهلاك عرف حدوده، فخلال هذه السنوات ازدادت الأرباح، الفوائد والأقساط بنسبة 45 % في حين أن الأجور كانت تزداد إلا بنسبة 13 %،

مع ترجمة و بتصرف. 10p : La grande crise 1929-1939, Dunod, Paris, (1998) : François Cochet¹

بالإضافة إلى أن هذا التقدم لم يشمل مجالات عديدة من بينها الزراعة، المنسوجات والسكك الحديدية¹.

كما تميز الاقتصاد الأمريكي آنذاك بسيادة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وشهد نقاط ضعف هامة منها عدم مسايرة وتيرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج، واعتماده بصفة كبيرة على القروض سواء بالنسبة للإنتاج أو الاستهلاك، بسبب التسهيلات المقدمة من طرف البنوك في هذا المجال، بالإضافة إلى انتشار المضاربة في البورصة بصفة حادة، إذ أن تطور هذا النوع من العمليات يظهر عند إلقاء نظرة على تزايد القروض للسماسرة حيث نلاحظ ارتفاع هذه القروض في الولايات المتحدة الأمريكية من 2230 مليون دولار في 31 ديسمبر 1924 إلى 8525 ملون دولار في 4 أكتوبر 1929، كما أنها كانت مسهلة عن طريق ميكانيزمات الشراء على الهامش، في هذه الحالة يصبح السوق مغلق في " فقاعة مضاربة"، كما اتبع البنك الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية تضخمية غدت بدورها عمليات المضاربة في البورصة، وبالتالي ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا لا يتناسب مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات، و في يوم 24 أكتوبر 1929 الذي يطلق عليه اسم "الخميس الأسود" (le jeudi noir) ، انفجرت الأزمة في بورصة الأوراق المالية في نيويورك بسبب اندفاع أصحاب الأوراق المالية إلى التخلص من الأسهم والسندات التي يمتلكونها والتي كانت تمثل رؤوس أموال أكبر الشركات العالمية، ونظرا لزيادة العرض وانعدام الطلب فقد انهارت أسعار تلك الأوراق المالية وانتقل مؤشر قيمة البورصات من 200 نقطة عام 1929 (حيث كان المؤشر 100 نقطة في 1925) إلى 40 نقطة في 1932، وانخفض الإنتاج الأمريكي بنسبة 40% في ثلاث سنوات، وارتفاع مستوى البطالة من 3 مليون في 1930 ليصل

¹ : Bruno Marcel et Jacques Taïeb, (1996) : Crises d'hier crise d'aujourd'hui, Edition Nathan, Paris, p p 133-135. مع ترجمة و بتصرف

إلى 10 مليون في 1932 ثم إلى 13 مليون عام 1933، أي بقيمة 25% من المجتمع النشط¹، مما يعني انهيار المركز المالي لتلك الشركات، فضلا عن خسارة الأفراد لمدخراتهم. هذه الأزمة عرضت البنوك المشاركة في عملية المضاربة إلى خسائر كبيرة نجم عنها فقدان الثقة، وتسبب في هرولة العملاء في سحب ودائعهم، مما أدى بالبنوك إلى تخفيض القروض الممنوحة للتجار والمؤسسات، مما يعني انتقال العدوى ومظاهر الأزمة إلى القطاع المصرفي وإلى الاقتصاد بأكمله².

وقد وقعت الإصابات الأولى والأكثر فداحة في البلدان التي اعتمد اقتصادها بنسبة كبيرة على القروض الأمريكية قصيرة الأجل منذ سنة 1924، خاصة منها النمسا وألمانيا، وكان إفلاس أكبر مصارف فيينا في 11 ماي 1931 إشارة الانطلاق لشلل من الانهيارات المالية في وسط أوروبا وغربها، كما أن مؤشر البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية تعرض إلى انخفاض مستمر إلى غاية سنة 1931 .

إبان هذه الأزمة نذكر الآثار الانكماشية التالية³:

أثر نفسي : فقدان الثقة الذي يمكن أن يغير سلوكات الأعوان الاقتصادية، يترجم على مستوى المؤسسات بتغييرات في توقعاتهم الذي انعكس على سلوكياتهم الإنتاجية والاستثمارية.

أثار نقدية : في حين أن خزينة المؤسسات والبنوك تضررت من جراء انهيار البورصة، وتعرضوا إلى خسائر كثيرة وجدوا أنفسهم في حالة إفلاس، إذ تبين إفلاس أكثر من 9000 بنك إلى غاية عام 1933.

¹ : René Revol,(2011) : capitalisme, une mise en perspective ,Alter books, Paris, p97 مع ترجمة

ويتصرف

² : François Cochet, Op Cit, p35. مع ترجمة وبتصرف

³ : Bruno Marcel et Jacques Taïeb, Op Cit, p145. مع ترجمة وبتصرف

في الأخير، ظهر ما يسمى بأثار الثراء : إن انخفاض قيم الأسهم أدى إلى إضعاف الأعوان الاقتصادية، الذي انعكس على مستوى طلبهم.

إلا أن هذا الوضع لم يكن قاصرا على الولايات المتحدة، ذلك أن العالم كانت تسوده الحرية الاقتصادية فضلا عن أن بورصة نيويورك تتداول فيها الأوراق المالية لجميع الشركات العالمية، فمعنى انهيارها وانهيار تلك الشركات هو انهيار للشركات العالمية بالدرجة التي أثرت على اقتصاديات الدول التي تتبعها، ونفس الشيء بالنسبة للدائع فهي ودائع لمختلف الجنسيات، وبذلك انتقلت الأزمة لمختلف دول العالم وأولها الدول الأوروبية وذلك بسبب معاناتها من آثار الحرب العالمية الأولى من جهة، ومن جهة أخرى بسبب اندفاعها نحو المديونية من أجل إعادة بناء وتعمير اقتصادياتها بعد الحرب، كل هذه العوامل كانت بمثابة العنصر المساعد في انخفاض الناتج القومي لجميع دول أوروبا بنسبة تتراوح بين 45% و 60%، زد على ذلك انهيار الأسعار، انتشار البطالة توقف الكثير من الشركات عن الإنتاج، انخفاض معدلات التبادل الخارجي(كما يظهره الجدول (01))، انهيار القيمة الخارجية للعملات الأوروبية، وهو ما تسبب في انهيار النظام النقدي العالمي.

الجدول (01): تدهور التجارة الدولية بالنسبة لأهم الدول الرأسمالية

الوحدة: (%)

للفترة 1930-1932

الدول	المدة	1930		1931		1932	
		واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الولايات المتحدة		70	73	48	50	30,1	30,8
ألمانيا		77	90	50	73	,34	42,6
انكلترا		86	78	72	53	57,6	50,1
فرنسا		90	58	72	61	52,1	39,3
إيطاليا		80	79	51	69	38,7	45,6

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي وعبد المهدي رخم العويدي، (2014): السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 199.

عموماً، لقد ترتب على هذه الأزمة نتائج اقتصادية، اجتماعية، سياسية ودولية نذكر منها ما

يلي¹:

- انخفاض الطلب الكلي.
- انخفاض معدلات الاستثمارات ومستويات الإنتاج وتدهور التجارة الدولية.
- تدهور الصناعة مما أدى إلى انهيار أسعار المنتجات الزراعية.

¹ : مروان عطوان، (2000): الأسواق النقدية و المالية : البورصة و مشكلاتها في عالم النقد و المال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني ، الجزائر، ص 101.

- تراكم المخزون من السلع بحيث أصبح من الصعب تصريفها نظرا لانخفاض الطلب الكلي
- الفعال مما أدى إلى انهيار الأسعار والتوقف التام عن الإنتاج، مما زاد شدة البطالة حيث وصلت النسبة إلى حوالي 33% من قوة العمل الأمريكية عام 1932 وامتدت إلى باقي الدول الأوروبية.
- انهيار آلاف الشركات المالية من بنوك وشركات مالية وتأمينات.
- انتقال الأزمة إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي في الصناعة والزراعة وغيرها.
- عمق وحدة واستمرارية الأزمة، إذ استغرقت مدة طويلة، رافقها انخفاض في الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، كما انخفضت معها عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين.
- انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة ، حيث كان سعر الخصم في بنك إنكلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3,1% مقابل 5,5% في عام 1929 ولدى البنك المركزي في نيويورك 2,6% مقابل 5,2%.
- أدت التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات إلى انهيار النظام الذهبي في كثير من البلدان، وتزامن هذا مع تدهور القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب العجز المتزايد في الميزانية العامة و موازين المدفوعات، وانخفاض حجم الاحتياطيات الذهبية الرسمية.
- وبصفة أساسية، تسببت هذه الأزمة في زعزعة الأسس والمبادئ التي بني عليها النظام الرأسمالي برمته، حيث أوضح كينز فشل الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية، وحلت محلها النظريات الكينزية، طالبت بتدخل الدولة لإيجاد التوازن في السوق وحددت مجموعة من الأساليب لتحقيق التوازن المطلوب، ومن أهم تلك الأساليب هو زيادة الإنفاق الحكومي العام لسد النقص في إنفاق القطاع الخاص، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تنشيط عجلة

الاقتصاد والقضاء على الكساد والبطالة. وقد استطاعت اقتصاديات الدول الرأسمالية بموجب النظرية الكينزية تحقيق معدلات نمو عالية واستقرار اقتصادي جيد .

ثانياً - أزمة 1971

لقد أحاط نظام القيمة المتعادلة في إطار قاعدة بروتن وودز صعوبات كبيرة لأقطار عدة عندما استلزم عملية الاستقرار في ظل هذا النظام وجود أصول احتياطية (ذهب) إضافة للدولارات، إلا أنه ومع توسع التجارة الدولية استلزم الأمر حصول زيادة في السيولة الدولية. وبما أن القسم الأكبر من الذهب والدولار كان بحوزة الولايات المتحدة كاحتياطيات لها و بالتالي فإن توفر هذه الاحتياطيات عالمياً لا يحصل إلا بتدفق الذهب والدولارات من الولايات المتحدة نفسها وهذا ما حصل بالفعل من خلال عدة قنوات أهمها¹:

- الإنفاق العسكري الأمريكي الهائل في شتى مناطق العالم، خصوصاً ما آلت إليه حرب الفيتنام من استنزاف كبير من الدولارات إلى خارج أمريكا.
- القروض والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي للأعضاء.
- المساعدات الأمريكية المقدمة لبعض الأقطار.
- الاستثمارات الأجنبية، ومن خلال عمل الشركات متعددة الجنسيات التي أدت إلى تدفقات مستمرة من الدولارات إلى العديد من الأقطار المضيفة.
- إعلان فرنسا منذ عام 1964 عن اعتزامها اعتماد الذهب لوحده في احتياطياتها النقدية.

وهكذا ارتبط العجز الحاصل في ميزان المدفوعات الأمريكي بارتفاع السيولة الدولية، ومع استمرار تراكم الدولارات خارج حدود الولايات المتحدة، وجدت أمريكا نفسها غير قادرة على الحفاظ

¹ : عرفات تقي الحسني، (1999): التمويل الدولي، الطبعة 1، دار مجدلوي للنشر، عمان الأردن، ص ص 224 - 225.

بثقة العالم على تبديل الدولارات الآتية من الخارج بأسعار ثابتة من الذهب المحتفظ لديها، وتزامن ذلك مع استعادة الاقتصاديات الغربية عافيتها وخاصة ألمانيا الغربية واليابان، كما لجأت الولايات المتحدة لمعالجة هذه الاختلالات التي ارتبطت بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى إتباع سياسات كلية متشددة. وهكذا تحولت أمريكا من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها الذي قدر بـ4 بليون دولار عام 1947 إلى حالة عجز يزيد عن 29 بليون دولار عام 1971، وهكذا بدأت بذور الأزمة تظهر وتتطور حيث حصل نقص في الدولار وانخفض المخزون الذهبي الرسمي لدى أمريكا من 601 مليون أونس ذهب في عام 1950 إلى 509 مليون أونس عام 1970 ثم إلى 394 مليون أونس عام 1975. وفي ظل هذه التطورات، توسعت الأزمة إذ حصلت فوضى واضطرابات في أسواق الصرف الأجنبي في مناخ يتسم بفقدان الدولار قيمته تدريجيا واتجه الطلب إلى بقية العملات الأخرى.

وقد أدت هذه الأزمة إلى نتائج هامة هي :

- إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في 15 أوت 1971 بعدم التزام بلده بشراء وبيع الذهب مقابل الدولار، وبذلك انهار نظام السعر الثابت أي انهيار نظام بروتن وودز (نظام قابلية الاستبدال التلقائية للدولار إلى ذهب).

- فقدان الدولار بعض أهميته كعملة احتياطية دولية.

- إلغاء السعر الرسمي للذهب و التوقف عن استعماله في تسوية الالتزامات الدولية.

- إتباع نظام أسعار الصرف العائمة و ما نشأ عنه من اضطرابات في العلاقات النقدية والمالية

الدولية¹.

- تعرض العديد من الدول النامية إلى اختلالات في موازين مدفوعاتها.

¹ : مروان عطون، مصدر سبق ذكره، ص 109.

ثالثاً - أزمة المديونية العالمية

منذ مطلع السبعينات تراكمت لدى الدول النامية ديونا دولية بلغت 1,4 تريليون دولار والتي وجدت باستمرار صعوبات جمة في خدمتها، فأثرت هذه الاختلالات على خطط التنمية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات، وقد تصاعدت هذه الديون لدى العديد من الدول النامية التي اقترضت بكميات هائلة من المصارف الخاصة للدول المتقدمة، وذلك بغية تمويل احتياجاتها الرأسمالية المتنامية ولتسديد فواتير النفط المرتفعة خلال الفترة 1979/73 على التوالي حيث ارتفع سعر النفط من 14 دولار للبرميل في نهاية 1979 إلى ما يزيد على 30 دولار للبرميل في أوائل عام 1980، وهو ما أدى إلى تفاقم الاختلالات الخارجية لعدد كبير من الدول المستوردة للنفط¹.

وهكذا اضطرت الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي على نطاق واسع لتغطية العجز الكبير في موازين مدفوعاتها، خصوصا وقد اقترن ذلك بتغيرات أخرى ضاعفت من هذه الاختلالات، حيث شهدت تلك الفترة انخفاضا ملحوظا في أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية مقابل ارتفاعا كبيرا في أسعار السلع الصناعية التي تستوردها، وكان من شأن ذلك حدوث تدهور ملحوظ في معدل التبادل الدولي لهذه لدول، وفي الوقت ذاته كانت الدول الصناعية تعاني من كساد شديد، فلجأت هذه الدول في علاج تلك الأزمة إلى سياسات نقدية متشددة كان من مظاهرها الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة والعجز المتزايد في الموازنات العامة، وانعكس ذلك في تراجع معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة وانكماش الطلب على صادرات الدول النامية.

من بين أكثر الدول التي أثقلت بالديون الخارجية هي دول أمريكا اللاتينية التي لم تستطع الوفاء بالتزاماتها المالية التي قطعتها للبنوك والمؤسسات المالية العالمية الدائنة، واستمر الوضع إلى عام 1982 حين أعلنت السلطات المكسيكية المسؤولة عن عجزها بتسديد ما بذمتها من ديون خارجية،

¹ : عرفات تقي الحسني، مصدر سبق ذكره ، ص ص 83 - 84.

فانطلقت ما يسمى بأزمة المديونية العالمية، وأحدثت ذعرا في الدوائر المالية الدولية، وبالتالي بدأت المصارف التجارية تشعر بالقلق إزاء المركز المالي للمكسيك على أثر تعاظم نسبة التضخم، والتدهور المستمر في قيمة عملتها، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، واتسع نطاق الأزمة لتشمل عددا من كبار الدول المدينة مثل البرازيل، الأرجنتين وفنزويلا، إضافة إلى الجزائر، بوليفيا، بلغاريا، الكونغو، المغرب وبولندا.

وقد أدت هذه الأزمة إلى :

- تخل حكومات الدول الدائنة لاحتواء الأزمة وإنقاذ مؤسساتها المالية من الانهيار و الإفلاس.
- خضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات المالية الدولية - على رأسها صندوق النقد الدولي - تحت ما يعرف ببرامج التعديل والإصلاح الهيكلي والتي كانت لها آثار وخيمة خاصة على الجانب الاجتماعي لهذه الدول.

المطلب الثاني: أزمة الأسواق المالية، أزمة المكسيك والأزمة الآسيوية

سيتم الاطلاع في هذا المطلب أولا على أزمة الأسواق المالية، ثانيا إلى أزمة المكسيك، وثالثا إلى الأزمة الآسيوية كما يلي:

أولا- أزمة الأسواق المالية

إن انهيار سوق الأوراق المالية في أكتوبر 1987 أعلن عنه عن طريق ضعف في بورصة نيويورك لشهر سبتمبر وفي بداية شهر أكتوبر بسبب المخاوف الناجمة عن ارتفاع أسعار فائدة السندات، ومن الذروة التي وصل إليها في 25 أوت 1987 إلى غاية 16 أكتوبر 1987، خسر مؤشر دوجونز 17,5% من قيمته، ويوم الاثنين الذي أطلق عليه بـ"يوم الاثنين الأسود" اندلعت الأزمة في "ول ستريت" بنيويورك حيث انهار السوق بـ 22,6% في ظل كم هائل من أوامر البيع

للأوراق المالية بالغاً رقماً قياسياً لحجم التداول بأكثر من 600 مليون سهم¹. كما بلغت الخسائر 800 مليار دولار في نيويورك أي بنسبة 26%، 22% في لندن، 17% في طوكيو، 15% في فرانكفورت، 12% في أمستردام، وفيها تلاشى مؤشر البورصة الاسترالية تماماً وهبطت أسعار العقارات، وانهار "مؤشر نيكاي" الياباني بمعدل الثلثين.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في هذه الأزمة هي²:

* التطور الهائل في نشاط الأسواق المالية الدولية الذي بلغ ذروته عام 1987، واشتداد الروابط والصلات بين هذه الأسواق.

* ضخامة الصفقات والعمليات في هذه الأسواق، وتنوع الأصول المتعامل بها.

* استخدام أحدث الأساليب في الاتصال وأكثرها تطوراً مما زاد في سرعة أداء العمليات، وبنفس الوقت ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر.

* تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية، التي وصلت إلى مستويات خطيرة أضعفت إلى حد بعيد الثقة بالدولار، وأيضاً بالأصول المالية المحررة بهذه العملة.

* طبيعة وخصائص العلاقات النقدية و المالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية من أهم قنوات انتقال الأزمات، والدليل على ذلك الدور الهام الذي لعبه الدولار، حيث أن تدهور قيمته تسببت في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987 واتساعها لتشمل أطراف عدة في الاقتصاد العالمي.

ومن الآثار الناجمة عن انهيار بورصة نيويورك ما يلي³:

¹: Michel Aglietta, (2008) : Macroéconomie financière, Cinquième édition , Collection Grands Repères la Découverte, Paris, p136 مع ترجمة و بتصرف.

²: مروان عطون، مرجع سابق ذكره ، ص 204.

³: عرفات تقي الحسني، مصدر سبق ذكره ، ص ص 202 - 203.

-
- الخسارة الكبيرة في احتياطي الشركات الكبرى للدول المعنية بالأزمة نظرا لتدهور الحاد في محافظها بالأسهم، والتحول نحو السندات وبالتالي الانكماش في إنتاجها واستثماراتها، وهذا يعني فقدان جزء مهم من الادخار المحلي الذي كان يحتفظ به الأفراد والشركات.
 - تعرض البنوك الدائنة إلى أزمة إفلاس من جراء فقدان القدرة على تسديد التزامات العملاء إزاء هذه البنوك.
 - زيادة البطالة خاصة في القطاع المصرفي والشركات الكبيرة.
 - تأثر البلدان والبنوك المركزية بانخفاض قيمة الدولار وخاصة البلدان النفطية.

ثانيا- أزمة المكسيك

في أواخر 1980، تتبنى دولة المكسيك سياسات تحرير الاقتصاد، حيث انخفض التضخم من 180% عام 1988 إلى 7% في 1994، كما انخفض رصيد الدين الخارجي من 400 إلى 200% من الصادرات، وما بين 1990 و 1994 كان المكسيك يجذب أكثر من 100 مليار دولار أي 8% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن البيزو (العملة المكسيكية) أصبح ثابتا مقارنة بالدولار، واسترجعت المكسيك الثقة التي فقدتها. لكن في ظل عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، ساهمت هذه الأخيرة في تزايد خدمة الديون الخارجية وانخفاض رؤوس الأموال، كما أن الاختلالات السياسية والسياسة النقدية الأمريكية ولدت المزيد من عدم الثقة في قيمة البيزو، ففي سنة 1994، تراجعت أسس الاقتصاد الكلي (الميزان التجاري، العجز في الميزانية، مستوى الاحتياطات وغيرها) بنسب كبيرة فمثلا: العجز في الحساب الجاري وصل تقريبا إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في 1994 مقابل 3% عام 1990.

وبينما وقعت المكسيك على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية * (Alena)، حدث انخفاض في قيمة العملة بنسبة 15% بتاريخ 20 ديسمبر 1994، وبالتالي تحولت أزمة العملة إلى أزمة سيولة، وعلى مستوى سوق السندات الخزينة المكسيكية، أكثر من 130 مليار دولار وصلت إلى تاريخ استحقاقها في الأشهر الأولى لعام 1995، وما بين ديسمبر 1994 وفيفري 1995، انخفض البيزو بأكثر من 40% من قيمته، أما احتياطات الصرف للبنك المركزي المكسيكي فلقد تراجعت بـ 80% خلال أشهر قليلة، في حين أن قرار تخفيض قيمة العملة زاد من عدم الثقة التي انتشرت في جميع الأسواق الناشئة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة وانتشارها إلى البلدان الأخرى كالأرجنتين، البرازيل، والشيلي¹.

لقد أثارت أزمة المكسيك تساؤلات عميقة حول مدى قدرة الاقتصاديات الناهضة والأسواق الناشئة على التكيف مع الصدمات الخارجية التي تحدث في ظل العولمة نتيجة للتحرير الاقتصادي والمالي والتحول لاقتصاديات السوق، ومدى فاعلية الأخيرة في مواجهة تلك الصدمات وما تحدثه من أزمات، بل وكشفت هذه الأزمة عن ضعف إدارة السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في التعامل مع تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ودورها في إحداث التوازن الهش في ميزان المدفوعات والتكلفة الباهظة لما يعرف بسياسة التعقيم التي تعمل على سحب السيولة الفائضة من السوق للمحافظة على معدلات معتدلة من التضخم².

ثالثا - الأزمة الآسيوية

¹ : Jean-louis Mucchielli, (2008) : la mondialisation choc et mesure, collection2, edition1,

Hachette supérieur, Espagne, p p 107- 108. مع ترجمة و بتصرف

* Alena : Accord de libre-échange nord-américain.

² : عبد المطلب عبد المجيد، (2005): العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 276.

لقد كانت الأزمة الآسيوية للفترة 1997-1998 أحد الأحداث الاقتصادية الأكثر إثارة، حيث تمتعت هذه البلدان بفترة من الاستقرار، وارتفاع سريع للمستوى المعيشي، لكن هذه الأخيرة وجدت نفسها أمام انهيار مفاجئ لعملتها، وتدهور اقتصادها وسقوط جزء من سكانها في الفقر. إن تجربة تايلندا توضح الفرق بين أسعار الصرف الثابتة والعملة المالية، فلقد كان سعر الصرف الثابت في تايلندا بـ 25 Bhat (العملة الوطنية لتايلندا) للدولار الواحد، مما جعل الصادرات التايلاندية في البداية جد تنافسية، كما أن مستوى الاستقرار في معدلات الصرف شجع الشركات والبنوك التايلاندية إلى اقتراض الدولار على مستوى السوق الدولي، لكن ارتفاع الدولار ومنه Bhat أدت إلى زيادة تقييم هذا الأخير وإلى فقدان القدرة التنافسية¹. وترتب على التوسع في الاقتراض من جانب النظام المصرفي بدون تقييم صحيح لمخاطر سعر الصرف، كما نلاحظ ارتفاع في نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطيات الرسمية في الدول الآسيوية كما يوضحه الجدول (02) الموالي:

الجدول (02): نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطيات الرسمية

الأعوام	في الدول الآسيوية للفترة 1990-1996						البلدان
	1996	1995	1994	1993	1992	1991	الوحدة: (%)
اندونيسيا	130,7	139,7	158,5	145,6	147,4	175,6	167,2
ماليزيا	19,3	18,8	21,0	25,4	24,2	30,4	40,8
الفلبين	216,2	109,2	88,5	85,0	80,3	67,9	67,9

¹: Jean-louis Mucchielli, Op Cit, p108. مع ترجمة ويتصرف

سنغافورة	2,7	2,7	2,3	2,0	1,7	1,8	2,6
كوريا الجنوبية	72,9	81,6	69,5	60,2	123,1	142,5	195,4
تايلاند	58,3	67,8	69,5	89,0	96,4	119,4	110,3

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي وعبد المهدي رخم العويدي، مصدر سبق ذكره، ص 199.

يبين الجدول (02) أن نسبة القروض قد ارتفعت في أربعة من الدول الآسيوية التي تعرضت للأزمة، حيث في أندونيسيا ارتفعت هذه النسبة من 130,7% إلى 167,2%، وكوريا الجنوبية من 72,9% إلى 195,4% وتايلاند من 58,3% إلى 110,3% خلال المدة نفسها، وارتفعت القروض في دول آسيا من 150 مليار دولار عام 1990 إلى 390 دولار عام 1997 وكانت معظم هذه القروض قصيرة الأجل.

إن التوسع في إقراض القطاعات الصناعية ومنه الإفراط في الاستثمار وتراجع عائده، بالإضافة إلى تضخم أسعار بعض الأصول خاصة الأصول العقارية، وانفجار هذه الأصول وانهيار أسعارها، انعكس ذلك على الجهاز المصرفي في شكل زيادة الأصول المشكوك في تحصيلها في المحفظة الائتمانية للبنوك.

وبدأت أزمة العملة في ماي 1997 عن طريق هجوم مضاري على العملة التايلاندية Bhat، حيث حاولت الحكومات التايلاندية أن تدافع على عملتها لكن احتياطاتها لم تكن كافية، وفي بداية جوبلية، قررت تايلندا بتعويم عملتها التي وصلت إلى Bhat 50 للدولار الواحد، وهكذا بدأت الأزمة تتفاقم، ولم يعد بإمكانها تسديد الديون المقومة بالدولار، مما أدى إلى إفلاس البنوك والشركات، وانعدام الثقة أدى بدوره إلى عدم الاستقرار المالي، ومنه انتشرت الأزمة إلى باقي الدول منها اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا وغيرها.

ومن بين الأسباب التي ساهمت أيضا في هذه الأزمة نجد¹:

- هشاشة النظام المالي.
 - فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع واضطراب أسواق المال.
 - إن ارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي منذ سنة 1995 أصبح يشكل خطرا على القدرة التنافسية لهذه البلدان.
 - المضاربة على أسعار صرف العملات الدول الآسيوية، حيث عندما وجدت حكومات هذه الدول أن المضاربات سوف تؤثر على قيمة عملاتها بدأت برفع أسعار الفائدة بهدف تحويل العملات الوطنية إلى الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي.
 - الصعود القوي للصين على مستوى الأسواق الآسيوية وانخفاض قيمة عملتها "Yuan" عام 1994 بعد توحيد سعر صرف عملتها.
 - ضعف الرقابة الحكومية ونقص الشفافية المتمثلة في عدم دقة البيانات المنشورة عن نشاط الكثير من الشركات، مما تسببت في خروج الكثير من الأموال نحو الخارج.
- و كانت النتائج المترتبة لهذه الأزمة كما يلي:
- تزايد حجم الدين الخارجي للدول الآسيوية بسبب عجزها عن مواجهتها اعتمادا على إمكانياتها الذاتية (وهذا ما يبينه الجدول (03))، واستعانتها بالقروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

جدول (03) الدين الخارجي لبعض البلدان الآسيوية للفترة 1996-1999

الوحدة: (مليار دولار)

¹ : عرفات تقي الحسين، مصدر سبق ذكره ، ص ص 204 - 205.

البلدان	السنوات	1996	1997	1998	1999
تايلندا		90,5	93,4	86,2	76,0
كوريا		31,6	33,2	46,9	33,4
اندونيسيا		54,5	163,1	129,0	91,0

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي.

وحسب احصائيات صندوق النقد الدولي، نلاحظ ازدياد المديونية الخارجية للدول الآسيوية، حيث ارتفع الدين في فترة الأزمة في كل من تايلندا من 90,5% عام 1996 إلى 93,4% في 1997، ليصل إلى 86,2% عام 1998، أما في كوريا ازداد الدين من 31,6% عام 1996 ليصل إلى 46,9% في 1998، واندونيسيا كانت الزيادة من 54,5% عام 1996 إلى 163,1% و 129% عامي 1997-1998 على التوالي، وهذا ما يوضحه الجدول (03).

- انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

- انخفاض مؤشر "Hang Seng" (الياباني) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عاما.

- أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض في أسعار الأسهم خاصة لأكبر الشركات المتعددة الجنسيات.

- إصابة النظام المالي والنقدي بانكماش شديد نتيجة تحويل ونقل المستثمرين الأجانب لعدد هائل من رؤوس أموالهم خارج هذه البلدان.

- القيام بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث : أزمة روسيا، أزمة البرازيل وأزمة الأرجنتين

سيتم الاطلاع في هذا المطلب أولاً على أزمة روسيا، ومن ثم إلى أزمة البرازيل، وأخيراً إلى أزمة الأرجنتين كما يلي:

أولاً- أزمة روسيا

تجسدت الأزمة الاقتصادية الروسية في دورتها عام 1998 في انهيار العملة الروسية مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية بسبب عمليات المضاربة العنيفة عليها والتي انفجرت نتيجة رفض روسيا لمطلب صندوق النقد الدولي للحكومة الروسية بتخفيض سعر صرف الروبل بسبب الثقة في أداء الاقتصاد الروسي ونتيجة شعور الأجانب بالتردد وعدم الثقة عقب الأزمة المالية الآسيوية رغم محاولات البنك المركزي الروسي لدعم الروبل بالتدخل بشرائه ورفع أسعار الفائدة عليه إذ ارتفعت إلى 200 % ولكن موجة المضاربات كانت أقوى من قدراته الاحتياطية من العملات الحرة لحماية العملة من التدهور، كما تدهورت أسعار الأسهم بشكل سريع تحت وطأة عمليات التخلص الجماعية منها بسبب عدم الثقة في مناخ الاقتصادي وعدم توفر الشفافية.

أسباب تفاقم الأزمة الروسية: من أهم العوامل التي أسهمت في تفاقم الأزمة الروسية ما يلي:

- عدم الجدية في تنفيذ السياسات الاقتصادية المعلنة وتضارب التصريحات؛
- انتشار الفساد والجريمة بالإضافة إلى محاولتها الاستفادة من برنامج الخصخصة؛
- عدم وجود نظام ضريبي كفء من شأنه توفير الإيرادات المطلوبة؛
- تراجع حصيلة الصادرات الروسية بالعملات الحرة نتيجة لأزمة دول جنوب شرق آسيا من ناحية، وانخفاض أسعار البترول من ناحية أخرى، مع انخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية؛
- اهتزاز ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي أو اندفاعهم لسحب مدخراتهم من المصارف، وتحويلها إلى عملات أجنبية أخرى وخاصة الدولار الأمريكي؛
- الاعتماد الشديد على التدفقات الأجنبية قصيرة الأجل؛

- عدم فعالية دعم صندوق النقد الدولي.

ترتب عن الأزمة المالية الروسية نتائج مختلفة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي¹:

- نتيجة إعادة هيكلة الديون الروسية من جانب واحد، ونتيجة لتخفيض قيمة العملة بعد ذلك أثرت موجة من الصدمات في روابط أسواق المال الناضجة، كما تكبد كثير من المستثمرين خسائر كبيرة؛

- انهار أحد أكبر صناديق التحوط العالمية في شهر سبتمبر 1998، وهو عبارة عن صندوق خاص بإدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل.

- خسرت روسيا احتياطات كبيرة نتيجة دفاع البنك المركزي عن سعر الصرف في وقت لا يمكن الدفاع عنه، ونتيجة قيام البنوك التجارية الروسية بتحويل ما لديها من العملة إلى صرف أجنبي للاحتفاظ به في الخارج، في هذا الإطار تسببت الحكومة في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج حين خفضت نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك، كما سمحت لهم بشراء صرف أجنبي لحسابهم الخاص. بعد هذه الإجراءات، أصبح من المستحيل الإبقاء على سعر الصرف ثابتاً. في نهاية الثلاثي الأول من سنة 1999، فقد الروبل قيمته الاسمية مقابل الدولار مقارنة عما كانت عليه في بداية الأزمة.

ثانياً-الأزمة المالية في البرازيل (بداية سنة 1999)

امتدت الأزمة المالية التي ضربت دول شرق آسيا والمكسيك وروسيا، إلى الاقتصاد البرازيلي، وترتبت عنها تقريبا نفس الآثار التي ظهرت على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في الدول سائلة الذكر، كما أن الأسباب التي أدت إلى ذلك كانت في مجملها نابعة من ضعف النظام المالي.

¹ http://kanz-redha.blogspot.com/2011/10/blog-post.html: تاريخ الاطلاع 2012/11/21

على الساعة 20:38.

وتتلخص مجمل الأسباب التي قادت البرازيل إلى الدخول في الأزمة المالية بداية من سنة

1999، في العناصر الموالية¹:

-توقفت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى داخل البرازيل بصفة مفاجئة، حيث يرجع

السبب في ذلك إلى الذعر الناجم عن توقف روسيا عن سداد ديونها؛

-كان العجز في الحساب الجاري للبرازيل يمثل تقريبا 5% من الناتج الداخلي الخام؛

-الدين الحكومي المحلي والبالغ 40% من الناتج الداخلي الخام، كان الجزء الأكبر فيه عبارة عن

تمويل قصير الأجل؛

- تعويم سعر صرف العملة "الريال" في جانفي 1999، الأمر الذي أدى إلى هبوط سعر صرف

هذه العملة أمام الدولار بأكثر من النصف خلال شهر فقط. حيث أصبح الدولار الواحد يساوي

2,15 ريال بعدما كان الريال يساوي 1,20 دولار؛

-حدوث ضغوط تضخمية على الاقتصاد جراء انخفاض سعر صرف الريال؛

-عجز ميزان المدفوعات؛

-كان حجم الإنفاق الحكومي يفوق مستوى الدخل؛

- ارتفاع معدلات التضخم.

ثالثا - أزمة الأرجنتين

امتدت تأثيرات أزمة المكسيك (وما تبعها من أزمات في دول آسيا) إلى اقتصاد الأرجنتين الذي

كان يعاني من ضعف نظامه المالي ومعدلات تبادل جامدة وغير مرنة واعتماده الكبير على

تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل، وابتداءا من 1998-2001 شهد البلد أزمة قوية تشبه

¹ : <http://kanz-redha.blogspot.com/2011/10/blog-post.html>، مصدر سبق ذكره.

أزمة المكسيك. لقد تعرضت الأرجنتين إلى أزمة مالية، حيث بدأت أسواق الأسهم والسندات في الأرجنتين تعاني من خسارة ضخمة وهروب لرؤوس الأموال منها إلى دول أخرى وتزايد نسبة الدين الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي عام 1998 نسبة بحوالي 41%، كما فقد البنك المركزي احتياطياته من العملات، وتعرض النظام المصرفي إلى أزمة سيولة وأصبحت الكثير من البنوك في حالة إفلاس وعاجزة عن سداد ديونها، وأعلنت الحكومة عن إفلاسها عام 2002¹.

وترجع الأسباب التي أدت إلى ضعف الاقتصاد الأرجنتيني ووقوعه في أزمة مالية إلى ما يلي²:

- تدفق رؤوس الأموال المضاربة إلى الاقتصاد الأرجنتيني مع ضعف واضح في الاستثمارات في مجال الاقتصاد الحقيقي.

- انخفاض الودائع لدى البنوك التجارية بمقدار 6,1 مليار دولار وبنسبة 7,1% في عام 2001.
- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين بصورة متتالية منذ الربع الثالث من عام 2000، إذ بلغ معدل الانخفاض 2.1% خلال الثلاثي الأول من عام 2001.

- الارتفاع في القيمة الحقيقية للعملة الأرجنتينية (البيزو الأرجنتيني)، وهذا يعود إلى سياسة سعر الصرف الثابتة المستخدمة في الأرجنتين لمواجهة التضخم.

- الانخفاض المستمر في الاحتياطيات الدولية بالدولار الأمريكي عام 2001، مع ظهور عجز في الموازنة العامة الناجم عن ضعف الموارد.

- أدت مدة الركود الطويلة التي بدأت منتصف عام 1997 نابعة من سوء التخطيط الحكومي (التي ربطت البيزو بالدولار الأمريكي على أساس 1 بيزو=1 دولار، بالإضافة إلى فرضها على ضريبة على المواد الولية التي تدخل في الصناعات الوطنية وهذا ما قلل من

¹ : علي عبد الفتاح أبو شرار، (2011): الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة أحداثها -أسبابها-تداعياتها - إجراءاتها، الطبعة 1، اليازوري، عمان، ص22.

² : عبد الكريم شنجار العيساوي وعبد المهدي رخم العويدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 201-202.

منافستها أمام السلع الاستهلاكية المستوردة لتغطية احتياجات السوق المحلية) إلى ظهور مخاطر للتوقف عن سداد الدين مما أثر سلباً على المستثمرين والمدخرين.

- اعتماد البنوك الأرجنتينية في تحقيق أرباحها على القروض بشكل كبير دون تنوع ملحوظ في تركيبة محافظها الاستثمارية.

- تمويل البنوك برأس مال أجنبي إلى درجة كبيرة، حيث عندما أحس المستثمرون الأجانب أن الحكومة لن تستطيع الإيفاء بتعهداتها المالية تجاه البنوك التي مولت ميزانياتها سارعوا في سحب رؤوس أموالهم من هذه المصارف.

إن هذه الأزمة دفعت الأرجنتين إلى إتباع مجموعة من قواعد السياسة المالية التي ركزت على الخروج من الأزمة المالية، ولهذا الغرض تم وضع قانون أطلق عليه اليسر المالي "Fiscal Solvency Law" وكان وضع إقرار هذا القانون يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد النمو الحقيقي للنفقات نسبة إلى النمو الحقيقي للناتج المحلي، مع العمل على تحقيق وضع توازن عام حتى العام 2003، وتثبيت أسعار العملات عن طريق إنشاء مجلس إدارة العملة.

- تخفيف آثار عجز الموازنة على التقلبات الدورية للنشاط الاقتصادي، ولتحقيق ذلك فقد تم إنشاء صندوق أطلق عليه "صندوق الاستقرار" "Stabilization Fund" حيث يتم تمويل هذا الصندوق من النسبة الجزئية المتقطعة من عوائد الخصخصة والفوائد المترتبة عليها، وتمت الإشارة على أن أي تراكم يزيد عن 3% من الناتج المحلي في الصندوق سيستخدم من أجل تسديد الديون الخارجية أو في الاستثناء أو في النفقات الاجتماعية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التأكيد على أن الأزمات المالية تحدث وتحدث مرة تلو الأخرى على مدى السنين، وفي كل مرة تتدخل السلطات الدولية، ويتم معالجتها على أساس عدم تكرارها مرة أخرى أو عدم حدوث أزمات مماثلة.

وما تم استنتاجه أن هذه الأزمات ترجع للأسباب نفسها تقريبا، وبمعنى آخر أن الأزمات التي تم تحليلها ابتداء من أزمة 1929 إلى غاية 1999 تتسم بنفس السمات تقريبا وتتكرر، بمعنى أن نفس المتغيرات تقريبا هي التي تحدثها، والمتمثلة خاصة في تذبذبات في المؤشرات المالية (معلومات تعبر عن اشارات انذار)، مثلا زيادة في الائتمان وانتشار المضاربة، التغير في أسعار الفائدة، انخفاض في أسعار المواد الأولية، التغير في أسعار الأصول، التدهور في العملة، ازدياد المديونية، الانخفاض في الحساب الجاري.

كل هذا يؤكد لنا على عدم مراقبة هذه المتغيرات من طرف المؤسسات، وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح التساؤل التالي: هل أن هذه المتغيرات هي وراء حدوث الأزمات المالية الحديثة؟ وهذا ما سنحاول الاجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تمهيد

لقد كان للأزمات المالية منذ نشوئها آثار وانعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، إذ أنها غالبا ما تسببت في انهيار الأسواق المالية، إفلاس العديد من المصارف والمؤسسات وتدهور العملات، وكانت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أسوأ الأزمات التي مرت بالعالم منذ أكثر من عدة عقود، حيث أنها خلفت اختلالات سلبية أعاقَت أكبر المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، وما تليها من أزمة الديون السيادية باليونان.

ونظرا لمدى خطورة الأزمات الحديثة (أزمة 2008 وأزمة اليونان)، أثارت المثابرة للبحث عن الأسباب التي تكمن وراء هذه الأزمات الأخيرة، وفيما ما مدى تشابه مؤشرات حدوث هذه الأخيرة بالأزمات السابقة، من أجل ذلك في هذا الفصل تم تحليل هذه الأزمات وانعكاساتها، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: تعرضنا في المبحث الأول إلى الأزمة المالية العالمية لـ 2008 والمبحث الثاني يتضمن انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي المبحث الثالث والأخير تناولنا أزمة الديون السيادية.

المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية لـ2008

بعدما تم تناول أهم الأزمات المالية التي وقعت خلال التسعينات سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل الأزمات المالية التي حدثت مؤخرا، ومن بين هذه الأخيرة ظهرت الأزمة التي انفجرت على مستوى الأسواق المالية في أوت 2007 والتي أصبحت أكبر صدمة مالية منذ أزمة 1929. حيث ما بدأ كتهور بسيط في قسم من السوق العقاري الأمريكي تحول وأدى إلى تفكك جزء كبير لسوق الائتمان، مما نتج عنه أخطار على الوضع الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة الأمريكية ككل، وبصورة أعم على الاقتصاد العالمي. وعليه فإننا تعرضنا في هذا المبحث إلى دراسة متأنية في واقعية الأزمة المالية العالمية - جذورها وتاريخيتها في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني تناولنا نشأة الأزمة، وفي المطلب الثالث والأخير تطرقنا إلى العوامل التي أدت إلى وقوع وانتشار الأزمة.

المطلب الأول : دراسة متأنية في واقعية الأزمة المالية العالمية -جذورها وتاريخيتها

لكي تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على نموها، كان يجب عليها أن تكون قادرة على الحفاظ على استمرار الطلب دون الزيادة في المداخيل، لذلك عملت على تشجيع الطبقة الوسطى على الاستدانة ابتداء من الثمانينات، عن طريق القروض الاستهلاكية (التي تستعمل لتمويل الحياة اليومية، تعليم الأطفال، والإجازات... وغيرها)، وكذلك عن طريق القروض العقارية لشراء المساكن،

إذ في عام 1977¹، يحث قانون 1977 لإعادة الاستثمار الجماعي " Community Reinvestment Act" البنوك وصناديق الادخار على منح الائتمان إلى المجتمعات المحرومة حيث أن هذه المجتمعات كانت قابلة سدادها للقروض جد ضعيفة، وذلك بمعدلات فائدة منخفضة ومتغيرة على مبلغ نهائي يفوق دخلهم السنوي بثلاثين مرة، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1%، هذه القروض تدعى "subprime" أي "القروض الأقل جودة"²، كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة شركات الانترنت، حيث أخذت قيمة العقارات ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، كل هذه الظروف والتسهيلات دفعت الأمريكيين أفراد وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل.

وبالتالي ازداد التعامل بهذا النوع من القروض، إذ أصبح من الشائع إلغاء حتمية مراقبة مداخل الأطراف التي ستمنح لها القروض وإعطائها بدون أية مبررات مما أدى إلى زيادة عدم القدرة على السداد لدى الأفراد تدريجياً، وفي نهاية عام 2006، وصلت قروض subprime إلى حوالي 15% من القروض العقارية الغير مسددة في الولايات المتحدة الأمريكية، من بين هؤلاء، 90% منحت بمعدلات قابلة للتعديل ومعظمها تحتوي على بنود سهلة وفي متناول الجميع، حيث تم تقسيم فترة سداد القرض إلى مرحلتين، مرحلة تمهيدية تتراوح من سنتين إلى ثلاثة سنوات ومرحلة لاحقة، في المرحلة التمهيدية تكون معدلات الفائدة منخفضة في البداية حيث تمكن المقترض من دفع معدلات الفائدة المنخفضة دون أن يدفع أي أقساط من أصل القرض، ولكن في المرحلة

¹ : Pierre Robert, Op Cit, p158. مع ترجمة وبتصرف.

² : Jacque Attali,(2009) : La crise et après, Librairie Arthème Fayard, Paris, p 46 مع ترجمة و بتصرف.

اللاحقة ترتفع معدلات الفائدة وأقساط خدمة القرض (تطبيق معدل فائدة متغير)، ويرتكز هذا النظام من التمويل على مبدأ أساسي هو ارتفاع معدل التغير للمنازل خلال الفترة التمهيديّة للقرض، حيث نلاحظ ارتفاع أسعار المنازل من 3,5% عام 1997 إلى أن وصل إلى غاية 11,5% عام 2005 وإلى 7,5% في 2006. هذه الظاهرة لا تتعلق فقط بقروض من نوع subprime، بل اتسعت أيضا لأكثر من 50% على كافة سوق القروض العقارية للولايات المتحدة الأمريكية¹. ولتطوير ديون الأسر والمؤسسات، اتخذ البنك المركزي الأمريكي (FED)* ابتداء من 2001 قرار رئيسي يتيح للمؤسسات، صناديق الاستثمار والأفراد بالاقتراض أكثر مما سبق، هذا يعني أن بإمكان الأفراد المثقلة بالديون الاستدانة أكثر والاستهلاك أكثر، وهذا ما يدل على ازدياد عدد الأفراد الغير القادرة على السداد، مما أدى إلى اتساع هذه التقنية لتشمل اليابان، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة، وهذا ما يبينه الجدول (04) التالي :

جدول (04) : ديون الأسر

الوحدة: (% كنسبة مئوية من الدخل المتاح)

السنوات	1995	2000	2005	2006
ديون الأسر الأمريكية	93,4	102,7	135,2	139,6
قيمة القروض العقارية	63,2	68,5	100,8	104,3
ديون الأسر في فرنسا	65,6	76,7	88,9	//
قيمة القروض العقارية	49,6	58,4	64,8	//
ديون الأسر في ألمانيا	96,8	114,1	107,5	//
قيمة القروض العقارية	58,7	71,6	71,2	//
ديون الأسر في إيطاليا	31,6	45,0	57,7	//
قيمة القروض العقارية	18,7	27,1	40,4	//

¹ : Jean-louis Mucchielli, op cit, p118. مع ترجمة و بتصرف

* FED : Federal Reserve System (Banque Centrale Américaine).

ديون الأسر في المملكة المتحدة	106,3	114,2	155,2	164,4
قيمة القروض العقارية	78,3	83,2	116,6	125,5

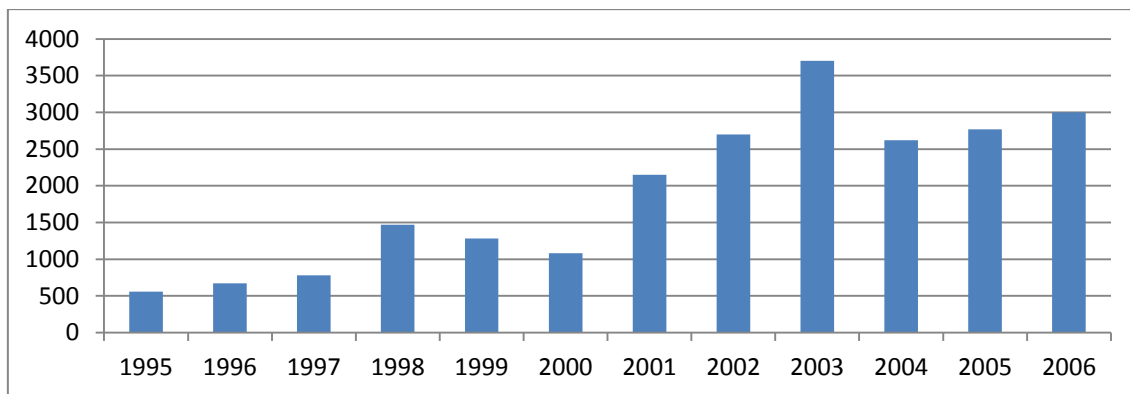
// : غير متوفرة.

Source : Alain Henriot , (2008) : la crise macro-financière de l'été 2007 : quelles causes pour quelles conséquences ?, Revue Sociétal numéro N °59, premier trimestre, Paris, p 103.
بترجمة الباحثة

نظرا لتساهل البنك الفيدرالي الأمريكي في منح القروض، تشجعت الأسر الأمريكية على زيادة ديونها: إن وزن القروض العقارية المعبر عنه بنسبة مئوية من الدخل المتاح الإجمالي للأسر الأمريكية ارتفع من 86,5% سنة 2000 إلى 104,3% سنة 2006 (قارن الجدول (03)). إن الإقبال السريع للأسر الأمريكية على العقارات أدى إلى زيادة أسعار المباني، حيث ازداد سعر بيع المنزل الواحد إلى أكثر من 60% ما بين بداية عام 2000 ومنتصف عام 2005. كما تجدر الإشارة إلى أن سوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية كان من أكبر أسواق القروض في العالم، حيث كان يجمع حوالي أكثر من 3000 دولار في نهاية عام 2006، وهذا ما يبينه لنا الشكل (3) التالي:

الشكل (3) : الإصدارات السنوية من قروض الرهن العقاري إلى الأسر في الولايات المتحدة

(مليار دولار)



Source : René Ricol,(2008) :rapport sur la crise financière, union européenne,p25. مع ترجمة

في أوائل سنة 2000، كانت البنوك تسعى بكل الطرق لتجعل من القروض العقارية والمنتجات أكثر جاذبية، للمستثمرين من المؤسسات في العالم خاصة بالنسبة لصناديق التحوط الموجودة في الخارج (hedge funds off-shore) ،وذلك من أجل زيادة تمويل نشاطها وللرفع من أرباحها، ولعدم الحفاظ على المخطرة منها في ميزانياتها حيث امتلكت هذه الصناديق نسبة كبيرة من هذه القروض.

لذلك قامت البنوك بتقطيع الديون ذات أعلى درجة من الخطورة إلى شرائح وفقا لمستوى المخاطر وخاصة منها القروض من نوع subprime ، وفيما بعد قامت بتجميعها على شكل حزم على النحو التالي : أوراق مالية مدعومة بالقروض العقارية السكنية (RMBS)*، شرائح الإنصاف (the equity tranches) التي يسميها بعض التجار بـ loss money أي خسارة المال لأن هذا النوع من الشرائح يحتوي على عائد عالي لكن في نفس الوقت يحمل معه درجة عالية من الخطورة، الشرائح الوسط (mezzanine tranches)، والشرائح العليا (the tranches senior)، والشرائح الأكثر علوا (التي تم تنقيطها (AAA) من طرف وكالات التتقيط، ثم تقوم البنوك ببيع هذه الحزم كسندات في السوق، أي تقوم بتوريق هذه الديون العقارية¹.

كذلك، لعدم الاحتفاظ بالقروض المخطرة على مستوى ميزانيات البنوك وعدم إظهارها، قامت هذه الأخيرة بوضعها في مؤسسات خاصة (Véhicule ad hoc) على مستوى بلدان أخرى تتمتع بتسهيلات ضريبية تدعى " the Paradix tax "، مما يسمح بتخفيته على المنظمين.

* RMBS : Residential Mortgage-Backed Securities.

مع ترجمة و بتصرف .1: Jacques Attali, Op Cit, p51.

هذه العملية حققت فوزا عظيما في وقت قصير نظرا للعوائد المتحصل عليها من هذه الأوراق المالية، وبالتالي أصبح جميع المستثمرون في أنحاء العالم يطلبون من هذه المنتجات المضمونة، من نوع Subprime وغيرها، سوى لأنفسهم أو لصالح زبائنهم. كما قام Fannie Mae و Freddie Mac (تمثل أهم شركات إعادة تمويل الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية) بنفس الشيء، مع الاحتفاظ بجزء من هذه الديون العقارية داخل ميزانيتها والجزء الآخر قامت بإعادة بيعه على شكل RMBS، وبالتالي القروض من نوع Subprime التي تم توزيعها يوجد النصف منها على مستوى البنوك غير الأمريكية، والنصف الآخر لدى العملاء الأجبيين، وقد قامت مختلف المصارف بإصدار للقروض العقارية وقروض من نوع Subprime.

نظرا لهذا النجاح، نلاحظ تطوير عملية توزيع الديون لجميع الأصناف، التي حملت اسم "الأوراق المالية المدعومة بالأصول" (ABS)، البعض من هذه الديون للخواص تحت اسم (CDO)، (CDOs) التزامات الديون المضمونة أو السندات المدعومة بالأصول، حيث البعض منها يحتوي على شرائح RMBS من نوع Subprime، وهذه السندات (CDOs) هي عبارة عن أوراق مالية تمثل محفظة ديون المصارف، وتلبي احتياجات مختلفة مثل تخفيض تكاليف إعادة التمويل، استغلال فرص التحكيم والتخلص من مخاطر الائتمان.

إن سيرورة عمل CDO تتم وفق ثلاث خطوات : تتمثل الأولى، في تخلي البنوك عن محفظتها من القروض لصالح مؤسسة خارجية خاصة، وفي خطوة ثانية، تقوم هذه المؤسسة الخاصة بإصدار شرائح من نوع CDO لتمويلها، وفي خطوة ثالثة وأخيرا، يقوم المستثمرون

* ABS : Asset Backed Securities.

* CDO 'CDOs' : Collateralized Debt Obligations.

بالاكتتاب في هذه الشرائح المصدرة. تسمح CDO بإعادة تمويل القروض المصرفية و في نفس الوقت تتيح الفرصة للبنوك والمؤسسات المالية بتحويل مخاطر الائتمان إلى أطراف أخرى¹.

ولتعزيز مركز السندات، قامت البنوك بالتأمين عليها لدى شركات التأمين على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها للحماية من إفلاس البنك أو صاحب البيت، كما قامت بعض المؤسسات المالية بتأمين المقرضين المترددين ضد مخاطر الاستثمار، حيث في الأول ظهرت (CDS)*، وهي عبارة عن تأمين تعاقدى ما بين شخصين، بدون تنظيم، أين يضمن البائع أو المؤمن بتعويض مشتري CDS للخسائر الناجمة عن هذه الورقة المالية مقابل قسط سنوي ثابت متفق عليه مسبقاً، وبالتالي تتيح هذه الأخيرة الفرصة للمستثمرين بشراء المنتجات المورقة مع وجود ضمان من خطر عدم التسديد. ثم توسعت العملية لتشمل توريق هذه الأوراق المالية من نوع CDS أي "مبادلة الديون"، ثم تحولت لتصبح موضوع الرهان على مستوى السوق. كما يوجد شركات تأمين أخرى تتمثل في "Monoline" التي قامت بتأمين حوالي 2400 مليار دولار من هذه الأوراق المالية، حتى إذا لم تضمن للمقترضين الأخطار التي تدعي تغطيتها، وكل هذه العمليات كانت ذو مردودية عالية لانتعاش الاقتصاد².

كل هذه التركيبات سوى كانت على شكل CDOs، CDS أو غيرها جعلت وكالات التقييم غير قادرة على التدقيق بنفسها في هذه القروض، مما زاد من خطر تعظيم التقييم « surnotation ». إن آليات تطوير هذه المنتجات المورقة، التي اعتمدت على صيغ معقدة أكثر فأكثر، جعلها تصبح غير مفهومة لدى مدراء المصارف التي تطرحها، كل هذا يدل أنه لم يتم

¹ : Bertrand Jacquillat ,(2008) : hedge funds private equity marché financier : les frères ennemis ?, PUF Descartes et Cie, première édition, paris, p 95. مع ترجمة و بتصرف

* CDS : Crédit défaut swap.

² : Jacque Attali, Op Cit, p p 56- 57. مع ترجمة و بتصرف

التأكد من هذه المعلومات وأنه تم التصرف بها دون النظر إليها لأنها كانت مربحة، مما أدى إلى زيادة خطورة هذه الأوراق.

من بعدها تم إعادة بيع المنتجات المورقة والمشتقات إلى جانب منتجات مالية أخرى من طرف بنوك الأعمال (Bear Stearns, Merrill Lynch, Citigroup, Lehman Brothers)، وصناديق التحوط إلى جميع المؤسسات المالية في العالم. إذا أصبح من الصعب على البنوك وصناديق التحوط فهم كل هذه التطورات، فإن المستثمرين الفرديين في آخر السلسلة لا يملكون أية طريقة أو وسيلة لفهمها، وبالتالي فلقد أصبح استيعاب وفهم المعلومات يتم بطريقة غير متعادلة، هذا ما شكل السبب الرئيسي للأزمة.

بصفة عامة تعود جذور هذه الأزمة إلى انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي التي أصبحت طبيعة وآليات النظام الرأسمالي الليبرالي تكرسها، كما أدى ارتفاع حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها والتوسع في إصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة (زيادة الائتمان) بشكل مستقل عن الاقتصاد الفعلي جعل الأسواق المالية بعيدة كل البعد عما يحدث ف الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى تفاقم الأزمة.

المطلب الثاني : نشأة الأزمة

انطلاقاً من ماي 2004، قام البنك المركزي الأمريكي برفع معدلات الفائدة من 1% إلى 5,25% في 2007، مما أدى إلى زيادة أعباء القروض العقارية من حيث سداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد ، هكذا ارتفعت ديون الأسر من 46% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1979 إلى 98% في ديسمبر 2007، ووصلت الديون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما يعادل 70% من الناتج المحلي الإجمالي

(PIB)*، ومنه بلغ مجموع الديون الأمريكية في ديسمبر 2007 نحو 350% من الناتج المحلي الإجمالي أي أكثر مما كان عليه سنة 1929¹.

وابتداء من سنة 2006، بدأت العقارات تتخفّض في الولايات المتحدة الأمريكية، وانهارت المبيعات، مما أدى إلى انخفاض قيمة المباني وتدهورها، وبدأت المنتجات التي تم توريقها توصف بـ"السامة" أو "الرديئة" من طرف وكالات التتقيط حينما تم إدراك أن القيمة المتبقية المستحقة للمصارف من قبل المقترضين أصبحت تفوق قيمة إعادة بيع العقار على مستوى السوق، لكن هذا التصنيف جاء متأخرا، وهكذا بدأت تزداد عدم قدرة المقترضين لقروض Subprime على تسديد ديونهم، مما أدى إلى انهيار هذه المنتجات السامة مسقطة معها بقية المنتجات بفعل ما يسمى « domino effect »، مما ساهم في تدهور سوق العقار الأمريكي، وانفجرت حينها الفقاعة العقارية لتندلع أزمة Subprime التي كان منطلق الأزمة المالية العالمية التي أدخلت العالم في حالة ركود اقتصادي كبير.

انفجرت الأزمة في قطاع العقار الأمريكي وسرعان ما امتدت إلى سوق الائتمان للأسر الأمريكية حيث كانت تستخدم هذه الأسر ممتلكاتها كضمان للطلب وللحصول على القروض، إضافة إلى ذلك، نجد أن مجموعة الحزم أو السلة التي تم تشكيلها وتوريقها تتضمن أوراق مالية مختلطة لجميع أنواع القروض والائتمان، وبالتالي القروض المشكوك فيها أصبحت تؤثر على جودة هذه الحزم.

في جوان 2007، بنك الاستثمار Bear Stearns يعلن عن إفلاس اثنين من صناديق التحوط استثمروا في القروض الأقل جودة Subprime، كما أعلنت Citigroup عن أضرار وخسائر مالية

* PIB : Produit Intérieur Brut.

¹: Jacques Attali, Ibid, p 59. مع ترجمة و بتصرف

كبيرة ناجمة عن هذا النوع من القروض بالإضافة إلى المنتجات المشتقة¹، وازداد الأمر سوءا بزيادة معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، وفي شهر جويلية، فقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالتزامات مالية كبيرة، وانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها، وانفجرت في صيف 2007، ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، إثر ذلك تضررت العديد من البنوك الدائنة مما أدى إلى هبوط قيم أسهمها في البورصة، وهكذا أعلنت العديد من المصارف، الشركات العقارية، صناديق التحوط، المستثمرون المؤسسيون وغيرهم عن الإفلاس.

وفي جانفي 2008، أصبحت العديد من البنوك الأمريكية وشركات التمويل العقاري أهمها شركتي Fannie Mae و Freddie Mac تعتمد فيما يخص ملائتها المالية إلا على البنك الفيدرالي الأمريكي (FED) وعلى الصناديق السيادية لسنغافورة والصين.

في سبتمبر 2008، ساءت الأزمة بشدة وتحولت إلى أزمة نظامية عندما أظهرت البنوك الأمريكية والأوربية عدم امتلاكها الكافي لرأس المال لمواجهة الخسائر المرتفعة الناجمة عن القروض المتعثرة، وإفلاس بنك "Lehman Brothers" الذي يعتبر أكبر رابع بنك استثماري أمريكي في 15 سبتمبر أكد القلق والتخوف المتصاعد، في هذا التاريخ، بالفعل تغيرت طبيعة الأزمة²، وتسبب بدوره في إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية المتعاملة معه عبر العالم، ومن ثم انتشار حالة عدم استقرار وذعر مالي انعكس سلبا على معظم البورصات العالمية التي تراجعت مؤشراتنا إلى مستويات غير مسبوقة، وسرعان ما أعقبت الأزمة المالية أزمة اقتصادية تمثلت في

¹ : Ibid, p 69. مع ترجمة و بتصرف

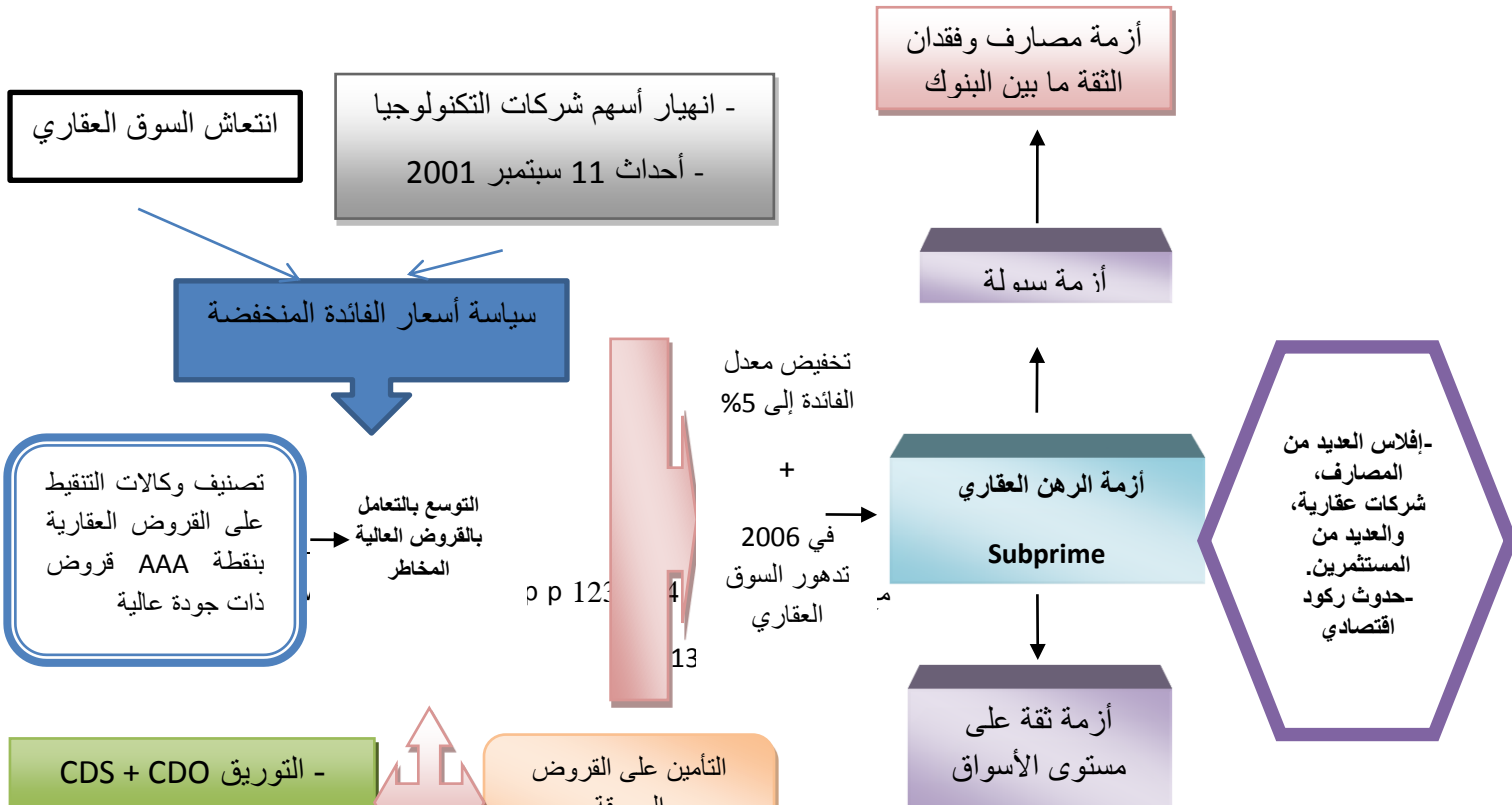
² : Michel Aglietta,(2008) : La Crise (pourquoi en est-on arrivé là ? comment en sortir ?), Edition Michalun, Paris, p p 45-46. مع ترجمة و بتصرف

موجة الكساد التي اجتاحت كل دول العالم بدرجات متفاوتة نتيجة تراجع حجم الائتمان بسبب ما تعيشه الأسواق المالية من تأزم.

كما أثرت الضغوط المالية الأخيرة بدورها على أسواق الصرف، فمنذ سنة 2002، شهد الدولار انخفاض بقيمة 25%، إذ كان أكبر انخفاض عرفه الدولار منذ سنة 1975، وهذا الضعف كان له دور إيجابي، حيث ساعد في انخفاض العجز التجاري الأمريكي إلى أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع لسنة 2007، أي أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006، ولكن المقابل الأساسي لتراجع الدولار هو ارتفاع قيمة الأورو والين و عملات عائمة أخرى كعملات بعض البلدان الناشئة.

لقد زادت أزمة الرهن العقاري والاضطرابات في الأسواق المالية من الشكوك على قيمة وسيولة الأوراق المالية الأمريكية المورقة، نتج عن ذلك هبوط حاد في الطلب الخاص للأوراق المالية للشركات والمؤسسات وانخفاض في صافي تدفقات رؤوس الأموال للمحفظة، مما أدى إلى زيادة الضغط على الدولار¹. ويمكن توضيح الأزمة المالية العالمية وفق الشكل (4) الموالي :

الشكل (4) : الأزمة المالية العالمية



من الخصائص الهامة لهذه الأزمة، هي أن جزء هام من القروض والديون التي تم توريقها استخرج البعض منها من ميزانيات المصارف، وانتقلت إلى ميزانيات مصارف، شركات تأمين وصناديق التحوط أخرى على مستوى العالم، وهكذا بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية ، الدول الآسيوية ، والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي¹.

المطلب الثالث : العوامل التي أدت إلى وقوع وانتشار الأزمة

تعيش الأسواق المالية العالمية منذ صيف 2007 أخطر أزمة مالية عرفها العالم، هذه الأزمة صارت تعرف بأزمة الرهن العقاري الأمريكي لكونها بدأت من هناك، وجاءت كنتيجة للخسائر الفادحة التي منيت بها البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، بسبب نوع معين من القروض العقارية

¹ : الداوي الشيخ، (2009): الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، الملتقى الدولي للأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي المنعقد يومي 13 و14 مارس 2009 ،جامعة الجنان، طرابلس، ص9.

الخطرة، وسرعان ما تحولت هذه الأزمة إلى أزمة مالية عالمية، وتكمن أسباب هذه الأزمة فيما يلي:

أولاً- أزمة الرهن العقاري، معدلات الفائدة وعملية التوريق

1-1 أزمة الرهن العقاري Subprime : يمكن اعتبار أزمة الرهن العقاري هي السبب الرئيسي

للأزمة المالية العالمية، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001 و 2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري، وترجع أسباب أزمة الرهن العقاري إلى التوسع في منح القروض العالية المخاطر التي تعرف بالقروض الأقل جودة "Subprime" - هذا السبب يتشابه مع مسببات الأزمات السابقة-، هذه الأخيرة هي عبارة عن قروض عقارية قدمت لأسر ذات جدارة ائتمانية ضعيفة أو غير مستقرة بالمقارنة بالقروض التقليدية الأخرى، حيث يسمح الرهن العقاري للدائن في حالة عدم السداد، بالاستيلاء على ملكيته ببيعها (موضوع الرهن) واسترجاع أمواله، وفي منتصف عام 2007، وصلت القروض العقارية غير المسددة من نوع Subprime إلى 1300 مليار دولار، حيث أنها كانت تمنح لفترات طويلة جدا (25 أو 30 عاما) بمعدلات منخفضة في السنوات الأولى (التخفيض في سعر الفائدة)، وبالمقابل يأخذ البنك أو الوسيط ضمان يكفل رهن الممتلكات، كما توسعت العملية حيث أصبح من الممكن على عون مقترض من قبل أن يأخذ قرضا آخر بدون أية تعقيدات.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن المؤشرات الكلية للاقتصاد قد اتسمت إلى غاية سنة 2004، بوجود عنصرين رئيسيين شجعا منح هذه القروض في الولايات المتحدة الأمريكية¹ :

- الانخفاض المستمر للأسعار الفائدة الذي قام به FED بالتوازي مع ضخ حجم كبير من

السيولة بعد انهيار أسهم شركات التكنولوجيا، بالإضافة إلى هجومات 11 سبتمبر 2001.

¹ : Catherine Karyotis, (2009) : La crise financière : en 40 concepts clés, Revue banque édition, paris, مع ترجمة و بتصرف p p 11-12.

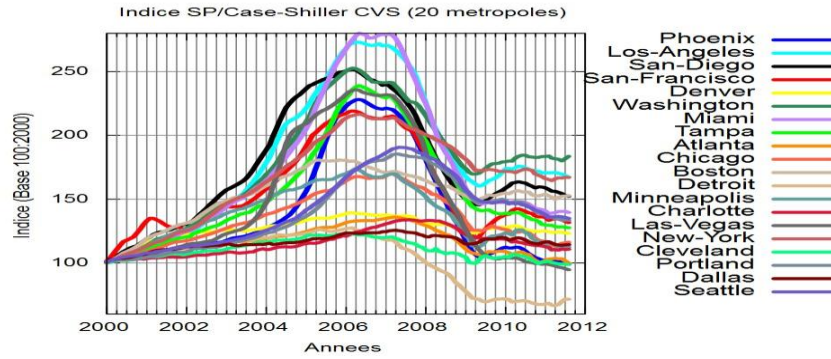
- زيادة كبيرة في أسعار العقارات نتيجة سياسة أسعار الفائدة المنخفضة.

لكن ابتداء من 2004، قامت FED برفع معدلات الفائدة باستمرار من 1% إلى

5,25%، وفي نهاية 2006 وبداية عام 2007، انخفضت أسعار العقارات بشكل كبير، وهذا ما

يبينه لنا الشكل (5) التالي:

الشكل (5): تدهور أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية



Source : <http://investir-aux-etats-unis.fr/>, consulté le 03/04/2015 à 11 :22.

إن الظاهرتين السابقتين ساهمتا بشكل كبير في زيادة الأعباء المالية على الأسر الفقيرة

والتي لم يعد يسمح لهم بتغطية ديونهم بالكامل عن طريق بيع العقار المعني، حيث وصل معدل

عدم سداد هذه القروض إلى 15% في 2007 ضد خطر الاقتراض، بينما بلغ حده الأقصى

10% في السابق. حيث أن الانخفاض في أسعار العقارات قد ساهم في جعل قيمة الرهن العقاري

أقل من قيمة القروض، وبالتالي لم تعد الضمانات المقدمة على القروض تغطي خسائر البنوك. وفي ظل ارتفاع سعر الفائدة وعدم قدرة أصحابها على إعادة بيعها أو رهنها والحصول على قروض جديد، قاموا بالتوقف عن سداد أقساط القروض العقارية وفوائدها، لذا فلقد أدت أزمة قروض الرهن العقاري إلى سيادة حالة من عدم الثقة في قروض Subprime. كما قامت المؤسسات المالية الكبرى ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات دين وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول مما ساهم في تفاقم الأزمة وانتشارها.

1-2 دور معدلات الفائدة في الأزمة : عندما يكون الادخار غير كاف لتمويل استثمارات القطاع الخاص والعجز الحكومي الذي كان يميز آنذاك الاقتصاد الأمريكي، دفع السلطات النقدية الأمريكية بتوسيع النشاط الائتماني للبنوك مع خلق النقود مما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة¹.

لعبت معدلات الفائدة المتغيرة التي بدأت السلطات النقدية في تطبيقها ابتداء من 2004 دور سببي ورئيسي في انفجار أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية- **هذا السبب الثاني الذي يتشابه مع المسببات السابقة-**، لأنه من خلال تطبيق معدل فائدة منخفض على القروض العقارية ازداد انتعاش السوق العقاري وساهم في نفس الوقت بزيادة الطلب على هذه القروض مشجعا الأسر على الاقتراض أكثر فأكثر للحصول على الملكية مساهما في زيادة ديونها بشكل معتبر، لكن برفع معدل الفائدة إلى حوالي 5,25% ساهم في وصول قدرة سداد الأسر للقروض العالية المخاطر إلى ذروتها وازداد العجز عن السداد والذي تزامن معه انهيار

¹ : www.institutconstant.ch/paper.php?id=60, Pascal salin, La crise, financière causes conséquences, solution, Institut Constant de Rebecque, p p 5-6 ,consulté le 16/08/2013 à 11 :50 مع ترجمة و بتصرف.

السوق العقاري مسببا بذلك في انفجار أزمة الرهن العقاري التي انطلقت في 2007 وتحولت إلى أزمة عالمية في 2008.

إن سعي الكثير من المدينين لتسديد ديونهم خاصة بسبب انكماش أسعار الأصول المالية من شأنه أن يجعل "رافعة المديونية" يعمل في الاتجاه المعاكس، مما يؤثر سلبا على جانب الأصول من ميزانيات المدينين. بتعبير آخر، إذا قام عون اقتصادي بتصفية ديونه فهذا يكون إيجابيا بالنسبة إليه دون أن يكون لذلك أثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتوظيف والنمو الاقتصادي وغيرها، لكن إذا سعى كل الاقتصاديون إلى تصفية ديونهم و تطهير ميزانياتهم من خلال بيع جزئي لأصولهم المالية، فإن ذلك من شأنه أن يتسبب في أزمة مالية ومن تم التأثير سلبا على النمو والتوظيف وغيرهما.

كما كان التوسع في المديونية أو زيادة أحجام المديونية بفعل معدلات الفائدة دور في هذه الأزمة، أو ما يطلق عليه باسم "الرافعة المالية"، حيث أن الهوس العالي في الحصول على الأرباح كخاصية تاريخية لرأس المال دفعت المؤسسات المالية في التوسع في المديونية والمبالغة فيها - يعد هذا السبب الثالث المشابه للمسببات السابقة الذكر -، إذ أن المزيد من الإقراض يعني في حد ذاته المزيد من الأرباح ومن دون اهتمام الإدارات في أغلب البنوك إلى المخاطر الناجمة عن التوسع في الإقراض¹. إن هذه المديونية ليست مديونية فردية وإنما تأخذ عادة شكل مديونيات قابلة للتداول في الأسواق المالية، فقد ازدادت الأصول المصرفية للبنوك الأمريكية بمقدار 1915 مليار دولار خلال شهر جانفي 2007، مقابل زيادة بلغت فقط 785 مليار دولار في الودائع المصرفية، بالإضافة إلى ازدياد أصول البنوك الأوربية أيضا في منطقة الأورو، هذه الحالة تعكس بوضوح التوسع في الإقراض لهذه البنوك مما أدى إلى انتشار الأزمة عالميا.

¹ : عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص 73.

وقد حددت لجنة بازل في اتفاقياتها حدود التوسع في الإقراض -الاقتراض- للبنوك بأن لا يتجاوز نسبة رأس المال المملوك لها، إلا أن العديد من المصارف لم تحترم هذه القاعدة وشرعت في الإقراض بصورة توسعية دون التقيد بهذه النسبة.

1-3 عملية التوريق : يعرف التوريق على أنه عملية تنقيد أو تسهيل الأصول المالية، يمكن أن تكون هذه الأصول قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، ويمكن وصفه على أنه تركيب مالي يسمح لمؤسسة مالية، صناعية و لأي كيان اقتصادي بتحسين هيكل ميزانيته¹. بمعنى أن التوريق هو تقنية مالية تتمثل في تحويل أصول مالية كالقروض إلى أوراق مالية تكون قابلة للتداول على

مستوى سوق رؤوس الأموال². وتتم عملية تحويل القروض إلى أوراق مالية وفق تتابع العمليات الثلاثة التالية:

1-3-1 عملية التجميع Pooling : يقوم بنك استثماري بشراء حزمة قروض من المقرضين الأصليين، هذه الأخيرة يمكن أن تكون بنوك، سماسرة الرهن العقاري أو أي كيان غير منظم يعمل في مجال قروض الرهن العقاري، بمعنى أن البنوك أو مؤسسات الائتمان يمكنها أن تشكل محفظة أو حزمة من القروض ثم تقوم ببيعها إلى المستثمرين، حيث أن هذه الحزم لديها عوائد مرجحة وتحمل خطرا يتم تقييمه عن طريق وكالات التقييم، يمكن أن تكون حزمة القروض متجانسة (قروض عقارية)، وبالمقابل تصدر أوراق مالية تدعى السندات المدعومة بالرهن العقاري (RMBS)، أو يمكن أن تكون على شكل حزم غير متجانسة تمثل قروض مختلطة، كما يمكن أن تتضمن

¹ : Abdelkader Beltas,(2007) : la Titrisation, édition légende, Alger, p 13. مع ترجمة و بتصرف

² : Olivier pastre et Jean-marc sylvestre,(2008) : Le roman vrai de la crise financière, édition Perrin, Paris, p 242. مع ترجمة و بتصرف

مشتقات على قروض الشركات ويتم تجميعها في حزم أو سلات (pools) تصدر بالمقابل أوراق مالية مدعومة بالأصول (ABS)، هذا ما يسمى بالتوريق من الدرجة الأولى، ولا تتوقف العملية إلى هذا الحد حيث يمكن تجميع RMBS و ABS في حزم وتصدر بالمقابل ما يعرف بالسندات المدعومة بالأصول (CDO)، الذي يمثل بالتوريق من الدرجة الثانية، حيث يمكن أن تستمر العملية إلى غاية CDO²، CDO³ وغيرها، إذ تعتبر هذه الأخيرة القناة الرئيسة لانتشار الأزمة المالية في أوت 2007¹.

1-3-2 عملية التفريغ Offloading : إن القروض التي وضعت في حزم والتي تم توريقها يتم إخراجها ونقلها من ميزانية بنك الاستثمار لتوضع في مؤسسات ومنشآت خاصة (أو ذات غرض خاص)، والهدف بالنسبة للبنك هو من جهة التخلص من خطر عدم السداد، والاستفادة من عمولة نتيجة تدخلها كوسيط في عملية التجميع، ومن جهة أخرى تجنب القواعد المفروضة عليها في "اتفاقية بال 2" بخصوص تكوين رأس مال تنظيمي (رأس مال البنوك أكبر من 8% من مخاطر القروض) على أساس المخاطر إذا احتفظت البنوك بالقروض داخل ميزانياتها.

هذه المؤسسات المتخصصة هي عبارة عن مؤسسات خاصة للاستثمار (SIV) تقوم بتمويل هذه الأوراق المالية عن طريق خطوط الائتمان للبنوك المروجة وبواسطة إصدار أوراق تجارية على المدى القصير، هذه المنشآت المتخصصة في عمليات التوريق هي بمثابة سوق مصرفي غير منظم وغير مراقب، تباع فيه منتجات التوريق التي تحتويها هذه المؤسسات إلى مختلف أنواع المستثمرين (صناديق التحوط، بنوك، مؤسسات تأمين، والمستثمرون المؤسسيون)، كما أنه بإمكان هذه المؤسسات الخاصة توريق عدة مرات القروض الأصلية.

¹: Michel Aglietta et Sandra Rigot, (2009) :Crise et rénovation de la finance, Odile Jacob

مع ترجمة و بتصرف. p 31, Economie, Paris,

* SIV : Special Investment Véhicule.

1-3-3 عملية التقسيم Tranching : يتم تنقيط حزم القروض من طرف وكالات التنقيط،

والأوراق المالية التي تصدر بالمقابل يتم ترتيبها إلى قسيمات أو شرائح متسلسلة وفقا لمبدأ التبعية. هذا يعني أن أخطاء الدفع المحتملة على الحزم تمثل خسائر ممتصة من قبل الشرائح حسب أولوية كل واحدة، وهذه الشرائح تعبر عن مستويات خطر مختلفة معبر عنها بواسطة تنقيط الوكالات المتخصصة.

بالتالي تمثل شريحة "equity" شريحة الإنصاف الأكثر خطورة والأكثر طلبا لتغطية الخسائر الأولى، وبعدها تأتي الشرائح المتوسطة يتم تنقيطها من B إلى BBB، أخيرا نجد الشرائح من نوع "senior" منقطة من A إلى AA والشرائح "superseniors" تنقط بAAA¹. على مستوى 10 ترليون دولار من قروض الرهن العقاري المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية، 54% هي تركيبة قروض من نوع "prime" التي تكفلها الوكالات الحكومية، 13% هي قروض كبيرة جدا (jumbos)، 10% هي قروض من نوع "Alt-A" (قروض عقارية أين المقترض لم يتعرض إلى مشكلة الدفع خلال العامين الأخيرين على عكس قروض Subprime)، و 23% هي القروض الأقل جودة والأكثر خطورة من نوع "Subprime".

إن محاولة تخلص البنوك والمؤسسات الاستثمارية من القروض بتحويلها إلى سندات وتسويقها إلى مؤسسات مالية أخرى بعروض وعوائد مغرية، واستمرار وتوسع العملية إلى بنوك مؤسسات استثمارية أخرى أدى إلى تشابك أعمال تلك المؤسسات بحيث أن أي تعثر يصيب إحداها ينتقل إلى المؤسسات الأخرى. وهكذا عندما ارتفعت معدلات الفائدة وانخفضت أسعار العقارات عجز معظم المقترضين عن سداد أصل القرض، مما أدى إلى تحول السندات إلى عبء وبالتالي أصبحت القروض المشكوك فيها رديئة وتؤثر على جودة القروض على طول سلسلة عملية

¹ : Michel Aglietta et Sandra Rigot ,op cit, p 32.

التوريق، مما أدى إلى انهيار البنوك المقرضة شاملة جميع الأطراف التي اشترت هذه القروض (subprime) سواء البنوك الأمريكية أو البنوك الأوروبية العالمية التي ساهمت في هذه العمليات.

ومنه يشكل التوريق إحدى أهم قنوات نقل عدوى الأزمات المالية عبر وحدات قطاع المالي الوطني للبلد الواحد ثم عبر العالم، وعلى هذا الأساس تتعمق الأزمة وتنتقل عدواها إلى مستوى الاقتصاد الحقيقي، وهي حالة الأزمة المالية العالمية 2007-2008.

ثانيا- وكالات التقييم وشركات التأمين

1-2 وكالات التقييم : من المفترض أن المنقطين (assessors) هم عبارة عن مؤسسات مستقلة، ذات نزاهة عالية، يقومون بزيارة المؤسسات لإخبار المدخرين والمستثمرين حول حاكمية هذه الأخيرة، صلابتها المالية ومدى شفافيتها، وعن طريق النقطة التي يعطونها، يحددون أسعار الفائدة التي يجب على المؤسسات المنقطة دفعها للحصول على القروض، لذلك يعتبر التقييم علامة دولية تسمح للمصدرين بالوصول إلى كل الأسواق، وتعتبر بالنسبة للمستثمرين عنصر طمأنينة قام بتشجيع التجديدات المالية وتسريع تطور المعلومة المالية. ومن وظائف وكالات التقييم تقييم الخطر الذي يتحمله المشتري في حالة شراء أوراق مالية (دين) قابلة للتداول من مصدر مدرج في السوق¹.

هذه الوظائف تقوم بها مؤسسات خاصة، ومن أهمها Moody's ، Standard&Poor's و Fitch حيث يتحصلون على أجورهم من المؤسسات التي يقومون بتقييمها. وهذه الوكالات يجب عليها القيام بعملها بكل صرامة للحفاظ على صورتها وسمعتها، ولكن في نفس الوقت، يجب عليها

¹: Catherine Karyotis, Op Cit, p 33. مع ترجمة و بتصرف

أن لا تسيء إلى عملائها الذين قد يلجئون إلى وكالات تنقيط منافسة إذا اعتقدوا أن تنقيطهم كان غير عادل أو غير كاف¹.

إن رغبة وكالات التنقيط للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من وكلاتها، ورغبتها في المشاركة في هذه الثروة التي جاءت من عدم، لاحظت أنه من السهل تنقيط المؤسسات المالية ومنتجاتها (RMBS إلى CDOs و إلى CDS) دون التدقيق فيها أو التأكد منها، كما أنها قامت بتنقيط المؤسسات الأمريكية على أساس سلسلة طويلة من البيانات السابقة، وبالتالي تضاعف الدخل الإجمالي لوكالات التنقيط الرئيسية ما بين 2000 و 2007، منتقلا من 3 إلى 6 مليار دولار، حيث ارتفعت أرباح وكالة Moody's بأربع مرات خلال هذه السنوات.

وقد أعطت وكالات التنقيط القروض العقارية في السنوات الأولى من إصدارها تنقيطا جيدا خاصة "Subprime" أي بنفس تنقيط سندات الأصول أو الأصول ذات الجودة العالية جدا ذلك لأنها قامت بتصنيف هذه المنتجات على أساس ملاءتهم المالية وليس على أساس سيولتهم² ، لكن عند انخفاض أسعار العقارات سنة 2006 وانهيار سوق السندات العقارية غيرت الوكالات تنقيطها وأصبحت توصف قروض Subprime والشرائح التي قسمت إليها وغيرها من المنتجات المشتقة بالردئية، بمعنى حدوث تدهور كبير في القروض.

وفي 10 جويلية 2007، وعلى أساس ما سبق، قامت وكالة التنقيط Moody's بنخفيض في تنقيط 399 ورقة مصدرة من طرف البنوك الأمريكية، كما فعلت وكالة Standard & Poor's نفس الشيء بالنسبة لـ 418 ورقة مالية، مما ساهم في انحدار قيمة القروض العقارية وخاصة من نوع Subprime ومنه اندلاع أزمة الرهن العقاري أو ما يعرف بأزمة Subprime، وبسبب توسع القروض

¹: Jacque Attali, Op Cit, p 58. مع ترجمة و بتصرف

²: Michèle Folian, (2008) , la crise des subprime n'a été que l'étincelle qui a déclenché la crise financière, Revue sociétal, p71. مع ترجمة و بتصرف

الرديئة على مستوى العالم بفعل العولمة والتحرير المالي تحولت أزمة Subprime إلى أزمة مالية عالمية.

2-2 شركات التأمين : لقد تطور نشاط شركات التأمين وتوسع لتشمل تأمين خطأ الدفع للمنتجات التي تم توريقها لفائدة المصارف¹. وكي تستطيع وكالات التقييط إعطاء أعلى نقطة AAA إلى شرائح senior و superseniors للسندات المدعومة بالرهن العقاري (RMBS) وإلى السندات المدعومة بالأصول (CDO)، أصبح تأمين إضافي من طرف شركات التأمين وخاصة منها شركة " Monoline " ضروريا، لأن هذا التأمين ستزيد من سيبيهم في اقبال المستثمرون المؤسسيون على شراء المزيد من هذه الأوراق المالية، لأن المستثمرين عادة يخافون من تحمل الخطر لوحدهم، مما أدى إلى جذب الكثير من المستثمرين على هذا السوق، وتوسعت العملية لتشمل المستثمرين الأجانب وغيرهم². وفي نهاية 2007، شركة التأمين " Monoline " ضمنت حوالي 612 مليار دولار من القروض وهذا ما يبينه الجدول (05) الموالي:

الجدول (05) : ضمان القروض المهيكلّة من طرف les monolines

أنواع القروض	المبلغ المضمون (مليار دولار)	إجمالي القروض المهيكلّة %
الأوراق المالية المدعومة بالأصول ABS (بطاقات الائتمان، قروض السيارات والطلاب)	379,8	62,1
السندات المدعومة بالرهن العقاري RMBS	154,9	25,3
الأوراق المالية المدعومة بالأصول ABS ذات فائدة	49,6	8,1
أنواع أخرى من ABS	27,6	4,9

Source: Michel aglietta et Sandra Rigot, Op Cit, p67. مع ترجمة.

¹: Catherine Karyotis, Op Cit, p 36. مع ترجمة و بتصرف

²: Michel aglietta et Sandra Rigot, Op Cit, p 66. مع ترجمة و بتصرف

كما قامت شركة التأمين "Monoline" بتأمين أوراق المالية من نوع CDS على القروض للمؤسسات، وبالتالي عند تدهور جودة هذه القروض وخاصة منها Subprime أسقطت معها كل حزم القروض مما ساهم في تفاقم الأزمة المالية وانتشارها عبر العالم، ونتيجة لذلك تعرضت هذه الشركة إلى خسائر مالية كبيرة، كما تعرضت المجموعة الدولية الأمريكية للتأمين إثر تأمينها للقروض الرديئة إلى خسائر بقيمة 18,5 مليار دولار وانهار قيمتها السوقية بـ 94%.

ثالثا- ضعف رقابة السلطات النقدية وانتقال المصارف من النظام التقليدي إلى نظام جديد

بالإضافة إلى ما سبق، فإن لكل من نقص الرقابة وتخلي المصارف عن نظامها التقليدي دور في نشوء هذه الأزمة، والتي ستبين كما يلي:

3-1 ضعف رقابة السلطات النقدية : لقد ساعد على ازدهار الابتكارات المالية مناخ السياسة النقدية المتساهل للبنك المركزي الأمريكي وضعف رقابته على المؤسسات المالية، حيث أن أحد أسباب الأزمة يكمن في غياب الرقابة الكافية على أعمال بنوك الاستثمار، وشركات التأمين الخاصة، وبالتحديد انعدام الرقابة على شركات الاستثمار فيما يخص منح القروض وإصدار السندات، مما أدى إلى عدم احترام الكثير من البنوك للاحتياط الائتماني الأدنى، كم تم إدخال ما يعرف بقيود خارج الميزانية لتسجيل عمليات شراء الأصول المرتبطة بالتمويل العقاري والتي لم تكن تخضع للقيود الرقابية، بمعنى أن عدم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية على مستوى البنوك قد أدى إلى إفلاس العديد منها. ويقاس عدم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المقام الأول على مستوى الاقتصاد الكلي : حيث هذا النقص لم يلاحظ فقط في الولايات المتحدة الأمريكية أين انفجرت الأزمة وتطورت، بل لوحظ أيضا في أوروبا أين ميكانيزمات الرقابة الداخلية على المصارف لم تكن فعالة ولم تعمل بشكل جيد، ففي 9 أوت 2007، اضطر البنك المركزي الأوروبي إلى ضخ 129

مليار دولار لتجنب انهيار النظام النقدي والمالي الأوربي نتيجة الأخطاء التي ارتكبتها البنوك الأمريكية¹.

بالإضافة للإهمال الجسيم الذي نسب إلى وكالات التقييم التي اتحدت مصالحها مع المقرضين، هذا يدل على نقص شفافية المؤسسات المالية، وتدهور الحوكمة وفقا لمبدأ القيمة المساهمية، فبالإضافة إلى عدم تماشي (محاذاة) مصالح المديرين وحملة الأسهم، فإن فشل جميع الضوابط وتحريف الحوافز سمح للأعوان "insiders" باتخاذ أقساط ضخمة على مستوى الاقتصاد، وهذه الأخيرة تم توزيعها على المشاركين في السوق ومدراء المصارف على شكل مكافآت كبيرة، بالإضافة إلى العلاوات المبالغ فيها. وقد كان لنظام العلاوات المبني على تشجيع أداء المسيرين نتيجة قراراتهم قصيرة الأجل الأثر البالغ على ملء المؤسسة، ومن ثم على قدرتها على ضمان بقاءها وذلك بتشجيعهم على المخاطرة بدرجة كبيرة، مما أدى إلى تراكم تلك المخاطر إلى درجة أنه أدى إلى إفلاس معظم الشركات خاصة المالية منها². هذه السلوكيات الجامحة تظهر عدم التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة الرشيدة سوى على مستوى البنوك، الشركات وحتى على مستوى الأسواق.

3-2 انتقال المصارف من النظام التقليدي إلى نظام جديد : يرجع سبب الأزمة أيضا إلى ركيزة أساسية تتمثل في تطور الأسواق المالية التي فتحت المجال للابتكارات المالية، وإلى تغيير جذري للنموذج المصرفي التقليدي، وإلى جانب القروض التقليدية التجارية التي يحتفظ بها في البنوك إلى غاية دفعها، ومع بروز الهندسة المالية، ظهر نموذج مصرفي جديد استولى بقوة على جميع الأسواق المالية، هذا النموذج الجديد الذي يكسب أرباحا طائلة تفوق النموذج التقليدي للمصارف،

¹: Didier Danet , (2008) : Misère de la corporate governance, édition de Boeck université,

Bruxelles, Revue Internationale de Droit Economique, p 414. مع ترجمة و بتصرف

²: عبد الرحمان العايب وبالرقي تيجاني، (2009): إشكالية حوكمة الشركات والزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي للحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات المنعقد يومي 18 و 19 نوفمبر 2009، بجامعة عنابة.

يضبط بدقة طلب المصارف إلى طلب العملاء ويعطي فرصة للبنك المقرض بتحويل كل أو جزء من المخاطر إلى المستثمرين المتعاملين على مستوى الأسواق المالية¹.

رابعا - المشتقات المالية، واتساع الهوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي: نذكرها كالتالي:

4-1 المشتقات المالية: اتجهت أسواق رأس المال إلى ابتكار أدوات تمويلية جديدة تعرف بالمشتقات التي مكنتها من تحويل مخاطر الأصول التمويلية، مثل السندات العادية وسندات التوريق، إلى أدوات قابلة للتسويق في سوق رأس المال، حيث ساهمت المشتقات المالية بشكل أساسي في تفاقم الأزمة المالية عن طريق التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل، ونظرًا لانحياز أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات، وحدث زعر في الأسواق المالية نتيجة لتزامم الجميع على تصفية مراكزهم، وأدى ذلك إلى انعكاسات سلبية حادة على سيولة المصارف، وانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضًا كبيرًا أدى إلى شلل هذه الأسواق. لقد أظهرت هذه الأزمة عجز المشتقات في مواجهة المخاطر الناتجة وحتى عجزها عن حماية نفسها.

4-2 اتساع الهوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي : في ظل العولمة أو الرأسمالية المعولمة تحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد حقيقي إلى اقتصاد مالي (رمزي أو وهمي)، أي من اقتصاد قائم على الإنتاج الحقيقي والاستثمار والعمل إلى اقتصاد وهمي قائم على المضاربة والمقامرة والمخاطرة في المشتقات المالية، وكل هذه الأدوات المالية من ابتكار الرأسمالية المعاصرة، والملاحظ اليوم هو تضاعف حجم الاقتصاد الرمزي مقارنة بالاقتصاد الحقيقي حيث يمثل ما يزيد عن 40 مرة الاقتصاد الحقيقي، بمعنى أن التدفقات المالية التي ترتبط بالاقتصاد الرمزي من

¹ : http://www.lasaire.net/pdf/billet_lasaire_0408.pdf, Présentation du CAHIERS Lasaire n° 35,

مع ترجمة و. 16/08/2013 à 11:45. De la crise des subprime à la crise financière, consulté le

بتصرف

بورصات ومضاريات ومقامرات تمثل 40 مرة حجم الاقتصاد الحقيقي المرتبط بالإنتاج والاستثمار والعمل، وقد يسمى هذا بالفقاعة المالية¹. تظهر الأزمة الراهنة بجلاء أن القطاع المالي قد انفصل عن القطاع الحقيقي، وصار له وجود مستقل نسبيا، بمعنى أن المال أصبح يدور في القطاع المالي دورات متعددة لا تخدم الإنتاج من قريب أو من بعيد ، وإنما تخدم أغراض المضاربين المقامرين، ومما زاد من خطورة الوضع أن الوسطاء الماليين لم يعملوا لحساب عملائهم فقط، بل كانوا يتاجرون أيضا لحسابهم الخاص.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية

نظرا لأهمية هذه الأزمة ولما خلفته من آثار كارثية شملت اقتصاديات الدول المختلفة -كل درجات متفاوتة- والأسواق المالية العالمية. قمنا بتخصيص هذا المبحث لتحليل تداعياتها، من أجل ذلك قمنا بالتعرف إلى آثار الأزمة على الاقتصاد الأمريكي في المطلب الأول، وتناولنا في المطلب الثاني انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الأوروبي، و في المطلب الثالث تطرقنا إلى آثار الأزمة على اقتصاديات دول المغرب العربي.

المطلب الأول : آثار الأزمة على الاقتصاد الأمريكي

على مستوى الاقتصاد الكلي، تعد الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في السوق العقاري الأمريكي من أهم الأزمات المالية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول المتقدمة تأثرا بالأزمة المالية على جميع الجوانب وعلى مستوى كل القطاعات، إذ أثرت هذه الأزمة بشكل سلبي على القطاع المصرفي، وبسرعة فائقة أدت إلى تراكم هائل للخسائر المصرفية وإلى إفلاس

¹ : محمد علي أحمد شعبان، (2009): الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية، المؤتمر العلمي العاشر للاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، المنعقد يومي 19 و20 ديسمبر 2009، لبنان بيروت، ص ص 3-8.

صناديق الاستثمار والمضاربة، هذه الخسائر الأولية التي قدرت حوالي 200 مليار دولار قد تجاوزت 500 مليار دولار خلال 2008¹. وترجمت خسائر البنوك الأمريكية وإعادة رسملتها في 25 سبتمبر 2008 على النحو التالي:

الجدول (06): خسائر لبعض البنوك الأمريكية في 25 سبتمبر 2008

الوحدة: (مليار دولار)

البنوك	الخسائر	إعادة الرسملة
Lehman brothers	13,8	إفلاس
IndyMac	32	إفلاس
Merillynch	52,2	تم إعادة شراؤه من طرف "Bank of America"
Washington Mutual	14,8	تم إعادة شراؤه من طرف "JP Morgan Chase"
Wachovia	22,7	تم إعادة شراؤه من طرف "Wells Fargo"
Citigrup	55,1	49,1
Morgan Stanley	15,7	5,6
JP Morgan Chase	14,3	9,7

¹ : Yves Dimicoli, (2008) :Des pouvoirs, des moyens pour augmenter les salaires(Une crise qui perdure ...dure...dure !), Revue Economie politique , Paris, p 4. مع ترجمة و بتصرف

20,7

21,2

Bank of America

5,8

10,0

Wells Fargo

Source : <http://www.lyc-gide-uzes.ac-montpellier.fr/Pedagogie/Ses/subprimes3.pdf>, Brève chronologie de la crise des subprimes, p 5, consulté le 16/08/2013 à 11 : 53. مع ترجمة ويتصرف.

لقد انعكست الأزمة المالية العالمية (2007-2008) على مستوى القطاع المصرفي الأمريكي وأيضاً على مستوى القطاع العقاري أين انفجرت فيه أزمة الرهن العقاري ، ومن أهمها تعرض المؤسسات Freddie Mac و Fannie Mae إلى خسائر نلخصها فيما يلي :

الجدول (07) : خسائر المؤسسات العقارية خلال 2008

المؤسسات	الخسائر	نسبة الانخفاض في البورصة
Fannie Mae	32 مليار دولار	27,34%
Freddie Mac	21 مليار دولار	26,02%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على المصدر التالي :

Michel aglietta,sandra rigot, OP Cit , p 71. مع ترجمة ويتصرف.

قبل نشوء أزمة الرهن العقاري امتلكت صناديق التحوط أكثر من 46% من السندات المدعومة بالأصول (CDO)، وخاصة أكثر من 80% من الشرائح "equity"، أي تقريباً 1400 مليار دولار من CDO، نظراً لأنها تعمل على أساس الاقتراض من مؤسسات مالية كالبنوك بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر هذه الأموال مقابل فوائد مرتفعة وتربح من الفرق ما بين السعيرين (وهو ما يطلق عليه بالرفع المالي)، حيث قامت بشراء العديد من الأوراق المالية المورقة، ومع انفجار أزمة الرهن العقاري أفلس العديد من صناديق التحوط المتخصصة في مشتقات القروض "High-Grade Structured Bear Stearns ، UBS Dillon Reed Capital Management

Credit Fund، وغيرهم من الصناديق التي استثمرت بشكل كبير في قروض Subprime من نوع (ABS)¹.

وفيما يخص السلع الأساسية فقد شهدت أسعار المواد الأولية قفزة ابتداء من 2000 بعد فترة من انخفاض الأسعار خلال الفترة 1980-2000، وفي عام 2008، ارتفعت أسعار العديد من السلع الأساسية ولاسيما النفط والمنتجات الزراعية التي أدت إلى ظهور شبح الركود الاقتصادي، ويمكن إرجاع هذه الارتفاعات إلى المضاربة في سوق مالي كان يتوجه نحو الانخفاض مما أدى إلى فرار المضاربين وتوجههم إلى المتاجرة في سوق السلع الأساسية وخاصة البترول والمنتجات الزراعية، هذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

وقد تسبب ارتفاع سعر برميل النفط إلى ما فوق 100 دولار بحلول 2 جانفي 2008 إلى الانخفاض الحاد في الطلب، وتفاقم الأوضاع بسبب الأزمة المالية لـ2008 التي أدت إلى تراجع كبير في الأسعار، حيث وصل سعر برميل النفط إلى حوالي 43,3 دولار في نهاية 2008 وبداية 2009، مما يعني أنها ستتعرض لآثارها السلبية على العالم بأسره كما أن تداعيات الأزمة قد أدت من جهة أخرى إلى فقدان الدول البترولية فوائدها المالية وتعرضت صناديقها السيادية إلى خسائر فادحة.

بالإضافة لذلك أدت الأزمة إلى انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، ارتفاع في معدل التضخم المعبر عنه بمؤشر لأسعار المستهلك الذي يمثل معدلات تغير من سنة إلى سنة، وتراجع الحساب الجاري الخارجي، وسنوضح ذلك في الجدول (08)، وبالتالي دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة تعرف بمرحلة تخفيض الديون، حيث أن عملية تقليص الميزانيات

¹: André Cartapanis et Jérôme Teïletche,(2008) : Les hedge funds et la crise financière internationale, la Revue d'Economie Financière et de la revue Risques. مع ترجمة ويتصرف.

أدت إلى توقف نفقات الاستثمار وانخفاض الاستهلاك الخاص، نقص الإيرادات وانخفاض القدرة الشرائية، ومنه عدم القدرة على الاقتراض.

الجدول (08) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، الحساب الجاري الخارجي للاقتصاد الأمريكي خلال 2007-2009

الوحدة: التغير السنوي بنسب مئوية

2009**	2008**	2007*	السنوات
المؤشرات الاقتصادية			
2,4-	0,4	2,1	معدل نمو PIB (%)
0,3-	3,8	2,9	مؤشر لأسعار المستهلك (معدلات تغير %)
2,9-	4,9-	5,2-	الحساب الجاري الخارجي (% من PIB)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

*: http://groupe.socgen.com/ecofr/FR/pdf/histo/eco_fr.pdf, Société Générale, Analyse Mensuelle de la Situation Economique, juin 2010, p2, consulté le 04/09/2013 à 12:00. مع ترجمة وبتصرف.

** : <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2010/01/pdf/textf.pdf>, Fonds monétaire international, Perspectives nationales et régionales 2010, p 48, consulté le 04/09/2013 à 12:00. مع ترجمة وبتصرف.

ونظرا للخسائر التي تعرض إليها الاقتصاد الأمريكي فكان لابد على السلطات الحكومية إتباع

إجراءات مستعجلة للتخفيف منها، والتي نبينها في الجدول (09) الموالي :

الجدول (09) : إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الأزمة المالية

الدولة	الإجراءات المتخذة

- تخفيض معدل الفائدة من 5,25% إلى 0%. - توفير السيولة للقطاع الخاص بتسيقات مالية وقروض قصيرة المدى (893 مليار دولار من القروض في نوفمبر 2008). - قيام البنك المركزي الأمريكي بإنشاء مزاد الأموال لمدة ثابتة (28 يوم) وبمبلغ معتبر (30 مليار دولار في المزاد). - إنشاء TSLF (Term Securities Lending Facility) وهي عبارة عن عملية تبديل أوراق مالية عقارية أصبحت غير سائلة مقابل سندات الخزينة. - تعاون البنك المركزي مع الخزينة العمومية على مساعدة المصارف والمؤسسات العقارية عن طريق تعبئة مواردها المالية، مع منح قروض إلى الشركات مباشرة بدل البنوك وذلك بشراء الأوراق التجارية. - إنشاء صندوق من أجل مساعدة الأسر المثقلة بالديون (مخصص له مبلغ 300 مليار دولار). - شراء المنتجات المالية الرديئة للمنشأة من طرف بنوك الاستثمار بمبلغ 700 مليار دولار (مخطط Paulson). - تطبيق خطة الإنعاش ابتداء من شهر فيفري 2009 هدفها خلق 3,5 مليون فرصة عمل، وإرساء أسس النمو والازدهار المستدام للاقتصاد.	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على عدة مصادر أهمها :

1 : <http://azojeca07.files.wordpress.com/2008/10/le-plan-paulson.pdf>, Le Plan Paulson original, consulté le 04/09/2013 à

مع ترجمة وبتصرف 11:45

2 : http://www.total.com/MEDIAS/MEDIAS_INFOS/83/FR/rapport-financier-annuel-total-capital-2008.pdf, Total Capital,

Rapport Financier Annuel 2008, p4, consulté le 04/09/2013 à 11:20. مع ترجمة وبتصرف

3 : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml>, la documentation française, Chronologie de la crise (2007-2008), consulté le 04/09/2013 à 11:20. مع ترجمة وبتصرف

||

إن أزمة 2007-2008 أدخلت معظم الدول الصناعية العالمية في ركود اقتصادي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول هذه الدول، تلت من ورائها الكثير من الدول الأوروبية خلال عام 2008 ومنطقة الأورو ككل.

أولاً- المملكة المتحدة: في المملكة المتحدة، كان بنك "Northen Rock" خامس أكبر مؤسسات الائتمان البريطانية، لكن في منتصف سبتمبر 2007 عرف أول ذعر بنكي شهدته المملكة المتحدة على مدى السنوات الأخيرة، حيث بدأت صعوبات هذا البنك مباشرة إثر انفجار أزمة الرهن العقاري، و على خلاف معظم مؤسسات قرض الرهن العقاري التي تمويل نفسها أساسا عن طريق أموال العملاء من الحسابات الجارية أو حسابات التوفير، فإن Northen Rock كان يمول نفسه على مستوى سوق رؤوس الأموال قصيرة المدى، وعند انعدام السيولة على مستوى هذا السوق، وجد البنك نفسه في حالة عدم القدرة على تجديد رؤوس أمواله، وعند انتشار وضعية هذا الأخير، تسابق العملاء في سحب ودائعهم التي كانت تعتبرها في خطر، مما أدى إلى تعرض البنك إلى أزمة سيولة، وخسر البنك حوالي 38 مليار تقريبا، لذلك تدخل بنك إنجلترا المركزي في 12 سبتمبر، بتقديم 50 مليار دولار للمصرف، مع أخذ مبادرة بضمانه لجميع أموال المودعين، ورغم ذلك، في 17 سبتمبر 2007، سحب مودعي Northen Rock من حساباتهم ما يساوي تقريبا 4 مليار دولار، وبالتالي خسر سهم المؤسسة 40% من قيمته بعدما خسر 32% من قيمته في 24 سبتمبر 2007، مما أدى بالحكومة البريطانية إلى تأميمه في فيفري 2008¹.

كما تعرضت الأسر البريطانية إلى تراجع في القيمة الصافية للديون، ومنه فإن تراجع ثروة الأسر داخل المملكة المتحدة أدى إلى تراجع الاستهلاك، انخفاض الواردات وزيادة الادخار، حيث ارتفع معدل الادخار من 1,5% في 2008 إلى 7% في 2009، وبالتالي دخل هذا البلد في ركود اقتصادي في الثلاثي الثالث لسنة 2008، ومنه ارتفاع معدل البطالة من 5,6% في 2008 إلى 7,5% في 2009 ثم إلى 8,3% في 2010، و انخفض إلى حدود 7,9% في 2011².

¹ : Paul jorion, OP Cit , p p 127-129. مع ترجمة ويتصرف.

² : Fonds monétaire international, Perspectives nationales et régionl, op cit,p 49, مع ترجمة ويتصرف.

ثانيا-ايرلندا واسبانيا

- ايرلندا: في أعقاب أزمة الرهن العقاري تعرضت أهم البنوك في هذا البلد إلى خسائر كبيرة إثر توسعها الكبير في القروض العقارية، وقد أدت أوضاع الأسواق المالية الدولية إلى زيادة الصعوبات على البنوك الايرلندية مما أدى إلى تشديد شروط الائتمان على الأسر والمؤسسات، ونقص السيولة على مستوى سوق رؤوس الأموال أثر بشكل كبير على النظام الايرلندي نظرا لتمويله المفرط من هذا السوق، وبالتالي اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات لتحقيق استقرار النظام المصرفي، حيث استفادت البنوك من ضمانات حكومية غطت معظم التزاماتها، كما تم تسهيل عمليات التأمين على الودائع، حيث تم تأمين جميع ودائع ستة أهم بنوك متواجدة في البلد، مما أدى إلى تحويل كبير في رؤوس الأموال من طرف المملكة المتحدة، كما تم ضخ أموال معتبرة لإعادة رسملة المصارف المتضررة، وقد أدت هذه القرارات إلى أن تتحمل ايرلندا تكاليف باهظة تجاوزت مبلغ 50 مليار يورو¹.

كما نلاحظ في هذا البلد، أن الاعتماد المفرط فيما يخص تمويلها من أسواق رؤوس الأموال وإسهامها الكبير في سوق الرهن العقاري أدى إلى تشديد الركود الاقتصادي في البلد، وأن التوسع الكبير في قروض الرهن العقاري أدى إلى تراكم الديون لدى الأسر وعدم توازن الاقتصاد، كما شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بـ2% في 2008 واستمر في الانخفاض بـ1,1% إلى غاية عام 2010، كما نلاحظ انخفاض حاد في أسعار السلع الاستهلاكية بشكل حاد في عام 2008،

¹ : <http://www.oecd.org/dataoecd/5/57/43980718.pdf>, Organisation de Coopération et de Développement Économiques ,Étude économique de l'Irlande, consulté le 03/09/2013 à
مع ترجمة وبتصرف. 30: 10

وارتفاع معدل البطالة من 6,1% في 2008 إلى 11,8% في 2009، وتراجع استهلاك واستثمار المؤسسات بنسب كبيرة¹.

- **اسبانيا** : أما في هذا البلد، فتبينت آثار أزمة الرهن العقاري في تدهور الوضع الاقتصادي وتراجع في المؤشرات، حيث ارتفع معدل البطالة من 11,3% سنة 2008 إلى 18% سنة 2009 وتأثر المجتمع الاسباني كثيرا نتيجة ذلك، كما ارتفع معدل الاكتناز من 12,9% سنة 2008 إلى 18,7% سنة 2009، وحسب مؤشر مؤسسة القرض الرسمي* (ICO) انخفضت ثقة المستهلكين الاسبانيين إلى أبعد الحدود منذ إنشائه في عام 2004، حيث وصل إلى 70,9 نقطة مع انخفاض بـ 1,9 نقطة فقط لشهر جانفي 2008، وبما أن الاقتصاد الاسباني يعتمد بصفة كبير على العقارات والسياحة، فإن انهيار أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية أثر بشكل كبير على الاقتصاد الاسباني، حيث أن انفجار الفقاعة العقارية ترجم بتباطؤ حاد في قطاع البناء والتشييد(من 800000 سكن في السنة إلى 300000)، وأن تسارع هبوط أسعار المساكن في اسبانيا أدى إلى انخفاض الأسعار في الثلاثي الأول من 2009 بنسبة 7% سنويا، كما أن مبيعات العقارات في جانفي 2009 كانت منخفضة بنسبة 39% مقارنة بشهر جانفي لعام 2008².

ثالثا- فرنسا : وصلت الأزمة المالية العالمية إلى الاقتصاد الفرنسي عن طريق قطاعها المصرفي كونه متصل بالقطاع المالي الدولي، وبدأت ملامح الأزمة المالية تظهر ابتداء من تاريخ 10 أوت 2007، وذلك عن طريق صرخة إنذار بنك "BNP-Paribas" مشيرا إلى استحالة التقييم الآني

¹ مع ترجمة ويتصرف bid: I

* ICO : Institut de Crédit Officiel.

² : <http://la-forge.info/wp-content/uploads/10/crise-financiere-jacquessapir.pdf>, Jacques sapir, La crise économique et financière de l'automne 2008 « De la crise de liquidité à la crise de modèle », consulté le 04/09/2013 à 12:44. مع ترجمة ويتصرف

للأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية السكنية من محفظتها، وفي منتصف أوت 2007 أعلن البنك عن تجميد أصول صناديق الاستثمار المشتركة، وتليها خسارات كبيرة في المصارف الفرنسية والتي نلخصها في الجدول (10) التالي :

الجدول (10): خسائر أهم المصارف الفرنسية في 31 ديسمبر 2008
الوحدة: (مليار دولار)

المصارف	الانخفاضات=خسائر متعلقة بـ CDO ، monolines
BNP-Parisbas	6,3-
Société Générale	9,4-
Crédit agricole	11-
Caisse d'Epargne	3,5-
Banque Populaire	3,5-
Crédit Mutuel	1,6-
المجموع	35,3-

Source : <http://www.ccomptes.fr/fr/CC/documents/RPT/Rapport-concours-publics-etablissements-credits.pdf>, M. Lefas, Rapport public, p41, consulté le 05/08/2013. مع ترجمة وتصرف الباحثة

تدهور الوضع الاقتصادي في فرنسا بسبب انخفاض الاستثمار العقاري، وتدهور القدرة التنافسية في الخارج بالإضافة إلى تآكل القوة الشرائية للأجور مما أدى إلى تراجع ثقة المستهلكين، كما بلغ العجز في التجارة الخارجية الفرنسية رقما قياسيا جديدا في شهر أكتوبر 2008 (10,39)

مليار دولار) ليصل إلى 68 مليار دولار، كما انخفضت الصادرات بنسبة 4,5%، وبالتوازي مع ذلك، فإن الواردات انخفضت بـ1%، وانخفض معدل النمو الاقتصادي في الثلاثي الأول لعام 2009 بنسبة 1,2% (وانخفاض بقدره 2,5% على مجمل عام 2009)¹، كما تبين أن 2,11 مليون شخص فرنسي عاطل عن العمل في أواخر سنة 2008، وارتفع معدل البطالة من 7,9% في 2008 إلى 9,4% في 2009 ثم إلى 10,0% في 2010.²

رابعاً - ألمانيا : نظراً لانخفاض ربحية النشاط التقليدي للمصارف، ازدياد مكاسب وفوائد التقنيات الجديدة وازدياد التعامل بالرهون العقارية على مستوى السوق العقاري توجهت معظم البنوك الأوربية ومن بينها المصارف الألمانية إلى التعامل بكثرة بهذه الطريقة، وبنشوء الأزمة المالية العالمية خسرت هذه الأخيرة العديد من المبالغ، حيث أن بنك "IKB Deutsche Industriebank" المتخصص في قروض طويلة الأجل للشركات والتي تعتبر من أهم البنوك الألمانية الكبرى في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبسبب استثماراتها الضخمة في سوق الولايات المتحدة الأمريكية لقروض الرهن العقاري "subprime" وصلت إلى حد الإفلاس في العديد من المرات، حيث خسرت ما يقرب 20 مليار دولار، ورغم محاولات إنقاذه من قبل المصارف الخاصة والسلطات العامة، إلا أنه في النهاية، تم التخلي عن البنك لصالح صندوق تقاعد أمريكي، وبدورها بنك "Dresdner" ثاني بنك ألماني تم بيعه من طرف المؤمن "Allianz" إلى "Comerzbank" نتيجة خسائر هائلة إثر الأزمة المالية لم تستطع تحملها بحوالي 8,6 مليار دولار عام 2008، كما تم شراء "Postbank"

¹ : [Marie Delaplace, \(2009\) : Monnaie et financement de l'économie Manuel, 3ème édition, DUNOD, Paris, p284.](#) مع ترجمة ويتصرف.

² : [www.coe.gouv.fr](#), Conseil d'orientation pour l'emploi, Eléments sur la crise économique et la situation de l'emploi en France, p21, consulté le 04/09/2013 à 12:59. مع ترجمة ويتصرف.

التابعة لـ "Deutsche Post" من قبل " Deutsche Bank " في نفس الفترة¹. كما نلاحظ وجود اختلالات في الوضع الاقتصادي الألماني، وكون أن وزن الصناعة في ألمانيا أثقل بكثير من شركائها في منطقة الأورو، لذلك تأثرت بنسبة أكثر بانهيار التجارة الدولية في مجال صناعة السيارات والسلع الرأسمالية، وبالإضافة إلى العقارات، السيارات والسلع الرأسمالية التي تراجعت كثيرا بسبب الأزمة، كما تجاوزت معدلات التضخم التي ظلت أقل من 2% في 2005 هذا الهدف في عام 2007 (2,4%) و 2,6% في 2008، وسجل انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي الألماني من 2,6% في 2007 إلى 1% في 2008.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الأزمة أثرت على كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر لأسعار المستهلك، والحساب الجاري الخارجي في كل من منطقة اليورو، المملكة المتحدة، اسبانيا، فرنسا وألمانيا، والتي سنوضحها في الجدول (11) التالي :

¹ : <http://region-developpement.univ-tln.fr/en/pdf/R26/Taccola.pdf>, Sylvie Taccola-Lapierre, la crise des subprime, consulté le 04/09/2013 à 12:51. مع ترجمة ويتصرف.

الجدول (11) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدلات تغير مؤشر أسعار

المستهلك (IPC)، والحساب الجاري الخارجي في كل من منطقة اليورو، المملكة المتحدة،

اسبانيا، فرنسا وألمانيا خلال الفترة (2009-2007)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)			مؤشر لأسعار المستهلك (معدلات تغير %)			الحساب الجاري الخارجي (% من PIB)		
	2009**	2008*	2007*	2009**	2008**	2007*	2009**	2008**	2007*
الدول									
منطقة اليورو	2,8	0,6	4,1-	1,7	3,3	0,3	0,2	1,5-	0,6-
المملكة المتحدة	2,6	0,5	4,9-	2,3	3,6	2,2	2,7-	1,5-	1,3-
اسبانيا	3,6	0,9	3,6-	2,8	4,1	0,3-	10,0-	9,6-	5,1-
فرنسا	2,3	0,3	2,2-	1,5	3,2	0,1	1,4-	2,3-	1,5-
ألمانيا	2,6	1,2	5,0-	2,4	2,8	0,1	8,3	6,7	4,8

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المصادر التالية:

*: http://groupe.socgen.com/ecofr/FR/pdf/histo/eco_fr.pdf, Société Générale, Analyse Mensuelle de la Situation Economique, p2, consulté le 04/09/2013 à 12:00. مع ترجمة وبتصرف.

** :Fonds monétaire international, Perspectives nationales et régionales ,op cit, p 48,consulté le 04/09/2013 à 12:00. مع ترجمة وبتصرف.

من خلال الجدول (11)، فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن كل من

ألمانيا(5%) وتليها المملكة المتحدة (4,9%) هي التي سجلت أكبر انخفاضاً سنة 2009 مقارنة

بالسنوات الأخرى، أما بالنسبة لمعدلات تغير مؤشر أسعار المستهلك (IPC) المعبر عن معدل

التضخم، فإن المملكة المتحدة هي التي عرفت أعلى معدلات التغير لمؤشر أسعار

المستهلك (2,2%) عام 2009، وفيما يتعلق بالحساب الجاري الخارجي، فإن إسبانيا هي التي سجلت أكبر انخفاض (5,1%-) بمعنى عجز كبير في هذا الرصيد.

ومن جهة أخرى وبالإضافة إلى الخسائر السابقة، فلقد تعرضت البورصات العالمية إلى تدهورات كبيرة، وعرفت على إثرها بورصة لندن تراجعاً بنسبة 33,90%، وكانت أعلى الخسائر في بورصة موسكو بنسبة 71% ثم تلتها بورصة أثينا بخسارة 66% كما هو موضح في الجدول (12) التالي:

الجدول (12) : التراجع في البورصات العالمية خلال سنة 2009

الوحدة: (%)

البورصة	التراجع (%)	البورصة	التراجع (%)
لندن	33,90	بودابست	51,78
زيوريخ	36,24	براغ	35,06
مدريد	40,69	أمستردام	53,14
فرانكفورت	42,15	بروكسل	55,36
باريس	44,49	أثينا	66,37
مؤشر داو جونز يورو	45,77	موسكو	71,40

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، مصدر سبق ذكره، ص 103.

نتيجة ما تعرضت إليه الاقتصاديات الأوروبية، فقد تدخلت كل دولة لمحاولة تقليل الأضرار

نتيجة الأزمة العالمية كما يلي :

الجدول (13) : إجراءات الدول الأوروبية لمواجهة الأزمة المالية

الدول	الإجراءات المتخذة
	- قيام البنك المركزي الأوروبي بضخ تقريبا 129 مليار دولار على شكل قرض ليوم واحد.
البنك المركزي الأوروبي	- تم تمديد مدة القروض المقدمة مع توسيع مجموع الأوراق المالية المضمونة.
	- تخفيض BCE في معدل إعادة التمويل (1%)، معدل أسعار الفائدة على الودائع (0,25%) ومعدل الإقراض الهامشي (1,75%).
	- قدم البنك المركزي الأوروبي عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل (LTRO).
	- قيام البنك المركزي الأوروبي باتفاقات تبادل السيولة النقدية بالعملة الأجنبية (swap) مع البنوك المركزية الأخرى.
	- قام البنك البريطاني بتخفيض معدلات الفائدة إلى 0,5%.
المملكة المتحدة	- قامت بريطانيا بتبني خطة إنقاذ في 28 نوفمبر 2008 بمبلغ 850 مليار دولار، لاستعادة الهدوء في السوق مع تعزيز السوق المصرفي في المملكة المتحدة، مع إتباع سياسة تأمين المصارف.
	- وضعت الحكومة البريطانية خطة إنعاش بـ 13,9 مليار دولار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانجليزية، كما اعتمدت على تخفيض الضرائب.
اسبانيا	- ضمان القروض التي تقدمها البنوك لبعضها البعض بمبلغ 139 مليار دولار (100 مليار أورو).
	- وضعت خطة بمبلغ 29,4 مليار دولار لدعم إنعاش الاقتصاد الاسباني.

- ضخ مبالغ مالية بحوالي أكثر من 29 مليار دولار (21 مليار أورو).

فرنسا

- تم إنشاء مؤسستين، شركة قرار مساهمة الدولة لإعادة رسملة البنوك الفرنسية، وشركة إعادة التمويل لتلبية حاجات تمويل المصارف.

- وضعت فرنسا خطة إنعاش بتخصيص مبلغ 36 مليار دولار (26 مليار أورو) لمدة سنتين للاستثمار والشركات .

- خصصت الحكومة مبلغ 556 مليار دولار موجهة لضمان القروض ما بين البنوك، مع تكوين صندوق ذو 147 مليار دولار، حيث من بين هذا المبلغ الأخير 111 مليار دولار لتمويل إعادة رسملة المصارف المتعثرة، و 36 مليار دولار تقدم لتنفيذ ضمانات تعاقدية التي ينبغي على المؤسسات المالية احترامها.

- اتخاذ تدابير لمساعدة المؤسسات تهدف إلى تحفيز الاستثمار (التكلفة الإجمالية لهذه التدابير حوالي 34 مليار دولار).

ألمانيا

- في فيفري 2009، أعلنت الحكومة الألمانية عن خطة تحفيز أخرى (تشمل تخفيضات ضريبية للأفراد ومساعدات للمؤسسات بـ 25 مليار دولار، تشجيع الاستثمار، إنشاء صندوق بـ 139 مليار دولار في شكل ضمانات للمؤسسات التي تبحث عن التمويل).

- لقد اتبعت ألمانيا تقنية الإعفاء الضريبي عند شراء سيارات جديدة.

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على عدة مصادر أهمها :

1 : Banque Centrale Européenne. مع ترجمة وبتصرف

2 : <http://Plan de sauvetage bancaire du Royaume-Uni en 2008>, Plan de sauvetage bancaire du Royaume-Uni en 2008, consulté le 04/08/2013 à 13 :00. مع ترجمة وبتصرف

3 : http://www.mdeie.gouv.qc.ca/fileadmin/contenu/documents_soutien/exportation/notes_economie/note_economie_allemanie.pdf, Développement Economique Innovation et Exportation, Note sur l'économie et le commerce : l'Allemagne, consulté le 04/08/2013 à 13 :15. مع ترجمة وبتصرف

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الأزمات المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في

زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال أزمة

2008، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها. ونظرا لعدم امكانية بال 1 و 2 من منع

حدوث هذه الأزمات، تم طرح اتفاقية بال 3 عام 2010، والتي تعتبر معاييرها درساً مستقداً من

الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي

تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي . وتطمح اتفاقية بال الثالثة الجديدة التي

طورتها لجنة بال للرقابة المصرفية إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد

من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح المعايير التالية¹ :

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم رأس مال أساسي، وهو من

المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5 % على الأقل

من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2 % وفق اتفاقية بال 2.

- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 % من الأصول، أي أن

البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى

ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 % . وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7 % يمكن

للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت

المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير قد

تصل إلى عام 2019. وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة

الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و 2,5 % من رأس

المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك

وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب

محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6 % وعدم احتساب

الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال. ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات

¹ : http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Dec_2012_Basel_III_404.pdf، تاريخ الاطلاع

2015/08/22 على الساعة 12:32.

اعتباراً من جانفي عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

المطلب الثالث : آثار الأزمة على اقتصاديات دول المغرب العربي

إذا كانت الأزمة المالية العالمية قد خلّفت أثراً كبيراً بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة ، فإن أغلبية الدول النامية-هي الأخرى- قد تأثرت سلباً بتداعيات هذه الأزمة-ولو بدرجات متباينة- حسب خصوصية كل بلد، ودرجة انفتاح اقتصاده وارتباطه بالخارج.

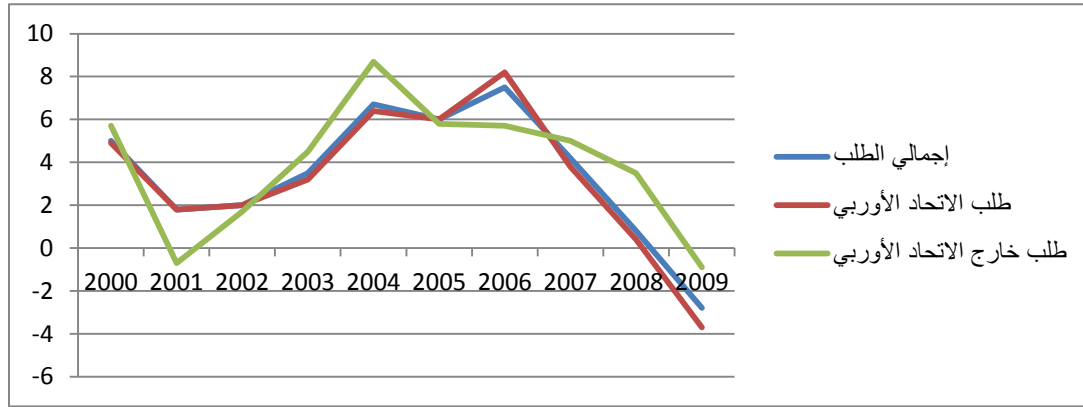
أولاً- المملكة المغربية : تعتمد المملكة المغربية اعتماداً كلياً على الطاقة، النفط والفحم، كما أنها تتعامل بكثرة مع الدول الأوروبية والتي تشكل حوالي 70% إلى 80% من تدفقاتها الخارجية: تجارية، مالية وتكنولوجية. في المرحلة الأولى من انفجار الأزمة لم يتأثر المغرب من تفاعلاتها، ذلك بفضل صلابته نظامها المصرفي وقلة تعرضها للأسواق المالية الدولية، إلا أن ملامح الأزمة المالية والاقتصادية بدأت تظهر في الثلاثي الثاني لعام 2008، وذلك من خلال أربع قنوات رئيسية¹:

1-1 الطلب الخارجي : يتعلق الأول بالتبادل التجاري للسلع ويتجلى ذلك من خلال انخفاض في الطلب الخارجي في المغرب الناجم عن انهيار النمو العالمي وخصوصاً في أوروبا، فقد تأثرت صادرات المغرب سلباً نتيجة ذلك، حيث أن بلدان الاتحاد الأوربي التي يتعامل معهم المغرب بشكل كبير (80% من تجارتها الخارجية) تميزت بالتباطؤ والركود الاقتصادي، ولاسيما ما عرفت من تباطؤ النشاط الاقتصادي والاستهلاكي في الاقتصاديات الشريكة الرئيسية (فرنسا وإسبانيا) للمغرب، وهذا ما يوضحه الشكل (6) التالي :

¹ :

http://www.leconomiste.com/upload/document/RAPPORT%20CRISE%20INTERNATIONALE87200_1.pdf,
Le Maroc face à la crise financière et économique mondiale : Enjeux et orientations de politiques
Publiques, p 18 ,consulté le 04/09/2013 à 19 :52 . مع ترجمة و بتصرف.

الشكل (6) : الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب (%)



Source : Le Maroc face à la crise financière et économique mondiale, op cit. مع ترجمة و بتصرف.

1-2 قطاع السياحة : أما القناة الثانية فتتعلق بالانخفاض في الإيرادات السياحية التي سجلت تراجعاً بحوالي 14% ما بين جويلية 2008 ومارس 2009 ، وما ترتب على ذلك من انخفاض في نفقات الأسر في البلدان الرئيسية المرسل للسياح، واشتداد المنافسة الإقليمية والدولية في مجال السياحة¹.

1-3 تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج : ساهمت عمليات نقل والتحويلات لـ MRE في السنوات الأخيرة في تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية، وتطوير سوق السلع الاستهلاكية والإسكان، إلا أنه بسبب انكماش النشاط الاقتصادي في البلدان المقيمة وازدياد البطالة خاصة في مجالات البناء وصناعة السيارات أين القوة العاملة الخارجية ممثلة بقوة، حيث في اسبانيا شمل معدل البطالة لـ MRE 21% مقابل 14% للإسبانيين، مما أدى ذلك إلى تباطؤ

¹ : http://www.ipemed.coop/IMG/pdf/IPEMED_petitdej4_A_BOUZIDI.pdf, Abdeldjellil BOUZIDI, IPEDM, L'impact de la crise sur les pays tiers-méditerranéen, Paris, p 13, consulté le

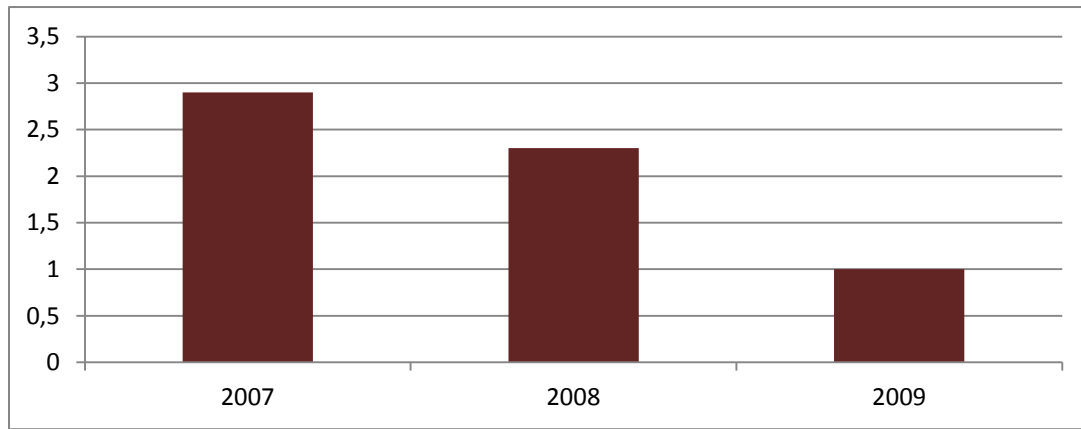
04/09/2013 à 20:05. مع ترجمة و بتصرف.

• MRE : Marocains Résidant à l'Étranger.

هذه التحويلات التي لم تشهد تناقصا منذ عشر سنوات، وانخفضت هذه التحويلات بتقريبا 15% من 2008 إلى 2009¹.

1-4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: يتعلق القناة الرابعة بانكماش الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لتزايد حالة عدم اليقين، صعوبات التمويل على المستوى العالمي، وتأجيل المشاريع الاستثمارية، وهذا ما يبينه الشكل (7) التالي :

الشكل (7) : الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب (%)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي.

ثانيا - تداعيات الأزمة على الاقتصاد التونسي

لقد بدأت تكاليف الديون الخارجية على مستوى الأسواق المالية الدولية في الارتفاع بالنسبة للدول النامية والناشئة ابتداء من أزمة "Subprime"، ومع تحولها إلى أزمة مالية عالمية من 2008 كان لها التأثير الفوري بزيادة الهامش المطبق لتعبئة الأموال في الأسواق المالية الدولية، وشهدت تونس حجم هذه الأزمة عندما انخفض الهامش على الإصدارات التونسية إلى 40-50

¹ : http://www.espace-associatif.ma/IMG/pdf/RAPPORT_SOCIAL_WATCH_MAROC_ESPACE_ASSOCIATIF, Rapport Social Watch, les impacts sociaux de la crise systémique au Maroc, p 3-7, consulté le 04/09/2013 à 20:10. مع ترجمة و بتصرف.

نقطة أساسية لأجل استحقاق من 5 إلى 10 سنوات¹، انتقلت في ذروة الأزمة عند إفلاس بنك Lehman Brothers إلى مستوى 200 نقطة أساسية، لذلك انسحبت الدولة التونسية من الأسواق الدولية في 2008 و 2009، وتم تعبئة الموارد الضرورية لميزانية الدولة على مستوى السوق المحلي.

بالنسبة لقطاع الصناعة : فيما أن الدولة التونسية تصدر حوالي 72% من صادراتها إلى الأسواق الأوروبية التقليدية لكل من فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة وبلجيكا، فقد أثر الانكماش في الطلب على الصادرات من السلع والخدمات لتونس نحو هذه البلدان، التي سجلت تراجع بحوالي 12,5% في 2009، حيث شمل هذا التباطؤ الصناعات التحويلية، تمثلت أساسا في قطاع الصناعة الميكانيكية والكهربائية، وقطاع المنسوجات التي تمثل 61% من الصادرات، حيث أنه وإلى غاية 2009 تراجعت الصادرات من الصناعة التحويلية بـ 17%، أما فيما يتعلق بالصناعات غير التحويلية فقد شهدت وتيرة النمو تباطؤا من 9,2% سنة 2007 إلى 0,3% سنة 2008، وذلك بسبب التراجع المسجل في القطاعات المنجمية والنفطية².

فيما يتعلق بقطاع السياحة نلاحظ ما يلي : تغطي السياحة تقريبا 75% من العجز التجاري لتونس، وهي أول مساهم في جلب العملة الأجنبية للبلاد، لذلك شهد القطاع السياحي التونسي تراجعا خلال الأزمة، وبدأ يظهر هذا التدهور حين سجل انخفاض في الطلب على السياحة التونسية بشكل كبير في الثلاثي الأول من عام 2009 من 10% إلى 15%، كما تراجعت تحويلات المقيمين في الخارج بسبب زيادة البطالة في هذه البلدان، حيث شهدت انخفاض

¹ : <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/BAD%2096%20Fran%C3%A7ais.pdf>,

مع ترجمة وبتصرف. 12: 20 à 04/09/2013, consulté le 04/09/2013, Kamara, l'effet de la crise financière mondiale sur l'Afrique, p5,

² : <http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/fiche6.pdf>, L'évolution de l'activité

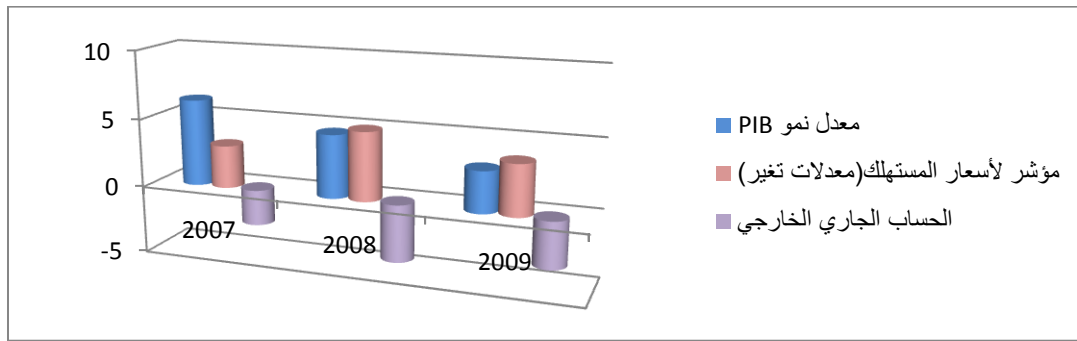
économique en Tunisie, p 49-84, consulté le 26/06/2013. مع ترجمة وبتصرف.

بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي¹.

ويظهر تأثير هذه الأزمة المالية على تونس لاسيما من حيث : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي شهد انخفاض منذ سنة 2007 إلى غاية سنة 2009، ومن حيث مؤشر لأسعار المستهلك(التي هي عبارة عن معدلات تغير من سنة إلى سنة)، والحساب الجاري الخارجي (كنسبة مئوية من PIB) الذي سجل عجز في هذا الرصيد من 2007-2009، كما يوضحه الشكل (8) التالي :

الشكل (8): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر لأسعار المستهلك، والحساب الجاري

الخارجي لتونس خلال الفترة 2007-2009 (%)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المصدر التالي :

www.imf.org/external/pubs/ft/reo/, International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East

and Central Asia May 2010, p p 48-62, consulté le 23/09/2013 à 11:15. مع ترجمة وبتصرف.

لقد عزلت الاختيارات السياسية للجزائر لهذه السنوات الأخيرة بفعالية النظام الاقتصادي والمالي عن الاضطرابات المالية العالمية، كما تجنبت السلطات اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والعكس استخدام السيولة الداخلية الكثيرة لتمويل الاستثمارات الكبرى، فالفقنات المالية للعدوى المباشرة محدودة، وتعكس عناصر تكبح منذ وقت طويل اندماج الجزائر في النظام المالي العالمي،

¹ : <http://www.strategie.gouv.fr/IMG/pdf/NoteVeille135.pdf>, Centre d'analyse stratégique, Les transferts financiers des migrants , p3, consulté le 23/09/2013 à 11:00. مع ترجمة وبتصرف

إلا أن انعكاس الأزمة على الاقتصاد الجزائري كان مركزا خاصة حول القنوات التالية والذي بدأت تظهر ملامحه ابتداء من عام 2008: تراجع صادرات المحروقات، التدهور في قيمة الدولار، بالإضافة إلى الأثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

بسبب أن المتوسط العام للأسعار الفوري للنفط الخام أخذ في الانخفاض من المستوى الذي بلغه من العام 2008 (حوالي 140 دولار للبرميل)، ليصل إلى حوالي 43,3 دولار للبرميل في شهر جانفي 2009¹، نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية ودخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مداخيل الدولة النفطية، ولقد تضافرت جملة من العوامل مسببة انخفاض أسعار النفط، فانخفاض مستوى النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان والهند بسبب الأزمة المالية العالمية أثر سلبا على مستوى الطلب، وازداد هذا الأمر تعقدا في ظل وجود سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ووجود بدائل طاقة، مثل الفحم، ووجود عرض فائض من النفط، ولم تقلح المحاولات المتكررة المبذولة من طرف منظمة "الأوبك" في وقف هذا التدهور من خلال تخفيض مستوى الإنتاج، حيث سجل قطاع النفط والغاز في الجزائر انخفاضا كبيرا في الإنتاج (ما بين 6% إلى 7%).

كما إن تدهور قيمة الدولار الأمريكي ستفرض خسائر ثقيلة على الاقتصاد الجزائري بسبب هيكل تجارته الخارجية والقاعدة المفروضة لقبول بصفة خاصة الدولار كعملة لتسديد صادراتها من المحروقات، وبما أن معظم صادرات الجزائر موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في النفط، وبما أن الجزائر تشتري السلع والمواد الأساسية بالأورو وتبيع المواد الأولية خاصة النفط

¹ : علا الصيداني، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الأمانة العامة، ورقة حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، 11-12 نوفمبر 2009، ص7.

بالدولار وبالتالي فإن انخفاض قيمة الدولار أمام الأورو، تسمح للجزائر بأن تشتري بقيمة مرتفعة وتبيع بقيمة منخفضة، مما يؤثر على ميزانها التجاري¹.

ونتيجة الانخفاضات والاضطرابات في أسعار النفط وما تليها من انحرافات على مستوى سوق النفط، تدهور الدولار، وغيرها، فقد أثر سلبا على صادرات الجزائر التي بلغت 45,45 مليار دولار في عام 2009 مقابل 79,19 مليار دولار في 2008، أي انخفاض قدره 42,6%، ولا يزال النفط يمثل الجزء الأكبر من الصادرات وذلك بمعدل 97,6% من الحجم الكلي أي 44,39 مليار دولار في 2009، وبتراجع 42,53% مقارنة بسنة 2008، أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع النفط، فلا تزال جد ضعيفة والتي تمثل 2,4% فقط من مجموع الصادرات، أي ما يعادل 1,05 مليار دولار، مسجلة انخفاض قدره 45,87% في سنة 2009، أما فيما يخص الواردات، فقد بلغت قيمة 39,10 مليار دولار في 2009 مقابل 39,48 مليار دولار في عام 2008 (انخفاض طفيف بحوالي 0,96%)، وانعكس الانخفاض الحاد في قيمة الصادرات على الميزان التجاري والذي انتقل من 39,71 مليار دولار في 2008 إلى 6,35 مليار دولار في 2009، وانتقل بذلك معدل تغطية الصادرات للواردات إلى 116% في 2009 مقابل 201% في 2008²، ونتيجة التدهورات التي ظهرت في الفترات السابقة، بلغ الحساب الجاري الخارجي بعد أن سجل 22,8% عام 2007 نسبة 20,2% في 2008 (نسبة من PIB)، وتراجع في 2009 بشكل كبير ليصل إلى 0,3%، وحسب

¹: بن حبيب عبد الرزاق، (2009): تأثير الأزمة المالية العالمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر - دراسة حالة المشاريع الاستثمارية وتأثير الأزمة على المجتمع المدني، الملتقى الدولي للأزمة المالية، المنعقد يومي 14 و 15 نوفمبر 2009، جامعة منتوري قسنطينة.

²: <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Pr%C3%A9sentation%20g%C3%A9n%C3%A9rale%20Alg%C3%A9rie.pdf>, Présentation générale de l'Algérie, p 2, consulté le

24/07/2013. مع ترجمة وبتصرف.

إحصائيات صندوق النقد الدولي يتوقع أن يصل هذا الرصيد إلى 2,5% في 2010، ثم إلى 3,4%

في 2011¹، ومن خلال الجدول (14) التالي سنبين وضعية الميزان التجاري الجزائري :

الجدول (14) : التغيرات في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2007-2009

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2007*	2008**	2009**
الميزان التجاري	34,27	39,71	6,35
الصادرات	60,59	79,19	45,45
صادرات المحروقات	59,61	77,25	44,39
صادرات خارج قطاع المحروقات	0,98	1,94	1,06
الواردات	26,35	39,48	39,10

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المصدرين التاليين :

* :http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_/annexe.pdf, Rapport Annuel de la Banque d'Algérie, Tableaux statistiques, p204, consulté le 23/09/2013 à 11 : 20. مع ترجمة وبتصرف.

** :<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic->

Documents/Pr%C3%A9sentation%20g%C3%A9n%C3%A9rale%20Alg%C3%A9rie.pdf, Présentation générale de l'Algérie, p2, consulté le 24/07/2013. مع ترجمة وبتصرف.

بدأت الجزائر تتحمل نتائج الأزمة المالية الدولية وإذا كان الانهيار بأكثر من 70% في

أسعار المحروقات في مدة بضعة أشهر، فما يستحق الملاحظة كذلك أن الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في تراجع يقرر بحوالي 3 مليار دولار في 2008، حيث حجم الاستثمارات المكتسبة من

¹ : Fonds monétaire international, Perspectives nationales et régionales , op cit, p 73. مع ترجمة وبتصرف.

طرف الجزائر انخفضت تقريبا بـ40% مقارنة بعام 2007، وذلك حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)*، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك هو التخلي عن عدد من المشاريع الاستثمارية التي كانت ممولة من طرف بعض دول الخليج (من بينها 5 أكبر مشاريع تركت تماما)¹.

إن الأداء المتدهور في قطاع النفط أدى إلى انخفاض في معدل النمو والذي قدر بحوالي 2% في 2009، بعد أن سجل نسبة 3,5% في 2008، ويتوقع أن يصل معدل النمو إلى 3,1% في 2010، و3,5% في 2011 بسبب الانتعاش المتوقع في الاقتصاد العالمي، أما معدل البطالة الذي سجل نسبة 11,3% عام 2008، انخفض ليسجل نسبة 10,2% في 2009، ويتوقع أن يصل إلى 10,1% في 2010، ثم إلى 9,9% في 2011، ارتفع معدل التضخم من 4,9% في عام 2008 ليصل إلى حوالي 5,7% في 2009، والذي يعكس في المقام الأول ارتفاع أسعار تكاليف السلع الزراعية المنتجة محليا (+20,5%)، ويتوقع أن يصل إلى 5,5% في عام 2010، و5,2% في عام 2011².

و نتيجة هذه الانعكاسات اتبعت دول المغرب العربي الإجراءات التالية للخروج من الأزمة :

الجدول (15) : إجراءات دول المغرب العربي لمواجهة الأزمة المالية

الإجراءات المتبعة

الدول

* ANDI : Agence Nationale pour le Développement de l'Investissement.

¹ : http://www.transactiondalgerie.com/index.php?option=com_content&view=article&id=8676%3Arapport-du-forum-euro-mediterraneen-sur-lalgerie&Itemid=21, Rapport du Forum Euro-méditerranéen sur l'Algérie, consulté le 23/09/2013 à 11 :37. مع ترجمة ويتصرف.

² : <http://www.lemaghreb.dz.com/lire.php?id=24007>, Le rapport de IHS Global Insight, bureau d'études de consulting américain, sur l'évolution de l'économie algérienne 2010-2014 huit lacunes, consulté le 23/09/2013 à 12 :10. مع ترجمة ويتصرف.

المغرب

- زيادة الحد الأدنى للأجور بحوالي 5% في جويلية 2008، مع تأجيل تسديد القروض على المدى المتوسط والبعيد، ودعم تنويع المنافذ والأسواق.

- تعزيز حصص السوق على مستوى الدول المصدرة، وإنعاش النشاط السياحي في كل من مراكش، فاس، الدار البيضاء، أغادير (تخصيص ميزانية بحوالي 12,7 مليون دولار).

- اتخذت لجنة المتابعة الاستراتيجية تدابير لإنعاش استثمار المغاربة المقيمين في الخارج من خلال إعادة تنظيم آلية السكن.

تونس

- إنشاء خلية مراقبة تحت مسؤولية البنك المركزي التونسي، لمراقبة بدقة التطورات في الأسواق المالية الدولية.

- عدم البرمجة للخروج على مستوى الأسواق المالية الدولية ما بين عامي 2008 و 2009 .

- تمديد مدة قروض السكنية لبنك الإسكان من 15 إلى 25 سنة.

- اتبعت تونس سياسة الأسعار الثابتة في أبريل 2008، للحفاظ على القدرة على السداد للأسر.

الجزائر

أصدر مجلس النقد والقرض تعليمات للبنوك التجارية لزيادة رؤوس أموالها من 2,5 مليار إلى 10 مليار دينار (142 مليون دولار) على الأقل خلال فترة 12 شهرا.

- في إطار الاستثمارات الأجنبية منعت السلطات الجزائرية المجموعات الأجنبية من امتلاك أكثر من 49% من رأس المال في كل المشاريع على مستوى الدولة الجزائرية، و يجب على رأس المال الوطني أن تكون لديه الأغلبية مع حصة لا تقل على 51% في هذه المشاريع، مع فرض الاشتراك مع مستثمرين جزائريين، بالإضافة إلى توزيع رأس المال لصالح المواطنين.

- إن الأزمة المالية هي إشارة قوية لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، بحيث يجب على الجزائر أن تستفيد من هذه الأزمة من أجل إعادة توجيه النموذج الطاقوي من أجل تكوين اقتصاد خارج المحروقات، حيث تم الإعلان على برنامج خماسي جديد بمبلغ 150 مليار دولار بين 2009 و 2014.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على عدة مصادر أهمها :

1 : http://www.uneca.org/cfm/docs/french/FinancialCrisis_RegComm-fr.pdf, Commission De L'union Africaine, La Crise Financière Mondiale : Son Impact sur L'AFRIQUE, les mesures à prendre et la voie à suivre , p11, مع ترجمة و بتصرف.46: 11 23/09/2013 إلى

2 : <http://arabic.cadtm.org/spip.php?article14>

المغرب في مواجهة الأزمة العالمية المديونية والخيارات الاقتصادية والميزانياتية، تاريخ الاطلاع 2013/09/23 على الساعة 11:52.

المبحث الثالث : أزمة الديون السيادية

على مستوى الاقتصاد الرأسمالي وخاصة الأوروبي، عصفت أزمة مالية عاتية، عرفت بأزمة الديون السيادية والتي شملت بالتحديد الاقتصاد اليوناني، والتي أطلق عليها "أزمة الديون اليونانية"، وتوسعت الأزمة لتشمل معظم الدول الأوروبية خاصة منها اليونان أيرلندا، البرتغال وإيطاليا. لذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، نتطرق في المطلب الأول إلى جذور هذه الأزمة المالية وأسبابها، ويتناول المطلب الثاني تداعيات أزمة الدين السيادية على اليونان-أزمة اليونان-.

المطلب الأول : جذور الأزمة المالية وأسبابها

تعرف الديون السيادية على أنها الديون التي تترتب على الحكومات ذات السيادة، ويكون أغلب هذه الديون في صور سندات، وتقوم الحكومات بإصدار سنداتها بأحد الأسلوبين هما:

***الأسلوب الأول:** إصدار سندات بالعملة المحلية للدولة، وتكون هذه السندات في الأغلب موجهة نحو المستثمرين المحليين، ويطلق على الديون الناجمة عن استخدام هذا الأسلوب ديونا حكومية.

***الأسلوب الثاني:** إصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج، وتكون في الأغلب بعملة غير العملة المحلية للدولة (غالبا تكون هذه السندات بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو)، ويطلق عليها بالديون السيادية.

ويتم تحديد أزمة الديون السيادية على أنها أحد الحالتين التاليتين:

- **الحالة الأولى :** " زيادة أسعار الفائدة لإعادة تمويل دولة ما، وبالتالي فإن عبء الديون

يصبح أثقل (القدرة على تحمل الدين تتخفض).

- الحالة الثانية : "رفض الأسواق المالية منح القروض لدولة ما. وبالتالي لم يعد بإمكان الدولة

الالتزام بالمواعيد المحددة. الدولة تقع في حالة الإفلاس أي عدم قدرتها على تسديد

ديونها"¹.

تعود أزمة الديون السيادية إلى عدم قدرة دول منطقة اليورو على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمدىونية اتجاه دائئيتها والتي بدأت في بدايتها بالاقتصاد اليوناني من جهة، إذ نلاحظ أن حجم الديون السيادية في منطقة اليورو بلغ حوالي 7,1 تريليون دولار عام 2009، ثم ارتفع ليصل إلى 7,8 تريليون دولار عام 2010، ومن جهة أخرى تعود إلى تراكم العجز المسجل في الميزانيات العمومية، وإلى ديون عمومية متفاقمة على مدار عشرينات من الزمن وأسعار فائدة مرتفعة، بالإضافة إلى الآثار السلبية للأزمة المالية لعام 2008 والتي زادت في وتيرة تراكم عجز الميزانيات العمومية بسبب ارتفاع النفقات العمومية والانكماش الاقتصادي وتضرر القطاع المصرفي².

لقد كانت للأزمة المالية العالمية 2008 تأثيرات سلبية بشكل كبير على دول الاتحاد الأوروبي ساهم في زيادة عجزها، حيث أغلب دول الاتحاد الأوروبي (أكثر من 80%) قد عانت من عجز في موازاناتها تجاوز الحد المسموح به 3% ، و 22 دولة (من أصل 27 دولة) تجاوز عجز موازاناتها هذا الحد. وقد كشفت الأزمة المالية عن المفارقات الاقتصادية التي تتصف بها اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، حيث ان هناك بعض دول الأعضاء في الاتحاد تعاني من الديون المتراكمة عليها وتدفع فوائد جد مرتفعة كاليونان، ايرلندا، البرتغال، ايطاليا واسبانيا، وهناك بعض الدول ذات

¹: <http://www.transformeragauche.fr/wp-content/uploads/2010/02/crise-de-la-grece-euro-et-perspectives.pdf>, Crise de la Grèce, euro et perspectives Argumentaire, p1. Consulté le

30/07/2013 à 11:42: مع ترجمة ويتصرف.

²: رمزي محمود، (2012): الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والاسلام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص ص 157-159.

اقتصاديات قوية ومتينة وذات اوضاع مالية مستقرة وأهمها ألمانيا(الاقتصاد الألماني هو صاحب أكبر نمو في أوروبا، وبلغ معدل نمو هذا الاقتصاد 3,5% عام 2010)، إضافة إلى فرنسا¹.

إن أزمة الديون السيادية أعلنت عن إمكانية انهيار نظام العملة الموحدة للمنطقة الأوروبية(اليورو)، مما أدى بنا إلى تحليل أهم الأسباب وراء ذلك، والتي يمكن أن نذكرها كالآتي:

- تراكم العجز الهيكلي في الميزانيات العمومية في دول منطقة اليورو: تعود جذور العجز في الميزانيات العمومية لدول منطقة اليورو إلى العشريات الأخيرة من القرن الماضي، إذ سجلت دول المنطقة عجزا ميزانيا في المتوسط يقدر بـ0,7% من الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة بين 1961-1973، ثم تطور هذا العجز إلى 3,4% ما بين 1974-1986، ثم انتقل إلى 5% من 1978-1994، وبالتالي فإن نسبة العجز في المتوسط للفترة الممتدة بين 1973 إلى غاية 1994 تجاوزت 3% من الناتج الداخلي الخام، وهي النسبة المتفق على عدم تجاوزها في اتفاقيات إنشاء العملة الموحدة².

وابتداء من 1995 إلى حد 2007 عرفت وضعية الميزانيات العمومية تحسنا ملحوظا بسبب الظروف الاقتصادية العالمية الملائمة وانخفاض في معدلات الفائدة والتقييد بالتدابير المعتمدة في إطار احترام قواعد الميزانية المتفق عليها من طرف الدول في منطقة اليورو، لكن مع انفجار أزمة الرهن العقاري في 2007 وتحولها إلى أزمة مالية عالمية ولما خلفته من انعكاسات زادت نسبة العجز ووصلت في 2010 مستويات مرتفعة جدا نبينها في الجدول (16) التالي:

¹ : idem.

² :Revue :Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, n13-2012, p9.

الجدول (16): نسبة العجز في الميزانيات العمومية لبعض دول الاتحاد الأوروبي عام 2010
الوحدة: (% من PIB)

الدول	نسبة العجز	الدول	نسبة العجز
النمسا	4,4%	سلوفيكيا	7,7%
بلغاريا	3,5%	سلوفينيا	5,8%
بولونيا	7,8%	ألمانيا	4,3%
اليونان	10,6%	فرنسا	7,1%
إيطاليا	4,6%	البرتغال	9,8%
اسبانيا	9,3%	ايرلندا	11,8%
هولندا	5,1%	رومانيا	7,7%

Source : Patrick Artus et Isabelle Gravet,(2012) : la crise de L'EURO-comprendre les causes en sortir par de nouvelles institutions, Armand Colin, p94. Et Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, Op Cit, p10.

ومن خلال الجدول (16)، نلاحظ أن المعدلات المرتفعة لنسبة العجز تتعلق خاصة بايرلندا (11,8%)، واليونان (10,6%)، البرتغال (9,8%)، واسبانيا (9,3%)، وتعاني هذه الدول من مشاكل مزدوجة، من جهة ديون عمومية مرتفعة تستدعي تسديد الأقساط والخدمات سنويا تزيد في تعميق العجز في الميزانية العمومية بما فيها ديون خارجة هامة ذات مدى زمني طويل الأجل، ومن جهة أخرى تفشي ظاهرة الرشوة والفساد التي تجعل الإيرادات في مستويات دنيا.

- الديون العمومية المفرطة وارتفاع في معدلات الفائدة المطبقة على هذه الديون: تعرف الديون العمومية على انها مجموعة التعهدات المالية التي تمت تحت صيغة قروض بنكية، أو إصدار سندات حكومية، أو أدونات الخزينة المصدرة من خزينة الدولة، أو الجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية التابعة للدولة وهيئات الضمان الاجتماعي، وتعد نسبة معتبرة من الديون العمومية قابلة

للتداول في السوق المالي، وتتشكل في أغلب الأحيان من تراكم عجز الميزانية العمومية السنوية، حيث تلجأ الدول والهيئات الإدارية التابعة لها للاستدانة لتغطية العجز المسجل في الميزانية، أو تمويل مشاريع ضخمة مستقبلية، وقد نصت اتفاقية ماستريخت على أن لا يتجاوز نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام 60% لكل دولة من أعضاء منطقة اليورو، وهذه النسبة لم تحترم من طرف أغلب دول المنطقة، كما يوضحه الجدول (17) التالي:

الجدول (17) : الديون العمومية لبعض الدول الأوروبية لسنة 2010

الوحدة: (نسبة من PIB)

الدول	الديون العمومية	الدول	الديون العمومية
منطقة اليورو	58,7%	اليونان	146%
فرنسا	82,4%	إيطاليا	115,3%
النمسا	71,8%	إيرلندا	87,4%
ألمانيا	82,5%	البرتغال	93,3%
بلجيكا	96,2%	إسبانيا	60,1%

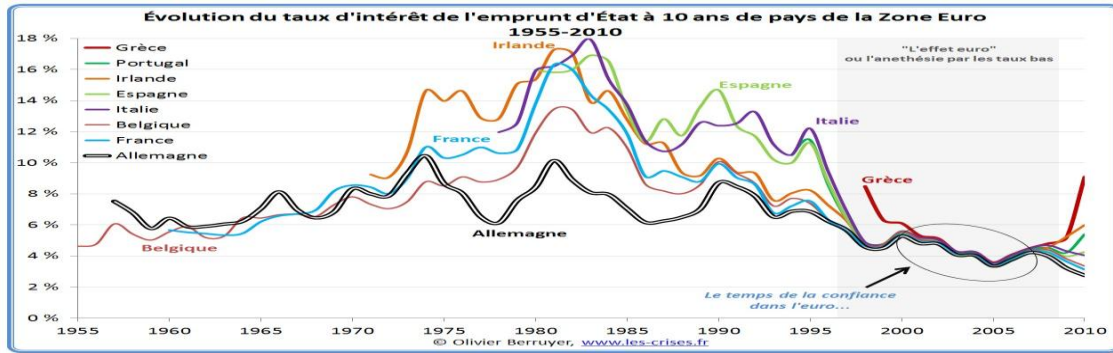
Source : les données du FMI 2012.

ومن خلال الجدول (17)، نلاحظ أن اليونان تحتل المرتبة الأولى في نسبة الدين العمومية قدرت بحوالي 146% وتليها إيطاليا بنسبة 115,3%، بلجيكا بنسبة 96,2% وإيرلندا والبرتغال على التوالي نسبة 87,4% - 93,3%.

وما زاد من حدة المديونية في منطقة اليورو هو إقدام البنك المركزي الأوروبي بإقراض البنوك الأوروبية خلال الفترة 2007-2009 بمعدلات فائدة منخفضة جدا (الشكل (9)) لتفادي إفلاسها وتوفير السيولة، والتي بدورها قامت بإقراض جزء من هذه القروض بأسعار فائدة مرتفعة إلى الدول

الأوربية التي كانت تعاني من عسر مالي ولاسيما الإقراض إلى اليونان مما زاد في ثقل أعباء المديونية، والذي يزيد بدوره من مخاطر عدم القدرة على التسديد الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة من جديد، فالمحدد الرئيسي لملاءة الدولة ليس حجم ديونها فقط، ولكن أيضا ثقل الفوائد التي يجب تسديدها في آجال محددة.

الشكل (9) : تطور معدل الفائدة للاقتراض على 10 سنوات لدول منطقة اليورو



Source : www.les-crises.fr, Olivier Brreuyer, consulté le 04/07/2015 à 13 :00.

ومن خلال ما سبق نلاحظ ان كل من ارتفاع المديونية وسعر الفائدة يعدان من المؤشرات والمسببات التي تتشابه مع الأزمات السابقة.

- **الأزمة المالية العالمية 2008:** لقد رأينا انعكاسات الأزمة العالمية لعام 2008 على اقتصاديات الدول خاصة منها الاقتصاد الأمريكي والأوربي (المبحث الثالث)، مما أدى إلى تطور في المديونية العمومية خاصة في كل من اليونان، ايرلندا، اسبانيا وايطاليا كما هو موضح في الجدول (18) التالي:

الجدول (18): تطور الديون العمومية لليونان، ايرلندا، اسبانيا وايطاليا									
من 2007-2015									
الوحدة(%)									
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015

الديون									
اليونان	103,1	109,3	126,8	146	171,3	156,9	174,9	177,1	175,1
ايرلندا	24	42,6	62,3	87,4	111,1	121,7	123,3	109,7	120
اسبانيا	35,5	39,4	52,7	60,1	69,2	84,4	92,1	97,7	100,2
ايطاليا	99,7	102,3	112,5	115,3	116,4	122,2	127,9	132,1	137

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على:

*http://www.lesechos.fr/15/10/2014/lesechos.fr/0203862277523_taux---la-zone-euro-de-nouveau-coupee-en-deux.htm,
consulter le 05/07/2015 à 11 :54.

*http://insee.fr/fr/themes/tableau.asp?reg_id=98&ref_id=CMPTF08336, Insee, dette publique au sein de l'union européenne en 2013, isabelle Couet, Taux : la zone euro de nouveau coupée en deux, consulté le 05/07/2015 à 13 :47.

- دور السوق المالي ووكالات التصنيف الائتماني: انفجرت أزمة الديون في منطقة اليورو بسبب

الإفراط في المديونية من طرف الحكومات والهيئات التابعة لها، حتى أصبحت بعض الحكومات

غير قادرة على تسديد خدمات الديون، بمعنى إفلاسها الجزئي(اليونان، البرتغال، ايرلندا والذي سيتم

تناوله لاحقا)، وما زاد في تفاقم الأزمة هو صعوبة الحصول على الأموال في السوق المالية

بشروط مناسبة(أسعار الفائدة، علاوة المخاطر وعلاوة التأمين) من جراء تخوف المستثمرين،

وخصوصا في ظل القرارات التي اتخذتها وكالات التصنيف الائتماني بإعادة تصنيف الديون

العمومية لدول المنطقة، وهو ما يعني رفع معدلات الفائدة وعلاوة التأمين بإعادة تصنيف الديون

العمومية، والأثر الكبير الذي أحدثته وكالات التصنيف على أزمة منطقة اليورو هو إقدام وكالة

"Standard&Poor's" على تخفيض التصنيف الائتماني لتسعة دول في يوم واحد(15 جانفي

2012).

المطلب الثاني: تداعيات أزمة الدين السيادية على اليونان-أزمة اليونان -

قبل التطرق إلى أزمة اليونان، يجب التعرف أولاً على الاقتصاد اليوناني، ثم ذكر الأسباب التي وراء الأزمة على التوالي:

أولاً- الاقتصاد اليوناني: يدور الاقتصاد اليوناني أساساً حول قطاع الخدمات والذي يشكل نسبة 85%، الصناعة 12%، بينما تشكل الزراعة نسبة 3% من الناتج القومي الاقتصادي، كما يعد قطاع السياحة أحد الصناعات الرئيسية التي يقوم عليها اليونان، والتي وصلت إلى 14,9 مليون من السياح الدوليين عام 2009، والذي تم تصنيفه في المرتبة السابعة ضمن البلدان الأكثر زيارة في الاتحاد الأوروبي، كما أن اليونان أيضاً عضواً في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ويأتي في المرتبة 34 على مؤشر العولمة. إن اقتصاد اليونان صغير نسبياً مقارنة بالمقاييس الأوروبية، ويعاني من تضخم في القطاع العام يصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي¹. ولمدة طويلة اعتاد اليونانيون على العيش فوق طاقة مداخيلهم، وهذه الفترة ترجع إلى ما قبل انضمام اليونان إلى منطقة اليورو. حيث اعتادت اليونان على أن يكون عجز الموازنة فيها أكثر من ضعف الحد المسموح به في منطقة اليورو، ولسنوات طويلة اتسمت بمشكلات اقتصادية هيكلية.

وقد استفادت اليونان من النمو القوي لسنوات 2000، حيث كان النمو الاقتصادي يفوق نسبة 4% سنوياً، وبانخفاض أسعار الفائدة المرتبطة بانضمامها لمنطقة اليورو، من أجل الزيادة الواسعة للإنفاق العام (الصحة، الرعاية الاجتماعية، التعليم والسياسة العامة)، أدى إلى تأخير الإصلاحات المالية والهيكلية والتي كان من شأنها أن تساهم في استدامة النظام، مما نتج عنه زيادة العجز المالي والتجاري.

:¹

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9_2010-2011

الأزمة المالية اليونانية 2010-2011، تاريخ الاطلاع 2013/07/29 على الساعة 11:31.

بالإضافة لذلك انضم الاقتصاد اليوناني إلى الاتحاد الأوروبي عام 1981، وإلى منطقة اليورو عام 2001 أي بعد سنتين من إنشاء هذه المنطقة، وللدخول في منطقة اليورو يجب التأكد والتحقق من معايير اقتصادية معينة، أهمها¹:

- أن يكون العجز العام أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- أن يكون الدين العام أقل من 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة التضخم قليلة؛
- ويجب أن تكون العملة مستقرة.

أثناء إنشاء منطقة اليورو عام 1999، لم يكن لليونان القدرة على تلبية المعايير السابقة، وللتغلب على هذه المشكلة قامت اليونان بتوريق ديونها من قبل أكبر المصارف الخاصة والمعروفة بـ Goldman Sachs، حيث أن هذه العملية سمحت لليونان بتطهير حساباتها وبالتالي إمكانية الدخول في منطقة اليورو. هذه المنتجات المتطورة والتي تم توريقها وصلت نهاية صلاحيتها (حيث في الأصل فترة استحقاقها كانت لمدة 10 سنوات)، إلا أن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 زادت الوضع سوءاً وأدت إلى زيادة عبء الديون على اليونان.

في شهر نوفمبر سنة 2009، تم الإعلان على أن عجز الميزانية في اليونان وصل نسبة 12,7% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن ذكر نسبة 6% من قبل الحكومة السابقة بمعنى أنه تم التغطية عن هذه الأرقام، ومع نهاية السنة كانت نسبة الدين العام تقريبا، حوالي 113%².

¹: <http://www.sud-finance.org/sites/www.sud-finance.org/files/La%20crise%20Grecque.pdf>,

مع ترجمة وبتصرف. Adrien DUTREVIS, La crise Grecque, Consulté le 29/07/2013 à 12:30.

²: [http://clesdusocial.com/mois-social/mois-social-10/05-europe-](http://clesdusocial.com/mois-social/mois-social-10/05-europe-monde/documents/Delacrisegrecque.pdf)

[monde/documents/Delacrisegrecque.pdf](http://clesdusocial.com/mois-social/mois-social-10/05-europe-monde/documents/Delacrisegrecque.pdf), jean-pierre moussy, De la crise grecque à la crise de l'euro, consulté le 29/07/2013 à 12:30. مع ترجمة وبتصرف.

مع نشوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتداعياتها على الاقتصاديات العالمية بما فيها الدول الأوروبية، ونظرا للتلاعب الذي تم على مستوى إحصائيات عجز الميزانية في اليونان أدى إلى رد فعل عنيف من قبل المضربين، ومن طرف وكالات التصنيف. مستفيدة من الطلب القوي على التأمين والمغذي في نفس الوقت بالخوف من الفشل أدى بالمضاربين إلى شراء كميات هائلة من عقود التأمين حول خطر عدم التسديد والتي كان يطلق عليها CDS¹. إن الارتفاع في أسعار وعائدات هذه الأوراق المالية (CDS) على مستوى السوق الثانوي للدين العام اليوناني عزز الذعر وزاد في عمليات المضاربة على الانخفاض على هذه الأوراق المالية، وبالتالي فإن الطلب القوي على مستوى الأسواق بخصوص CDS اليونانية سبب ارتفاع في أقساط التأمين على CDS، مما أدى إلى زياد خطر عدم التسديد من جهة². ومن جهة أخرى، كان رد فعل وكالات التصنيف مبكرا، حيث ابتداء من شهر ديسمبر قامت هذه الأخيرة بتخفيض علامات التقييم المتعلقة بالديون السيادية لليونان، وأنزلت كل من مؤسسات Fitch ، Standard and Poor's ، العلامات من AA* إلى BBB ، وتليها وكالة Moody's التي خفضت التصنيف من B إلى C. كل هذه العوامل ساهمت في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي بشكل كبير، على الرغم من أن اليونان كانت معدلات نموها مرتفعة قبل حدوث الأزمة وهذا ما يبينه الشكل (10) الموالي:

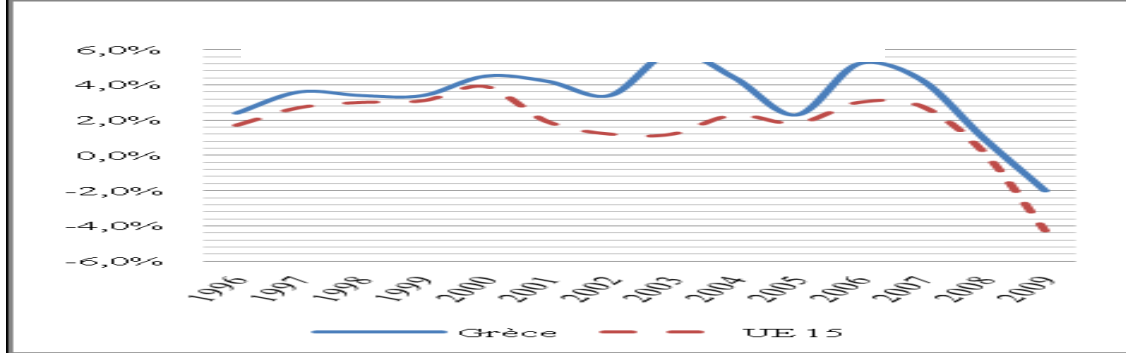
¹: Patrick Artus, Isabelle Gravet, Op Cit, p90.

وهي عبارة عن تأمين تعاقد ما بين شخصين، بدون تنظيم، أين يضمن البائع أو المؤمن بتعويض مشتري CDS للخسائر الناجمة عن هذه الورقة المالية مقابل قسط ثابت سنوي متفق عليه مسبقا، وبالتالي تتيح هذه الأخيرة الفرصة للمستثمرين بشراء المنتجات المورقة مع ضمان من خطر عدم تسديد للمؤسسات المصدرة لها. أي هي عبارة عن تأمين يسمح بتحويل خطر عدم التسديد إلى شخص آخر.

² : <http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/lettres/323.pdf>, Céline Antonin OFCE, Centre de recherche en économie de Sciences Po, La fatalité grecque : un scénario prévisible ?, p1, Consulté le 30/07/2013 à 14:16 مع ترجمة ويتصرف.

* للإشارة: بالترتيب التنازلي فإن العلامات AAA تشير إلى نوعية ممتازة وحد أدنى من الخطورة، AA نوعية جيدة، ثم A1، A2، A3 تدل على جودة متوسطة وخطر عدم القدرة على التسديد ضعيف، وتليها علامات BBB و BB تتوافق مع درجة أقل من المتوسط وخطر بارز، وأخيرا علامات B والتي تدل على خطر مرتفع و CCC، CC، C تصل في صف المضاربة وتشير إلى خطر عدم القدرة على التسديد مرتفع جدا.

الشكل (10): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لليونان من 1996-2009 (%)



Source : Benjamin Coriat et Christopher Lantenois, (2001) : la dette souveraine grecque prise au piège de la zone euro, p35.

نتيجة ردود الفعل المشتركة، أدى إلى امتداد أسعار الفائدة على السندات اليونانية. وفي نهاية شهر جانفي 2010 وصلت أسعار الفائدة للسندات اليونانية للعشر السنوات إلى حوالي 7%، أي بزيادة قدرها 100 نقطة أساس خلال شهر جانفي وحده. لقد تبين أن ديون اليونان زادت أكثر فأكثر إذ بلغت حوالي 152% أي تقريبا 350 مليار أورو في نهاية 2011. تعرضت البنوك اليونانية بشكل واسع لالتزامات الديون السيادية، حيث تسببت المخاوف بشأن النظام المصرفي تسريع وتيرة الانسحابات: منذ بداية السنة، قام المودعين بسحب حوالي 32 مليار أورو أي أكثر من 16% من الودائع. بالإضافة لذلك، كانت الشركات والأسر اليونانية يجدون صعوبة في الحصول على المزيد من الائتمان، لأن احتياطات البنوك لا تزال محدودة للغاية. وفي الوقت نفسه، قامت البنوك بإعادة تقييم مخاطر الائتمان وتخفيف نفسها من التزاماتها¹.

في حالة عدم قدرة اليونان على تسديد ديونها، فسوف يتعرض البنك المركزي الأوروبي عامة إلى كثير من الخسائر، إلا أن خسائر 17 مصرفا مركزيا في منطقة اليورو ستتعرض إلى خسائر

¹ : <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/survey/so/car121611af.pdf>, Bulletin du FMI, LE PROGRAMME DE LA GRÈCE, La Grèce doit approfondir les réformes pour surmonter la crise, p2, consulté le 08/08/2013 à 14 :00. مع ترجمة ويتصرف.

أكبر أي ما يسمى "l'Eurosystème" -بنظام اليورو"، وهذا ما بينه التاريخ، عند إفلاس بنك "ليمان برادرز" في الأزمة العالمية، خمس مؤسسات مالية وجدت نفسها غير قادرة على تسديد ديونها اتجاه نظام اليورو، وتم تقسيم الخسائر بين جميع البنوك المركزية الوطنية حسب حصة كل واحدة منها في رأس مال البنك المركزي الأوروبي. وحسب تقديرات بنك الأعمال فإن نظام اليورو سيخسر ما يصل إلى 35 مليار أورو. لقد تبين أن بنوك نظام اليورو أقرضت أكثر من 130 مليار أورو لليونان كجزء من برنامج الشراء الذي بدأ في ماي 2010، حيث اكتسب البنك المركزي الأوروبي 40 مليار أورو من السندات اليونانية، كما قدمت حوالي 90 مليار أورو (في نهاية شهر

فيفري) من السيولة النقدية للمؤسسات اليونانية مقابل سندات يونانية¹.

ثانيا- أسباب الأزمة المالية اليونانية: ترجع أصول الديون اليونانية وأسباب الأزمة إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي²:

- في الأول، انفجار أزمة الرهن العقاري عام 2007 وتحولها إلى أكبر الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي في 2008، مما أدى إلى تدين العديد من الدول لإنقاذ المصارف وإنعاش الاقتصاد، ودون أية قيود، بمعنى دون وضع القطاع المالي تحت المراقبة والسيطرة العامة. ونتيجة لذلك، بعد عام 2008، شهدت العديد من البلدان تضخم في الدين العام، وأدى تراجع النشاط الاقتصادي في انخفاض عائدات الضرائب من جهة، وارتفاع معدلات البطالة من جهة أخرى؛

- الشروط التي كانت مفروضة للانضمام إلى منطقة اليورو؛

¹ : <http://www.lesechos.fr/economie-politique/monde/dossier/0201456150103-pour-comprendre-la-crise-grecque-183892.php>, Pour comprendre la crise grecque, consulté le 14/08/2013 à 11:12. مع ترجمة ويتصرف.

² : http://local.attac.org/rhone/article.php3?id_article=1490 , Attac France ,Neuf questions--réponses sur la crise grecque, p p 1-3 Consulté le 07/08/2013 à 12:40. مع ترجمة ويتصرف.

- نظرا لانخفاض المسجل في تحصيل المداخل الجبائية، أدى باليونان إلى اللجوء إلى الأسواق المالية ذات معدلات الفائدة المعومة وغير المؤكدة، وهو اتجاه خطير نسبي، بعدما سدت في وجهها البديل النهائي، وهو اللجوء للاستدانة من البنك المركزي الأوروبي، نظرا للقيود والمبادئ الأورتدوكسية النقدية التي تميز تسيير هذا البنك؛

- ارتفاع التضخم في اليونان مقارنة ببقية الدول المنتمية لمنطقة اليورو ساهم في جعل أسعار المنتجات اليونانية مرتفعة للغاية لتكون قادرة على المنافسة، ونتيجة لذلك كانت اليونان تستورد أكثر مما تصدر، ونتيجة لهذا العجز في الميزان التجاري ساهم في تراكم الديون اليونانية أكثر مما تصدر، ونتيجة لهذا العجز في الميزان التجاري ساهم في تراكم الديون اليونانية الخارجية العامة والخاصة؛

- تفشي الفساد، الرشوة، وزيادة التهرب الضريبي؛

- **مسؤولية الأسواق المالية**، أو منطقة اليورو التي تخلو من آليات التعديل المالي: لمواجهة الصعوبات، فإن الدولة اليونانية كانت مجبرة على الاقتراض من الأسواق المالية، حيث أنه على مستوى هذه الأخيرة كان معدلات الفائدة المفروضة على المقترضين مرتفعة للغاية، ومع الأزمة العالمية أدت المضاربات إلى رفع أسعار الفائدة، مما أدى إلى زيادة العبء على العجز اليوناني، وخلق تأثيرات مضاعفة.

- **وزن القطاع غير الرسمي**: حيث يمثل ما يعادل 35% من الناتج المحلي الإجمالي اليوناني، مما أدى إلى زيادة خسارة الدولة اليونانية البالغة 20% من العائدات الضريبية، حيث أنه يتيح الفرصة إلى الحرفيين، أصحاب المهن الحرة والشركات للتهرب من الضريبة، بالإضافة لذلك، فإن انخفاض الرواتب في اليونان شكل حافزا كبيرا للأسر للحصول على فرص عمل أكبر في القطاع الغير الرسمي؛

- نتيجة الشروط التي كانت مفروضة على الدول الرائدة الدخول في منطقة اليورو، جعلت الحكومة اليونانية تصدر أرقام غير صحيحة (تمويه الحسابات)، والتي شملت عجز الميزانية 6% من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن نسبة العجز الأصلية عام 2009 كانت 12,7% ؛

- **عمليات المضاربة:** كانت المضاربة على الديون اليونانية متعلقة بعقود التأمين على CDS حيث قامت العديد من الصناديق التحوطية بشراء هذا النوع من المنتجات المشتقة أهمها "غولدمان سكس" Goldman Sachs و "جون بولسون" John Paulson، و يكسب المضاربين المال سوى إذا ارتفعت معدلات CDS، أو إذا ارتفعت معدلات الفائدة على الديون، وحتى إذا عجزت اليونان على تسديد دينها؛

- **دور وكالات التقييم:** في البداية كانت العلامات التي كانت تضعها وكالات التقييم على الديون اليونانية جيدة، حيث بالنسبة لها كانت المعدلات على عقود التأمين CDS تشكل تقديرا منطقيا لقدرة اليونان على تسديد ديونها، إلا أنه كان واضحا أن الأخطار اليونانية تم التلاعب بها (نسبة الديون) مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى أو الاقتصاديات الناشئة، وبعد أن تدهور تصنيف الديون اليونانية بشكل كبير من قبل وكالات التقييم، أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الفوائد على الديون اليونانية.

ثالثا- الإجراءات التي اتبعتها اليونان لمواجهة الأزمة

إن الديون السيادية اليونانية مملوكة بالأغلبية من طرف المؤسسات الألمانية والفرنسية (حوالي 84 مليار أورو وأكبر من ستة أضعاف في أنحاء أوروبا الجنوبية)، وأن إفلاس اليونان في هذا البلد سيهز من إمكانية الانتعاش الاقتصادي في دول منطقة اليورو، بالإضافة لذلك، يمكن لعدم وجود تضامن مع اليونان يلقي ضللا من الشكوك حول الجدارة الائتمانية لبقية الدول الأخرى

مثل اسبانيا، ايرلندا والبرتغال، ولذلك من المرجح والمرغوب في هذه الحالة هو تضامن جميع الدول لمواجهة الأزمة النظامية. وتحت ضغط شركائها الأوروبيين، قدمت السلطات اليونانية في 14 جانفي 2010 خطة التعزيز المالي (لدعم الوضع المالي اليوناني) يتقرب عودة العجز العام في إطار ميثاق الاستقرار للاتحاد الأوروبي لعام 2012، حيث تتضمن الخطة الأولى زيادة في الإيرادات بحوالي 7 مليار أورو من خلال عمليات لتكثيف مكافحة التهرب الضريبي، فرض ضريبة على الثروات الكبيرة. والخطة الثانية تتضمن تخفيض الإنفاق بمقدار 3,6 مليار أورو، بالتركيز بشكل كبير على الخدمات العامة (تجميد التوظيف، نهاية لعقود محددة المدة على مستوى الإدارة، تخفيض الأقساط والتجميد لذوي الأجور المرتفعة).

قبل أن يوافق مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي على هذه الخطة، تم إضافة برنامج ضريبي في 3 فيفري 2010 يشمل العناصر التالية¹:

- تمديد تجميد الأجور للموظفين العموميين الذين يكسبون أقل من 2000 أورو في الشهر؛

- تأخير السن القانوني للتقاعد إلى 67 عام وتخفيض أجور المعاشات التقاعدية بحوالي 7% مع تجميد معاشات التقاعد لعام 2010؛

- التزام اليونان بتخفيض عجز الميزانية بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2014؛

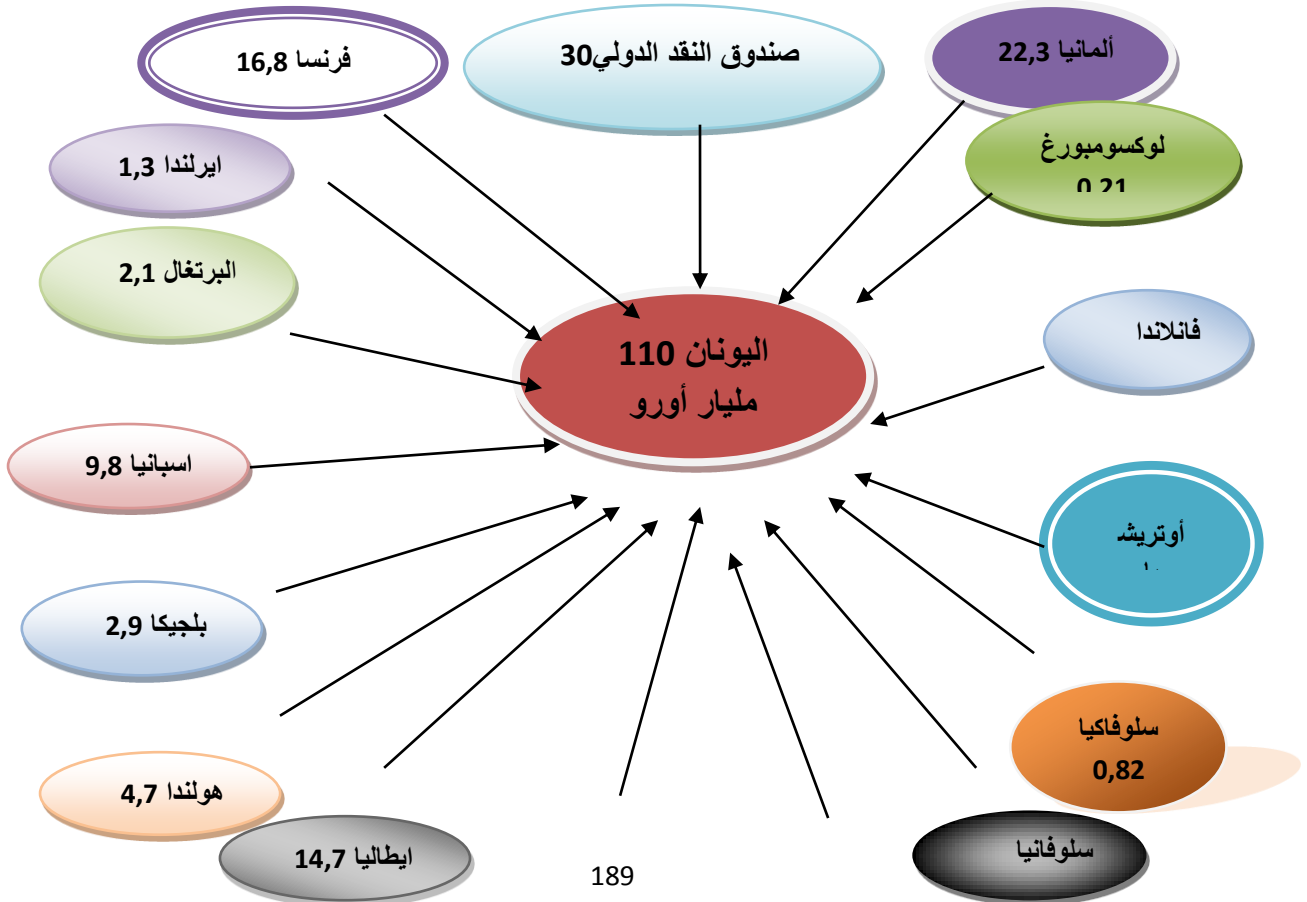
- رفع سعر الضريبة على القيمة المضافة من 19% إلى 21%، إلى جانب رفع الضرائب على الوقود، الغاز والكحول؛

¹ : <http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/lettres/323.pdf>, Céline Antonin OFCE, Centre de recherche en économie de Sciences Po, La fatalité grecque : un scénario prévisible ?, p p1-2, Consulté le 30/07/2013 à 14:16. مع ترجمة وبتصرف.

- تخفيض النفقات العمومية (تخفيض الأجور بنسبة 15% في القطاع العام)؛

في 11 أبريل 2010، بينما تشهد اليونان تدهور تصنيف ديونها السيادية مرة أخرى، تؤيد المجموعة الأوروبية مبدأ وجود خطة وقائية، تنص على أن اليونان، التي أصبحت أسعار سنداتها جد مرتفعة يمكنها الحصول على 45 مليار أورو قروض بمعدلات تفضيلية بـ5%، في مرحلة أولى. غير أن هذه الخطة جاءت في وقت متأخر، وأن الوضع في اليونان كان يتدهور من يوم لآخر: حيث على مستوى شهر أبريل 2010 فقط ارتفعت معدل فائدة السندات لـ10 سنوات بمقدار 300 نقطة أساس. في 2 ماي 2010، تم الاتفاق على خطة جديدة، تمثلت في إقراض اليونان بصفة استعجالية بمبلغ 110 مليار أورو على مدة ثلاث سنوات بمعدل فائدة أقل من الذي مفروض على اليونان، منها 80 مليار أورو من طرف دول منطقة اليورو، و30 من طرف صندوق النقد الدولي، وهذا ما يبينه الشكل (11) التالي :

الشكل (11): المساعدات التي قدمتها الدول لليونان (مليار أورو)



Source : http://www.lesechos.fr/medias/2012/02/23/183892_0201456769356_web.jpg, date de consultation 13/08/2013 à 14 :16. مع ترجمة ويتصرف

ومقابل هذه المساعدات المالية من طرف الدول، فرض على اليونان تطبيق سياسة صارمة لتقييد الأجور والتكشف المالي، وعلى أن يعود العجز العام إلى حوالي 2,6% لعام 2014 (حسب تصورات صندوق النقد الدولي) وهذا ما يوضحه الجدول (19) التالي:

الجدول (19): بيانات خطة التعديل لليونان من 2010 إلى 2014

الوحدة: (%)

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات	البيانات
%2,1	%2,1	%1,10	%2,60-	%4,00-	نمو الناتج المحلي الإجمالي	(% مقارنة بالعام الماضي)
%1,00	%1,00	%1	%0,40-	%1,90	التضخم (سنوي)	
%2,6-	%4,8-	%6,5-	%7,6-	%8,1-	العجز العام / الناتج المحلي الإجمالي	
%0,9-	%0,7-	%1,2-	%0,90-	%2,40-	الرصيد الأولي / الناتج المحلي الإجمالي	
%144	%149	%149	%145	%133	الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	

Source : http://www.touteconomie.org/fichier/dc008_c.pdf, LA CRISE GRECQUE Leçons pour l'Europe, p7, consulté le 08/08/2013 à 14 :18. مع ترجمة ويتصرف

تبعاً لذلك، نصت خطة التقشف الجديدة في اليونان على توفير مبلغ إضافي بمقدار 28,4 مليار أورو في موازنة الدولة إلى غاية عام 2015، لتضاف إلى الإجراءات المشددة التي قررت في 2010 وتضمنت إصلاح أنظمة التقاعد وتخفيض الرواتب في القطاع العام خصوصاً وغيرها، كما ينبغي توفير لعام 2011 ما قيمته 6,4 مليار أورو عبر التشدد في فرض الضريبة والحد من الكتلة المالية لرواتب الموظفين وتقليص النفقات العسكرية وموازنة الاستثمارات العامة إلى 4% مبدئياً حتى 2015، وزيادة في الرسوم على الثروات، إضافة إلى رسوم على الغاز والتبغ وبطاقات السيارات الرمادية، وزيادة الضريبة على القيمة المضافة لتصل إلى 23% على بعض المنتجات.

تنص الخطة أيضاً على فرض معايير للعائدات بالنسبة إلى التقديمات الاجتماعية والتشدد في نظام منح تعويض البطالة وتقليص بعض تعويضات التقاعد التكميلية. وعلى صعيد الوظيفة العامة، تنص الخطة على مواصلة تقليص عدد المتعاقدين مع الدولة وإلغاء الاستثناءات بمعدل عقد واحد مقابل كل خمسة موظفين تركوا العمل وفتح باب الاستقالات. ونتيجة زيادة ظاهرة البطالة، زيادة الفقر، وانخفاض مستوى الدخل الاقتصادي، ونظراً للسياسات التقشفية التي تم الإعلان عنها أدت إلى إضرابات عمالية عنيفة داخل اليونان، وبالرغم من ذلك بقيت المشكلة اليونانية تحتاج إلى حلول أكثر صرامة¹.

إن خطة الإنقاذ التي اتبعتها أوروبا هي إلى حد كبير من أجل طمأنة الأسواق المالية. وبالإضافة لذلك في 10 ماي 2010 وخوفاً أن تنتشر أزمة اليونان وتشمل دول منطقة اليورو، تم الموافقة مع صندوق النقد الدولي على خطة إنقاذ تاريخية بإنشاء صندوق للاستقرار بمبلغ 750 مليار أورو لمساعدة بلدان منطقة اليورو: حيث أن اللجنة الأوروبية مفوضة للإقراض 60 مليار

¹ :

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%BE%D9%8A%D8%A9, أزمة الديون السيادية الأوروبية، تاريخ الاطلاع 2013/08/13 على الساعة 12:15.

أورو، و440 مليار أورو تقدمها الدول، و250 مليار يوفرها صندوق النقد الدولي، وإعطاء حد للأزمة المالية التي تكاد أن تستولي على كامل اقتصاديات العالم. كما تدخل البنك المركزي الأوروبي هو أيضا لتخفيف الأسواق من ديون منطقة اليورو، من خلال القيام بعمليات الشراء لسندات الدولة، وقد نتج عن ذلك انخفاض المعدلات اليونانية بأكثر من 400 نقطة أساس على سندات الحكومة لمدة 10 سنوات. وفي 6 جويلية 2010 أقر البرلمان اليوناني برنامج التقشف الذي اقترحته الحكومة، وذلك بهدف تفعيل خطة إنقاذ اليونان لتجاوز الأزمة المالية الخائفة التي تهدد بإفلاس البلاد.

تجد بعض الدول أنه لحل الأزمة وإيقافها هو خروج اليونان من منطقة اليورو. وبالتالي اختلفت الآراء حول طريقة مساعدة اليونان والمبالغ المالية التي يجب على الدول تقديمها، حيث أكدت ألمانيا على خطة مساعدة تنطوي على مشاركة القطاع الخاص بشكل كمي وطوعي لتسديد الديون، وترى أن على حملة السندات الخاصة التي تستحق ما بين عامي 2011 و2014 والتي تتوافق مع مبلغ 85 مليار أورو توافق على مبادلتها مقابل أوراق مالية يكون استحقاقها طويل المدى، لكي تعطي فرصة لليونان الوقت لتحسين أوضاعه، ويكون الهدف هو مساهمة القطاع الخاص بقيمة تصل إلى 30 مليار أورو، وتم دعم هذه الآراء من قبل دول الشمال الأوروبي (هولندا، فنلندا، النمسا، لوكسمبورغ)، وكذلك من قبل أيرلندا، سلوفاكيا وسلوفانيا¹.

وبالرغم من خطط الإنقاذ المعلنة والمطبقة، لا تزال اليونان تعاني من عجز على مستوى الدين العام، وتفشى ظاهرة البطالة التي بلغت حوالي 16,5% في 2011، أما من جانب أسواق السندات، وخاصة فيما يتعلق بالسوق اليوناني، فلقد شهد أثر أزمة الديون تدهورا كبيرا، حيث ما بين ديسمبر 2009 ونهاية عام 2011 فإن معدل السندات اليوناني للعشر السنوات ارتفع من

¹ : Pour comprendre la crise grecque, OP CIT. مع ترجمة وبتصرف.

4,84% إلى 41,41% ، وذلك نظرا للمخاوف الكبيرة التي أطاحت بالاقتصاد الأوروبي تزامنا مع تأثر البنوك الأوروبية الحاملة للديون السيادية اليونانية¹.

وتحسبا لانتشار الأزمة وتخوفا على توسعها بشكل لا يمكن للدول إيقافها، فقد تم الموافقة في 27 أكتوبر 2011 على النقاط التالية:

- تخلي البنوك الخاصة عن 50% من الدين العام التي تمتلكها على اليونان(البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي غير معنيين بالأمر)؛
- يجب إعادة تمويل البنوك بقيمة 106 مليار أورو (30 مليار لليونان، 26,1 مليار لإسبانيا، 14,7 لإيطاليا، 8,8 مليار لفرنسا، و 5,1 مليار لألمانيا)، ويتم إعادة الرسمة من الادخار، أو من قبل الدول، وفي نهاية المطاف من طرف الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي. وفي 21 فيفري 2012 تم الإعلان عن خطة إنقاذ جديدة لمساعدة اليونان ببلغ 130 مليار أورو، كما تعهدت اليونان على الاستمرار في محاولة تخفيض العجز العام إلى -1% من الناتج المحلي الخام في 2016.

إضافة إلى الجهد الأوروبي الذي تجسد في إنقاذ الدول المتعثرة في منطقة اليورو من خلال مليارات اليورو كاليونان وغيرها، فقد تم اعتماد مجموعة من الإجراءات كإعادة رسمة البنوك، حيث أقر الاتحاد الأوروبي، خلال الثلاثي الأخير لعام 2011، خطة خاصة بإعادة رسمة البنوك لتكون قادرة على التصدي لأزمة الديون السيادية التي عانت منها مجموعة من الدول الأوروبية، وقد تم اتخاذ قرار يلزم البنوك الأوروبية الكبرى على زيادة رأسمالها لتكون قادرة على استيعاب الأزمات المالية والاقتصادية المحتملة بدرجة عالية من الكفاءة، ولذلك فقد تم إلزام البنوك بتعزيز احتياطياتها

¹ : <http://bourse.trader-finance.fr/dossier/formation-bourse/crise-grecque-et-marches-financiers.html>, Crise grecque et marchés financiers, consulté le 18/08/2013 à 12:44. مع ترجمة ويتصرف

من رأس المال كضمانات كافية تحميها من الخسائر المحتملة، كما يجب أن يكون الدين العام في نهاية المطاف معتمدا من قبل البنك المركزي الأوروبي، كما هو الحال مع بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هذا لا يكفي، بل يجب أيضا منع تواجد المجموعات المصرفية الكبيرة الحجم والتي انهيارها أو إفلاسها من شأنه أن يسقط النظام المصرفي بأكمله، كما يلزم فصل عمليات الادخار عن عمليات الاستثمار¹. بالرغم من أن الإصلاحات المالية جذرية وصارمة، إلا أنها غير كافية، لأن الأزمة الحالية هي أزمة نظامية، ولذلك يجب علينا خلق من خلال السياسات الأوروبية المشتركة (المالية والميزانية) شروط لتغيير الواجهة الأوروبية، أي يجب إعادة بناء الاتحاد الأوروبي.

يقترح صندوق النقد الدولي أنه يجب على دول منطقة اليورو التعامل جماعيا والعمل على اتحاد جهودهم من أجل مواجهة هذه الأزمة، والعزم على إنشاء اتحاد نقدي قوي وكامل من شأنه أن يساعد في استعادة الثقة في صلاحية الاتحاد. من أجل ذلك يجب على النظام الأوروبي إتباع نهج واحد من شأنه أن يؤدي إلى اتحاد المصارف بمصادقية، تشمل السيطرة والمراقبة المشتركة مع إتباع سياسات تحوطية كلية وتحقيق المزيد من الاندماج المالي ولكن بحوكمة وشفافية جيدة وصارمة، مع زيادة توسيع تقاسم المخاطر، خلق نظام لتأمين الودائع ومنندى لتسوية إفلاس المصارف².

¹: Neuf questions—réponses sur la crise grecque, OP CIT p p 5-6 مع ترجمة ويتصرف.

²: <http://www.lobourse.com/chriqui/analyses-suivis-troisieme-trimestre-2012.php>, Denis

مع ترجمة. 26: 11/08/2012 à 18/08/2012, consulté le 2012, CHRIQUI, Analyses et prévisions pour l'été 2012, ويتصرف

خلاصة الفصل

لقد تبين من هذا الفصل ضعف النظام الرأسمالي بشدة نتيجة دورية الأزمات المالية، وبرز ضعفه أكثر إثر الأزمة المالية العالمية 2007-2008 التي ألقت بتداعياتها على اقتصاديات العالم، وكان أول وأكثر متضرريها الاقتصاد الأمريكي، وتليها الاقتصاديات الأوروبية خاصة منها بريطانيا وإسبانيا، لتتوسع وتشمل اقتصاديات الدول النامية ومن بينها دول المغرب العربي. وتليها أزمة الديون السيادية والتي كانت من أهم أسبابها أزمة 2008 مما زاد عبء الديون المثقلة على أغلبية الدول الأوروبية خاصة منها اليونان.

لقد أظهرت الأزمات المالية المتكررة عبر السنين إلى تكرارية الأسباب الكامنة وراءها، وأن ما تم استخلاصه من الأزميتين الأخيرتين، هو أن مؤشرات الانذار عن هذه الأزمة كانت ظاهرة، ولكن لم يتم متابعتها منذ البداية (التغير في أسعار الفائدة، زيادة الائتمان). لذلك ازداد البحث عن الأساليب التي من شأنها ملاحظة اشارات الانذار. وفي هذا المجال يظهر الذكاء الاقتصادي كروية مستقبلية مختلفة، يمنح عن طريق سيرورة عمله وأدواته الفرصة على تتبع هذه الاشارات الشيء الذي من شأنه أن يزيد في فرصة ترقب الأزمات. هذا ما أدى بنا إلى طرح السؤال التالي:

فيما يكمن مفهوم الذكاء الاقتصادي؟ وما هي سيروه عمله؟ هذا ما سنجيب عليه في الفصل
الموالي.

الفصل الثالث

تمهيد

في ظل التطورات التكنولوجية، كثرة الإبداعات وظهور المنتجات والمشتقات الحديثة، ونظرا للتغيرات الاقتصادية، التغيرات المفاجئة في الأسواق المالية، دورية الأزمات المالية والاقتصادية وتعدد أسبابها، تبين لنا أنه من بين أهم الأسباب وراء هذه الأخيرة يرجع إلى عدم تتبع هذه المسببات -المعلومات- وإلى فقدان مصداقية هذه الأخيرة. وهنا تظهر القوة الحقيقية للذكاء الاقتصادي في قدرته المتميزة على توقع المستقبل، لأنه يوفر للمؤسسات امكانية الحصول على معلومات أكيدة، كاملة وذات جودة عالية، والتي يمنح حسن استغلالها في الوقت المناسب من طرف متخذي القرار إلى ترقيب الأزمات.

ومن أجل التعرف على ماهية الذكاء الاقتصادي مكوناته وسيرورة عمله، وتحديد دور المعلومة فيه، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: تعرضنا في **المبحث الأول** إلى التأصيل المعرفي للذكاء الاقتصادي و**المبحث الثاني** يتضمن الإطار العلمي للذكاء الاقتصادي وفي **المبحث الثالث** تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للمعلومة.

المبحث الأول: التأصيل المعرفي للذكاء الاقتصادي

يعد الذكاء الاقتصادي من أهم وأحدث الأنظمة التسييرية، التي تضمن لمنظمات الأعمال البقاء والاستمرارية في ظل بيئة سريعة التغير والتعقيد، لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تم التعرض في المطلب الأول إلى جذور ونشأة الذكاء الاقتصادي، وإلى ماهية الذكاء الاقتصادي وأهميته في المطلب الثاني، وتم تناول في المطلب الثالث إلى مجالات تطبيق الذكاء الاقتصادي وخصائصه.

المطلب الأول: جذور ونشأة الذكاء الاقتصادي

في ظل التغيرات المختلفة، المتأثرة بعمليات التكنل، عمليات الاندماج والمنافسة والضغطات، أصبح الحصول على المعلومات المناسبة والفعالة صعب جداً، والسبب في ذلك يرجع إلى أن أي مؤسسة أو كل منظمة اضطرت للتعلم في كيفية السيطرة على "تدفق المعلومات" قبل اتخاذ أي قرار استراتيجي، مما أدى إلى تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي في البلدان الصناعية. إن صعود مجتمع المعلومات وعولمة الأسواق أدخلت استخدامات جديدة لهذا المفهوم القديم: إذ أن

الحاجة إلى الاستعلام، مراقبة أو الدفاع عن الحاجات الخاصة كانت دائما متواجدة لدى الفرد، بمعنى آخر امتلاك القدرة على التمييز، التحليل والتقييم¹.

أولا- الأصول التاريخية لمفهوم الذكاء الاقتصادي

تاريخيا استعملت مبادئ الذكاء الاقتصادي منذ القدم، سكان البندقية في أواخر العصور الوسطى ومطلع عصر النهضة عملوا وفقا لهذه المبادئ، إذ كانوا يحوزون على أدراج في كل موانئ البحر الأبيض المتوسط، وسخروا سفنهم لجمع المعلومات يودعونها في تلك الأدراج، مما يعطيهم نظرة إجمالية على الحالة السائدة، وقد أكسبهم ذلك ميزة تنافسية كبيرة².

كما أن المعلومة التجارية كانت دوما رهانا استراتيجيا لجميع الأمم، وقد جرى منذ مدة طويلة الخلط بين جمعها والعمل الدبلوماسي، وفي عهد ملكة إنجلترا "اليزابيث الأولى" استخدم الذكاء الاقتصادي كأداة حقيقية لبسط سيطرة البلاط الإنجليزي على أوروبا، كما أنه في حقبة حكم الملك الفرنسي "لويس الرابع عشر" كان المبعوثين الرسميين لممالك فرنسا، إنجلترا وإسبانيا يلجئون بانتظام لجمع المعلومات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والاستراتيجية من أجل تزويد ممالكهم بها، مما سمح انطلاقا من هذه المعلومات باتخاذ قرارات التحالف والتفاوض على الاتفاقيات.

ويرى البعض أن المؤسسة ليست السبب في ظهور مفهوم الذكاء الاقتصادي، وإنما نتيجة التسيير الدفاعي والهجومى للمعلومة المفتوحة جراء تصادم مصالح القوى الكبرى، والذي بدأ بالبروز شيئا فشيئا خلال المراحل الكبرى للعولمة (التجارة الثلاثية، المركنتيلية، الاستعمار

¹: Philippe KISLIN,(2007) : MODÉLISATION DU PROBLÈME INFORMATIONNEL DU VEILLEUR DANS LA DÉMARCHE D'INTELLIGENCE ÉCONOMIQUE, thèse de doctorat, l'Université Nancy 2, p17. مع ترجمة وبتصرف.

² : Jean-Pierre Dufau , (2010) :INTELLIGENCE ÉCONOMIQUE, Assemblée parlementaire de la Francophonie, qui c'est tenu le 6-7 juillet 2010 à Dakar, Commission de la coopération et du développement, p6. مع ترجمة وبتصرف.

والتكتلات الإيديولوجية والجغرافية والاقتصادية)، إذ أن الكتابات الأولى للدور الهجومي للمعلومة المفتوحة في إطار اقتصادي ليست ثمرة فكرة أكاديمية حول السيرة الإنتاجية والتنافسية للمؤسسة، وإنما هو نتاج أعمال جد قيمة حول الرهانات غير العسكرية للدول، ويعتبر تقرير المهندس الألماني "Herzog" أحدها، والذي ناقش فرضية أنه في حالة خروج ألمانيا فائزة في الحرب العالمية، يجب وضع وسائل كفيلة بالمحافظة على مصالح القوى الألمانية تجاه الدول التي خسرت الحرب وباقي العالم، مثلا عدم نقل الصناعات الألمانية ذات المنتجات الضرورية للخارج من أجل التفاوض على مواد أولية، وقد قامت كل من ألمانيا واليابان السباقتان بطرح مقارنة التوسع الإقليمي أو التجاري للحفاظ على مصالحهما الحيوية¹.

ثانيا - السيطرة الأنجلوساكسونية على الثقافة العقائدية للذكاء الاقتصادي

ليس من محض الصدفة سيطرة الدول الأنجلوساكسونية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على الثقافة المذهبية والعقائدية للذكاء الاقتصادي، إذ يشهد لهذه الدول بدورها القائد في تنمية اقتصاد السوق، وكذا المنهجية المستعملة للتوفيق بين معارف الذكاء الاقتصادي ومعارف التسيير ومن ثم توزيعها على القيادة الإدارية.

وقد بدأت الدراسات البحثية بداية الخمسينيات مع مفهوم المراقبة والذي ارتبط أساسا بمدرسة "التخطيط الاستراتيجي وتحليل البيئة"، ضمن مفهومي الفرص والتهديدات، بحيث كان الهدف تكييف المؤسسة مع بيئتها الاقتصادية، إلا أن التطوير الفعلي لمفهوم المراقبة كان مع نهاية الستينيات، ضمن أعمال "أغيلار" F-J Aguilar " (1967) والذي نشر كتابه المعنون "مسح بيئة الأعمال" "Scanning the business Environment" والذي يحث على حتمية وضع نظام مراقبة

¹ : Christian Harbulot et Philippe Baumard, (1997) : Perspectives Historique de l'Intelligence Economique, Revue Intelligence Economique, Paris,p p2-3 مع ترجمة و بتصرف

ورصد على مستوى الكي تستطيع الاستجابة لبيئتها، ويسمح المسح "Scanning" لكبار المسؤولين التنفيذيين بحيازة المعلومات وتحديد وفهم الفرص والتهديدات¹.

إلا أن مفهوم الذكاء استعمل لأول مرة من طرف "Lohn" سنة 1958 والذي يعمل كباحث في مجال الإعلام الآلي لدى شركة "IBM"، وقد وصف الذكاء بأنه نظام اتصالات يستخدم في تسيير الأعمال، وقد سماه بنظام ذكاء الأعمال « Intelligence system business »، ويمكن تعريف مفهوم الذكاء بصورة عامة بأنه القدرة على فهم العلاقات المتبادلة بين حقائق متاحة بطريقة توجه الفعل نحو الهدف المنشود.

في سنة 1960 استخدم "Simon" كلمة الذكاء على أنه المرحلة الأولى لعملية اتخاذ القرار والذي يشمل استكشاف البيئة لتحديد الأوضاع التي تتطلب اتخاذ القرار.

ورغم ذلك، فإن تطوير مفهوم الذكاء الاقتصادي يعود إلى "أغولد ويلنسكي" Harold Wilensky بحسب الرؤية الانجلوساكسونية في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية الستينيات (1967) وبالضبط سنة 1968، في مؤلفه الذي يحمل عنوان "الذكاء التنظيمي: المعارف والسياسات في الحكومة والصناعة" « Organizational Intelligence: Knowledge and Policy in Government and Industry »، وقد عرض فيه مفهوم الذكاء التنظيمي على أنه آلية لجمع ومعالجة وتشخيص وطرح المعلومة التقنية والسياسية التي تسمح باتخاذ القرار.

ويفرق "H. Wilensky" بين ثلاثة أنواع من الذكاء² :

¹ : Rida Chafik, (2007) : Etude Empirique sur les Pratiques des Entreprises Marocaines en Matières d'Intelligence Economique, Mémoire pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Approfondies, Université Hassan II, Rabat, p13. مع ترجمة ويتصرف.

² : Norbert Lebrument, (2012) : Intelligence économique et management stratégique : le cas des pratiques d'intelligence économique des PME, l'Harmattan , Paris, p79. مع ترجمة ويتصرف.

- **الذكاء الاتصالي:** والتي تهدف إلى تعريف وتحديد من هو المقرر، ومن يملك المعلومة، ومتى وبأي طريقة يمكن الحصول عليها.

- **الذكاء الداخلي:** والذي يسمح بمراقبة المؤسسة من الداخل واكتشاف نقاط القوى والضعف والتأكد من سلامة نظام المعلومات فيها.

- **ذكاء الوقائع والأعداد:** يهدف إلى تزويد متخذي القرار بالمعلومات العددية والرقمية تخص مواضيع قانونية، اقتصادية، مؤسساتية، تكنولوجية أو أيضا علمية.

وعلى وقع هذه الدراسات المتعددة والتي تؤكد على الدور الاستراتيجي للذكاء الاقتصادي، دخل هذا المفهوم مطلع الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة النضوج، كثقافة تعليمية في علوم التسيير تدرس في كبرى الجامعات الأمريكية، وذلك بفضل "Michaël Porter"¹، والذي من خلال أعماله أكد على دور التحليل التنافسي لتتمكن المؤسسة من تقوية مركزها في السوق، وقد كان الأول الذي قارن الذكاء بالمنافسة ومن هنا جاء مصطلح "الذكاء التنافسي" «compétitive intelligence»، والذي يعرف على أنه آلية جمع معلومات متاحة نسبيا، ومعالجتها وإيصالها إلى متخذي القرار، وقد أكد على ضرورة نمذجة الذكاء التنافسي بالتركيز على المنافسة الحالية والمحتملة، وقد أدت هذه المرحلة في الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء منظمة مهنة الذكاء* (SCIP)².

أما في فرنسا فقد تجسد مفهوم الذكاء الاقتصادي بعد ذلك في التسعينيات وبالتحديد سنة 1994 من خلال تقرير "هنر مارتري" Henri Martre"، والذي قدم عددا من المقترحات نوجزها في أربعة نقاط:

¹: Christian Harbulot et Philippe Baumard, op, cit, p 5 مع ترجمة ويتصرف.

²: Rida Chafik, op, cit, p15 مع ترجمة ويتصرف.

*SCIP : Society of Compétitive Intelligence Professionals

- بث ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسة؛
- تحسين تدفق المعلومات بين القطاعين العام والخاص؛
- تصميم بنوك للمعلومات (للمعطيات) على أساس احتياجات المستخدمين؛
- تعبئة كل من قطاعي التعليم والتكوين.

المطلب الثاني: ماهية الذكاء الاقتصادي وأهميته

للذكاء الاقتصادي أهمية كبيرة على مستوى المؤسسات أو الدول، وقبل التطرق إلى أهميته نيم التعرض أولاً إلى مفهومه كالتالي:

أولاً- مفهوم الذكاء الاقتصادي: يعد الذكاء الاقتصادي مصطلح مركب، إذ كل له وجه نظر فيما يخص تحديد مفهومه وتعريفه.

لكن قبل التطرق إلى تحديد المفهوم، أردنا أن نتجه أولاً إلى مفهوم ونشأة **الذكاء**، حيث تطور هذا المصطلح في الواقع على مر القرون، فباللاتينية "intelligentia" يشير إلى القدرة على المعرفة والفهم. إلا أن هذا التطور تراجع بشكل ملحوظ منذ القرن السادس عشر ليصل إلى التعريف التالي: علاقة سرية بين الناس. ومن ثم تم الاستيلاء عليه من قبل الانجلوسكسونية على الشكل التالي: المعلومات التي يقدمها جهاز الاستعلام الخاص. والذي يطلق عليها بالفرنسية "الاستعلام" أو "التجسس". إن ايتيمولوجية أو أصل الكلمة "الذكاء" نجدها بالفرنسية تأخذ معنيان مختلفان في نفس الوقت، من ناحية تشير إلى القدرة على التعلم والفهم (وظيفة ذهنية تنظيمية للواقع من حيث الفكر والعمل لدى العنصر البشري)، ومن ناحية أخرى يشير إلى أن تتوافق سرا أو أن تتواطأ سرا مع شخص ما(أن تكون على استعلام مع شخص ما). وبالألمانية معنى الذكاء

"intelligenz" يشير إلى المعنى الأول : القدرة على فهم، حل المشاكل، وعلى تطبيق المعارف واستخدام اللغة¹.

يقترح "أشارد" "Achard" بتمثيل الذكاء على ثلاثة أنواع:

- **الذكاء التحليلي:** والذي يشير إلى الحكم، التطور والتحليل؛
 - **الذكاء الإبداعي:** والذي يترجم الخيال، الفرضية، الاختراع والإبداع؛
 - **الذكاء العملي:** والذي يتجلى في التطبيق، الاستخدام، التنفيذ والعمل.
- وأما الذكاء الاقتصادي ينظر إليه بعدة طرق، فهناك من يشير إليه بمصطلح ذكاء الأعمال، الذكاء التنظيمي، الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي، ويكون ذلك على النحو التالي:
- يتبنى "بومارد" "Baumard" في التسعينات، مفهوم ذكاء الأعمال على أنه نشاط لتنظيم جمع، معالجة واستخدام المعلومة البيئية لصالح الشركة.
 - بالنسبة لكرستيون أغيبولو "Christian Harbulot" (1990)، يرى أن الذكاء الاقتصادي يمثل "البحث والتفسير النظامي للمعلومات المتاحة للجميع، من أجل تحليل وتوضيح نوايا الأعوان الاقتصادية ومعرفة قدراته"².

- تم تبني هذا التحليل من قبل لجنة الاستخبارات والاستراتيجية التنافسية تحت رئاسة "Henri Martre" (1994)، حيث عرف الذكاء الاقتصادي كمجموعة الأنشطة المنسقة لجمع، معالجة ونشر المعلومات المفيدة وتقديمها للأعوان الاقتصاديين بغرض استغلالها. مع الإشارة إلى أن هذه الأنشطة تتم بطريقة قانونية، وفي ظل توفر جميع الضمانات الضرورية للحفاظ على أصول

¹ : Audrey Knauf, (2011) : Les Dispositifs de l'Intelligence Economique : compétences et fonctions utiles à leur pilotage, l'Harmattan, Paris, p27. مع ترجمة ويتصرف.

² : Sophie Larivet, (2009) : l'intelligence économique enquête dans 100 PME, l'Harmattan, Paris, p p 40-42. مع ترجمة ويتصرف.

المؤسسة، في أحسن الظروف من الجودة والوقت والتكلفة. إن المعلومة المفيدة هي التي تحتاجها مختلف مستويات القرار في المؤسسة أو على مستوى المجتمع المحلي، والتي من شأنها المساهمة في إعداد وتنفيذ استراتيجية ضرورية ومتמاسكة لتحقيق الأهداف المبرمجة من قبل المؤسسة، وذلك من أجل تحسين مركزها على مستوى البيئة التنافسية.

- بالإضافة إلى ذلك فإن "Henri Martre" يبين أن مفهوم الذكاء الاقتصادي يفوق الإجراءات الجزئية من التوثيق، اليقظة(العلمية، التكنولوجية، التنافسية، المالية، القانونية، والتنظيمية...)، حماية التراث التنافسي والتأثير¹.

هذا التعريف يؤكد لنا خاصة جوانب معينة من الذكاء الاقتصادي تتمثل في:

- التنسيق بين المراحل المختلفة للعملية (البحث، المعالجة، النشر والاستغلال)؛
 - جدوى المعلومات؛
 - الإطار القانوني الذي يجب أن تتم فيه العملية؛
 - توفير الأمن والحماية للشركة؛
 - كفاءة عملية (الجودة، الوقت والتكلفة)؛
 - تداخل الذكاء الاقتصادي في صنع القرار الاستراتيجي والأساليب الاستراتيجية؛
 - الهدف من القدرة التنافسية للذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسة.
- إن تقرير "H.Martre" كان له تأثير كبير في توضيح، توعية، قبول واعتراف لمفهوم الذكاء الاقتصادي.

- ويعرف "فيليب كلارك" "Philippe Clerc" (1995) الذكاء الاقتصادي على أنه مجموعة العمليات المنسقة من بحث، معالجة وحماية المعلومة المفيدة للأعوان الاقتصادية والمتحصل عليها بطريقة

¹ : La Documentation Française,(1994), Paris, p17 مع ترجمة و بتصرف.

قانونية. فهو توسيع لمختلف عمليات اليقظة وحماية الإرث، بإدخال استراتيجيات التأثير والحقائق الثقافية المتعلقة بكل مؤسسة وبكل قطاع. وهناك ثلاثة وظائف رئيسية تميزها: التحكم في الإرث العلمي والتقني، كشف التهديدات والفرص، وتكوين استراتيجيات التأثير لخدمة المصلحة الوطنية و/أو لمصلحة المؤسسة. يعد الذكاء الاقتصادي كأداة كاملة للتفسير الدائم لوقائع الأسواق، لتقنيات وطريقة تفكير المنافسين والمشاركين، فيما يخص ثقافتهم، نواياهم، وقدرتهم على تنفيذها¹.

- ويعرف كل من "بيار جاكليين غوماني" "Pierre jaquelin Romani" و"فرنك بورنوا" "Frank Bournois" (2000)، الذكاء الاقتصادي على أنه تجميع الجهات الفاعلة، للوسائل والمفاهيم من أجل تعزيز القرار الاستراتيجي لعميل آخر أو لدولة ما في المجال الاقتصادي².

كما يعرفان الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي على أنه "تنظيم عملية في خدمة الإدارة الاستراتيجية للشركة من أجل تحسين قدرتها التنافسية، من خلال جمع، معالجة ونشر المعلومات المفيدة التي تمكنها من معرفة بيئتها"³.

- وينظر "برنارد كاغيون" "Bernard Carayon" للذكاء الاقتصادي على أنه "السياسة العامة لتحديد القطاعات والتكنولوجيات الاستراتيجية، وتنظيم تقارب المصالح بين القطاعين العام والخاص، ويجري تحديد هذه السياسة العامة من خلال محتواها ونطاق تطبيقها". حيث أن المحتوى يعبر عن الأمن الاقتصادي، ويستلزم أن يحدد الأنشطة التي يجب أن تكون محمية، والوسائل

¹: Guy Massé et Françoise Thibaut, (2000) : Intelligence économique, un guide pour une économie d'intelligence, couverture économique Balises, Debock, Paris, p 262. مع ترجمة وبتصرف

²: Jean- François Daguzan et Hélène Masson, (2004) : l'intelligence économique quelle perspectives ?, préface de Henri martre, collection perspectives stratégiques, l'Harmattan, paris, p17. مع ترجمة وبتصرف

³: Frank Bournois et Pierre jaquelin Romani, (2000) : l'intelligence économique et stratégique dans les entreprises françaises, Economica, Paris.

المستوجبة لذلك، كما أنه يحدد كيفية مساعدة ودعم الشركات في الأسواق العالمية، وكيفية التأثير على المنظمات الدولية التي تشكل في الأوقات الراهنة المعايير القانونية والمهنية المفروضة على الدول، الشركات والمواطنين. يمكن للذكاء الاقتصادي أن يساعد الدول، الشركات، المجتمعات المحلية والجمعيات على التعزيز الجماعي لمصالحها¹. ومن تقرير "Carayon" في 2003 وجدنا أن الذكاء الاقتصادي لديه ثلاث مهام : إتقان وحماية التراث العلمي، التكنولوجي، التنافسي للمؤسسة، الكشف عن التهديدات والفرص التي من الممكن أن تواجه المؤسسة، تكوين استراتيجيات وسياسات تأثير لخدمة المؤسسة.

- يعد الذكاء الاقتصادي مصدر تركيز ما بين الدول، الشركات والمجتمعات الإقليمية، حيث أن المجتمعات الإقليمية والإدارات تلعب دور رئيسي في تعظيم الاستفادة من تدفق المعلومات، وحاليا يعد تدفق المعلومات التشغيلية ما بين الشركات، المجتمعات الإقليمية والإدارات، سوى على المستوى الهجومي أو الدفاعي، عاملا رئيسيا للقدرة التنافسية أمام المنافسة الأجنبية².

- كما تعرف الجمعية المهنية للذكاء التنافسي الأمريكية (SCIP): الذكاء الاقتصادي هو عملية تسيير لبيئة تنافسية وضعت من قبل مديري الشركات بطريقة تمكنها من بناء استراتيجيتها التسويقية. كما ترى أن الذكاء الاقتصادي ليس مرادفا للتجسس الصناعي، حيث يشير مفهومه الضيق، إلى اعتبار الذكاء الاقتصادي نظام لجمع المعلومات مستندا على معاملة خاصة وموجهة من أجل إنتاج المعلومات، ومن أجل الانتقال من الاستعلام إلى الذكاء الاقتصادي تظهر الحاجة

¹: Bernard Carayon, (2003) :Assemblée national, paris, p 10 مع ترجمة وبتصرف.

² :Jean-Louis LEVET, (2002) :Les pratiques de l'intelligence Economique huit cas d'entreprise, Economica, paris ,pp 83-84. مع ترجمة وبتصرف.

إلى الأخلاقية. وفي هذه الحالة يجب تعزيز الحالة التنافسية (الذكاء التنافسي) أو التكنولوجيا (الذكاء التقني التنافسي)¹.

- وعرفه معهد IHEDN* على أنه : عبارة عن عملية منظمة لخدمة الإدارة الاستراتيجية للشركة، لتحسين قدرتها التنافسية من خلال جمع ومعالجة المعلومات ونشر المعرفة المفيدة التي من شأنها التحكم في بيئتها (الفرص والتهديدات)، تستخدم هذه العملية لدعم اتخاذ القرار تستخدم أدوات محددة، تعبئة الموظفين و تعتمد على إحياء الشبكات الداخلية والخارجية. في هذا التعريف يمكن إضافة بعدا تكميليا: "هذه العملية تتطلب سياسة ملائمة لحماية معارف والخبرات التي تتمتع بها الشركة، وربما تتطلب استخدام أعمال هجومية"².

- يعرف "جون ميشال" "Jean Michel" رئيس الجمعية الفرنسية لتحليل القيمة المكتوبة أن: الذكاء الاقتصادي يتكون من مجموعة المفاهيم، الأدوات، المنهجيات والممارسات التي تمكن من تكوين علاقة بطريقة ملائمة ما بين مختلف المعارف والمعلومات في إطار التحكم والتطوير لديناميكية الاقتصاد. هذه العلاقة تتضمن خاصة: حشد من الموارد البشرية، معالجة وتحليل المعلومات والمعارف الموجهة لأغراض تشغيلية، والتداول والتدفق الفعال للمعلومات والمعارف بين المنظمات المعنية.

- كما يعرفه "ألان جويي" "Alain Juillet" (2004)، على أنه التحكم وحماية المعلومة الاستراتيجية المفيدة لجميع الأعوان الاقتصاديين³، كما يعتبره من أسلوب الإدارة الرشيدة (الحوكمة)

¹ : Xavier Richet,(2005) : Intelligence économique et veille stratégiques : déficit et stratégies pour les économies émergente, première édition, l'Harmattan, Paris,p 56. مع ترجمة و بتصرف

* IHEDN : l'Institut des Hautes Etudes de la Défense National Française.

² : Rapport CIGREF,(2003) :L'intelligence économique et stratégique : les systèmes d'information au cœur de la démarche,p28. مع ترجمة و بتصرف

³ : Françoise Dupuich,(2012) :Regard croisée sur la responsabilité social de l'entreprise (RSE), entreprise et management, l'Harmattan, Paris. مع ترجمة و بتصرف

الذي يسعى إلى التحكم في المعلومة الاستراتيجية ويهدف في الأخير إلى تحقيق القدرة التنافسية والحماية للاقتصاد والمؤسسة.

- بالإضافة إلى ذلك، ينظر للذكاء الاقتصادي على أنه دورة للمعلومات التي يهدف إلى إنتاج الاستعلامات الاستراتيجية والتكتيكية ذات القيمة المضافة العالية، والغرض منها ربط العديد من الميادين لخدمة أغراض تكتيكية واستراتيجية للمؤسسة¹.

- كذلك يعرف كل من "بواسون وبيسون" " Possin و Besson " الذكاء الاقتصادي على أنه أداة تمكن من اكتشاف الفرص والتهديدات مهما كانت طبيعتها في سياق المنافسة المتزايدة.

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الذكاء الاقتصادي على أنه عملية تنظيمية ومستمرة تبدأ جمع، معالجة ونشر المعلومات الاستراتيجية وتقديمها للمديرين من أجل اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ويستمر بعملية التأثير وحماية ارث المؤسسة، على أن يتم بطريقة قانونية. ويقوم على أساس ترقب البيئة المحيطة موفرا للمؤسسة الفرصة لأن تكون الرائدة في السوق.

ثانيا - أهمية الذكاء الاقتصادي

يتم الرجوع لممارسة الذكاء الاقتصادي أساسا في الحالات التالية:

- تعمل الشركة في سوق يتغير بسرعة وباستمرار، وبالتالي يجب التحديد والابتكار؛
- تخطط الشركة لتغيير محفظة أعمالها، بمعنى أنها تسعى لتوسيع نشاطها إلى ميادين جديدة: عمل جديد، نوع جديد من الزبائن، بلد جديد أو إعادة شراء أو بيع لشركات تابعة؛

¹ : Nicolat Moinet, (2010) : Petite histoire de l'intelligence économique : une innovation « à la française », l'harmattan, Paris, p26. مع ترجمة و بتصرف.

- أقدمية المؤسسة واحتياجها إلى إعادة تشكيل قواعدها وأساسياتها وتغيير رؤيتها الاستراتيجية؛

- لا تستطيع المؤسسة على فهم، بإمكانياتها الخاصة، سلوكيات العملاء، أو شركائها أو منافسيها؛

- تعيش المؤسسة حالة أزمة ناتجة من بيئتها الخارجية أو ترجع لعوامل داخلية. نلاحظ أنه أصبح من الضروري ممارسة الذكاء الاقتصادي في الحالات السابقة وفي جميع الأوضاع نظرًا لما يوفره من:

- يناظر عدد من الوظائف المختلفة التي يمكن تصنيفها وفقًا لما إذا كانت تسعى إلى بناء المعرفة (وظيفة علمية)، أو أنها تسعى للتأثير على المستقبل (وظيفة استراتيجية)، وهذين النوعين من الوظائف مكملين لبعضهما البعض¹؛

- إن المواقف التنافسية "الطوارئ" التي تواجهها الشركات اليوم هي معقدة ومتعددة الأبعاد، في حين أن المؤلفات المتعلقة بالتسيير تقترح إمكانية الحد من هذا التعقيد، إلا أن ممارسة الذكاء الاقتصادي تسمح بفهم هذه التعقيدات والتحكم فيها بطريقة تسمح بتعزيز الروابط الأساسية بين الأفراد والأحداث والتكنولوجيات، بحيث أن إتباع نهج الحد من التعقيد يجعل الجهد في تحليل نتائج الشركة تؤدي إلى تجميع كل العناصر المتعلقة بمشروع معين، في حين نهج الذكاء الاقتصادي يهدف إلى ربط مختلف العوامل الرئيسية (الأفراد والتقنيات والاستراتيجيات والإدارية) لمحاولة إعادة بناء نوايا المنافس².

¹ : Antoine Said, (2006) : Rôle de l'intelligence économique dans la stratégie de l'entreprise, la revue Vie & sciences économiques, 4 (N° 173), p60 مع ترجمة وبتصرف.

² : Henri Martre, (1994) : La documentation française, Rapport du Groupe « Intelligence économique et stratégie des Entreprises, p15 مع ترجمة وبتصرف.

- يعد الذكاء الاقتصادي أداة تسمح بالنقاط الاشارات الضعيفة والتنبيه اليها عندما تتحول إلى اشارات اندار(الفصل الخامس) وهذا من شأنه أن يساهم في التنبؤ بالأزمات المالية، الاقتصادية وغيرها، مما يمنح للمؤسسة نقطة التفوق على المؤسسات الأخرى.

- إن الذكاء الاقتصادي يمكن بوضع استجابة سريعة وفعالة حسب الطبيعة الفعلية لنوايا وقدرات الأعوان الاقتصادية المدروسة، بحيث أنها تسمح بتوقع إجراءات المنافسين من خلال التحليل المستمر لأعمالهم.

- لا تأتي ثروة المنظمة من تداول المعرفة والخبرة فقط، وإنما تأتي أيضا بحماية هذه المكتسبات - تقاسم انتقائي، مجزأ ومنظم والتأمين على هذه المعلومات - لأنه ما يعطي قيمة للشركة يجب أن يبقى مجهولا لدى المنافسين الفعليين أو المحتملين لها، إلا أن هذه المؤسسات تتعرض يوميا إلى أخطار حقيقية يمكن أن تزعزع استقرارها: الهجمات على الموردين، هروب الأدمغة، معلومات خاطئة، محاولات الاقتحام في نظام المعلومات، وقد زاد الانترنت من هذه الأخطار، وبالتالي فإن الذكاء الاقتصادي يجب أن يوفر للمؤسسة ضمان أمن نظام المعلومات والذي يتعرض إلى العديد من التهديدات سوى عرضية كالكوارث الطبيعية، أخطاء بشرية، أو متعمدة كالتجسس، الاقتحام والتخريب.

- يقود الذكاء الاقتصادي إلى قرارات هجومية -البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وأسواق جديدة- ودفاعية -حماية التراث والأمن، إدارة المخاطر الصناعية والتجارة وتغيير الصورة...، وبالتالي يشكل الذكاء الاقتصادي أساس القدرة التنافسية للشركة وشرطا لبقائها في سياق المنافسة العالمية المتزايدة.

المطلب الثالث : مجالات تطبيق الذكاء الاقتصادي وخصائصه

يعد الذكاء الاقتصادي من ناحية، سياسة عامة يتم وضعها وتنفيذها من قبل الدول، ومن ناحية أخرى خطوة تنتهجها المؤسسات مع تواجد هدف مشترك: دعم القدرة التنافسية. إن تنفيذ الذكاء الاقتصادي سواء من قبل الجهات العامة، أو من قبل الشركات ومؤسسات البحوث المتعلقة تكون في سياق محدد ألا وهو العولمة والترابط بين الاقتصاديات، وفي مواجهة هذه التحديات الجديدة، يجب على أي كيان اقتصادي الآن دمج الذكاء الاقتصادي لفهم وتحليل وتوقع هذه التغييرات وحماية قدرتها التنافسية ومعرفتها¹.

أولاً-الذكاء الاقتصادي في خدمة المؤسسة: في قلب الحرب الاقتصادية العالمية، فإن المؤسسات تشكل النطاق الأول لتطبيق الذكاء الاقتصادي.

على مستوى الشركة فإن عملية الذكاء الاقتصادي تقوم على تقاسم وتعزيز المعلومات من قبل جميع أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنه يتمثل في عملية البحث، التحليل ونشر وتعزيز مصادر المعلومات والتي تعتمد على نظام المعلومات في المنظمة، وفي نهاية المطاف فإن كل صانع قرار لديه معلومات ذات قيمة مضافة عالية تحسن عملية صنع القرار².

إن الذكاء الاقتصادي يلعب دور الواجهة ما بين المؤسسة ومحيطها، بحيث تنتبه المؤسسة إلى أية تطورات أو تغييرات تحدث في محيطها ومحفوظة في نفس الوقت على معلوماتها الاستراتيجية، مما يمكنها ببناء استراتيجيات متنوعة ومعقدة أكثر تسمح لها بالحفاظ على تنافسيتها، ترقب المخاطر أو الأزمات التي يمكن أن تواجهها وضمان استمراريتها.

¹: <http://www.intelligence-economique.gouv.fr/qui-sommes-nous/quest-ce-que-lintelligence-economique/enjeux-pour-letat-et-les-entreprises>, Enjeux pour l'Etat et les entreprises,

مع ترجمة و بتصرف. 12: 26/07/2014

مع ترجمة و 2: Anne-Gaëlle SAÏAH, L'intelligence économique : une première approche, p2 بتصرف

تحتوي بعض المؤسسات ذات الحجم الكبير على إدارة خاصة للذكاء الاقتصادي، إلا أن هذه المسؤولية عموما تمنح لمدير نظام المعلومات، إذ أن هذا الأخير يتحكم في مجموع التدفقات المعلوماتية في المنظمة، وبالتالي يمكنه عن طريق قدراته ومهاراته التقنية والتنظيمية تحسين وتأمين تدفق المعلومات، كما أنه قادر على تقديم حلول لتنفيذ نهج شامل للذكاء الاقتصادي في المؤسسة.

ثانيا- الذكاء الاقتصادي في خدمة الدولة: يظهر التاريخ أن القوى التجارية الكبرى (اليابان بعد الحرب، الإمبراطورية الاستعمارية الإنجليزية...) قد اعتمدت دائما على وجود نظام فعال للاستعلام الاقتصادي وعلى تقاسم وتبادل المعلومات بفعالية بين الدولة والشركات الوطنية. تعد اليوم المعلومات متوفرة بسهولة وفي متناول الجميع، ولكن تحتفظ الدولة بدور قيادي ومهيمن على مستوى الاقتصاد العالم، بحيث يجب عليها حماية الأصول الاقتصادية للأمة في ظل التنافس الاقتصادي الدولي.

من أجل ذلك يجب أن يتخذ الذكاء الاقتصادي سياسة عامة منشودة من قبل الدولة، يتم تحديدها لتضع مواردها لخدمة الاقتصاد بأسره، واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على المصالح الاقتصادية طوية الأجل للأمة، فالشركات أصبحت تتوقع من الدولة ليس فقط الدفاع عن مواقف التجارة الوطنية، وإنما أيضا التدخل في تحديد وتعريف المعايير والأنظمة التي تؤثر على قدرتها التنافسية، على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية المشرفة على تنظيم الاقتصاد والتجارة العالمية (كالاتحاد الأوروبي، المنظمة العالمية للتجارة...)، ويلعب الذكاء الاقتصادي دور استراتيجي مهم في سياق النضال من أجل النفوذ التي تخوضها الدول والتكتلات الاقتصادية¹.

ثالثا- خصائص الذكاء الاقتصادي: للذكاء الاقتصادي عدة خصائص نذكرها كما يلي:

¹: Anne-Gaëlle SAÏAH , op cit, p3. مع ترجمة و بتصرف.

-
- تتبع المعلومات والتأكد من صحتها مما يقلص عدم اليقين عليها؛
 - الاستخدام الاستراتيجي و التكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات؛
 - وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين؛
 - وجود علاقات قوية بين المؤسسات ، الجامعات، الإدارات المركزية و المحلية ؛
 - إدماج ممارسات تشكيل جماعات الضغط و التأثير؛
 - إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية الجيوسياسية؛
 - اعتماد العالمية كسلم لاتخاذ القرارات،
 - السرية في نشر المعلومات و الحصول عليها بطريقة شرعية .
- في هذا السياق، ينطوي الذكاء الاقتصادي على حد سواء، فيما يتعلق بتطوير المؤسسات وحماية ودفاع الأمة حيث¹:
- يتم تنظيمه حول تنمية وتنافسية المؤسسات؛
 - أنه يتم إدخال فكرة الشركات الوطنية التي على اتصال وثيق بين مقتضيات الأمن والدفاع عن الأمة. حيث أن الدولة تشارك وتساهم في الاستراتيجيات وإدارة تنمية المؤسسة والحفاظ على قدرتها التنافسية، كما يتدخل أيضا لتعزيز العلاقات مع المجالات الأخرى، السياسية، الاقتصادية والعلمية؛
 - إن المجتمعات الإقليمية في حد ذاتها قامت بتطوير فكرة "الذكاء الإقليمي" كأداة للاستراتيجية، التواصل والقيادة.

مع ترجمة و بتصرف. Ibid,p 56-57 : ¹

المبحث الثاني: الاطار العلمي للذكاء الاقتصادي

بعدما تم التعرف على الاطار المعرفي للذكاء الاقتصادي، يتم التوجه إلى الاطلاع على الاطار العلمي للذكاء الاقتصادي، والذي يخص مكوناته، سيرورة عمله وغيرها. لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تم التعرض في المطلب الأول إلى المكونات الأساسية للذكاء الاقتصادي ومستوياته، وإلى المهام الرئيسية للذكاء الاقتصادي وأبعاده في المطلب الثاني.

المطلب الأول: المكونات الأساسية للذكاء الاقتصادي ومستوياته

أولاً- مكونات الذكاء الاقتصادي: يكمن الذكاء الاقتصادي في التحكم وحماية المعلومة الاستراتيجية

لأي عون اقتصادي. ويهدف إلى ثلاثة أغراض:

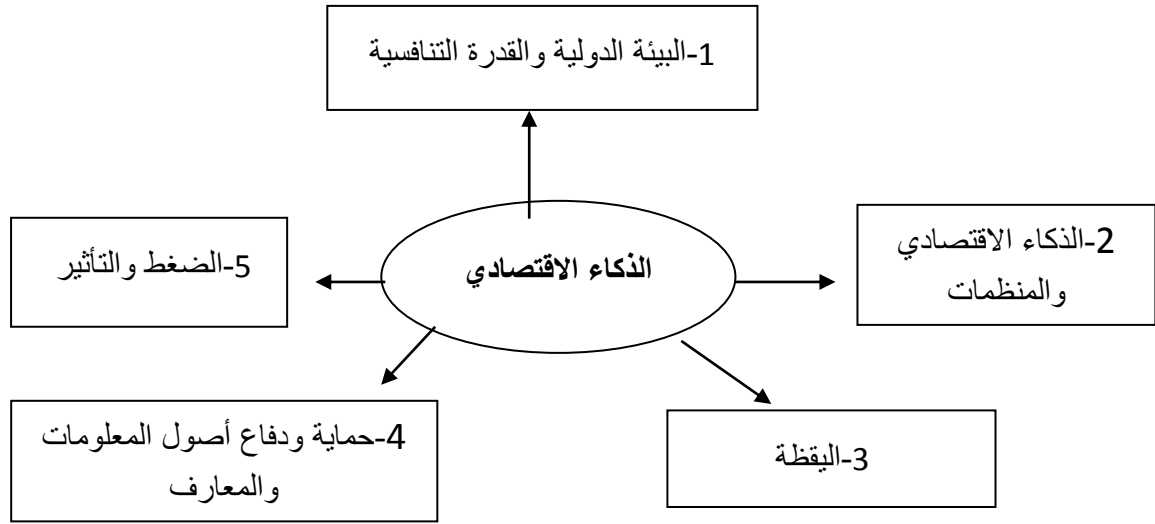
- القدرة التنافسية للنسيج الصناعي؛

- تحقيق الأمن على مستوى الاقتصاد والمؤسسات؛

- تعزيز تأثير الدولة.

وبين الشكل (12) الموالي الخمس أقطاب التأسيسية للذكاء الاقتصادي:

الشكل (12): أعمدة الذكاء الاقتصادي



Source : François Jakobiak, (2009) : l'intelligence économique techniques et outils, 2ème édition, EYROLLES éditions d'organisation, paris, p7. مع ترجمة

ويمكن توضيح هذه الأعمدة كما يلي¹:

1-1 القطب الأول: البيئة الدولية والقدرة التنافسية: إن الذكاء الاقتصادي هو الاستجابة الثقافية

والتفذية لإشكالية العولمة ومجتمع المعلومات. ولذلك من الضروري الاستيعاب الجيد لهذه

المفاهيم، إن الفرص والتهديدات التي تولدها كل من الشركات والدول بالإضافة إلى التغييرات التي

¹: François Jakobiak, (2009) : l'intelligence économique techniques et outils, Idem, p 7-8.

مع ترجمة و بتصرف

تترتب عنها، دون إهمال تعايشها وتفاعلها مع القضايا القديمة (استراتيجية السلطة، المجتمع التقليدي، تأثير الثقافات الوطنية على الإدارة الرشيدة لكل من الدولة والمؤسسات، الثقافات المضادة...). لذلك يجب على الذكاء الاقتصادي أن يأخذ بعين الاعتبار تأثيرات العولمة والثورة المعلوماتية على مستوى الدولة، الأقاليم والمؤسسات.

1-2 القطب الثاني: الذكاء الاقتصادي والمنظمات: إن العديد من التجارب العلمية تظهر أن الشركات لا تزال لديها صعوبة لتبني مفهوم الذكاء الاقتصادي وممارسته. من المهم أن نظهر للأعوان الاقتصاديين الأهمية القصوى للذكاء الاقتصادي، هذه الأهمية التي تظهر حالياً على مستوى المجموعات الكبيرة ولكن بشكل غير كاف على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

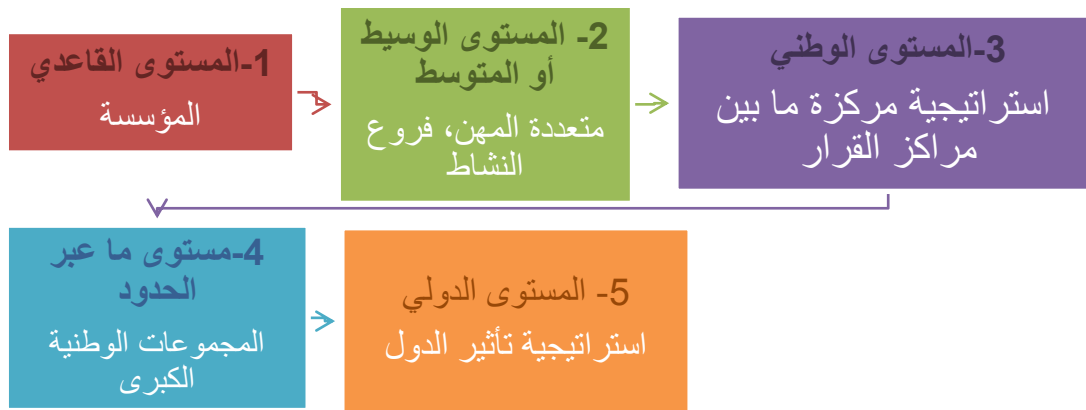
1-3 القطب الثالث: اليقظة: إن عملية اليقظة من حيث المفهوم العام لجمع، استغلال ونشر المعلومة هي في قلب جهاز الذكاء الاقتصادي.

1-4 القطب الرابع: حماية ودفاع أصول المعلومات والمعارف: تكمن في حماية تراث المؤسسة.

1-5 القطب الخامس: الضغط والتأثير: إن سياسة الضغط والتأثير تعد من الاستراتيجيات المهمة التي تستعملها المؤسسة وهي جزء مهم من عملية الذكاء الاقتصادي.

ثانياً - مستويات الذكاء الاقتصادي: تكمن المستويات التي يتم أخذها بعين الاعتبار في الذكاء الاقتصادي كالتالي: المؤسسات، الفرع المهنية، المستوى الوطني (الإدارة المركزية)، العابرة للحدود (الشركات المتعددة الجنسيات)، والمستوى الدولي، حيث هناك تداخل وتفاعل بين كل الأعوان لجميع المستويات. وتم توضيح ذلك في الشكل (13):

الشكل (13): الخمس مستويات للذكاء الاقتصادي



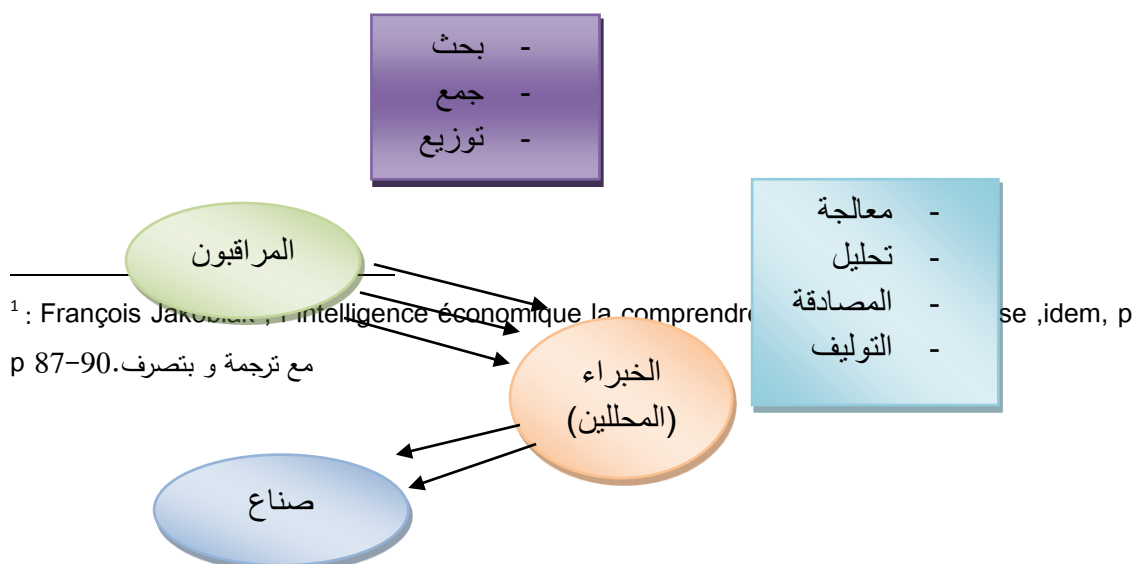
Source : François Jakobiak ,(2006) :l'intelligence économique la comprendre, l'implanter et l'utilise, éditions d'organisation, groupes Eyrolles, Paris,p83. مع ترجمة و بتصرف.

و مما سبق يتم حشد الأطراف الفاعلة في تطبيق الذكاء الاقتصادي¹ :

- **على المستوى القاعدي:** والذي يشمل المؤسسة، هناك ثلاث فئات متميزة تتدخل: المراقبون، الخبراء وصانعي القرار. إن وظائف المراقبة، الخبرة وصنع القرار يتم تحقيقها مهما كان نوع الشركة. في مجموعة كبيرة يتم تنظيم هذه الجهات الفاعلة في شبكات (الشكل 14) والتي يبين فيها كذلك العمليات المسندة لكل هذه الشبكات.

حيث أن شبكة المحللين أو الخبراء تشكل حجر الزاوية في الذكاء الاقتصادي: وهنا المعلومات الخام التي بثها المراقبون (الشبكة 1) يتم تحويلها إلى معلومات أو بيانات متقدمة، قابلة للاستخدام والتفسير من قبل صانعي القرار (الشبكة 3) من طرف هؤلاء (المحللين الشبكة 2).

الشكل (14): شبكة الأعوان للذكاء الاقتصادي



¹ : François Jakobiak , l'intelligence économique la comprendre se ,idem, p
مع ترجمة و بتصرف. p 87-90.

Source: François Jakobiak , l'intelligence économique la comprendre, l'implanter et l'utiliser ,Op Cit, p88. مع ترجمة و بتصرف.

- **على مستوى المتوسط:** متعدد المهن، و تتم عن طريق المديرين التنفيذيين للنقابات المهنية، والمراكز التقنية الصناعية والتي تلعب دور المراقب والخبير في نفس الوقت.

- **على المستوى الوطني:** الاستراتيجيات المركزة أو المتخذة بين مراكز القرار تعني أن صناع القرار في الحكومة أو الإدارة المركزية (الوزارات) هم الأعوان الرئيسية، حيث تتضمن العديد من الوزارات: البحوث، الداخلية، الجيش، الدراسات العليا، الصناعة، التجارة، الأعمال الخارجية، وغيرها.

- **على مستوى ما عبر الحدود:** تكمن من خلال مدراء الشركات المتعددة الجنسيات والتي يجب أن تكون فعالة.

- **على المستوى الدولي:** يجب أن تشكل قمة (اجتماع يتم تحديد فيه المنهجية المتبعة) تتبعها الدول فيما يتعلق بالسياسة المتبعة في الذكاء الاقتصادي.

المطلب الثاني: المهام الرئيسية للذكاء الاقتصادي وأبعاده

وقبل التطرق إلى أبعاد الذكاء الاقتصادي، يجب أولاً تحديد المهام الرئيسية له على النحو

التالي:

أولاً- المهام الرئيسية للذكاء الاقتصادي

1-1 التحكم في المعرفة: من بين العناصر الأساسية لنجاح أي مؤسسة هي المعارف والخبرات، والتي يعتمد عليها نجاح المشاريع في المنظمة، وفي هذا الصدد فإن الذكاء الاقتصادي يعتمد أولاً، من خلال هذه الوظيفة على تدوين وتخزين وإدارة ومراقبة المعرفة من أجل أن تكون لدى المؤسسة قاعدة بيانات صلبة ويمكن لموظفي الشركة الوصول إليها بكل سهولة، وتعزيز التبادل بين الأفراد لتأمين وتعزيز المعرفة الضمنية داخل المنظمة. (سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الرابع).

2-1 الكشف عن الفرص والتهديدات: من الواضح أن الذكاء الاقتصادي يمكن كشف الفرص والتهديدات من خلال إجراءات معلوماتية مطبقة وخاصة من عملية اليقظة، ويمكن تحديد الفرص في ظهور تكنولوجيات جديدة و باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أسواق جديدة، أو في ظهور حلفاء من شأنهم أن يرفعوا في أداء المؤسسة، أما فيما يتعلق بالتهديدات التي يمكن أن تواجهها المؤسسة فتكمن مثلاً في المعلومات، تقادم الخبرات والمعارف، تهديدات على المنتجات وغيرها.

كما يمكن للمؤسسات أن تواجه أخطار تؤدي إلى حدوث أزمات تؤثر عليها بشكل سلبي، ومنع حالات الأزمات تكمن في المقام الأول حول معرفة المخاطر الكامنة في أنشطتها، ورصد القضايا الحساسة. إن فهم المخاطر المرتبطة بأنشطة المنظمة هي خطوة أساسية لمنع الأزمات، وهذه المعرفة يجب أن تكون عالمية ومعروفة لدى جميع موظفي الشركة. ولكن على أرض الواقع، فإن تبادل المعلومات يكون بدرجات مختلفة، بحيث أن رؤساء الإدارات المختلفة عموماً يعرفون مخاطر صناعته، ولكن نادراً ما يتم تقاسم هذه المعرفة مع مسؤولين آخرين، بما في ذلك الإدارة العليا. إن السيطرة على هذه المخاطر تتطلب على الرقابة والحفاظ على وضع الاستعداد النشط "اليقظة"،

ودورة الاستخبارات والترقب الجيد للمخاطر وللمؤشرات سواء كانت اقتصادية، مالية وغيرها، والأطراف الاستراتيجية للتحالفات وإنشاء الشبكات¹.

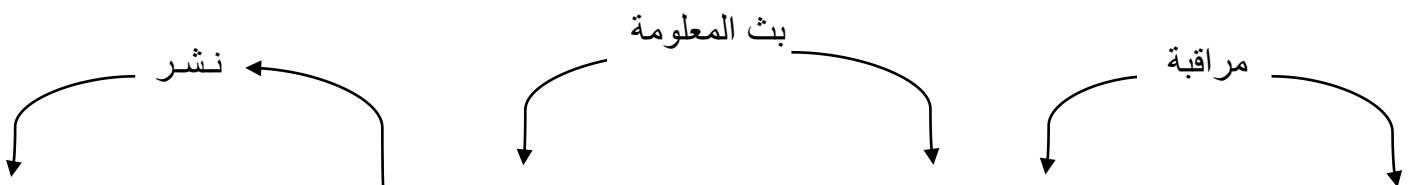
3-1 التنسيق بين الأعوان والأنشطة: هذه الميزة الهامة لعملية الذكاء الاقتصادي تسمح بتوحيد الجهود الفردية في نهج متين وجماعي يساهم في مزج جميع المعارف التنظيمية وخلق معرفة الجديدة ويعتبر الذكاء الجماعي أداة تساهم في ذلك.

4-1 وضع وتنفيذ استراتيجيات التأثير: نظرا للتقلبات في السوق الاقتصادية والمنافسة الشرسة من العولمة، فإن سياسة التأثير تعد أداة مهمة جدا للتلاعب والتأثير على البيئة لصالح المنظمة، من خلال نشر المعلومات ذات الصلة بأهداف المنظمة.

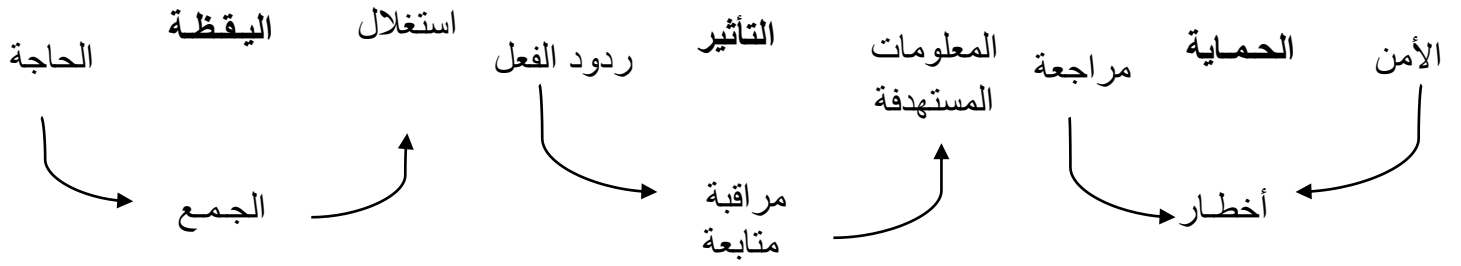
ثانيا- أبعاد الذكاء الاقتصادي: حيث يمكن المزج بين ثلاثة أبعاد للذكاء الاقتصادي: الاستعلامات الاقتصادية أو اليقظة، حماية المعلومات و التأثير على النحو الموالي (الشكل 15) :

- الحماية القانونية والتقنية للمعلومة التي تحتفظ بها المؤسسة (جانب دفاعي)؛
- البحث والعثور على المعلومات المفيدة (ذات الصلة) بواسطة اليقظة والتعاون؛
- التأثير والذي هو المنبع للأداء الاقتصادي والذي يفترض وجهة نظر الواسعة (جانب هجومي).

الشكل (15): أبعاد الذكاء الاقتصادي



¹: Fatima Zohra SOSSI ALAOUI, Mohamed OUMAL et Omar OUHEJJOU,(2013) : Gouvernance et intelligence économique , une conférence internationale Economics and Management of Networks Conference, tenu le 21-23 novembre 2013 a Agadir, Morocco, p8. مع ترجمة وبتصرف.



Source : Audrey Knauf, Op cit, p29. مع ترجمة وبتصرف.

من خلال الشكل (15) نلاحظ ما يلي:

1-2 سياسة اليقظة

أنها عملية تحويل المعلومات المحصل عليها في إطار مراقبة المحيط(من خلال تحديد الحاجة، جمع، استغلال ونشر المعلومة) من أجل معرفة واكتشاف الفرص وتقليل المخاطر وهي نظام لتحقيق الإبداع واتخاذ القرارات الاستراتيجية¹. (سيتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الرابع). إن هذه السياسة (اليقظة الاستراتيجية) والتي يطلق عليها أيضا بوظيفة الاستعلام أو يمكن أن نقول وظيفة المخابرات تستخدم لتعديل المعلومات التي قد تكون موجودة بين الشركة ومنافسيها، لصالح هذه الشركة والتي يمكن أن تستفيد منها أكثر من منافسيها.

2-2 سياسة الحماية (إدارة مخاطر المعلومات)

إن المقصود بمفهوم الحماية هي حماية التراث الفكري والمعلوماتي والدفاع عليه من جهة، ومن جهة أخرى الحرص على تأمين أنظمة المعلومات. ومن الجانب الأول فإن التحكم في التراث العلمي، التكنولوجي والتنافسي للمؤسسة وحمايته يكون إما عن طريق تحديد بشكل دقيق تراث المؤسسة المتواجد في المعلومات التي تملكها كبراءات الاختراع مثلا والتي تعد جزء من الترسانة الدفاعية للمؤسسة كما يحمي المعرفة التقنية، بالإضافة إلى أنماط العمل المعمول بها، أو خبرة

¹ : Sophie Larivet François Brouard, Stratégies des PME et pratiques d'intelligence économique et de veille stratégique, Communication soumise au 5ème congrès international de l'Académie de l'entrepreneuriat, Sherbrooke, 4-5 octobre 2007, p p 3- 4. مع ترجمة و بتصرف.

الموظفين من جهة، أو عن طريق الحماية ضد التهديدات العرضية من جهة أخرى، كالأخطاء الناجمة عن عدم الانتباه أو نقص في المهارة أو الخبرة، والكوارث الطبيعية. ويتسع أمن المعلومات ليشمل الإجراءات والتدابير المستخدمة في المجالين الإداري والفني لحماية المصادر البيانية من التجاوزات والتدخلات غير المشروعة التي تقع عن طريق الصدفة أو عمدا عن طريق التسلل كالتجسس، سرقة البيانات والاحتتيال¹.

لتحديد وحماية تراث المؤسسة تستخدم مناهج مختلفة، والأكثر شهرة يتمثل في المقاربة الأمنية، والتي تتمثل في تحديد ووضع تحت المراقبة العناصر العلمية، التكنولوجية والتنافسية للمؤسسة. كما لا تستند حماية موارد الشركة حصرا على النظم والإجراءات، إذ ينبغي أولا القيام بعمليات تنقيف، توعية وإشراك جميع العاملين في أنشطتهم اليومية.

ونلاحظ أن أحسن تقنية للحماية ضد تسرب المعلومات هو توعية الموظفين، إذ يجب على كل عامل في الشركة أن يكون على علم بالتحديات والاضطلاع بمسؤولياته، والمشاكل التي يمكن أن يواجهها، لذلك فإنه من المستحسن تقسيم وفهرسة المعلومات، من خلال وضع إجراءات لتداول الوثائق ومراقبة توزيعها وفقا لتصنيفاتها، وتقييد الوصول إليها إلا لمن لديه الحق بمعرفتها، والحد الأدنى للحماية هو فرض أو حظر تشفير البث الرقمي إذا كانت الرسالة حساسة جدا.

بالإضافة لذلك، يتواجد داخل الشركة أعضاء يمكن التلاعب بهم بسهولة للحصول للمعلومات، وفي هذه الحالة فإنه من المستحسن الكشف عن الأشخاص المحتمل جدا التعرض للتلاعبات التكتيكية الخبيثة(المحبطة، الهشة نفسيا ...)، وخاصة الأفراد الذين بإمكانهم الحصول

¹ :دلال صادق وحديد ناصر الفتال، (2008): أمن المعلومات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،

على المعلومة الحساسة، والتحذير من خطر زعزعة الاستقرار الذي يمكن أن يقع على الموظفين، والتنبيه على الضغوطات، الابتزاز ومحاولات الفساد.

كما أنه في حالات التسلل والاختراق فإن بإمكان المؤسسة وضع تدابير وقائية كمراقبة مواقع الرصد (أنظمة الإنذار، بيوميتريات ...) وخلق مواقع للتخزين، بالإضافة إلى حماية نظام المعلومات (مفاتيح الدخول، أنظمة تشفيرية، مواقع مؤمنة...)، ومن أجل ذلك يمكن تشكيل نقطة أمنية وتكنولوجية تساهم في الحفاظ على المعلومات، واستعمال المعايير الأمنية: ISO 13335 لإدارة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ISO 15408 لتقييم سلامة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ISO 27001 شهادة الجودة للممارسة، و ISO 27002 مدونة قواعد السلوك لإدارة أمن المعلومات¹.

ومن الجانب الثاني تستخدم وظيفة الحماية في إدارة وتسيير مخاطر المعلومات، وبعبارة أخرى حماية المعلومات المحتفظ بها أو المصدرة من قبل المؤسسة، بما في ذلك المعتمد عليها من قبل المنافسين، وبالتالي فإن وظيفة إدارة مخاطر المعلومات تحافظ على تناسق وتماثل المعلومات لصالح الشركة التي تدير هذه المخاطر.

ويمكن تحديد سياسة حماية المعلومة على النحو التالي²:

- حماية الأصول غير الملموسة للشركة؛
- تحديد التوجيهات العامة والأولويات؛
- وضع، تنفيذ صيانة وتطوير مستودع لحماية المعلومات (السياسات، الأدوار، المسؤوليات، العمليات والمعايير)؛

¹: Claude Delesse, (2011) :Personnalisez l'intelligence économique –de la compréhension à l'action !, Afnor, pp94-95. مع ترجمة وبتصرف.

²: Rapport CIGREF, (2008) :Protection de l'information Enjeux, gouvernance et bonnes pratiques, p10. مع ترجمة و بتصرف.

- توعية وتنقيف الإدارة/ الموظفين في جميع المستويات؛

- تحديد ومعالجة نقاط الضعف الأساسية؛

- ضمان الامتثال والرقابة.

- سياسة التأثير

بعض الخبراء يستعملون مفهوم الضغط والتأثير، ويمكن أن يصنف مفهوم التأثير على أساس أنه عملية كامنة وواردة تمارس على شخص أو شيء ما. إن أي استراتيجية تأثير تتطلب بناء هوية واضحة، وينعكس هذا من خلال فهم البيئة، ومعرفة الأشخاص الذين يتخذون القرارات ولديهم القدرة على التأثير.

إن وظيفة التأثير تسعى إلى تغيير وتعديل البيئة من خلال الضغوط المعلوماتية، حيث تعد "عمليات اللوبي" (lobbying) من عمليات التأثير الكلاسيكية الممارسة من طرف الشركات، ولكن يوجد هناك أنواع أخرى يمكن جمعها في فئتين: التنسيق والإحباط. حيث تقوم الشركات ببعث إشارات التنسيق عندما يريدون تجنب تصادم مع الشركات المنافسة (التجنب)، أو مع المؤسسات الشريكة (التي تكون معها على اتفاق). أما فيما يتعلق بإحباط أو تثبيط الشركات المنافسة يكون عن طريق تضليل نظام استعلامهم (نظام ذكائهم) من أجل أن توقعهم في الخطأ أو تشلهم، وتكمن عمليات التضليل في: الإعلان عن عمليات الاسترداد أي عمليات إعادة الشراء الوهمية، أو من خلال احتلال مكان الرائد على نطاق سوق غير معروف.

كما يمكن أن تستعمل المؤسسة الشبكات والاتصالات المستهدفة بغية الوصول إلى مرادها: تقوية صورتها في السوق، تعزيز مصالحها، جلب زبائن المؤسسات المنافسة ومورديهم وغيرها، والعمل حسب احتياجاتها. كما أن التأثير على حلفائها، إضعاف صورة المؤسسات الأخرى أو

إرباك موظفيها تعد من العمليات (ضد المنافس) السرية في عملية الذكاء الاقتصادي. وغلبت على هذه العمليات أكثر فأكثر الجانب المعلوماتي، بحيث أن البعض أدخل مفهوم "معركة المعلومات" للتعبير عن هذا التطور، وفي هذا السياق يوجد ثلاث استراتيجيات ممكنة: الحرب من أجل المعلومات، الحرب ضد المعلومات، والحرب باستعمال المعلومات، وتسعى الأولى إلى التقاط أو تسريب المعلومات الاستراتيجية والسرية، أما الثانية فتهدف إلى حرمان المنافس من الوصول إلى المعلومات، والأخيرة تقع بوضوح في منظور من التضليل والتلاعب باستعمال المعلومة، إلا أن مفهوم الذكاء الاقتصادي لا ينحصر على هذه العمليات فقط¹.

المطلب الثالث: تعليم الذكاء الاقتصادي وتحديد سيرورة عمله

لتحديد سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي يجب التعرض أولاً إلى كيفية تعليمه كما يلي:

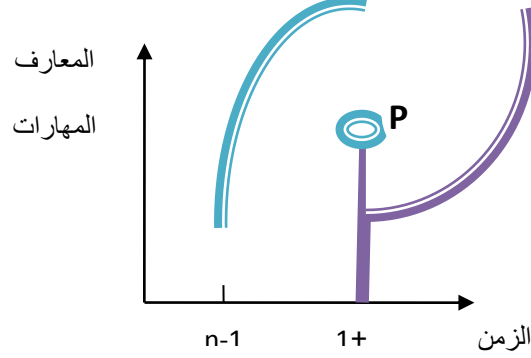
أولاً- تعليم الذكاء الاقتصادي: بمجرد اتخاذ القرار بوضع نظام شامل للذكاء الاقتصادي داخل المؤسسة، فمن واجب المندوب العام أو المسؤول التنفيذي بتعليم وتدريب طاقم المؤسسة.

يرى البعض أن تحديد موقف استباقي أو ترقبي يشكل ضماناً للاستدامة الشركة والقدرة على مواجهة الأزمات. يتمثل هذا الموقف في التركيز على الخبرة، والحصول على ردود الفعل والمعرفة **والتقاط الإشارات الضعيفة (الفصل الخامس)** بصفة تراكمية دون أن تكون هناك حاجة فورية لذلك، ويجب أن تكون هذه العملية هي الأولى في سيرورة الذكاء الاقتصادي، والتي ستكون محددات وأدوات دورة الأسئلة والأجوبة التي يعتمد عليها لتحديد الاحتياجات داخل نظام الذكاء الاقتصادي.

¹: Gilles Balmissse et Denis Meingan,(2009) : la veille 2.0 et ses outils, management et informatique, Lavoisier, Paris, p59. مع ترجمة وبتصرف.

وللأسف، فإن الموقف السائد في المؤسسة يمثل عكس ذلك بمعنى أنه يشمل في الانتظار إلى أن تواجه الحاجة لأمر ما من أجل القيام بالبحث عن المعرفة الخاصة به، وبالتالي يجب تخصيص وقت للتعلم، لاكتساب واستيعاب في مجال المعرفة المكتسبة بالفعل.

الشكل (16) : توقع المشاكل



Source : Bernard besson et Jean-Claude Possin,(2001) :Du Renseignement à L'intelligence économique, DUNOD, 2^{ème} édition, Paris, pp 153-154. مع ترجمة ويتصرف.

في مواجهة مشكلة ما نسميها "P"، والموقفين التي ذكرناهما سابقا يشكلان المنحنيين الممثلين في الشكل (16)، بحيث المنحنى "بلون أزرق" يتوقع المشكلة والذي يسمح له بالسيطرة عليها بكل سهولة وفي الوقت الذي يظهر فيه، في حين أن المنحنى البنفسجي يجسد موقف كلاسيكي يتمثل في انتظار حدوث المشكلة من أجل تعلم واكتساب ردود الفعل المناسبة لمواجهتها، وكما هو مبين في الشكل (16) نلاحظ أن فقط الموقف التوقعي هو الذي يضم في الوقت المناسب النقطة "P"¹.

على المستوى الميداني، تم ملاحظة أن مديري المؤسسات لا يهتمون بالذكاء الاقتصادي

إلا في حالة الطوارئ وفي حالة مواجهة حادث كبير أو أزمة خطيرة.

¹: Bernard besson, Jean-Claude Possin, op cit, p 154. مع ترجمة ويتصرف.

وبما أنه تم اتخاذ قرار تعليم الذكاء، فإن محتوى هذا المفهوم يجب شرحه بالتفصيل ونشره على مستوى المؤسسة، والمحتوى النظري الشامل للأدوات الضرورية للذكاء الاقتصادي يجب توزيعه على كل أعضاء المؤسسة لتطبيقه، وكذلك لمعرفة أنه بتطبيق الذكاء الاقتصادي يكون هناك شبكة وصل ما بين العاملين للتحكم في المعلومة وتحليلها وتوزيعها فيما بينهم.

ويجب أن لا تكون المصطلحات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي غامضة أو غير دقيقة، بحيث يجب على المندوب العام الإجابة على كل الأسئلة التي من شأنها تعطي للعاملين توضيح عن طريقة عمل هذا النظام داخل المؤسسة، وفي هذه المرحلة، فإن السرية أو الخصوصية غير مجدية، ويجب أن لا يحيط أي لغز أو غموض في كيفية تنفيذ الذكاء الاقتصادي. ويجب أن يدرك الجميع أن الذكاء الاقتصادي يثري رأس المال الفكري للمؤسسة عن طريق توفير معلومة واضحة ومؤكدة.

يعتبر الذكاء الاقتصادي كشبكة الانترنت للمؤسسة، بحيث يجب أن يتأكد كل فرد من إمكانية دخوله في ذاكرة الذكاء الاقتصادي لطرح الأسئلة والحصول على الأجوبة التي يحتاجها. كما يستطيع كل شخص يمتلك مهارة معينة من طرح أسئلة للذاكرة الرئيسية، بشرط أن يكون هناك نظام داخلي يسمح بهذه العملية، وعلى مجموعة المحللين والخبراء تحصيل كل المعلومات الموزعة وتحليلها ثم الحرص على نشرها بشكل كامل ومتداول لكل الأطراف، وأن أي بريد داخلي، الكتروني أو ورقي يجب أن يشكل حوصلة بطريقة منظمة لمبادرات الذكاء الاقتصادي.

ثانياً - سيورة عمل الذكاء الاقتصادي

1-2 من بين أساسيات الذكاء الاقتصادي هو **تحديد الاحتياجات**: إن الجهل هو الوجه الخفي للمعرفة الذي لا نستطيع ولا يمكننا أن نراه. بحيث إذا كان أي هيكل مؤسستي يعرف كل شيء حول بيئته التنافسية، التكنولوجية والسياسية لا يحتاج لأن يحتوي على ذكاء اقتصادي، لأن الذكاء

الاقتصادي يجب أن يشير إلى الحاجة، لذلك الخطوة الأولى تكمن في تقييم ما نجهله (الجهل يسبق الحصول على المعرفة)، والتقييم الصحيح والفعلي لما لا نعرفه يجبر إلى التواصل مع الغير عن طريق طرح الأسئلة والحصول على إجاباتها، إذ أن الجزء الأصعب هو صياغة وترجمة الأسئلة بلغة واضحة من شأنها أن تجلب للشركة المعلومات ذات الصلة ومفيدة لها، أي معرفة التهديدات أو الفرص التي كانت تجهلها. وإن أدوات الذكاء الاقتصادي تحول المناطق المظلمة إلى مسائل معلومة كالمراقبة، التحليل والمعالجة¹.

1-2 عمليات المراقبة: إن المراقبة هي القاعدة التي يبنى على أساسها الذكاء الاقتصادي، وهي تضم ثلاث عمليات مختلفة: البحث، الجمع والنشر.

في هذه العملية يمكن أن يقوم بها نوعين من الفرق: أولهم يكون أشخاص يطلق عليهم بالمتيقظين (تكوين فرقة عمل تدعى المتيقظين) حيث أن عملهم يشمل من البداية عملية تحديد الاحتياجات، البحث، جمع، استغلال، نشر، تحليل المعالجة والمصادقة عن المعلومة والتي تشكل الأداة الأولى في سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي وتمثل اليقظة، إن هؤلاء يقومون بهذه العملية على الدوام ودون انقطاع ودون أن يكون هناك الحاجة لذلك أو دون أن يكون هناك طلب للقيام بذلك، بحيث يتم تسمية الذين يقومون بالبحث، جمع المعلومات وتصنيفها "بالمتيقظين الوثائقيين"، وهناك فرقة أخرى تدعى "الموثقين" (خبراء المعلومات الوثائقية) إذ يستجيبون لطلب الإدارة باحتياجها للحصول على معلومة معينة، حيث يتميز عمل المتيقظ عن الخبير الوثائقي باستجابته إلى أهداف محددة: معالجة المشاكل، التركيز على منتج معين، تكنولوجيا خاصة، منافس محدد، من أجل الوصول إلى تحليل خاص واستخلاص النتائج وتقديم توصيات، أي أنه يمكن أن يقوم

¹: Bernard besson et Jean-Claude Possin, op cit, pp 21-22. مع ترجمة وبتصرف.

بالمراقبة، الحصول على المعلومات، تحليلها والوصول إلى معلومة مفيدة للمؤسسة (يتم توضيح ذلك في المبحث الثالث).

يقوم خبراء المعلومات الوثائقية (يمكن تسميتهم أيضا بأمناء المكتبات) بعملية البحث، جمع المعلومات ونشرها بحيث يضمنون تسيير وحفظ المعلومة، كما يقومون بتحديث الملفات وبنوك المعلومات.

1- البحث عن المعلومة: تتحقق في معظم الأحيان، من حيث الاقتباسات والمستخلصات، أو من خلال دمج قواعد بيانات، أو بواسطة فرز عدد من المجالات المجردة (الملخصة) أو المجالات الثانوية، وحتى المجالات العلمية والنشرات الصحفية.

في النظام التنظيمي للمؤسسة فإن شبكة المراقبين موكل إليهم وظيفة البحث عن المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة (من قبل خبراء المعلومات الوثائقية)، فمن شأن التطورات التكنولوجية مواكبة التطورات الجديدة (اكتشاف فرص جديدة)، كما يجب على الخبراء أو على المتقنين البحث عن الإشارات الضعيفة وتحديد مدى خطورتها على المؤسسة (سيتم التطرق إلى الإشارات الضعيفة في الفصل الخامس).

وللمعلومة عدة أنواع ومصادر مختلفة سيتم تناولها في المبحث الموالي بالتفصيل.

2- جمع المعلومة: يوجد فئات مختلفة من جمع المعلومات على المستوى التنظيمي للذكاء الاقتصادي التي يمكن تمييزها¹:

2-1 الجمع على التوالي المتعلق بالبحث الوثائقي على مستوى قاعدة البيانات: والتي يتم

انجازها خاصة من طرف خبراء المعلومات الوثائقية، وتتمثل في إمكانية الحصول على نصوص

¹: François Jakobiak , l'intelligence économique la comprendre, l'implanter et l'utilise ,Op Cit, مع ترجمة و بتصرف. pp 100-101

كاملة لوثائق متعلقة ببعض المراجع المرسلة إلى الخبراء عامة في شكل ملخص موجز؛ وعند قراءتها يقرر هؤلاء (الخبراء) بحتمية معرفة والتطلع على جميع المصادر والمراجع (كما سنراه في عملية المعالجة)، وباستعمال الانترنت أصبح الوصول المباشر إلى استكمال الوثائق يتم بشكل أسرع وأفضل.

2-2 الجمع الدوري (الموسمي) لبعض البيانات: تعد جزء إلزامي ببرنامج أي نظام للذكاء الاقتصادي. إلى جانب البحث على مستوى قواعد البيانات وبنوك المعلومات، فإن الرصد الدقيق لبعض المعلومات يعد ضروريا، بحيث ينبغي إعطاء الاعتبار لاسيما للشركات المنافسة والحصول على البيانات الصحفية والتقارير السنوية الخاصة بها، والتي تمكننا من الكشف على عدة أمور من بينها ثقافة هذه المؤسسات، السياسة المعتمد عليها، مبادئ أعمالهم، وتطورات أسهمهم. كما يجب التطلع على قائمة أو فهرس الموردين (المعدات والمواد الخام والمنتجات المصنعة)، فهي تشكل مصادر جيدة لمعلومات ذات نوع تكنولوجي، فني واقتصادي.

2-3 الجمع المتواصل والمستمر لمعلومات متفرقة: إلى حد بعيد تعد هذه العملية الأكثر صعوبة في تحديدها و في تنظيمها، وهي ضرورية جدا في سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي. وفي هذه المرحلة يتدخل مراقبين آخرين كإضافة خبراء المعلومات الوثائقية، حيث أن هؤلاء المراقبين هم عبارة عن أطر أو وكلاء مشرفين، وعن طريق وظيفتهم (من خلال السفر أو الاستقبال للغير) في المؤسسة يكونون اتصالات وعلاقات مهمة مع الخارج، إذ يتعرفون ويجتمعون مع تقنيين، عملاء، موردين، الشركات المصنعة للمعدات، أو مباشرة مع المنافسين. هؤلاء المراقبين ذو تخصصات مختلفة جدا منهم: الباحثين، المصممين المشاركين في مرافق المؤتمرات و الأعمال التجارية، رجال التسويق والتطوير الذين يذهبون لزيارة المعارض، الأحداث الكبرى، الموردين أو المقاولين من

الباطن، ووكلاء شبكات البيع خلال زيارة عملائهم. يمكن لجميع هؤلاء العاملين في الشركة الحصول على بيانات مهمة بطريقة قانونية ومتفاوتة الجودة والتي يجب مراقبتها.

بعد عملية البحث وجمع المعلومة، فإن هذه الأخيرة يجب أن تتم فهرستها على شكل تسمية الوثيقة برمز يسهل الوصول إلى هذا المستند.

3- نشر المعلومة: يوحد عدة أنواع من النشر تتمثل في:

- نشر المعلومات الخامة الثانوية (المراجع) أو الأساسية (وثيقة كاملة)؛
- نشر المعلومات المتقدمة.

بعد عملية البحث عن المعلومة وترصد الإشارات والمصادر؛ يتم توزيعها على شكل ملخصات في غالب الحالات إلى شبكة الخبراء والمحليين، ويكون ذلك بالبريد الإلكتروني خاصة أو بواسطة الفاكس، وكل هذه المعلومات تكون محفوظة داخل نظام المعلومات المتواجد في المؤسسة، ومثال عن ذلك، يمكن لشركة كبيرة للكيمياء في هذا المستوى نشر أكثر من ألف ملخص للخبراء المتخصصين المتواجدين في أنحاء البلد وكذلك المتواجدين خارج الحدود.

بعد أن يتم قراءة الملخصات، يقوم الخبراء باختيار من يحتاج إلى طلب للوثائق كاملة، والتي تنتقل إلى شبكة المراقبين من أجل الاقبال على عملية الجمع، حيث أن طلب وثائق كاملة متعلقة بنسب متغيرة من مراجع متفرقة، فمثلا للحصول على براءات الاختراع تكون النسبة أكبر من 10%، وبالنسبة للمقالات تكون النسبة أقل، إلا أن هذه النسب غالبا ما تتخضع نظرا لإمكانية المستخدمين النهائيين الوصول بسهولة أكثر للوثائق الكاملة. وفي نهاية عملية الجمع، يظهر شكل جديد من النشر المتمثل في نشر للوثائق الكاملة من المراقبين إلى المحليين. كما أن النشر يضمن مكون أساسي: المعلومات الغير الرسمية والتي يتم جمعها ثم نشرها من طرف مراقبين آخرين، وتتم هذه العملية بطريقة سرية في ظل شروط مراقبة من طرف الإدارة.

4- **عمليات الاستغلال:** تشمل عملية تحليل ومعالجة المعلومة ومن ثم المصادقة عليها. تستند عملية التحليل على دراسة معمقة لجميع الوثائق والملفات المقدمة من طرف خبراء المعلومات الوثائقية و شبكة المراقبين، من أجل استخراج ما هو مهم وخلق الأدوات التي تساعد على اتخاذ القرار أو الأدوات التي تدعم العمل الاستراتيجي.

وتعرف عملية التحليل على أنها وضع بالتوازي، عملية المقارنة، خصم، والوصول إلى فكرة تقودنا إلى الخلاصة. بحيث أن عملية التحليل تهدف إلى توقع، وكشف التهديدات والفرص(كمثلاً محاربة التضليل)، وكذلك كشف اشارات الانذار، أو متى تتحول الاشارات الضعيفة إلى علامة انذار مبكرة.

ويعرف "Alain Juillet"، المحلل على أنه "كل شخص طبيعي أو معنوي، يمارس بناء على الطلب أو بالمبادرة بنفسه، في وقت كامل أو جزئي، في القطاع الخاص أو العام، لنشاط المصادقة، الترجمة والتفسير، وتحليل المعلومة في واحد أو عدة مجالات من الخبرة. ويساهم المحلل في تحسين الأداء والابتكار، مع التنبيه ضد الأخطار والتهديدات وحماية المؤسسة"¹.

وهناك من يرى أن المحلل يضيف قيمة مضافة لعمل المتيقظ وذلك بالقيام بتحليل معمق للنتائج التي توصل إليها المتيقظ. وحسب جمعية مدقق الحسابات في الذكاء الاقتصادي للمعهد العالي لدراسة الدفاع الوطني ترى أن المحلل يقدم نوع من الوضوح أو الإضاءة على حالات من عدم التأكد التي يواجهها المقرر، وذلك بمعرفة معالجة، تصفية وأخذ المعلومات المفيدة المقدمة من قبل المراقبين والتحقق منها².

¹: Audrey Knauf, (2011) : Les dispositifs d'intelligence économique-compétences et fonctions utiles à leur pilotage, l'Harmattan , Paris, p162. مع ترجمة و بتصرف.

²: I dem, p163. مع ترجمة و بتصرف.

يتمثل العلاج في عملية تحضيرية تعطي للمعلومة قيمة مضافة، فإذا قمنا بالبحث عن المعلومات فيكون هذا من أجل استغلالها واستعمالها مما يستلزم عمليات مختلفة من المعالجة والتجهيز، ويوجد نوعين من المعالجة:

5- معالجة التشكيلات: ويمكن أن تتم كما يلي¹:

- * تحميل جميع المراجع والملخصات لملف معين، وبعدها قراءة الملخصات التي تم اختيارها؛
- * القضاء (عن طريق انتقاء الكتل ثم القيام بمسحها) على كل المعلومات الغير مفيدة والحفاظ على المعلومات المثيرة للاهتمام فقط؛
- * تلصيق ونسخ الكترونيًا لكل البيانات المحتفظ بها في مستند فارغ تحت برنامج خاص لمعالجة النصوص؛
- * كتابة عنوان خاص بالمعلومات المخزنة، ووضع عنوان ثانوي يبين مدى أهمية هذا الملف بالنسبة للمؤسسة ليسهل عملية الحصول عليها فيما بعد؛
- * وضع ملاحظات على المعلومات المهمة لكل ملف.

يقوم الخبير في الكثير من الأحيان بتنسيق هذه البيانات والملفات، بحيث يستخدم حجم قياسي موحد (ما يصل إلى 20 حقل منفصل) يضع فيه ملفات كانت على شكل يدوي أو الكتروني ومتعلقة بمراجع داخلية أو خارجية للمؤسسة في برنامج الكتروني خاص بهذه البيانات داخل نظام معلوماتي خاص بالمؤسسة.

قبل استعمال المعلومة ومن أجل اتخاذ القرارات وتحقيق العمليات يجب معالجة المعلومات

¹: François Jakobiak ,l'intelligence économique la comprendre, l'implanter et l'utilise ,Op Cit, p مع ترجمة و بتصرف.105

ذهنيا وعن طريق الحاسوب من أجل جعل البيانات الضمنية أكثر وضوحا.

المعالجة التحليلية الإحصائية: إن المعالجة الفكرية الأكثر أهمية من أجل الاستغلال المنهجي

للمعلومات الصناعية ترجع إلى التحليل الإحصائي لبراءات الاختراع، لأن هذا النوع من التحليل يستلزم خبير في المعلومات النصية، حيث يحتاج إلى معرفة خاصة للأدبيات التقنية وإلى التصنيف الدولي لبراءات الاختراع، كما يمكن استعمال التحليل الإحصائي والقياسي في تفسير المعلومات المالية والاقتصادية وغيرها.

بعد تحليل المعلومة ومعالجتها يتم **المصادقة** عليها، وهذه الأخيرة لا تتم إلا عن طريق أشخاص متخصصين في الميدان، بحكم المصادقية في الأول ثم بالوصول إلى مصادر أخرى للتأكد من صحة المرحلة الأولى، إلا أن هذه العملية لا تكون مؤكدة في جميع الأحيان، بحيث في بعض الحالات بعد التحليل والمصادقة، يمكن تصنيف الاستنتاجات إلى درجة 1،2،3، أو 4 والتي تشير على التوالي إلى : مؤكد، محتمل، مشكوك فيها، وغير محدد¹.

وفي المؤسسات الكبيرة يتم تشكيل فرق من المتقنين، الباحثين والمحللين من داخل وخارج المؤسسة ليقومون بالمراحل السابقة، وبعد هذه المرحلة يتوصل المحللين إلى نتائج يتم وضعها في ملخص تقدم إلى صناع القرار من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة، وهذه العملية يمكن أن تتم في كل ثلاثي من السنة أو يمكن أن تكون بدورة شهرية.

كما يمكن في هذه المرحلة الأخيرة تنسيق النتائج المقدمة بالتعاون مع مستشارين وخبراء في الذكاء الاقتصادي من خارج المؤسسة من أجل توفير رأي جديد ومحايد حول وضعية معينة تقدم إلى صناع القرار من أجل المقارنة ما بين النتائج والوصول إلى قرارات مؤكدة.

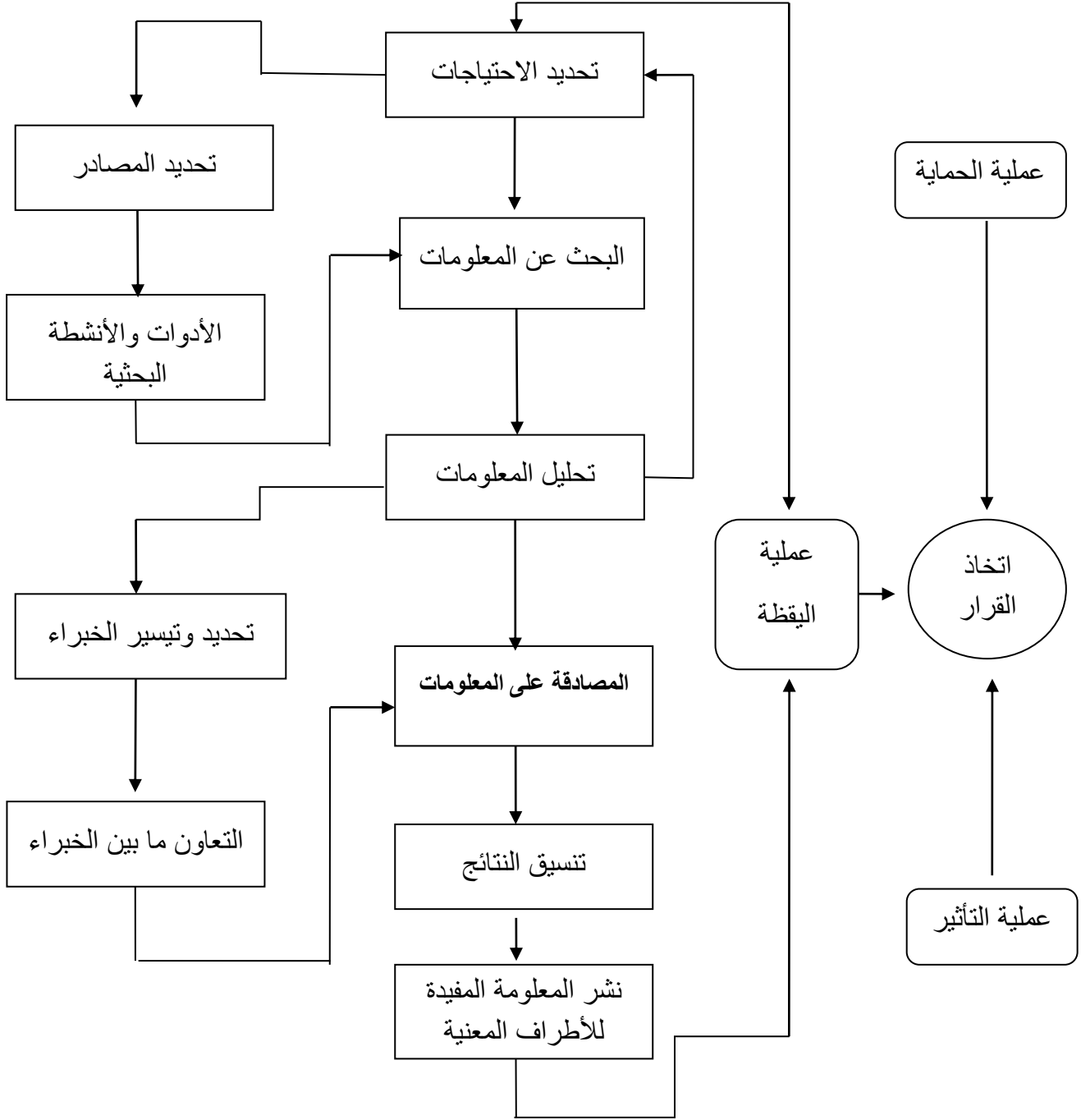
¹ : François Jakobiak ,l'intelligence économique la comprendre, l'implanter et l'utilise ,Op Cit, p 107 مع ترجمة و بتصرف.

كذلك، يمكن توفير نظام معلوماتي (حاسوبي) لصناع القرار، وذلك عن طريق تشكيل قاعدة داخلية للبيانات ناتجة عن التقارير النهائية التي تم تحليلها والمصادقة عليها (التحقق من صحتها)، والتي يمكن استجوابها عن بعد عن طريق شبكة الكمبيوتر المركزي للشركة، أو عن طريق الانترنت، مع ضرورة السرية في كل هذه العمليات.

في مراحل الذكاء الاقتصادي وبعد العمليات التي رأيناها سابقا (عملية اليقظة)، يمكن أن تستمر العملية، أولا بحماية كل المعلومات المستخرجة والمصادق عليها وتكون طيلة عملية اليقظة، كذلك في بعض الأحيان يتم الاستعانة بسياسة الضغط والتأثير، حينما يرى المتيقظون أو المحللون أنه من فائدة المؤسسة أن تقوم بعملية التأثير على منافسيها بطرق مختلفة كما رأينا ذلك مسبقا للوصول للنتيجة المرجوة.

وسيتم تلخيص كل ما سبق في الشكل (17) الآتي:

الشكل (17): وصف سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي



Source : Rapport CIGREF, (2005) : L'Intelligence Economique appliquée à la Direction des Systèmes d'Information :

Démarche et Fiches Pratiques,p 15. مع ترجمة و بتصرف.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمعلومة

في الوقت الحالي ونظرا للتطورات الاقتصادية والعولمة، أصبحت المعلومة تعد الأساس الذي تقوم عليها جميع الوظائف، وهذه الأخيرة هي أساس كون الذكاء الاقتصادي. من أجل ذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث تعرضنا في المطلب الأول إلى ماهية المعلومة-دورة المعلومات وخصائصها، ثم تطرقنا في المطلب الثاني إلى تصنيف المعلومات، وتناولنا في المطلب الثالث كيفية الكشف عن المعلومة الاستراتيجية.

المطلب الأول: ماهية المعلومة-دورة المعلومات وخصائصها

قبل التعرض إلى دورة المعلومات وخصائصها، يجب التطرق أولا إلى تحديد مفهوم هذه الأخيرة كما يلي:

أولا- مفهوم المعلومة

إن المعلومات هي نتيجة عمليات تنظيم، ترتيب، جدولة أو تحويل البيانات إلى مجموعات مختارة بطريقة معينة مما يزيد من فهمها بالنسبة للمستفيد، هذه مع ضرورة ملاحظة إن علاقة البيانات بالمعلومات هي علاقة ذات طبيعة دورية، حيث يتم تجميع وتشغيل البيانات للحصول على المعلومات في اتخاذ قرارات تؤدي بدورها إلى تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى مجموعة إضافية من البيانات، ويتم مرة أخرى تجميعها ومعالجتها للحصول على معلومات إضافية وهكذا¹.

كما يمكن تعريف المعلومات بالمعنى الإجمالي بالاستخبارات (أصل الاستخبارات) على شخص أو شيء ما، وبالتحديد تتضمن ثلاث مجالات: البيانات، المعلومات، والمعرفة.

¹: محمد الصيرفي، (2005): نظم المعلومات الإدارية، الطبعة 1، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص127.

ولقد تعددت وجهات النظر بشأن المعلومات كمصطلح تبعا للجهة التي تتداولها فيعرفها "التار" "Alter" على " أنها بيانات شكلها ومحتواها ملائم لاستخدام المعنيين". ويرأها "أوبراين" "OBrien" "بيانات حولت لتصبح مفيدة وذات معنى لمستخدميها المعنيين". ويذهب "غاندي" "Gandi" إلى أن "المعلومات يمكن تطويرها إلى معرفة عندما يتم تحليلها ضمن ثقافة المنظمة". وقد أشار "ديبونز" "Debons" على "أنها ظاهرة علمية تتضمن أربع دلالات أساسية هي¹:

- التعبير عن حالة المعرفة، بمعنى التحول من حالة ذهنية إلى أخرى.
- التعبير عن سلعة، بمعنى تمثيل العالم وما ينطوي عليه من أحداث وأشياء وحركات بصورة مادية يمكن تداولها والاستفادة منها.
- التعبير عن عملية، بمعنى تحويل البيانات إلى وضع معرفي جديد.
- التعبير عن بيئة، بمعنى تطوير التفاعل بين المتغيرات والظروف المحيطة بإنتاجها واستخدامها.

إن الحدود الفاصلة ما بين المعلومات والاستخبارات ليست دائما واضحة، بحيث يمكن تعريف الاستخبارات بكمية المعلومات المقدمة، المعالجة، والمحققة التي يتم توليفها لمجموعة قليلة من الأشخاص، ويستجيب في كثير من الأحيان إلى أسئلة مخطط لها ويخدم نهجا علميا.

كما يكمن مفهوم الاستخبارات في النشاط الذي يحول الوقائع المعروضة على شكل بيانات خامة إلى بيانات مفصلة، في سيرورة عمل معقدة تنطلق من المراقبة إلى غاية الاستهلاك. كما يمكن تعريف مفهوم الاستخبارات على أنه تنظيم منطقي، مفيد وفعال لمجموعة من المعلومات حول

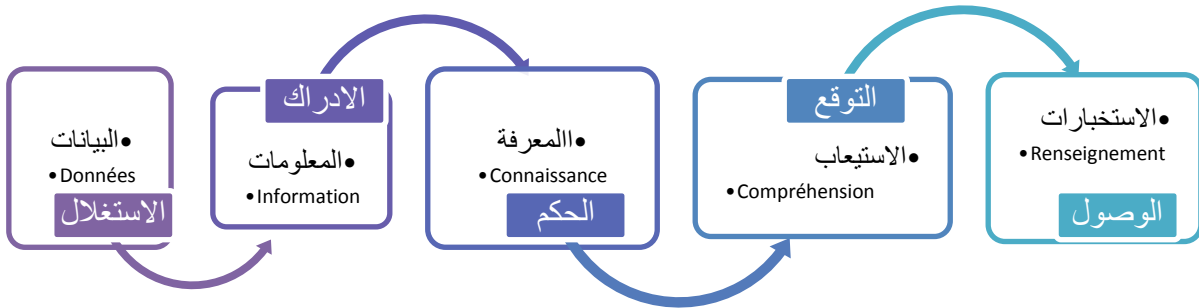
¹ : ليث عبد الله القهيوي، زياد كامل اللالا وبلال محمود الزادي، (2013): جودة المعلومات والذكاء الاستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ص ص 76-78.

موضوع معين¹.

ويمثل الشكل أدناه تحويل البيانات الخام (الصور والملاحظات والوثائق) إلى معلومات ثم إلى

استخبارات.

الشكل (18): من البيانات إلى الاستخبارات



Source : <http://www.parl.gc.ca/content/lop/researchpublications/prb0922-f.htm>, Jim Cox, Le renseignement : Définitions, notions et gouvernance. Consulté le 19/07/2014 à 12:45 مع ترجمة و بتصرف.

من خلال الشكل (18)، نلاحظ تواجد تسلسل هرمي يبدأ من البيانات الخام والتي تتم معالجتها واستغلالها لنصل إلى المستوى الثاني وهي المعلومات، وعندما تم جمع العديد من المعلومات ذات الصلة، ونبدأ بفهم الوضع (الإدراك)، يتم الارتقاء لنصل إلى مستوى من المعرفة، والذي يسمح لنا بتحديد الوقائع في سياق شامل، وبعد حصولنا على ما يكفي من المعرفة، يمكننا ممارسة الحكم والوصول إلى المستوى التالي من التسلسل الهرمي، ألا وهو استيعاب و فهم الأحداث الجارية.

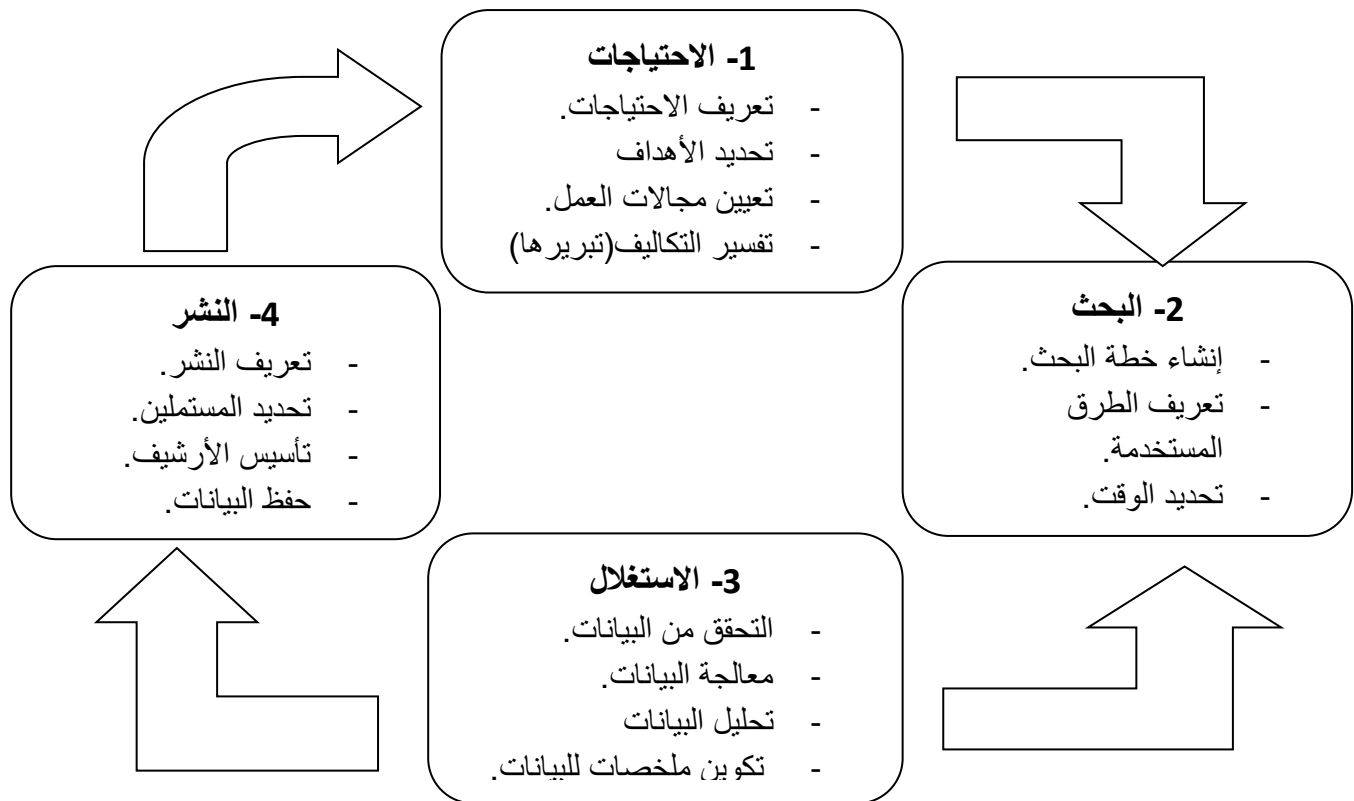
عند هذا المستوى، لدينا صورة أفضل للوضع القائم، أي المعرفة والتفهم لجميع الجوانب المقترنة بوقت معين. ومع ذلك، تتعلق الصورة فقط بالحاضر ولا يعني بالضرورة الأنشطة

¹: http://www.crime-reg.com/police3301/cr3301_cours11.pdf, Cours 11 : le renseignement, l'information, le risque, p38 مع ترجمة و بتصرف.

المستقبلية، وإن تقييم احتمالات المستقبل هو أعلى شكل من أشكال الإدراك، وأن التنبؤ المطبق على الاستيعاب يولد مفهوم الاستخبارات، الذي يستخدم بعد ذلك لتسهيل عملية صنع القرار.

ثانيا-دورة الاستخبارات أو المعلومات: وللسماح لإدارة معينة في مؤسسة ما للتعبير عن احتياجاتهم من المعلومات في بيئة آمنة، وبالتالي نشرها من أجل استخدامها الخاص، لا بد من منهجية متبعة، لأنه ما بين الحصول على البيانات الخام وغير الصالحة للاستعمال واستخدام المعلومات لاتخاذ القرارات، هناك عدد من الخطوات الضرورية التي يجب اتخاذها. والمعلومات ذات القيمة المستخرجة هي نتيجة عملية حركية لعملية الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي: دورة المعلومات المنبثقة من المفهوم العسكري.

الشكل (19): دورة المعلومات أو الاستخبارات



Source :Arnaud Pelletier et Patrick Cuenot, (2013) :Intelligence économique mode d'emploi : maitriser l'information stratégique de votre entreprise, Pearson, Paris, p99. مع ترجمة و بتصرف.

المتحصل عليها في الخطوة الرابعة تؤدي عموما إلى تحديد الاحتياجات من جديد، سواء شمل هذا

الاحتياج نفس الموضوع أو تعلق بموضوع آخر، وبالتالي الرجوع إلى المرحلة الأولى لتبدأ من جديد ودواليك.

ثالثاً - خصائص وأهمية المعلومات

تتميز المعلومات الجيدة بالخصائص التالية¹:

3-1 الوقت المناسب: من أجل الاستفادة الحقيقية والقصوى من المعلومات يجب أن يحصل صاحب القرار على المعلومة في الوقت المناسب، أي قبل فوات أوان وفرصة الاستفادة من هذه المعلومات، وهذا من أجل اختيار البديل الذي يعتمد على هذه المعلومات، وبالتالي تقييمه وتقييم مدى قدرته على حل المشاكل، فلا قيمة للمعلومة إن لم تصل في وقتها المناسب لأنها لن تفي بالغرض، وبالتالي لن تستطيع المساهمة في عملية صنع القرار؛

3-2 دقة المعلومة ووضوحها: ويتم تقسيمها كالتالي:

دقة المعلومة تعني النوعية الدقيقة للمعلومات، وعلى هذا الأساس فإنه ينبغي أن تكون هذه المعلومات التي تقدم للمستفيد في صورتها المفيدة والصحيحة، مع ضرورة خلوها من الأخطاء، حيث كلما كانت درجة الأخطاء الموجودة في المعلومات قليلة، كلما كان القرار المتخذ والمعتمد على هذه المعلومات أصح وأدق. كذلك فإن دقة المعلومات تشمل موضوعيتها أي أنها تكون بعيدة عن التحيز، حيث أن العديد من المعلومات قد تميل إلى التحيز لأفكار واتجاهات محددة بمعزل عن الأنظمة والاتجاهات الأخرى المختلفة؛

أما الوضوح فيشير هذا الشرط إلى الدرجة التي يجب أن تكون فيها المعلومات خالية من الغموض، فوضوح المعلومات يجعلها أكثر فائدة في المجال المطلوب بها، ومن أجل زيادة درجة

¹: بالاعتماد على :

محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، صص 140-142.
عثمان الكيلاني، (2006): أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، صص 20-21.

الوضوح في المعلومات يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على ما يلي:

وضع المعلومات والإحصائيات في جداول مبوية تمكن من تسهيل العمل بها؛

دمج المتغيرات المتشابهة وفصل المتغيرات المختلفة؛

استخدام الرسوم البيانية والنسب المئوية من أجل التوضيح.

3-3 المرونة: ويقصد بالمرونة قابلية المعلومات للتكيف لتلبية للاحتياجات المختلفة لجميع

المستفيدين، فمن خصائص المعلومات الجيدة قدرتها على التكيف لأكثر من مرة أو من طرف أكثر

من مستخدم أو متخذ قرار، وهذا الشرط أو المعيار يصعب قياسه بدقة ولكن يمكن تقييمه على

مدى واسع، فيمكن الحكم على أن معلومة ما تمتاز بالمرونة إذا كان بالاستطاعة الاستفادة في عدة

مجالات وعبر عدة مستويات من مستويات اتخاذ القرار.

3-4 عدم التحيز والسرعة: وتنقسم كما يلي:

بالنسبة لعدم التحيز فتعني هذه الخاصية عدم تغيير محتوى المعلومات بما يجعله مؤثرا على

المستفيد، أو تغيير المعلومات حتى تتوافق مع أهداف ورغبات المستفيدين، فاعتماد الموضوعية في

التعامل مع المعلومات من شأنه رفع مستوى الرشد في عملية صنع القرار.

أما السرعة فيقصد بها إمكانية الحصول على المعلومات بالسرعة المطلوبة، والتي من شأنها

مراعاة وضوح المعلومة ودقتها. وهذا لا تعني السرعة التي قد تؤدي إلى وصول المعلومة بكيفية

غير واضحة أو غير دقيقة، فانتسام المعلومة بهذا الشرط من شأنه أن يسهل على صانع القرار

اتخاذ القرارات الآنية أو التي تتميز بقصر فكرة دراسة البدائل.

3-5 الشمولية: ويقصد بها تأمين كل جوانب احتياجات الباحث وتغطية كل جوانب موضوعه

دون نقص في أي جانب، هذا الشرط لا يتعارض مع الجوانب الأخرى من سمات المعلومات

الجيدة، بحيث يتضح أنه كلما زادت نسبة الاكتمال في المعلومات كلما كانت لها أكبر فائدة.

أما فيما يتعلق بأهمية المعلومات، فتعد المعلومات الدعامة الرئيسية للابتكار، وتأخذ خاصية استراتيجية، بحيث يجب إدماجها في نهج شامل لإدارة المعلومات. ويجب أن يوجه الذكاء الاقتصادي إلى التركيز على إجراءات لتوفير، بطريقة استباقية، على المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب وللشخص المناسب: معرفة الأنظمة الجديدة، الكشف عن منتجات جديدة لمنافسيها، والعثور على أفضل الشركاء والاطلاع على التطورات التكنولوجية.

- المعلومات، أداة استراتيجية للشركة للبقاء في صدارة المنافسة أو لالتقاط أسواق جديدة: إن

المعلومات الاستراتيجية هي المعلومات: ذات قيمة مضافة، حديثة، تتوفر في الوقت المناسب ويمكن الوصول إليها من قبل الشخص المناسب.

فالمعلومات تصبح معرفة، وبالتالي تصبح المؤسسة ذكية لمواجهة البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

- المعلومات تراث وثروة للمنظمة: أصبحت المعلومات المهنية موردا رئيسيا لتنمية المشاريع، بحيث لم يعد المهم فقط هو جمع المعلومات، التحقق من صحتها، إثرائها، تحديثها واستغلالها ولكن أصبح الآن الأهم هو نشرها للأشخاص المناسبين.

- المعلومات كأداة لاتخاذ القرار: للمعلومات دور فعال يسمح للمديرين باتخاذ القرارات الصحيحة، فالقرار هو تصرف معين تم اختياره لمواجهة مشكلة ما، كما يمكن اعتبار القرار إجراء لأحداث التغيير لتحقيق قيمة مضافة سواء كانت مادية أو معنوية، والقرار المثالي هو ذلك الذي يواجه كافة المتطلبات التي يتضمنها الموقف، ومن خلال تجميع مختلف المعلومات والبيانات عن المشكلة أو موقف ما وما يمكن طرحه من بدائل لحلها، تمكن المديرين باتخاذ القرارات وتنفيذها¹.

¹ : حسنى عبد الرحمن الشيمى، (2009): اقتصاديات المعلومات-المعلومات ومضاعفة الثروة الاقتصادية والانسانية، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص 37-39

يتخذ الإنسان مجموعة من الأعمال لتحقيق قرار معين، وفي ذلك يتطلب منه أن يضع كمية وافية ونوعية عالية من المعلومات، وإن التخطيط السليم والتقويم الصحيح لأي قرار يقوم على مصداقية المعلومات، ويواجه مدراء اليوم مهمة صعبة في صنع القرارات ضمن بيئات متزايدة التعقيد ومضطربة، وغن التفكير في التخطيط السليم لأي قرار يعتمد بالدرجة الأولى على دقة ومصداقية المعلومات، وفي هذه الحالة لابد أن تربط استراتيجية المعلومات باختيار القرارات الرئيسية والفرعية ومسارات عمل المنظمة في المستقبل. وتتوقف كفاءة صنع القرار على دقة المعلومات التي تصل إلى قيادة المنظمة وكل حسب مستواه، ونظرا لزيادة المعلومات وتراكمها تتوالد صعوبات في التأكيد من موثوقيتها، تظهر هنا أهمية اليقظة ومن ثم الذكاء الاقتصادي للتأكيد على صحة المعلومات، والتأكد من الاشارات الضعيفة التي يمكن أن تتحول إلى علامة انذار لخطر معين أو لأزمة، وتقليل الشكوك فيها وبالأخص إزالتها-إزالة عدم اليقين في المعلومة-

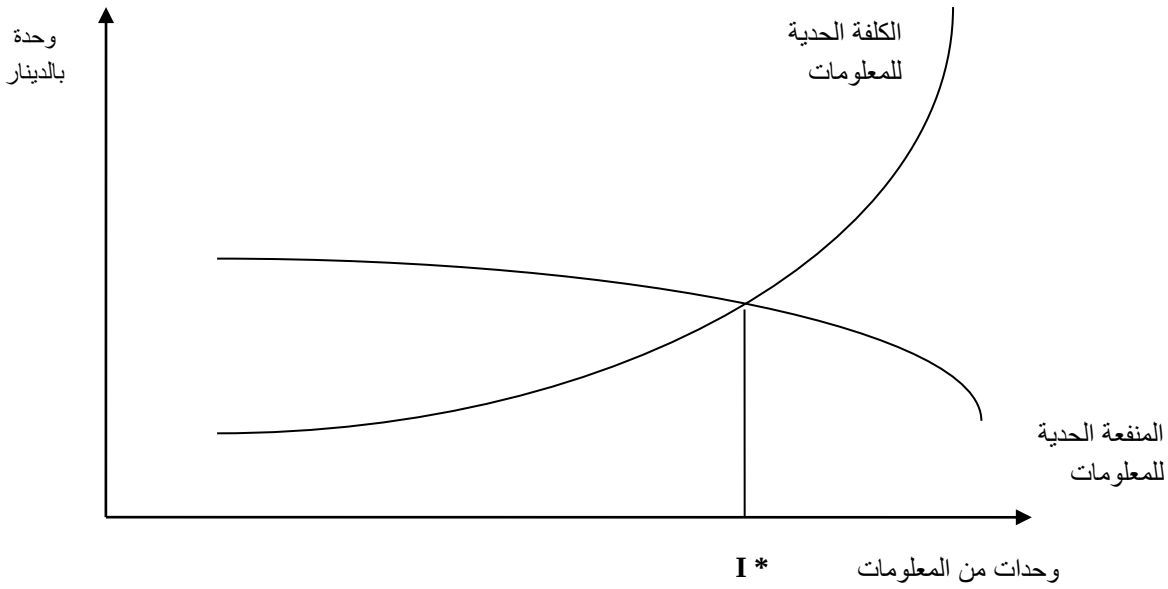
- **المعلومات كأداة للأداء:** إن المعلومات الموضوعة في قلب عملية صنع القرارات الاستراتيجية للشركة تعد أداة لتحسين الأداء، بحيث أنها تسمح بتعزيز القرار وتنسبب في اتخاذ إجراءات فعالة. كما أن المؤسسة لا يمكنها أن تزدهر إلا إذا كانت لديها مجموعة من المعلومات المعالجة والجاهزة، ذات الصلة وحديثة من أجل العمل بفعالية وذلك من أجل اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، وعليه فإن المؤسسة من الضروري أن تكون على علم بكل التطورات والاتجاهات الجارية في الأسواق لاغتنام الفرص وتقليل المخاطر¹.

¹ : <http://www.nomination.fr/html/nominews/7/index41b.html?page=information-un-outil-de-la-strategie-des-entreprises>, Maîtriser l'information sur les décideurs : un impératif de la stratégie des entreprises. Consulté le 21/07/2014 à 11 :00. مع ترجمة و بتصرف.

رابعاً- العلاقة بين الكلفة الحدية والمنفعة الحدية للمعلومات

نظراً للتطورات الاقتصادية والتغيرات التي حدثت في القرون الأخيرة، نلاحظ أن من يمتلك قدر أكبر من المعلومات أحسن من الذي يمتلك معلومات أقل، غير أن الحصول على المعلومات يعد أمراً مكلفاً، ففي معظم المواقف تتناقض قيمة المعلومات الإضافية إلى ما بعد نقطة معينة، ويميل الناس إلى جمع المعلومات من أرخص المصادر أولاً قبل الذهاب إلى مصادر ذات كلفة أعلى، وعندئذ نقول أن المنافع الحدية للمعلومات سوف تتناقص والكلفة الحدية للمعلومات سوف تزداد طالما أن كمية المعلومات التي تجمع في تزايد.

الشكل (20): الكلفة الحدية والمنفعة الحدية للمعلومات



المصدر: محمد صالح تركي القريشي، مصدر سبق ذكره، ص 297.

يخبرنا مبدأ الكلفة-المنفعة أن المستهلك العقلاني سوف يستمر بجمع المعلومات طالما أن المنفعة الحدية تتجاوز أو تزيد الكلفة الحدية. ومن خلال الشكل (20) يتبين لنا أن المستهلك العقلاني سوف يكتسب I^* وحدة من المعلومات التي عندها يتساوى الكلفة الحدية للمعلومات مع المنفعة الحدية للمعلومات.

المطلب الثاني: تصنيف المعلومات

تعد المعلومة العامل الأساسي لماهية الذكاء الاقتصادي ولمفهوم اليقظة، وكما رأينا أن سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي وكذلك اليقظة (بحيث أن عملية اليقظة هي مرحلة الانطلاق) تقوم على المعلومات من حيث جمعها، تحليلها ونشرها، وللمعلومة أنواع، ولمصادرها كذلك، ونلاحظ عدة تقسيمات وتصنيفات للمعلومات. ونلاحظ أنه يتم تقسيم المعلومات إلى نوعين¹:

- **معلومات مفتوحة:** وهي التي يتم المصدر فيها بتقديم المعلومات طوعاً؛
- **معلومات مغلقة:** وفي هذه حالة المصدر الذي لا يقوم بتسليم المعلومات بشكل طوعي.

كما يمكن أن تقسم المعلومة على النحو التالي²:

- **معلومات بيضاء:** عندما تكون المعلومة عمومية (عامة) أو تم نشرها، وتميز جميع المعلومات المتوفرة مباشرة، والتي يمكن الوصول إليها بكل سهولة، كما أنها تغطي معظم المصادر الرسمية (تقرير الإدارة، الميزانية العمومية، وكتيبات المبيعات، المقالات الصحفية ومواقع الصحف)، كما أنها تشكل حوالي 80% من المعلومات الناتجة من عملية اليقظة.

- **معلومات رمادية:** وهي معلومات متوفرة بشكل قانوني ولكن تتميز بصعوبة في فهم وجودها أو حصولها (تتم بطريقة غير مباشرة)، وتشكل 15% من مجموع المعلومات المحصلة في عملية الذكاء الاقتصادي.

- **معلومات سوداء:** وتكون عندما يتم الحصول على المعلومات بواسطة وسائل غير قانونية، تعتبر سرية، وغالبا ما تتساوى مع مفهوم التجسس. إن الصفة غير القانونية لمثل هذه الممارسات تجعلها خارج نطاق عمل الذكاء الاقتصادي، وتشكل 5% من مجموع المعلومات.

¹: Rapport CIGREF, (2003), Op Cit, p32. مع ترجمة و بتصرف.

²: <http://ploug22.free.fr/doc/presentation-renseignement.pdf>, le renseignement, consulté le

19/07/2014 à 11:32. مع ترجمة و بتصرف.

ويتم تصنيف نوع المعلومات في الجدول (20) الموالي:

الجدول (20): تصنيف أنواع المعلومات في الذكاء الاقتصادي

أنواع المعلومات	المعلومات	المعلومات	المعلومات
الميدان	البيضاء	الرمادية	السوداء
الميدان	مجال الموثقين (خبراء ميدان المتيقطين	ميدان المتيقطين	ميدان المتخصصين في الاستخبارات
الطبيعة	ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع العروض على الانترنت، وظهور شبكة الإنترنت، كما أنها أصبحت متوفرة بشكل أكبر وذو تكلفة أقل.	ترجع إلى منهجية عسكرية. أصبحت منظمة بشكل أكبر ومراقبة أكثر.	هي ناتجة عن نقل الحرب العسكرية إلى الحرب الاقتصادية، كما أنها معقدة جدا ومكلفة (وسائل متطورة)، كما أنها مطبقة من طرف الدولة في قطاعات إستراتيجية.
الأدوات	الانترنت (yahoo,google)، ويكيبيديا، شبكات اجتماعية، الإعلانات، البلديات، مراكز التوظيف، النشرات الإخبارية والندوات.	مواقع الانترنت، بنك المعلومات المهنية ومؤجرة، محرك للبحث متخصص، التقارير، تقارير الخبراء، رأي وتوصيات الخبراء، معارض ومواقع التدفق RSS (really simple syndication)	وكالة الاستخبارات، بنك مقابلات، وشبكات الانترنت الغير مرئية.
المستعملة للحصول عليها			
المزايا	زهيدة السعر (رخصة)	إمكانية التوقع	مزايا تكتيكية
العيوب	غالبا ما تكون ذات مواضيع ماضية.	صعوبة التحقق من صحتها.	غير قانونية وخطرة.

Source : Alphonse Carlier,(2012) :intelligence économique et knowledge management, éditions Afnor, مع ترجمة و بتصرف. p 17

كما أنه يجب تقسيم هذه المعلومات إلى عدة أنواع¹:

¹ : Audrey Knauf, op cit,p159. مع ترجمة و بتصرف.

- حسب خصائصها إلى: قاتلة، مثيرة للاهتمام أو ما يسمى بالإشارات الضعيفة، مفيدة أو حرجة؛
- وفقا لمظهرها: منتج أو خدمة؛
- حسب شكلها إلى: نصية، رقمية أو صوتية؛
- حسب فئتها: خامة، معالجة أو متقدمة؛
- حسب نوعها: علمية، تقنية، تكنولوجية، فنية واقتصادية، بيئية، أمنية، تنظيمية وقانونية.

ومصادر المعلومات تختلف من حيث:

- **مصادر رسمية** : تمثل المصادر التي يحصل عليها من طرف: الصحف، الكتب، قواعد البيانات، بنك المعلومات، الأفلام، تقارير الشركات والدراسات.
- **مصادر غير رسمية**: وهي تمثل كل أولئك الذين لا ينتمون إلى الفئة الأولى، والتي تتطلب عادة الأنشطة الميدانية (الموردين، المتعاقدين من الباطن، الجولات الدراسية والمعارض والمؤتمرات، المتدربين، اللجان، ومصادر داخل الشركة وغيرها). وأن ثلاثة أرباع من المعلومات اللازمة أو الضرورية تأتي من مصادر غير رسمية خاصة من مقدمي الخدمات الخارجيين والشبكات الشخصية.

كما تختلف مصادر المعلومات من حيث نطاق استخراجها إلى:

- * **مصادر داخلية**: وهي تتكون من أشخاص مثل المشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين بمختلف مستوياتهم داخل المنظمة، ويتم تجميع المعلومات هنا إما على أساس رسمي طبقا للأحداث التي وقعت بالفعل وأيضاً قد يتم التجميع على أساس غير رسمي من خلال الاتصالات والمناقشات غير الرسمية، وتكمن المصادر الداخلية في:

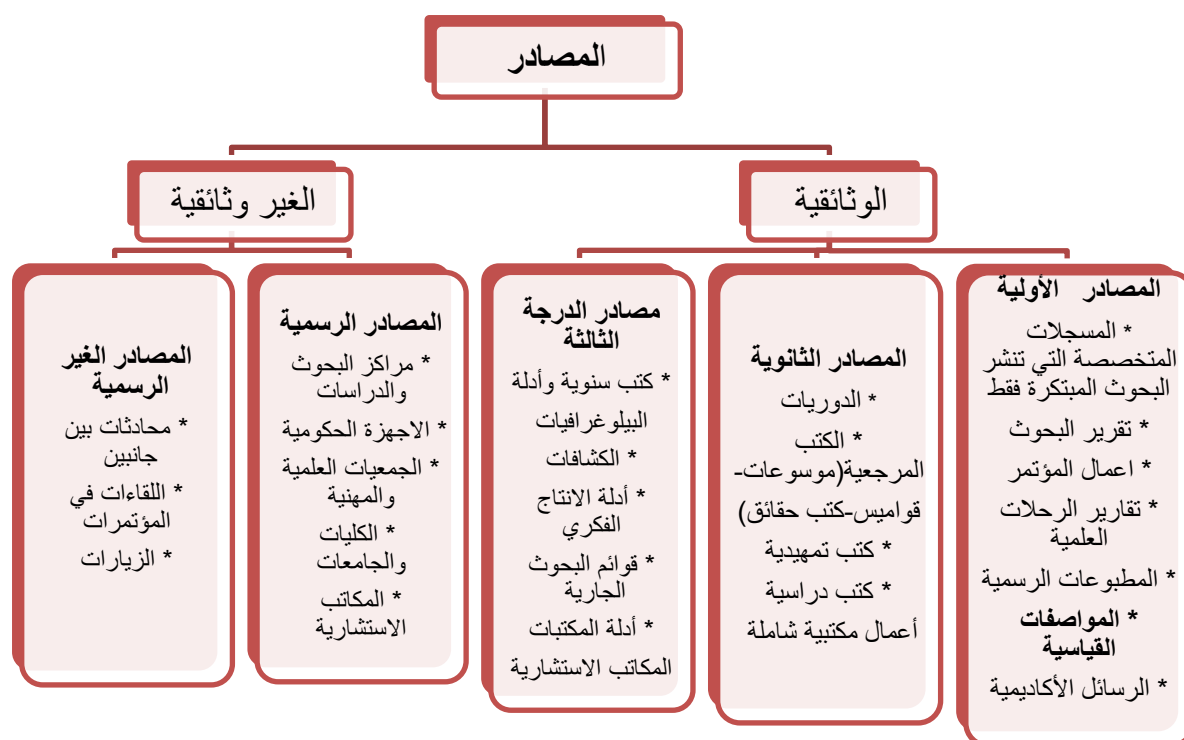
- المتعاونون (التجاربيين، التقنيين، المشتريين)؛
- المتدربين؛

-
- الوثائق؛
 - التراث: مادي، غير مادي، والمحفوظات (الأرشيفات)؛
 - بنك المعلومات.
- مصادر خارجية:** وتتضمن هذه المصادر بعض التقسيمات منها:
- الانترنت:** والتي تعد مصدر خارجي ضروري يتميز بالشراء والتعقيد ويحتاج إلى معاملة خاصة، ويمكن أن نميز الأنواع التالية:
- مواقع مؤسسية: المنافسين، الإعلام، أعوان القطاعات الفاعلة، المجتمعات المحلية، المنظمات النقابية؛
 - المنتديات: منظمات المستهلكين، الجامعات، العلماء وغيرها؛
 - الشبكات الاجتماعية: تحديد المجتمعات المحلية حسب مجالات النشاط، المنتجات، التكنولوجيات، وحسب المؤسسات وغيرها؛
- إن اليقظة الفعالة لا يمكن أن تقتصر على استعمال غوغل "Google" فقط والذي يوفر من 15% إلى 20% من المعلومات المطلوبة، والتي تتواجد على موقع مرتبط وفقا لمبدأ استخدام "صفحة الترتيب" ما يسمى بـ "page ranking" وهذه التقنية تم اختراعها من قبل غوغل من أجل تقييم شعبية موقع على شبكة الانترنت أو أي من صفحاته، والذي ينقط من 1 إلى 10 تحدث يوميا، ويستعمل غوغل هذه الصفحة من أجل تحديد ترتيب ظهور موقع معين.
- كما تشمل المصادر الخارجية أصحاب المصلحة كالعلاء، الموردين، المنافسين، المساهمين، دخلاء جدد، والإضرابات، المؤتمرات، الملتقيات، أيام دراسية وغيرها، نشر براءات الاختراع، نشر

لمعايير وقوانين، شركات متخصصة،* وسطاء المعلومات (السماسرة)، بالإضافة إلى المعارض، الصحف، المنشورات وغيرها، الجمعيات المهنية أو التجارية، النقابات،-المنظمات المؤسسية، وكالات الخبراء، والمؤسسات التجارية¹. وهذه المصادر تمد المنظمة بالمعلومات البيئية والتنافسية التي تعطي المديرين قاعدة هامة من المعلومات تساعد على اتخاذ القرارات.

كما يمكن أن تصنف مصادر المعلومات إلى مصادر وثائقية ومصادر غير وثائقية على النحو التالي:

الشكل (21): مصادر المعلومات



المصدر: ليث عبد الله القهيوي، زياد كامل اللالا وبلال محمود الزادي، مصدر سبق ذكره، ص95.

* : وسطاء المعلومات: هم المكلفين بالبحث عن المعلومات والوثائق، حيث أن السماسر يضمن تجاريا الوجهة ما بين عملائه، طالبي المعلومات، مصادر المعلومات ونظام المعلومات. وحسب تعريف المدونة الأوروبية لقواعد السلوك المهني للوسطاء المعلومات (1994) ترى أنه "كل شخص أو مؤسسة يبحث حسب الطلب للإجابة على الأسئلة باستعمال كل الوسائل المتاحة، ويمارس هذه المهنة من أجل الحصول على الربح".

مع ترجمة وبتصرف. Claude Delesse, op Cit, pp65-66.¹

المطلب الثالث: الكشف عن المعلومة الاستراتيجية

من بين المعلومات المقدمة في سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي كما رأينا ذلك سابقاً، سيتبين أن البعض منها استراتيجي، بمعنى أنه ستكون إما تهديداً أو فرصة حرجة بالنسبة للمنظمة، وهذه المعلومات الاستراتيجية يمكن أن تكون ذو طبيعة متنوعة:

- قانونية، كمثلاً منع مكون ما مستعمل من قبل المؤسسة؛
 - تجاري، كإفلاس منافس مهم؛
 - تكنولوجي مع ظهور براءة اختراع جديدة عند منافس ما والذي يخلق انقطاع تام في مجال صناعته؛
 - موارد بشرية، وذلك برحيل موظف رئيسي؛
 - اجتماعي، كطلب على مختلف المنتجات "للتنمية المستدامة" عند الكثير من المستهلكين.
- وفي العموم تعمل المعلومة الاستراتيجية - وتعرف المعلومة الحاسمة بأنها المعلومة التي من شأنها أن تشكل طعن أو دليل استراتيجي للمؤسسة- على جعل المدير يتخذ قرار باتخاذ إجراءات إذا رأى التحديات لذلك مفروضة، وللمواجهة، فعليه أن يقوم بتدخل/إثراء المعلومات والتي هي السبب في اتخاذه للقرار سابقاً، ولهذا يقوم بانطلاق بحث مستهدف للحصول على المزيد من المعلومات، وهذه العملية تقتض القيام أولاً بالتأكد من العناصر التالية:
- تقييم موثوقية المعلومة الأصلية؛
 - مدى إمكانية هذا الإجراء من حيث الوسائل، التكاليف، المهارات؛
 - الحد الأقصى المتاح لتقييم الأخطار مع إدماج تسوية: خطر الخطأ/الساعة.
- وتبدأ عملية البحث المستهدف للمعلومات المرادة كما يلي:

أولاً- المرحلة الأولى: تحديد الاحتياجات بحيث تتم العملية كما يلي¹ :

* تحديد دقيق للمعلومات المطلوبة عن طريق تحديد مجاله وتحليلها ربما إلى عدة أسئلة؛

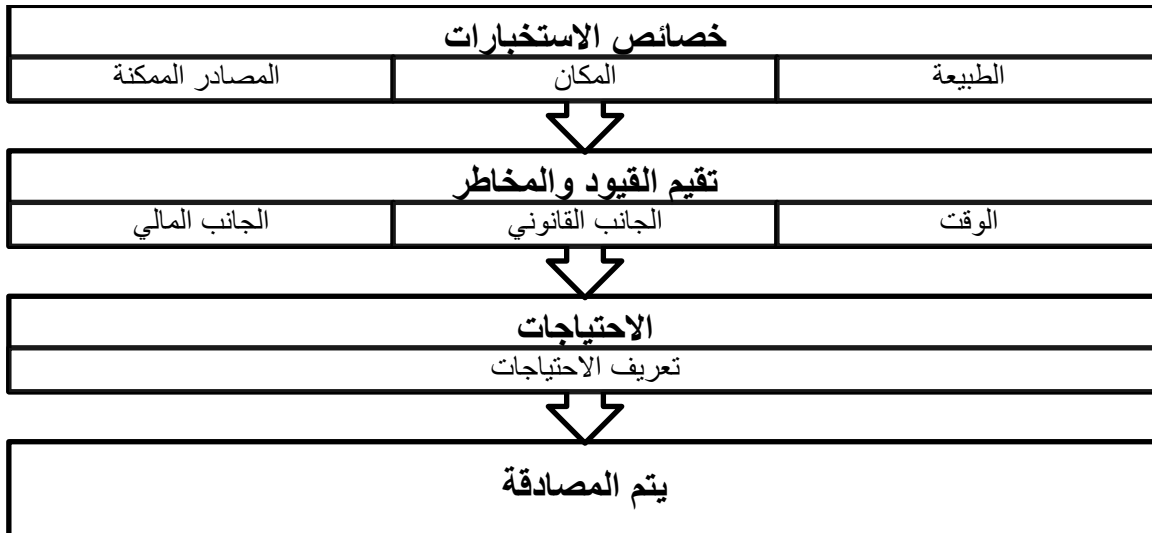
* تقييم القيود، والأخطار التي يمكن أن تنتج من عملية البحث، ومع تقييم الوقت المطلوب لذلك وغيرها؛

* اقتراح التقنية التي تظهر أنها مناسبة أكثر لنوع المعلومة المطلوبة (انترنت، مقابلات...) " بحيث يجب أن ترى المؤسسة إذا كان بإمكانها استخدام أعوان داخلية (موظفين داخل المؤسسة)، وإذا كان ذلك مستحيلاً فإنه من المستحسن النظر في طلب المساعدة؛

* كتب مخطط العمل لعملية البحث وذلك بإدخال كل التفاصيل والطريقة المقترحة المختارة لذلك؛
* أن تتم الموافقة على المخطط من قبل الإدارة (المسؤول).

ويتم تحديد الاحتياجات على النحو التالي:

الشكل (22): تحديد الاحتياجات



Source : Christian Coutenceau,(2010) :Guide pratique de L'intelligence Economique, EYROLLES, Paris, p94. مع ترجمة و بتصرف.

¹ : Christian Coutenceau, Op Cit, pp 94-95. مع ترجمة و بتصرف.

ثانيا - المرحلة الثانية: مخطط الاستخبارات وطرق البحث:

وفي هذه المرحلة يتم تحديد مخطط العمل لكل استخبار أو معلومة:

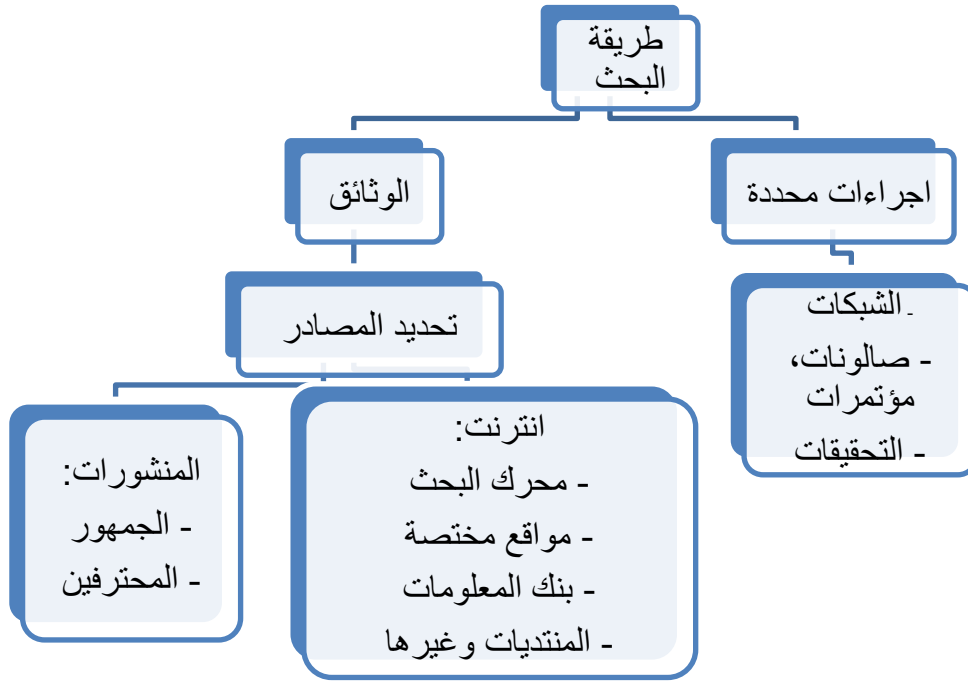
- يتم تحديد مسؤول، داخلي أو خارجي (منظمة أو مكاتب مختصة)؛

- يتم تعيين الإيقاع، والذي يجب أن يتناسب مع المواعيد النهائية التي تتطلبها خطة العمل والتي

من أجلها عملية البحث موجهة؛

ويتم تلخيصها كما يلي:

الشكل (23): البحث المستهدف



مع ترجمة و بتصرف. Source : Christian Coutenceau, Op Cit, p95.

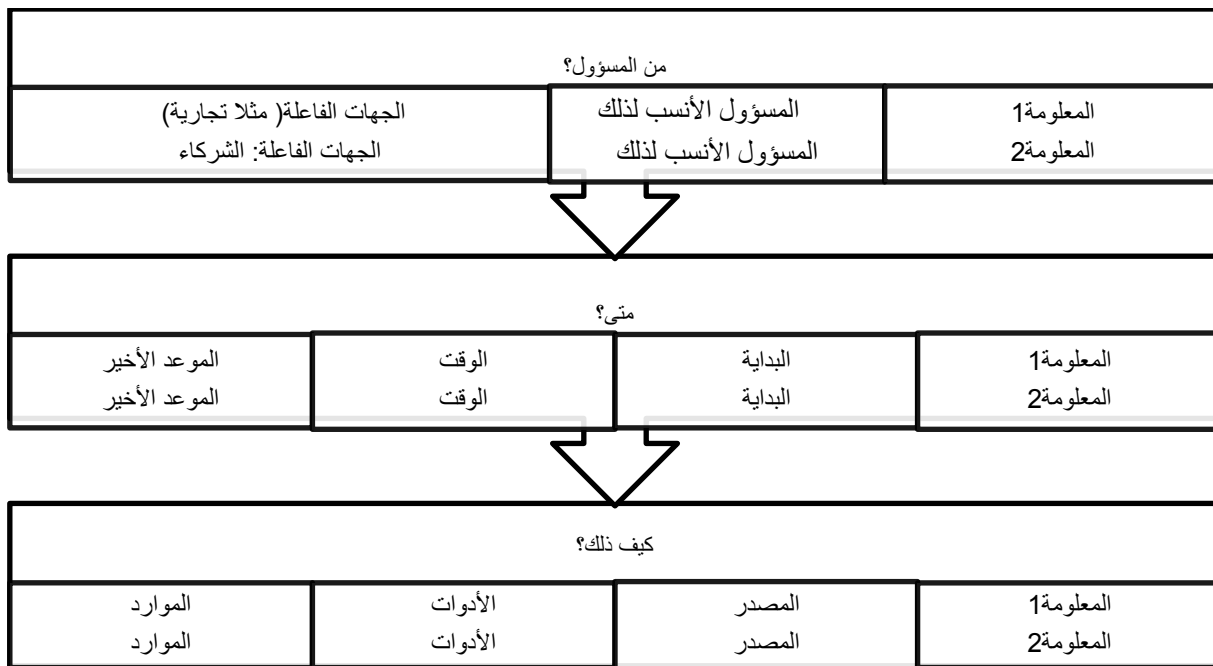
وتكون طريقة البحث مقسمة إلى إجراءين: بالتوجه إلى إجراءات محددة تكمن في الشبكات،

المؤتمرات والتحقيقات من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي أن يتوجه البحث إلى الوثائق، وذلك بتحديد

المصادر منها انترنت، وأخرى منشورات كما هو موضح في الشكل (23).

وبعدها نقوم بوضع خطة عمل تكون كالتالي:

الشكل (24): خطة عمل لعملية البحث



Source : Christian Coutenceau, Op Cit, p96. مع ترجمة و بتصرف

ثالثا-الحصول على المعلومة وتقييمها

- المرحلة الثالثة: الحصول على المعلومة : ويتم في هذه الخطوة، باستغلال أولا كل المصادر الداخلية (الوثائق، المذكرة الجماعية، مقابلات الموظفين وغيرها)، بمعنى نستعين في هذه الحالة بتقنيات اقتصاد المعرفة، ومن ثم تكملة و/أو تأكيد البحث بالمصادر الخارجية مع مراقبة الوقت المحدد.

- المرحلة الرابعة: التقييم : ويتم تقييم موثوقية المعلومات المحصل عليها في المراحل سالفها، وذلك بتصنيفها كما يلي:

من حيث جودة المصادر:

شخص موثوق فيه، منظمات حكومية، وغيرها.

عدد المصادر المستقلة والتي تعطي نفس المعلومة.

اعتمادا على مصداقية المعلومات نفسها:

معلومات موضوعية.

المعلومات المتقاطعة ومدى أهميتها.

التأكيد على الإشارات الضعيفة: وهي عبارة عن مجموعة من المعلومات المنتشرة أو غير دقيقة

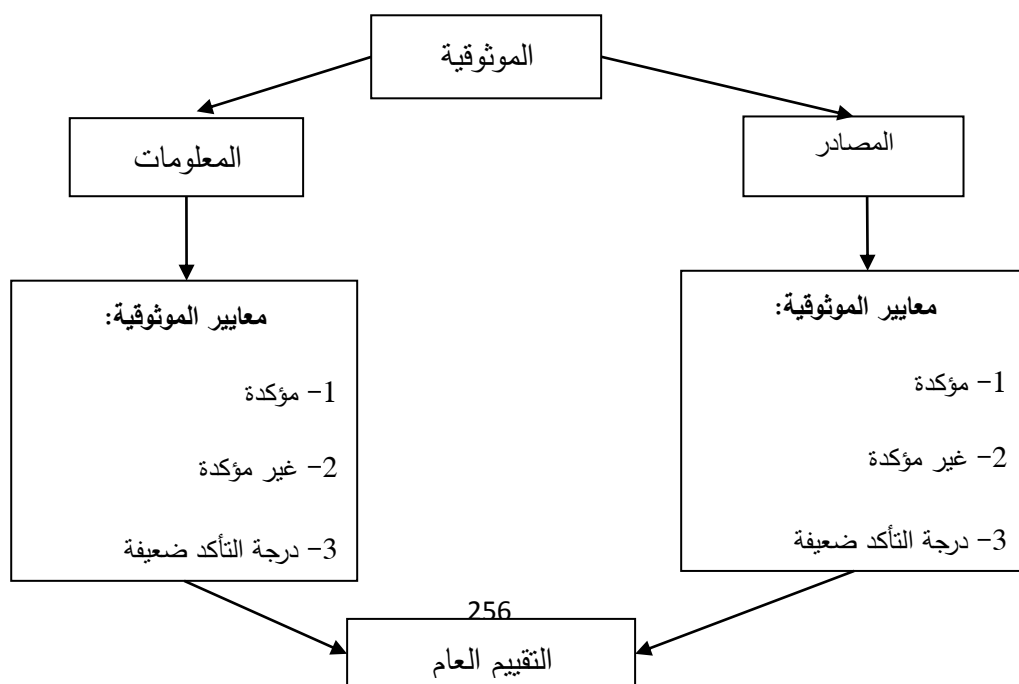
آتية من مصادر مختلفة والتي قد تشير إلى ظهور تيار أساسي، أو لتوقعات أو سلوكيات جديدة،

نشر شائعة، وغيرها.(وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الخامس).

وهذه العملية التقييمية تعطي نظرة شاملة على جودة المعلومات المتحصل عليها، كما يجب

إعادة هذه الخطوات لكل معلومة متواجدة في مخطط البحث، ونلخصها كالتالي:

الشكل (25): تقييم المعلومة



Source : Christian Coutenceau, Op Cit, p97. مع ترجمة و بتصرف.

ويوضح الشكل (25)، طرق تقييم المعلومة، بحيث يتم تقسيمها إلى جزأين من ناحية موثوقية المصادر، والتي يتم تصنيفها بعد الخطوات السالفة إلى مصادر مؤكدة، غير مؤكدة، وضعيفة، ونفس الشيء بالنسبة لموثوقية المعلومات، تصنف بدورها إلى معلومات مؤكدة، غير مؤكدة وضعيفة.

رابعاً-التحليل والمصادقة: وفي المرحلة الأخيرة والخامسة تأتي عملية التحليل، المصادقة عن المعلومات ونشرها لأصحاب القرار في ملخص موثق، يتم إعداده وتسليمه لاتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك (تم التطرق إليها في دورة الاستخبارات). ويجب ان يحتوي هذا الملخص على الترجمة للمعلومات المحصلة عليها، ويتضمن كذلك عناصر مؤكدة، الأدلة التي تم الحصول عليها من الاستنتاجات أو الفرضيات، الفرص، القيود والتأثيرات على خطة العمل والتوصيات. و في كثير من الأحيان ينبغي أن يؤدي التحليل إلى الترقب. أخيراً تأتي مرحلة توصيل المعرفة: نشر المعلومات بصفة انتقائية جداً وتوصيلها لصانع القرار في الوقت المناسب، وبإمكان هؤلاء صياغة أسئلة جديدة تقوم بإحياء دورة المعلومات من جديد¹.

¹: http://www.huyghe.fr/actu_122.htm, Veille et cycle du renseignement, consulté le

مع ترجمة وبتصرف. 35: 10 à 19/07/2014

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق، نستخلص أن الذكاء الاقتصادي هو الدعامة الرئيسية التي يجب أن تعتمد عليها جميع المؤسسات، وأن تنتهجها جميع الاقتصاديات لأنه يمثل القفزة التي ترفع من مستعملها إلى درجات أعلى. حيث تعد نظم الذكاء الاقتصادي من الأنظمة الضرورية والتي تتمكن المؤسسة من خلالها أن تكون ناجحة في نشاطاتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، فهو يمد المؤسسة بالمعلومات الضرورية عن البيئة الداخلية والخارجية التي تستغل في ترقب الأزمات قبل حدوثها وحتى الوقاية منها.

وللقيام بكل ذلك فإن الذكاء الاقتصادي يعتمد على عناصر أخرى تعد ضرورية لإكمال مهامه بإتقان وفي الوقت المناسب. هذا ما يؤدي بنا إلى طرح السؤال التالي: ما هي الأدوات والأساليب التي تعد دعامة للذكاء الاقتصادي والتي يعتمد عليها؟ هذا ما سنجيب عليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

تمهيد

نظرا لمدى أهمية الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات والمنظمات، أدت المثابرة في البحث عن الدعائم والأدوات المساعدة على تحقيق غاياته، وهنا تظهر أهم هذه الركائز والمتمثلة في اليقظة، المعرفة، نظام المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى الذكاء الاقليمي الذي يعد كتمديد للذكاء الاقتصادي.

من أجل التعرف على كل هذه العناصر، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: تم تناول في **المبحث الأول** إلى اليقظة، وتم التطرق إلى نظام المعلومات في **المبحث الثاني**، ومن ثم في **المبحث الثالث** تم التعرض إلى المقومات التكميلية للذكاء الاقتصادي.

المبحث الأول: اليقظة

تعد اليقظة قلب الذكاء الاقتصادي وأحد مراحله الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها. لذلك قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب: يتناول المطلب الأول ماهية اليقظة، وفي المطلب الثاني إلى أنواع اليقظة، وفي المطلب الثالث تطرق فيه إلى انشاء نظام لليقظة ووصف مراحله، وفي المطلب الرابع تناول فيه الفروقات ما بين اليقظة والذكاء الاقتصادي وما بين اليقظة والتنبؤ.

المطلب الأول: ماهية اليقظة

لقد ظهرت عدة تعاريف لليقظة، ويتم تعريفها من طرف «لوران كومبالبرت» "laurent Combalbert" (2012)، على أنها فن تحديد وجمع وتجهيز وتخزين المعلومات والإشارات في إطار القانون واحترام القواعد والأخلاق التي من شأنها أن تطلع الشركة على جميع مستويات الربحية، وتساعد في توجيه المستقبل (التكنولوجي والتجاري،...) وكذلك حماية الحاضر ومواجهة المستقبل من الهجمات المنافسين¹.

¹: laurent Combalbert, (2012) :le management des situations de crise-anticiper les risques et gérer les crises, ESF Editeur, paris, p59. مع ترجمة ويتصرف.

وينظر لليقظة على أنها وظيفة تسعى لجعل المؤسسة في حالة ترصد دائم ومستمر لالتقاط المعلومات الضرورية للسيطرة في السوق. وتقوم اليقظة على تحديد مجال بيئة المؤسسة (النشاطات التكنولوجية، المعيارية، التجارية وغيرها) والتي يجب أن تكون تحت المراقبة الفعالة (الترصد الفعال) من أجل توقع التطورات. كما تمثل اليقظة نشاط إنتاج المعرفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للمنظمة، التي تم جمعها وإنتاجها في سياق قانوني وانطلاقاً من المصادر المفتوحة¹. لقد عرفت الجمعية التجريبية (أو جمعية المعايير) الفرنسية AFNOR* أن اليقظة هي نشاط مستمر ومكرر إلى حد كبير لمراقبة فعالة للبيئة التكنولوجية والتجارية وغيرها، من أجل توقع وتنبؤ التغييرات الممكنة. كما أنها أصبحت ممارسة ضرورية لجميع الفعاليات الاقتصادية، وتهدف اليقظة لتلبية التوقعات المختلفة لصناع القرار، لتمكينهم من التكيف أو توقع التغيرات في بيئتها الخارجية. ومن أجل أن تكون فعالة، يجب أن تكون اليقظة جزءاً من نهج المنظمة: و ينطوي بما في ذلك إتقان والتحكم في دورة المعلومات واستخدام الأدوات الاحتياطية الأنسب.

وبالإضافة لما سبق، يجب التركيز على أهمية ثقافة اليقظة، والتي تقوم في المقام الأول على أساس فكري: يجب أن يكون كل موظف على بيّنة من قيمة وأهمية المعلومة، وعلى إدراك بدورها في مجال البحوث. ومن أجل تشجيع الموظفين فإنه من الضروري:

- تحفيز البحوث: نشر الوعي، المحاكاة؛
- العمل على شكر وتحفيز على الدوام المقرر الذي يقدم المعلومات المفيدة؛
- العمل على تعزيز نشر المعلومات التي تم جمعها من مختلف أقسام الهيكل، وتشجيع ردود الفعل الرسمية على هذه المعلومات من خلال منتدى متخصص؛

¹ : <http://fr.slideshare.net/anne.wiener/la-veille-cest-quoi-intro>, anna Weiner, la veille c'est quoi ? Intro à la veille, 2009,p4, consulté le 08/08/2014. مع ترجمة و بتصرف.

* AFNOR : Association Française De Normalisation.

- التواصل داخليا خاصة فيما يتعلق بعمليات النجاح التي تمت بفضل خطوة اليقظة لتوضيح الفائدة منها وتحفيز الجميع على المساهمة في ذلك.

كما أن بعض الاقتصاديين يستعملون مصطلح اليقظة الاستراتيجية، وتم تعريفه على أنه نظام معلومات المنظمة يتعلق بالمسائل الاستراتيجية، بحيث هذه الأخيرة مشابهة للذكاء الاقتصادي وتعتمد على مبادئ استكشاف البيانات (استخراج وجمع البيانات)¹.

تعد اليقظة الاستراتيجية عملية معلوماتية والتي من خلالها/عن طريقها المؤسسة تبحث بتوقع إشارات الإنذار، وذلك بهدف خلق فرص السوق وتقليل بذلك الأخطار المتعلقة بعدم اليقين².

تشكل خلية اليقظة (وحدة الرصد) ما يسمى بمستودع للذكاء الاقتصادي، أين يتم فيه الاطلاع على قائمة الأعوان، مواقع الانترنت، المنشورات، المنتجات، التكنولوجيات، براءات الاختراع، المعايير والعروض وغيرها، أين تعمل وتتطور المؤسسة. وبعبارة أخرى، فإن الهدف من خلال تكوين خلية يقظة في المؤسسة هو الحصول³:

- باستمرار، على المعرفة المفصلة لمحيط المنظمة؛
- على المعلومة المفيدة بالنظر إلى المشكلة في وقتها، أو على الاتجاهات الاستراتيجية؛
- في الوقت المفيد، توفر اليقظة إشعار لتوقع التطورات المطلوبة وتوجيه الإجراءات الدفاعية أو الهجومية.

¹ : Régis Dumoulin et Gilles Guieu,(2010) : la stratégie de A à Z (350 mots pour comprendre), DUNOD, Paris, p 208. مع ترجمة و بتصرف.

² : http://www.xploorew.com/VSSST/Colloque/01-Barcelone/Tome%20I/Tome%20I_Chap%2024.pdf, Humbert LESCA, VEILLE STRATEGIQUE : PASSAGE DE LA NOTION DE SIGNAL FAIBLE A LA NOTION DE SIGNE D'ALERTE PRECOCE, TEXTES DES COMMUNICATIONS – Tome I, p271. Consulté le 05/04/2015. مع ترجمة و بتصرف.

³ : <http://fr.slideshare.net/fin060286/veille-6017673>, livre blanc : Veille stratégique, graine de croissance, 2010, p5, consulté le 10/08/2014. مع ترجمة و بتصرف.

- تمنح اليقظة القدرة على وضع وتنفيذ استراتيجية فعالة؛
 - الابتكار والبحث على عناصر التمايز مقارنة بالمنافسة المتواجدة؛
 - القدرة على الاستجابة والرد بشكل فعال للأزمة وذلك بالحصول بسرعة على العناصر التي تسمح لصناع القرار باتخاذ القرارات بيقين أكثر؛
 - كما تهدف اليقظة الاستراتيجية إلى رصد أحدث المنشورات عن منافسيها والكشف عن لوائح جديدة؛
 - متابعة أعمال الباحثين، وجمع دراسات جديدة؛
 - الكشف عن إطلاق منتجات جديدة، ورصد نشر براءات الاختراع الجديدة؛
 - رصد حادثة المجالات والقطاعات التي تعمل فيها، ومراقبة المناقصات التجارية وغيرها؛
 - تقييم صورة المؤسسة، التنافسية، القطاعية وغيرها؛
 - متابعة أنباء العملاء (تطوراتهم، رغباتهم...)، ومتابعة الموردين والشركاء ومقدمي الخدمات؛
 - رفع أرباح المؤسسة ببيع بطريقة أفضل وأكثر كفاءة لمنتجاتها، مع تطوير منتجات جديدة والتغلغل في أسواق جديدة لكسب زبائن جدد وضمان توسيع حصتها السوقية وكذا توسيع نشاطها؛
 - الحصول على رؤية واضحة للأعمال والممارسات الحالية والمستقبلية للمنافسين وبالتالي يمكن التنبؤ لنواياهم وتوجهاتهم¹؛
 - تحسن، تطوير وتوسيع مختلف نشاطات المؤسسة.
- وبالنسبة لآلية عمل اليقظة الاستراتيجية: يمكن أن تعمل اليقظة الاستراتيجية وفق طريقتين مميزتين ومختلفتين: وضعية "القيادة" ووضعية "الإنذار" نلخصهم في الشكل (26) الموالي:

¹: la veille stratégique : les yeux et les oreille de votre entreprise ?, (2001), Institut Innovation Informatique de l'entreprise les 3IE, p7. مع ترجمة و بتصرف.

الشكل (26): آلية عمل اليقظة الاستراتيجية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المصدر التالي:

Humbert LESCA,(1997) :Veille stratégique, concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise. Guides pour la pratique de l'information scientifique et technique. Ministère de l'Education Nationale, de la Recherche et de la Technologie, p27. مع ترجمة و بتصرف.

ومن خلال ما سبق، نرى أن عملية اليقظة واليقظة الاستراتيجية هي نفسها، بحيث تقوم

اليقظة على ترصد البيئة بجمع المعلومات، تحليلها، معالجتها وتوصيل المعلومة الاستراتيجية في

الوقت المناسب لمتخذ القرار، مما يسمح بتوقع اشارات الانذار وتقليل عدم اليقين بالمخاطر التي

تواجه المؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع اليقظة

لليقظة دور ضروري في مراحل الذكاء الاقتصادي، وللتعرف على أنواعها بالتفصيل تم

تقسيمها على النحو التالي:

أولاً- اليقظة التكنولوجية والتنافسية

وفي تقسيمات اليقظة يتم التعرض في البداية على اليقظة التكنولوجية ثم التنافسية على النحو

التالي:

- **اليقظة التكنولوجية:** هي نوع من أنواع اليقظة، مهتمة بالمنتجات وعمليات التصنيع، تتمثل في مراقبة التطورات التكنولوجية والإبداعات التقنية في قطاع معين، مراقبة براءات الاختراع (بحيث يرى البعض أن هذه اليقظة تتضمن يقظة براءات الاختراع)، وتطور المعايير، تغيير التقنيات والتكنولوجيات وعمليات التصنيع، البحوث الأساسية، الأوراق العلمية والرسائل الجامعية والتقارير العلمية. كما تتضمن رصد وجمع وتبادل ونشر المعلومات لتوقع أو لمعرفة المزيد عن التغيرات في المواد البحوث والتطوير، إطلاق منتجات جديدة، عمليات، مفاهيم وابتكار التصنيع ... لتقييم تأثيراتها على البيئة والمنظمة. وتتطوي أيضا على رصد وتحليل الاتجاهات والمعلومات العلمية والتقنية، وتحليل الاتجاهات المحتملة والمستقبلية¹.

وبالتالي نلاحظ أن اليقظة التكنولوجية تركز على²:

- الشركات في نفس القطاع (عملائهم ومورديهم)؛
- البحث عن التكنولوجيا الجديدة لتصبح من الخصائص؛

¹: <http://www.digimind.fr/solutions/par-types/definitions/veille-technologique, veille technologique, consulté le 10/08/2014> مع ترجمة و بتصرف.

²: http://www.canegie.org/demos/FQ_Novantic/apports_novantic/txt/type_veille.pdf, Les différents types de veille, consulté le 10/08/2014 مع ترجمة و بتصرف.

- تحديد براءات الاختراع؛
- التكنولوجيا المعتمدة من طرف الموردين؛
- المنتجات أو الخدمات، شكل المنتج، طرق الإنتاج..؛
- كما تهتم بنظم المعلومات وبشكل أعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- جمع المعلومة العلمية، التقنية، والتكنولوجية لاستغلالها في الإبداعات التكنولوجية؛
- الاهتمام بالتطور التكنولوجي بما فيه من: الاكتشافات العلمية، الإبداع في السلع والخدمات، التطور في طرق وأساليب الصنع، ظهور مواد ومفاهيم جديدة؛

ويمكن توضيح دور اليقظة التكنولوجية والعوامل التي تهتم بهم في الشكل (27) التالي:

الشكل(27): أهمية اليقظة التكنولوجية



Source : la veille stratégique : les yeux et les oreille de votre entreprise ?,Op Cit, p10. مع ترجمة و بتصرف.

- **اليقظة التنافسية:** تهتم بمراقبة ورصد تصرفات المنافسين، بيئتهم التنافسية، طريقة تنظيمهم، سياستهم التجارية، كيفية تسويق منتجاتهم، واستراتيجية التوزيع لديهم من أجل التعرف على أفضل

استراتيجياتهم. بمعنى آخر تركز على المنافسين المباشرين وغير المباشرة الحاليين والمحتملين. هذا الرصد هو رصد: استراتيجيتهم، سياسة التسعير المتبعة، والمنتجات أو الخدمات الجديدة، نتائجها المالية، سياسة التوظيف لديهم، عملائها، واختيار الموردين، والعقود الجديدة، المواد، اتفاقاتهم مع الشراكات الأخرى وعمليات الاستحواذ والتحالفات، ووصول منافسين جدد.¹

هذه اليقظة تسمح بضبط حالة أعمال المنظمة، ووضع استراتيجيات عمل أكثر كفاءة، وتحديد المنافسين الأكثر تهديدا. مثال عن اليقظة التنافسية: مراقبة شركة السيارات النسخ المخلطة (الهيمنة) والإلكترونية الجديدة لمنافسيها، بالإضافة إلى رصد وصول الشركات المصنعة الجديدة في السوق لتحسين تحديد موقع مجموعتها عبر الدول.

ثانيا - اليقظة التجارية، التسويقية والمالية

تشير اليقظة التجارية إلى رصد المعلومات المتعلقة بالعملاء/آفاق والموردين والموزعين (إمضاء العقود، والمنتجات الجديدة). إن اليقظة التجارية مفيدة عندما يرغب أحد بمتابعة تطور سوق معين، والمتعلق خاصة بتحسين المشتريات (الوقت والسعر)، والتأثير على القدرة التفاوضية مع الجهات الفاعلة الأخرى في البيئة الاقتصادية. مثال لليقظة التجارية: شركة طيران تقوم برصد مورديها (الشركات المصنعة للقطع الغيار للطائرات، الإطارات، العجلات وغيرها)، ودراسة التوقعات وإمكانيات خرق العقود التجارية، لتقييم الجدارة الائتمانية لتوقع احتمال التأخير في الدفع، ومراقبة التغيرات في أسعار مشتريات الشركات المنافسة.²

مع ترجمة : Fabrice Fontaine, Regards croisés sur la veille, Caad e-réputation, régions job, p6.

ويتصرف

² : http://www.zeknowledge.com/typologie_veille.htm, TYPOLOGIES DE VEILLES, consulté le 18/11/2014 مع ترجمة ويتصرف

أما **اليقظة التسويقية** فتهتم بمراقبة سلوك المستهلك، والاتصالات ما بين المؤسسات، بالإضافة إلى أثر حملاتها الإعلامية وكل ما يتعلق بالجانب التسويقي، كما تسمح بتحديد أسواق جديدة، باقتراح منتجات جديدة لعملائها، ودعم إطلاق منتج جديد¹.

تسعى **اليقظة المالية** لكشف الحركات والتغيرات على مستوى الأسواق المالية والتي من المحتمل أن تؤثر على المؤسسة، بحيث تسعى إلى ترصد الإشاعات المتعلقة بالاندماج والتملك، الاختلافات المعتمدة في البورصة كأسعار الأسهم، الاختلافات الكبيرة على مستوى المواد الأولية، ونوايا صغار المساهمين²، كما تهتم بمراقبة التغيرات التي تحدث في كل من سعر الفائدة المطبقة من طرف البنوك، سعر الفائدة الحقيقي، النشاط الاقراضي المتبع وديون المؤسسات وغيرها، بمعنى أنها تهدف لتوقع وترقب المحيط المالي³.

رابعاً- يقظة الصورة و يقظة الرأي

إن **يقظة الصورة «veille e-réputation»** مهتمة بالعلامة التجارية أو بصورة وسمعة كيان ما (شخص، أو شركة، منتج، خدمات...) عبر الانترنت، البريد الالكتروني، الانترنت للشركة، وذلك برصد الشائعات، ومراقبة تداعيات حملة الاتصالات، بحيث تسمح لنا هذه اليقظة بتحديد الصورة التي يرانا بها العملاء والصورة التي تريد أن توصلها الشركة لعملائها وغيرهم⁴. فمثلا في سبتمبر 2008 ونتيجة انفجار الأزمة المالية آنذاك، قد كانت الإشاعات بطلب بنك Natixis المساعدة من الصندوق السيادي للخليج ساهم في انهيار أسهم البنك.

¹: <http://www.definitions-marketing.com/definition/Veille-marketing/>, consulté le 10/08/2015.

²: Christian Coutenceau, Op Cit, p24. مع ترجمة وبتصرف.

³:

https://www.google.fr/search?hl=fr&source=hp&biw=&bih=&q=d%C3%A9finition+de+la+veille+financi%C3%A8re&gbv=2&og=defintion+de+veille+fi&gs_l=heirloom,Veille financière, consulté le 14/08/2014. مع ترجمة وبتصرف.

مع ترجمة وبتصرف.

⁴: Fabrice Fontaine, op cit, p6. مع ترجمة وبتصرف.

أما **ليقظة الرأي** فتستخدم في تحديد احتياجات وتوقعات وانتقادات المستهلكين سواء كانت ايجابية أو سلبية، كما تسمح لنا باكتشاف أسواق جديدة، باقتراح منتجات جديدة ومتابعة بثها ونشرها (محور الاتصالات، تسيير العلاقة مع الزبون). مثال: بعد صدور هاتف نقال جديد على مستوى الأسواق، يقوم صانع الأجهزة النقال بمراقبة رأي المستهلكين على المواقع الالكترونية لمعرفة رأيهم، ومعالجة الأخطاء المتعلقة بالمنتج الجديد (سيرورة تصنيعه، تعطله، وظائف مفقودة مثلا، خدمات ما بعد البيع غير كفؤة وغيرها). لأن رأي المستهلكين أصبح يؤثر على تصميم المنتج، تطوير الحملات التسويقية، وتوفر مؤشر قيم لموقع المؤسسة في السوق¹.

رابعاً - اليقظة الاجتماعية والقانونية

بالنسبة اليقظة الاجتماعية فهي تركز على السياسات الاجتماعية، الاقتصادية، الجيوسياسية والثقافية للشركة. وتسمى أيضا الاستعداد الرصد البيئي، تم تصميم هذه اليقظة لرصد: تغيير العادات والمواقف، وسلوك المستهلك، والمخاطر البيئية، الحركات الاجتماعية، والاحتجاجات، والالتباسات (الاضطرابات والنزاعات)، التغييرات الديموغرافية، والتطورات الاقتصادية (النمو، الركود، تطور القدرة الشرائية وغيرها).

وال**ليقظة القانونية** فتتضمن مراقبة التشريعات، السوابق القضائية والتزوير، ورصد جميع القوانين والمراسيم والمناقشات البرلمانية، المقترحات التشريعية، مقترحات أصحاب العمل، والضرائب، بالإضافة إلى قراءة الصحف الرسمية بشكل مستمر، كما أن القوانين الجديدة، التعديلات والرهنانات والإصلاحات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذه اليقظة². كل هذا من شأنه أن يسهم في توقع أي تغييرات تتعلق باعتماد النظام الأساسي، أدخل من الناحية القانونية كما

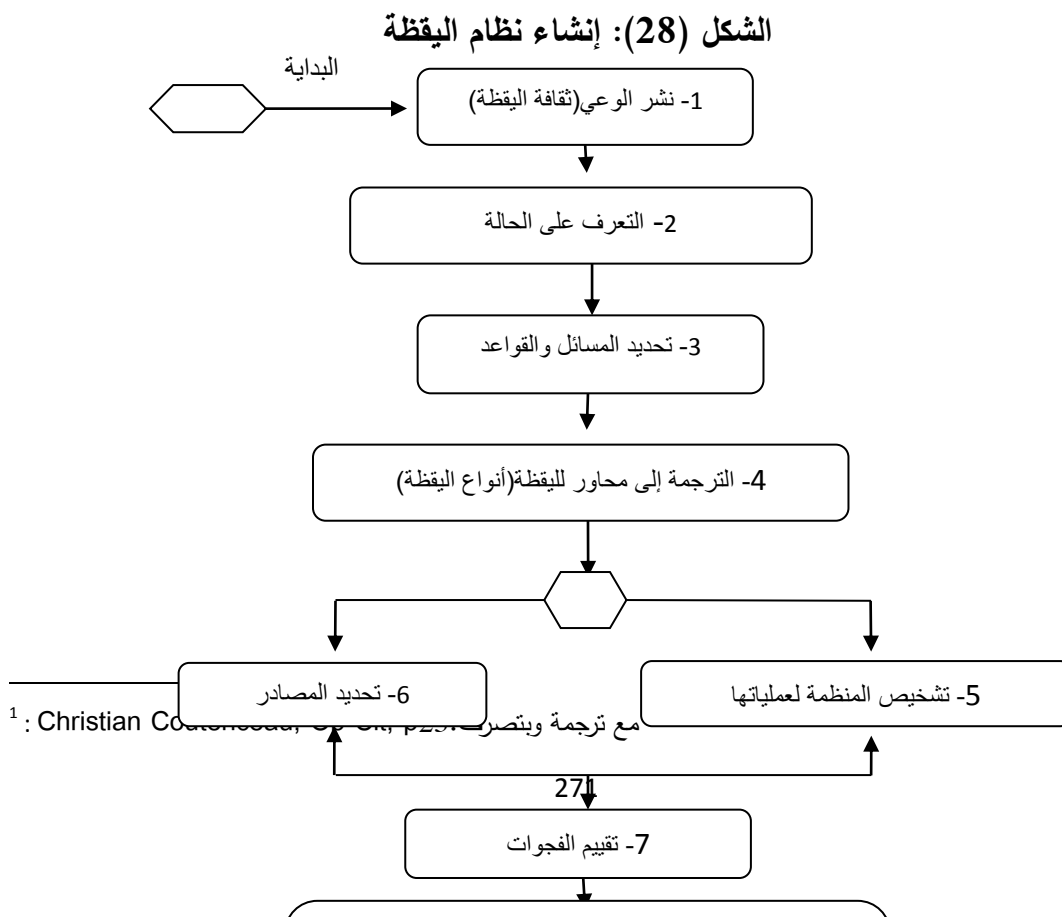
¹: Arnaud Pelletier et Patrick Cuenot, op cit, p12. مع ترجمة و بتصرف

²: Anna Weiner, Op Cit, p18. مع ترجمة و بتصرف

أن الأسواق الخارجية تخضع لقواعد وطنية محددة. وتكون المعلومات التي يبحث فيها: كل المسائل القانونية المتعلقة بقطاع المنظمة كالمراسيم مثلاً والسوابق القضائية، مقترحات أصحاب العمل والنقابات، كما يجب التأكد بأن الأرباح متمشية مع قواعد القانون الجديدة. والهدف من هذه اليقظة أن تكون المنظمة على وفاق للأنظمة الحالية واستخدام بحكمة القرارات القانونية (فتح الحدود) لإطلاق منتجات وخدمات جديدة في أسواق جديدة¹.

المطلب الثالث: إنشاء نظام لليقظة ووصف مراحلها

وفي هذا المطلب سيم تناول نظام اليقظة في البداية ومن ثم تحديد مراحلها على النحو التالي:
أولاً إنشاء نظام للرصد أو تكوين نظام اليقظة: في ظل التطورات السريعة والتغيرات الراهنة التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المؤسسات، أصبح من الضروري على كل مؤسسة لمواكبة هذه النقائص، إنشاء نظام للرصد يتعامل مع كل الحالات التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، ونلخصها كما يلي في الشكل (28):



Source : Alphonse Carlier, op cit, p 58. مع ترجمة و بتصرف.

قبل التطرق إلى خطوات اليقظة، نقوم أولاً بتعريف من يقوم بها ألا وهو المتيقظ ، حيث أن ابتداء من مصادر المعلومات والبيانات غير المتجانسة مع الاعتماد على الموارد المتباينة، فالمتيقظ له دور محفز للمعلومات، إذ أنه يوفر قيمة مضافة ومعنى للكم الكبير من المعلومات المتاحة.

ابتداء من عملية البحث عن المعلومات الخامة إلى غاية نشر المعلومات التي يمكن استخدامها ومفيدة للقرار، فعلى جميع الأطراف الفاعلة في عملية الرصد(اليقظة) تحديد وضعها: المتيقظ نفسه، وكذلك المستفيدين(صناع القرار)، الخبراء الذين يحققون من صحة المعلومات، ومع الشركات المسؤولة عن تدريب لمهنة المتيقظ. فحسب الجمعية التجريبية الفرنسية: "تعرف المتيقظ على أنه" شخص طبيعي أو معنوي يمارس بناء على الطلب أو بالمبادرة بنفسه، في وقت كامل أو جزئي، في القطاع الخاص أو العام، نشاط البحث، الترجمة، تخزين ونشر المعلومة وترقب

الاشارات سواء كانت مكتوبة أو شفوية، في واحد أو العديد من الميادين؛ ذلك أن المتيقظ يساهم في الأداء، الإبداع، الوقاية من الأخطار والتهديدات وإلى حماية المنظمة"¹.

إن المتيقظ هو من يتخصص في عملية جمع وتحليل المعلومة، هدفه الحصول على مؤشرات أو معلومات ذات قيمة مضافة يمكن أن يعتمد عليها صناع القرار. بعد وصول طلب من قبل صناع القرار بحل مشكلة ما، بدءا من ترجمة هذه المشكلة إلى صفات من المعلومات التي سيتعين جمعها والتي تعد ضرورية لحساب المؤشرات. كما يجب على المتيقظ تحديد مصادر المعلومات ذات الصلة واستخدام خبرته للحصول عليها. وبالتالي يقوم بدعم قرارات المديرين، معالجة المشاكل أو خلق أفكار.

وحسب تعريف "أشارد" "Achard" يمكن تحديد أدوار المتيقظ مقارنة بثلاثة أسئلة مفتاحية²:

ماذا تريدون أن تعرفوا؟ (من أجل إشراك طالب المعلومات)؛

لماذا تريدون أن تعرفوا؟ (من أجل تحديد أفضل نطلق الاستكشاف)؛

متى تريدون أن تعرفوا؟ (من أجل أن تصل الإجابة في وقتها).

وفي العديد من المؤسسات، فإن المتيقظون يفرقون بين نوعين من اليقظة: المراقبة اليومية لأخبار المؤسسة التي تحتاج إلى ردود فعل، بل وتحتاج أيضا إلى رؤية استباقية (تنبؤية) لمواجهة الحدث، والتنقيب على المواضيع الاستراتيجية والتي تحتاج إلى التخطيط لمستقبل مرجح بتوفير معلومات أكثر شمولاً لصناع القرار.

أما حسب "كيسلين" "P.Kislin" فإن نشاطات المتيقظ وعلاقاته بالمقرر هي محاولة ترجمة المشاكل ذو صيغة قراريه إلى مشاكل معلوماتية في إطار الذكاء الاقتصادي. ويضع بذلك المتيقظ

¹: Audrey Knauf, Op Cit, p160 مع ترجمة و بتصرف.

²: Audrey Knauf, I dem. مع ترجمة و بتصرف.

في عملية البحث عن المعلومات الذي يعتمد على تفضيلات صانعي القرار، وعملية التعاون، مقر الاتصالات وتبادل المعارف بين هذين العنصرين، ويعتبر أن المتيقظ كعنصر داخلي في المؤسسة ، يبقى هو الأفضل لفهم المقرر ومشاكله القرارية لأن هناك دائما تواصل بينهما، وبالتالي يصبح المتيقظ يخضع لنفس الواجبات والتأثيرات التي يخضع لها العاملين الآخرين في المؤسسة.

أما البعض (ADBS*)، فيرى أن المتيقظ هو الذي يغذي صناع القرار في المؤسسة بمعلومات مصنفة ومعالجة، بغرض التنبيه حول تطورات بيئة (التقنية، التنافسية، الاقتصادية، والقانونية، التكنولوجية وغيرها) المؤسسة ومساعدتها في اتخاذ القرارات الصحيحة.

ويمكننا وصف خطوات ونشاط عملية اليقظة في الجدول(21) الموالي:

الجدول (21): مراحل ونشاطات عملية اليقظة

رقم الخطوة	من المسؤول؟	الوثائق المرجعية المستعملة في البداية	ماذا؟ المراحل	الوثائق المرجعية النتيجة
1	الإدارة أو صانع القرار	المعايير أو الأدلة	(1) تحديد الاحتياجات	مشروع اليقظة مصادق عليه
2	المسؤول عن اليقظة	- مشروع اليقظة	(2) تحليل وتحديد مصادر المعلومات	
3	المتيقظ أو الفرقة المسؤولة	- قائمة لقواعد البيانات(بنك للمعلومات قاعدة للمعارف) - الكلمات الدالة	(3)الجمع والمراقبة-خلية اليقظة تصفح الانترنت عن طريق الكلمات الدالة تحديد وتسيير نماذج البحث تتبع البيانات	نتائج التحقيقات

* ADBS : Référentiel des métiers-types des professionnels de l'information-documentation.

مستودع للخدمات للمهنيين ورجال الأعمال للمعلومات القياسية

مراقبة شبكة الانترنت الخفية
التفاعل مع قواعد البيانات

4	المتيقظ أو الفرقة المسؤولة	(4) تحليل المعلومات والبيانات	ملخص للوثيقة أو للنتيجة
5	الخبراء	تحديد معايير المصادقة (5) المصادقة على المعلومات إمضاء المسؤول	تم الإمضاء والمصادقة على الملف
6	اليقظة / المتيقظ	إمضاء ملف اليقظة (6) تشكيل ونشر النتائج - تقديم النتائج وتحديث الملفات وحفظها - الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والخلل الفاعلة	تقديم ملف اليقظة (النتائج) إلى الأطراف

Source : Alphonse Carlier, Op Cit, p 17. مع ترجمة و بتصرف.

ومن خلال الجدول (21) نرى أن عملية اليقظة تكمن في المراحل التالية¹:

- **التوجيه والتعبير عن الاحتياجات:** وهي العملية-تكون على هيئة لمخطط اليقظة- التي تهدف إلى تحديد جزء من البيئة والمشاكل التي يريد صانع القرار أن يضعها تحت المراقبة. هذه الخطوة تسعى إلى جعل اليقظة أكثر كفاءة بتوجيه أفضل لأجهزة استشعار المعلومات، وتتم عملية تحديد الاحتياجات على مستوى الإدارة العامة للشركة أو على مستوى صانعي القرار. بحيث يجب على المحللين الاستراتيجيين والمديرين القيام بما يلي:

¹ : <http://www.intelligence-economique.gouv.fr/dossiers-thematiques/veille-strategique,Veille strategique>, consulté le 29/06/2014 à 12:25. مع ترجمة وبتصرف.

-تخصيص المجال التي سيتم دراسته وذلك بتحديد القواعد والمسائل الخاصة به وإضفاء الطابع الرسمي لذلك، وسيكون ذلك بأخذ بعين الاعتبار *مركز الجاذبية (للمؤسسة/للمنافسين) والحالة النهائية المرجوة؛

- تكوين فرقة من المتقطين الذين سيقومون بكل المراحل وتعيين المسؤول عن هذه اليقطة؛

- ترجمة المسائل إلى محاور لليقطة والتي تقوم بعرض جميع الزوايا المراقبة لمسح المجال المختار دراسته.

- **تحديد المصادر:** ولقد تم التطرق الى هذا سابقا، ومن المهم أيضا في هذه المرحلة، معرفة مجال ونطاق هذه المصادر: فعلى سبيل المثال، معرفة ما إذا كانت مصادر الإنترنت تكون كافية ، إذا يستلزم أو لا الاشتراك في قواعد البيانات، إذا كان لدينا أيضا تعبئة للمورد البشري داخل المؤسسة الخاصة بنا (من خلال المشاركة في المؤتمرات والمعارض التجارية، والشبكات الشخصية...الخ).

في الواقع، يجب أن تراقب هذه المصادر من المعلومات، مع التركيز على تصنيفها وتحديد أولوياتها استنادا إلى شرعية المصدر و درجة الحرجية في محتوياتها.

- **الجمع والمراقبة:** هي المرحلة التي من خلالها يقوم المتيقظ بجمع المعلومات، ويمكن القيام بهذه الخطوة "باليد" أو يمكن أن يكون آليا، اعتمادا على درجة التعقيد والتطور في أدوات الرصد المتوفرة.

- **التحليل والمصادقة:** تتمثل في الخطوة التي تشمل أنه من بين الكم الهائل من المعلومات التي تم جمعها، تحتفظ فقط بتلك التي تهتم المنظمة، بما في ذلك على أساس استراتيجية اليقطة المتفق

• مركز جاذبية المؤسسة: يمثل العناصر التي تعطي قوة للشركة، والذي يمكن أن يكون لوجيستية فعالة، مدير إنتاجي حيد وفعال، شبكة توزيع، أو شخص يعد مفتاح للمنظمة، أو مود لعناصر معينة ...وغيره.

عليها. إن عملية التحليل تثمن مجموعة سلسلة اليقظة لأن نتائجها تشكل المعلومة الاستراتيجية.

وبعد عملية التحليل يقوم الخبراء أو المحللين بالمصادقة على المعلومات التي تم تحليلها.

- **نشر المعلومات الاستراتيجية:** وتعتبر الخطوة الأخيرة، حيث يتم من خلالها ارسال المعلومة المنسقة والموضوعة في شكلها المناسب إلى مستخدميها، والذين يعتمدون على هذه الأخيرة لاتخاذ الإجراءات أو القرارات الملائمة.

المطلب الرابع: الفروقات ما بين اليقظة والذكاء الاقتصادي وما بين اليقظة والتنبؤ

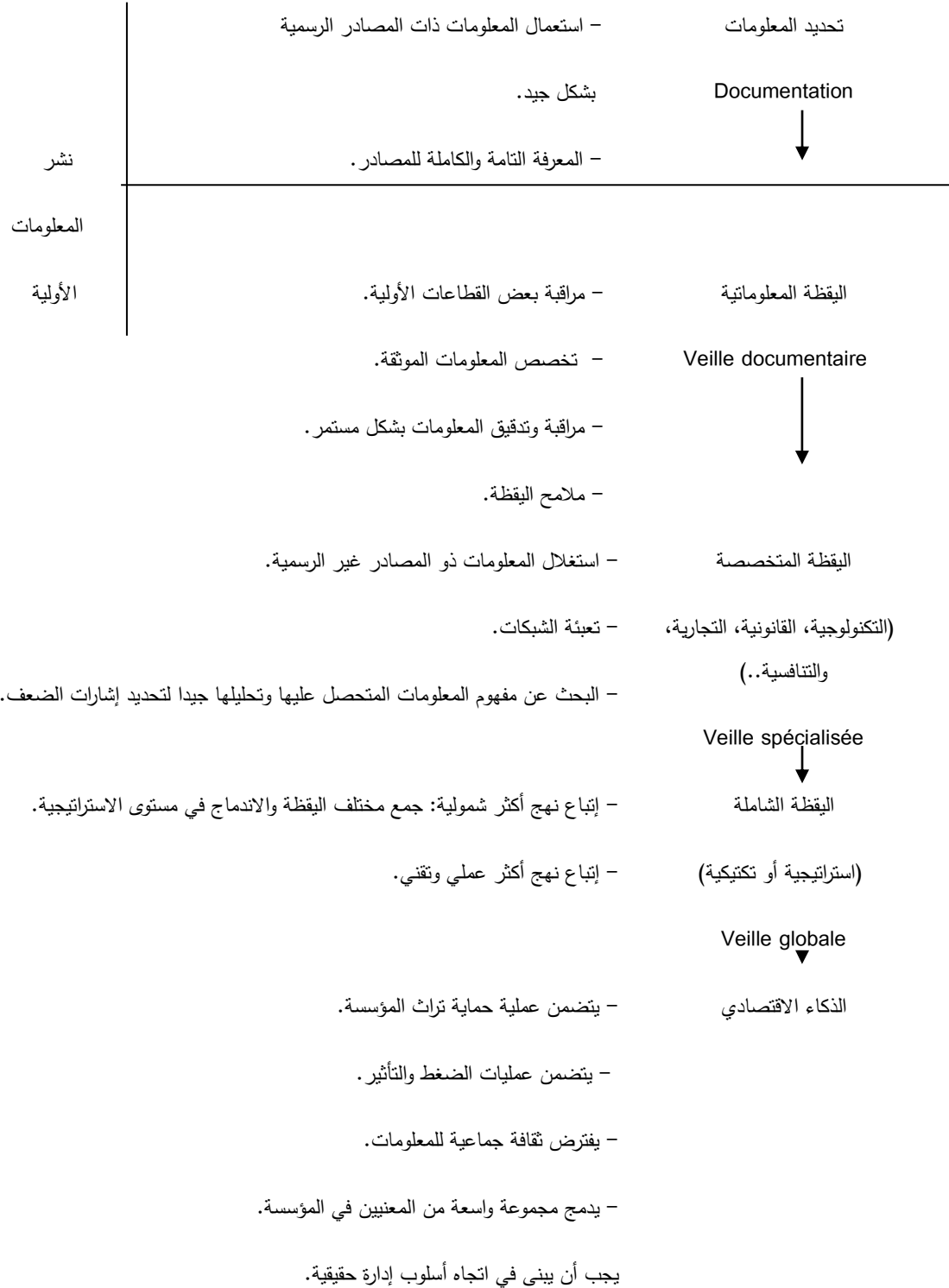
نظرا للتشابه ما بين كل من: اليقظة والذكاء الاقتصادي، اليقظة والتنبؤ تم في هذا المطلب

تحديد الفروقات على النحو التالي:

أولاً- من اليقظة إلى الذكاء الاقتصادي

إن المقاربة التسييرية لليقظة تستجيب إلى الحاجة لمعرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات، وعدم خسارة أي شيء مما هو متاح. في حين أن المقاربة الاستراتيجية للذكاء الاقتصادي تستجيب وتلبي الحاجة إلى اتخاذ القرار، تستجيب إلى الحاجة إلى معرفة المعلومات اللازمة، وأن تعمل على أن تتقدم نحو وضع أحسن. كما يتحدد الفرق ما بين المكلف بالذكاء الاقتصادي، في أنه المسؤول عن مصادر المعلومات الاقتصادية والتنافسية وتعزيز قيمتها لخدمة استراتيجية المؤسسة، أما المكلف باليقظة فهو المسؤول عن مختلف النشاطات المرتبطة بكل أنواع اليقظة. يأتي الذكاء الاقتصادي في الوقت الذي نجحنا فيه على استخراج المعلومات الصادرة من يقظة نشطة، معظم البيانات الهامة (ذات الصلة) التي سيتم استخدامها من قبل صناع القرار. حيث يتم وصف الذكاء الاقتصادي كتنويع لعملية طويلة يرجع أصلها إلى اليقظة المعلوماتية. ويبين الجدول (22) تدرج من المعلومات واليقظة إلى حين الوصول إلى الذكاء الاقتصادي.

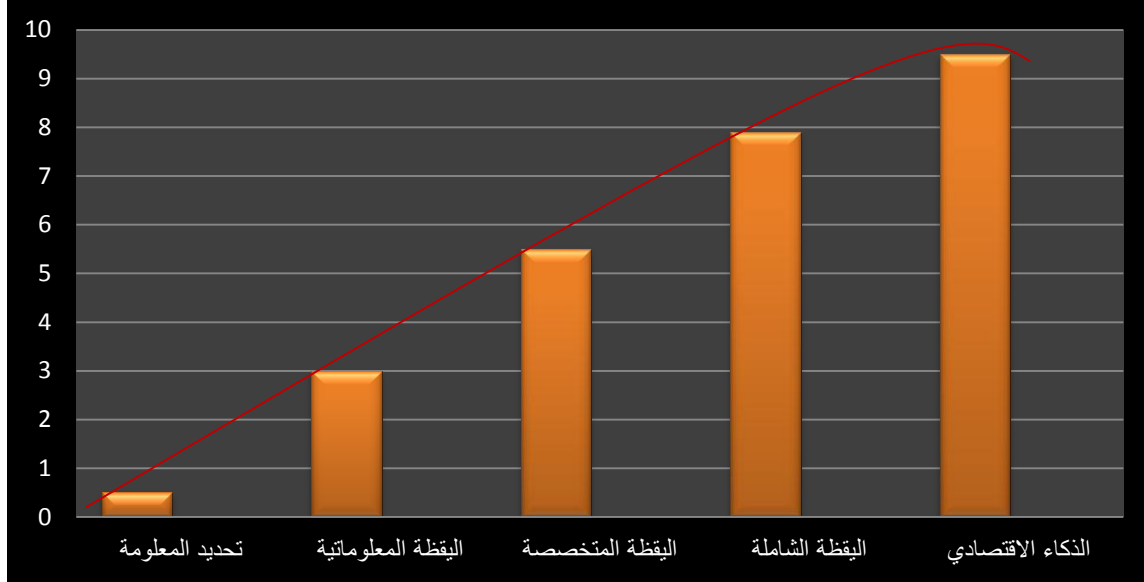
الجدول (22): الوصول إلى الذكاء الاقتصادي



Source : E.Ludovic, (2003) : L'intelligence économique et stratégique : les systèmes d'information au cœur de la démarche , Rapport CIGREF ,op cit p21. مع ترجمة وبتصرف

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل (29) الموالي :

الشكل (29): الوصول للذكاء الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (22).

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج أن اليقظة تعتبر الخطوة التي من خلالها يمكننا الانتقال إلى استراتيجية الذكاء الاقتصادي، حيث أن هذا الأخير هو أسلوب الإدارة التي يتجاوز رصد عملية اليقظة، يحرض على ثقافة جماعية للمعلومات، مع الحرص دائما على حماية أصول هذه المعلومات في المنظمة.

ثانيا- اليقظة (الرصد) والتنبؤ

إن اليقظة (الرصد) والتنبؤ (الاستبصار) يساعدان على التحضير للمستقبل، ولا يعتبر من السهل تحديد الحدود بينهما، بحيث نلاحظ أن ظهور مفهوم التنبؤ بدأ في الخمسينيات 1950، مع نشوء علم المستقبل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف عملية التنبؤ إلى بناء علم المستقبل على أساس صارم واعتمادا على طرق عقلانية، أدوات منهجية، رياضية وإحصائية. وفي أصولها التاريخية، التنبؤ كان موجها للعلوم والتكنولوجيا، خاصة وأن الجيش الأمريكي كان الممول الرئيسي

العمليات الأولية لهذا التخصص، أما في فرنسا، فكان التنبؤ يقترب أكثر للفلسفة الأصلية نحو المستقبل، بمعنى رؤية مستقبلية أنشأت في روح الخيال والانفتاح الفكري. وتهدف عملية التنبؤ إلى تحقيق العناصر التالية¹:

- البحث عن فهم واستيعاب نظام معقد ومكون من مجموعات فرعية: العوامل الديموغرافية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية؛
 - الكشف عن أنماط من التطورات المحتملة؛
 - تقديم اقتراحات عن المستقبل وليس سيناريوهات إسقاط بسيطة من الماضي شهدت بالفعل.
- إن خطوات تدوال عملية التنبؤ تكون في معظم الأحيان على ثلاثة مراحل:
- فهم الحاضر وتطورات الماضي؛
 - استطلاع المستقبل باستعمال عدة طرق، والمعروفة بصفة أكثر هي طريقة السيناريوهات والتي تكمن في وضع عدة سيناريوهات محتملة عن المستقبل، متضمنة نقطة انطلاق، المسار المتبع والصورة النهائية.
 - مناقشة النتائج مع الجهات الراعية (أصحاب القرار) من أجل التوصل إلى توصيات وتوجيهات من حيث التخطيط والإدارة.

ويمكن تحديد الفروقات ما بين اليقظة (الترصد) والتنبؤ في الجدول (22) التالي:

مع ترجمة وبتصرف. 1: Gilles Balmissse et Denis Meingan, Op Cit, p44.

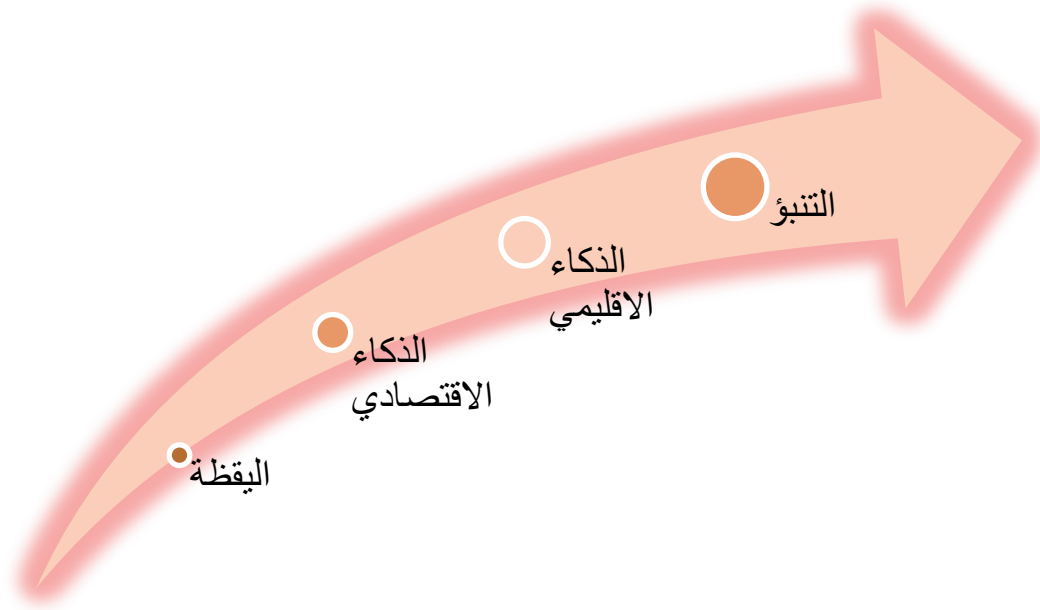
الجدول (23) : أوجه الاختلاف ما بين اليقظة والتنبؤ

اليقظة	التنبؤ
الأهداف	- تمكن المؤسسة من تحديد التغيرات في بيئتها وذلك بالكشف عن الفرص والمخاطر من أجل اتخاذ القرار . - تتيح الفرصة للكشف عن الإشارات الضعيفة وتسمح برؤية وقوع وصول الأزمة.
المنظور الزمني	أجل قصير: توفر اليقظة معلومات ذو استهلاك سريع، بحيث توفر في أقرب وقت ممكن المعلومات المتعلقة بالمواضيع المراقبة. طويل الأجل: تحديد التغيرات التي تحصل في الأجل المتوسط والطويل ووضعها في سيناريوهات متطورة.
المنطق	وقائعي: تستند إلى حقيقة مؤكدة. توقعي: بناء على تحديد الاتجاهات السائدة يضع المرتقب سيناريوهات محتملة.
السياق الاقتصادي	اقتصاد جزئي: المؤسسة، الأعوان الاقتصادية. اقتصاد كلي: الشركة، المؤسسات في عموميتها، المنظمات.
التنفيذ	التنظيم، العمليات ونظام المعلومات. تدمج اليقظة في داخل المؤسسة ضمن إطار الدراسة الوقائية. لا تكون بداخل المؤسسة وإنما توضع في إطار الدراسة.

Source : Gilles Balmisse et Denis Meingan,op cit, p 46 مع ترجمة ويتصرف.

ومع التطورات الحديثة، أصبح مفهوم التنبؤ يقترب أكثر فأكثر لليقظة، فمن خلال اليقظة يمكن للمؤسسة الحصول على المعلومة والمصادقة عليها، ومن ثم توقع التغيرات والاتجاهات المحتملة في المستقبل. كذلك أصبحت اليقظة تعد عنصر فعال في مواجهة الأزمة، وذلك بالكشف عن الإشارات الضعيفة، لأنها تسمح برؤية وقوع وصول الأزمة، وبالتالي بالتحضير لها، ومعرفة طبيعتها أي أصبحت هي أيضا ذات نهج توقعي. ويمكن توضيح مراحل الانتقال من اليقظة إلى التنبؤ في الشكل (30) الموالي:

الشكل (30): من اليقظة إلى التنبؤ



Source :Gilles Balmissse et Denis Meingan, Op Cit, p62. مع ترجمة وبتصرف.

كما نلاحظ أن الذكاء الاقتصادي يختلف عن التنبؤ من حيث أن هذا الأخير يهدف إلى تزويد صانعي القرار بالعناصر التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات أفضل، كما أنه يساعد على تحديد الاتجاهات والتعرف على التغييرات في البيئة وبناء سيناريوهات لتوقع المستقبل، والذكاء الاقتصادي يمكن أن يستعمل التنبؤ للحصول ومعالجة المعلومات الاستباقية أو التوقعية، واستخدام التقنيات التنبؤية لترجمة المعلومات المجمعة، حيث يمكن أن يتقرب لحدوث مشكلة ما مستعملا مختلف أنواع اليقظة لتتبع مختلف الاشارات الضعيفة والتنبه على امكانية تحولها إلى اشارات انذار قوية.

المبحث الثاني: نظام المعلومات

إن نظام المعلومات هو العامل المركزي لأي منظمة لأن نشر المعلومات يشكل الدعم لجميع القرارات، ويمثل جزء من عملية الذكاء الاقتصادي لأنه يضع التقنيات والتكنولوجيا لخدمة مضمون المعلومات. من أجل ذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول ماهية نظام المعلومات، موارده، خصائصه، ثم تعرضنا في المطلب الثاني إلى أنواع نظام المعلومات، أهميته وطرق حمايته، وأخيرا تطرقنا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات، موارده وخصائصه

أولاً- مفهوم النظام، نظام المعلومات

قبل التطرق إلى تحديد ماهية نظام المعلومات، يتوجب علينا تحديد مفهوم النظام والذي يمكن النظر إليه على كونه مجموعة من الأفراد، الأفكار والنشاطات التي تعمل بصورة مجتمعة لمعالجة البيانات لغرض توفير حاجة الفرد أو المؤسسة إلى المعلومات، وبالتالي يمثل الهيكل الذي يضم مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتكاملة الموجهة لتحقيق هدف مشترك¹.

كما يمكن الإشارة إليه على أنه عبارة عن ترتيبات رسمية ثابتة تنفذ بشكل روتيني، بحيث يكون هناك تحديد للبيانات التي يتم جمعها ومواعيدها، طرق معالجتها والجهات التي توزع عليه، ويستلم متخذ القرار المعلومات التي يحتاجها في الوقت المناسب لحاجته، فمثلا تعتبر السجلات المحاسبية والإجراءات المحاسبية الثابتة نظاما للمعلومات المحاسبية².

ماهية نظام المعلومات: وردت تعاريف عديدة لنظام المعلومات نذكر منها ما يلي:

¹: مصطفى يوسف كافي، (2013): الاقتصاد المعرفي، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص 190.

²: علاء فرج الطاهر، (2009): إدارة المعلومات والمعرفة، دار الراجية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ص 66.

- إن نظام المعلومات عبارة عن مجموعة من الأنشطة، الإجراءات، الأعمال، العمليات، المناهج والوسائل التقنية التي تطبق على المعلومات، مصادر المعلومات أو أشياء مادية أخرى للوصول إلى هدف أو أهداف محددة. وبمعنى آخر فإن نظام المعلومات يقوم على استخلاص المعلومات من البيانات بفعالية وكفاءة، ومن هذا التعرف يمكن القول أن نظام المعلومات يتكون من عنصرين أساسيين هما¹:

الأفراد الذين يقومون بجمع وتحليل وخدمة البيانات والمعلومات والمفترض فيهم الإلمام بما يلي:

- القدرة على تحليل المعلومات؛
 - التعمق في تفهم مكونات نظم المعلومات؛
 - فهم وتفسير وبناء النماذج للعمليات المختلفة التي تمثلها المعلومات الخاصة بالمنظمة؛
 - المسؤولية عن صيانة الأجهزة التي تستخدم.
- البيانات ومؤشراتها ويتكون هذا المكون من:
- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات؛
 - نماذج التنبؤ المختلفة؛
 - البيانات الملائمة والمرتبطة ببيئة العمل المحددة.

كما يعرف نظام المعلومات على أنه مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها، التي تعمل على جمع البيانات والمعلومات، معالجتها، تخزينها، وتوزيعها بغرض دعم صناعة القرارات، إضافة إلى تحليل المشكلات وتأمين المنظور المطلوب للموضوعات المعقدة، ويشتمل النظام على البيانات عن الأشخاص الأساسيين، النشاطات، الأمور الأخرى التي تخص المؤسسة

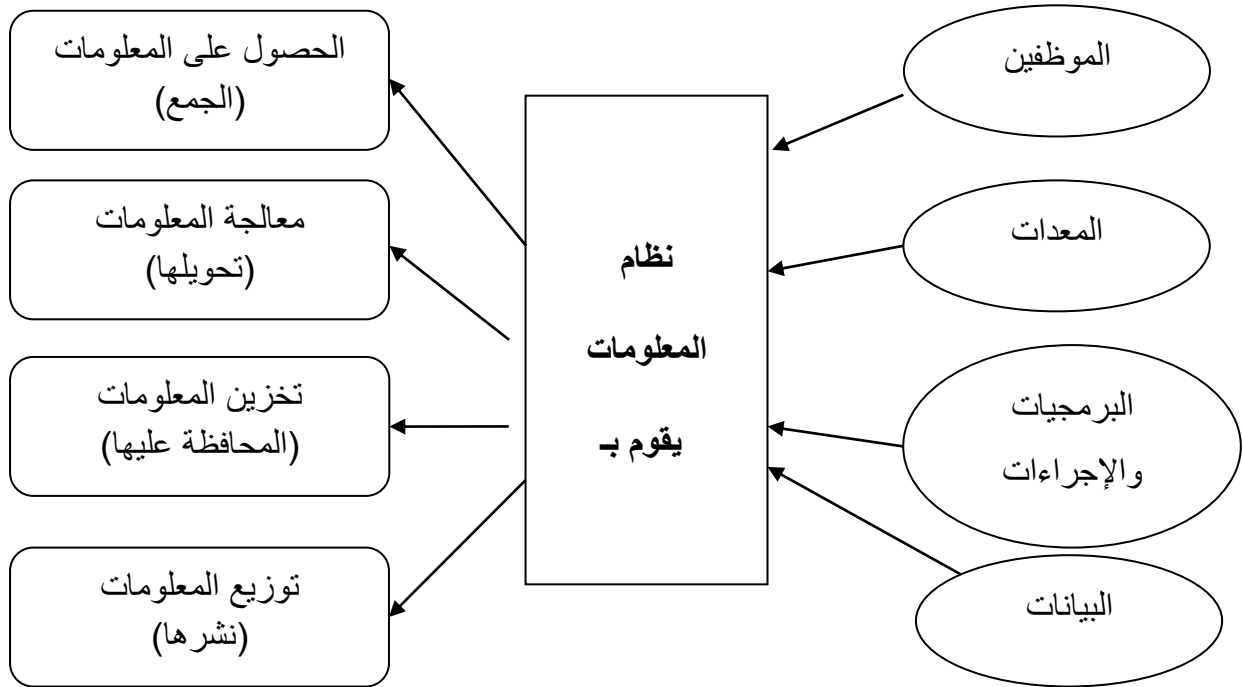
¹: محمد الصيرفي، مصدر سبق ذكره، ص177.

والبيئة المحيطة بها¹.

ينظر لنظام المعلومات على أنه مجموعة من الموارد (الأجهزة والبرامج والموظفين والبيانات والإجراءات)، منظم لاكتساب، معالجة، تخزين، نقل، نشر المعلومات وتوفيرها على شكل بيانات، نصوص، صوت وصور داخل وبين المنظمات².

* يمكننا تعريف نظام المعلومات من خلال الشكل الموالي:

الشكل (31): تعريف نظام المعلومات



Source : <http://www.lirmm.fr/~ips/enseignement05-06/supports/AnalyseEtConceptionObjet/MERISE.pdf>, Systèmes d'Information et Méthode MERISE, p2. Consulter le 30/07/2014 à 13:16. مع ترجمة.

¹ : عامر إبراهيم قنديلجي، (2005): نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة 1، دار المسيرة، عمان، ص23.

² : http://www.guillaumeriviere.name/estia/si/pub/SI_COURS-01_2012_Introduction.pdf, Guillaume Rivière, informatisation du Système d'information, ESTIA institut de technologie, 2014, p18. consulter le 30/07/2014 à 12:30. مع ترجمة ويتصرف.

كما نلاحظ أن البعض يصنف مكونات نظام المعلومات من خلال العناصر التالية¹:

المدخلات: وتشمل الخامات، الطاقة والجهود البشرية، أو تكون مدخلات معنوية مثل التعليمات،

الوثائق، مراسلات، قواعد وبيانات.

العمليات: هي آلية العمل الدقيقة التي تحكم التفاعلات الداخلية المنتظمة لعناصر النظام، وهي

جميع العلاقات المبرمجة والأنشطة التحويلية التي تقوم بمعالجة المدخلات وتحويلها إلى مخرجات،

بحيث يكون إنجازها مرتبط بتحقيق أهداف محددة للتنظيم.

المخرجات: وتمثل النتائج الحاصلة من النظام التي تعكس مدى مطابقة النظام أهدافه وقدرته على

تحقيقها، ويقدم النظام المخرجات للمستفيدين على شكل منتجات جاهزة للاستخدام مثل السلع

النهائية، المعلومات المفيدة أو الخدمات المطلوبة، والتي بدورها تشبع حاجات ورغبات المستفيد

وتحقق أهداف التنظيم.

التغذية المرتدة: وهي التغذية الراجعة، حيث أن العديد من البيانات أو بالأحرى المعلومات

المخرجة من الحاسوب لنشاط محدد قد تكون هي الأخرى مدخلات ثانية (بيانات)، بغرض إعادة

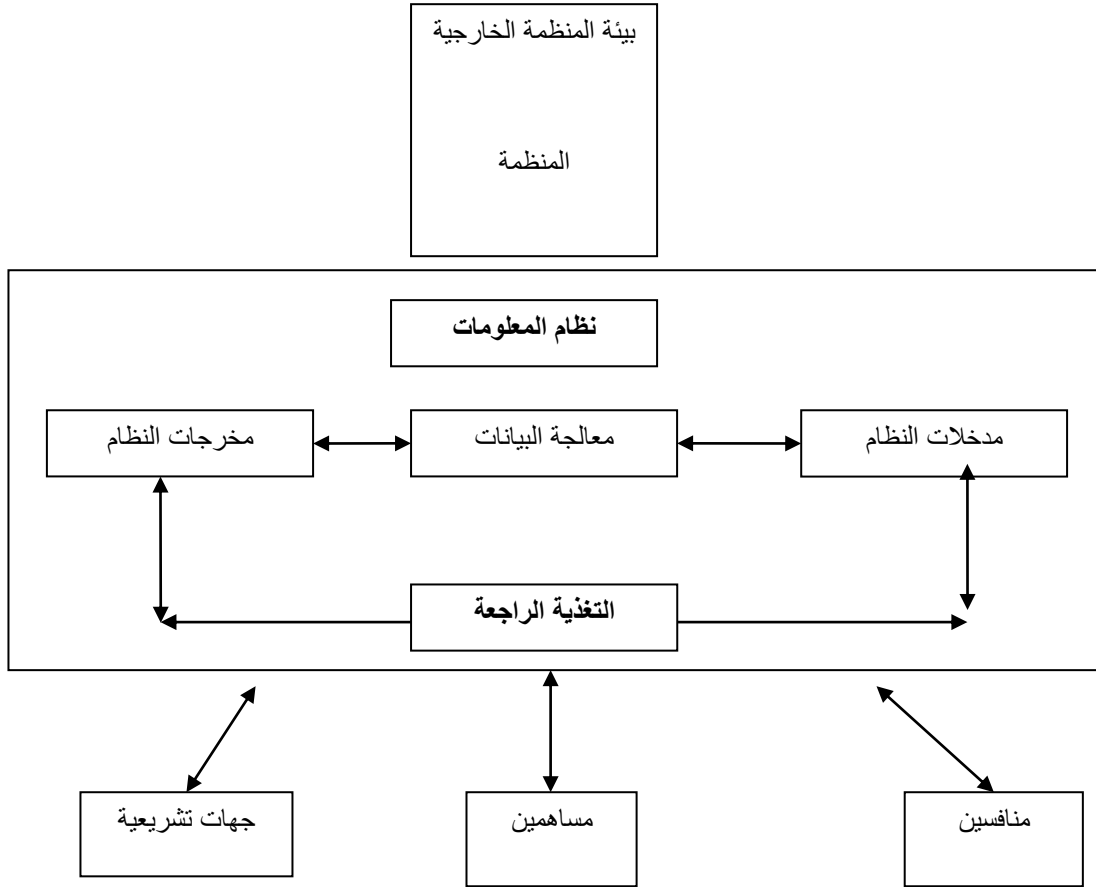
معالجتها مع بيانات أخرى من داخل ذاكرة الحاسوب ولأغراض ومخرجات أخرى، وعلى هذا

الأساس فإنه من الممكن أن تكون المخرجات نفسها أو جزء منها مدخلات جديدة مختلفة كما هو

موضح في الشكل (32).

¹: ربحي مصطفى عليان، مصدر سبق ذكره، ص 249.

الشكل (32): نظام المعلومات

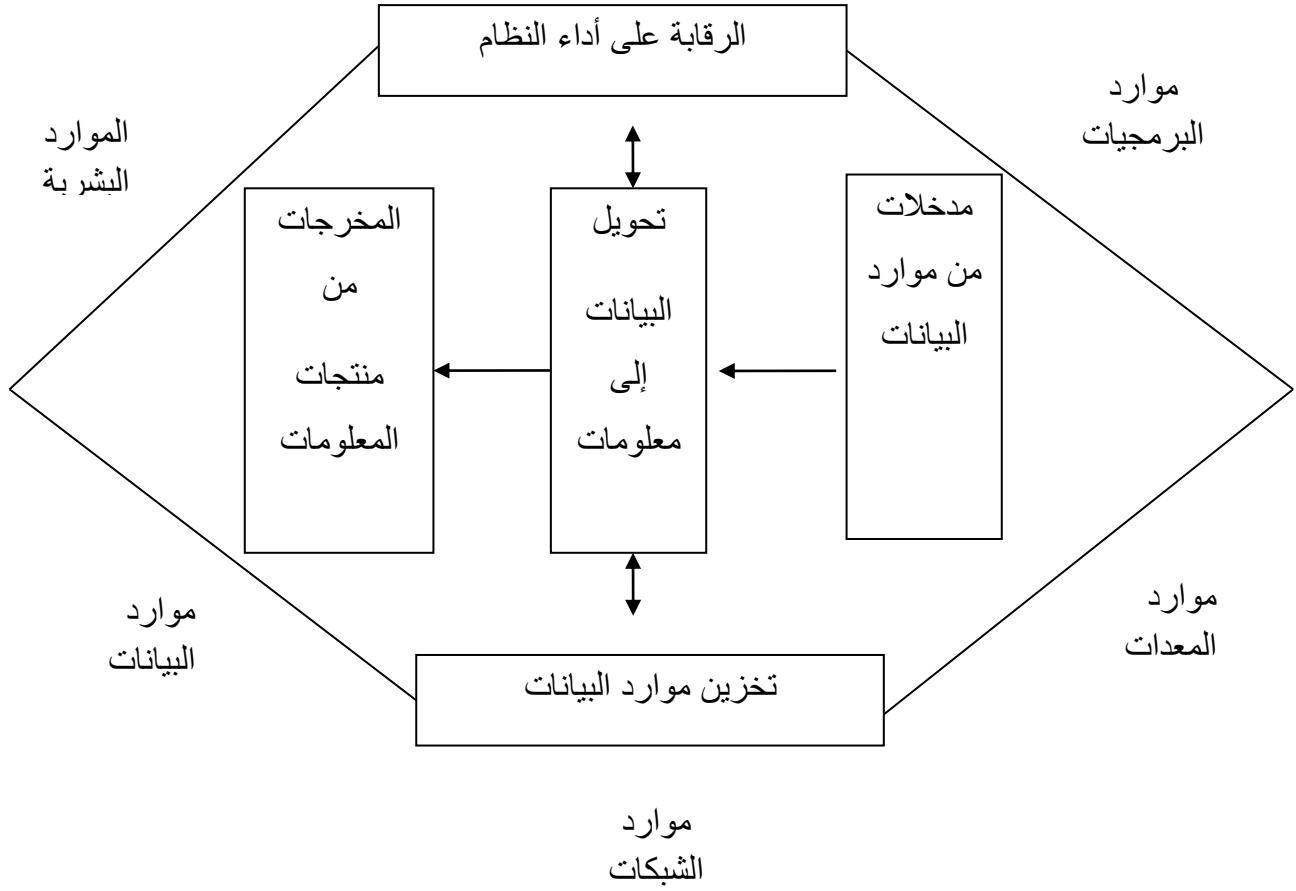


المصدر: عامر ابراهيم قنديجلي وعلاء الدين عبد القادر الجنابي، (2015): نظم المعلومات الادارية، الطبعة السابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص40.

ثانياً - موارد نظام المعلومات

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن نظام المعلومات يتحدد من خلال موارده الخمسة التالية: الموارد البشرية (المستخدمين النهائيين وأخصائي المعلومات)، المعدات (الآلات والوسائط، البيانات) (قواعد البيانات وقواعد المعرفة)، الشبكات (وسائط الاتصالات ونظم تدعيم الشبكات) وموارد البرمجيات، ويمكننا شرحها في الشكل (33) التالي:

الشكل (33): نموذج مكونات نظام المعلومات



المصدر: إنعام علي توفيق الشهريلي، (2009): تقويم نظم المعلومات باستخدام بحوث العمليات، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص23.

ومن خلال الشكل (33) نلاحظ أن نظام المعلومات يتكون من¹:

1- مجموعة القوى البشرية والتي تنقسم إلى:

- المستفيدون أو المستخدمون: وهم الأفراد الذين يستعملون نظام المعلومات أو يستفيدون من المعلومات التي ينتجها النظام، ويمكن أن يكونوا محاسبين أو مندوبي مبيعات، أو مهندسين أو موظفين.

¹ : ربحي مصطفى عليان،(2008): إدارة المعرفة، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ص 261-262.

- المختصون في نظام المعلومات: وهي الموارد البشرية المؤهلة بمستويات مختلفة، والمدرية لتنفيذ النشاطات المعلوماتية المطلوبة منها، والتي تكون عادة بمستويات وكفاءات مختلفة حسب طبيعة النظام ووظائفه، والمتمثلين في محلي النظم، خبراء البرمجيات، مشغلي الحاسوب وغيرهم من الأفراد ذوي الوظائف الادارية والفنية.

2- **موارد البرمجيات:** والتي تشتمل على مختلف أنواع البرامج المستخدمة في معالجة هذه البيانات، ومن أهم هذه الموارد:

- نظم التشغيل: وهي المسؤولة عن تشغيل الحاسوب والتحكم به وتوفير البيئة المناسبة لاستثماره من المستخدمين؛

- البرامج التطبيقية: وهي البرامج التي تسمح للمستخدمين بالاستفادة من نظم المعلومات، مثل برامج معالجة النصوص، برامج التصفح الالكتروني، برامج قواعد البيانات وغيرها؛

- الإجراءات: وهي التعليمات الخاصة بالأفراد الذين يستخدمون نظام المعلومات، مثل تعليمات تعبئة النماذج البيانات، وتعليمات استخدام البرامج التطبيقية وغيرها.

3- **موارد البيانات:** يمكن أن تكون البيانات بأي شكل، ومن ضمنها البيانات الألفبائية، الرقمية والتقليدية التي تمثل وتوصف تعاملات الأعمال، الأحداث والعناصر الأخرى، وتقوم البرمجيات والأساليب الفنية بمعالجتها، عن طريق الطاقات البشرية والأجهزة الالكترونية والتكنولوجيا المتوفرة، ومثل هذه البيانات تمثل مدخلات النظام عادة.

4- **موارد المعدات والأجهزة:** والتي تشتمل على مختلف أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تمر بها البيانات والمعلومات، فالأجهزة لا تشتمل على الحواسيب وبقية الأجهزة، بل أيضا كل الوسائط والأغراض المنظورة التي تسجل عليها

البيانات، من صفحات وقطع من الورق الذي تستخرج عليه المعلومات إلى الأقراص
الممغنطة أو الضوئية.

5- **موارد الشبكات:** والتي تشتمل على تكنولوجيا الاتصالات والاتصالات بعيدة المدى،
ومختلف أنواع الشبكات مثل الانترنت، والشبكات الداخلية، والشبكات الخارجية
الاكسترنات، والتي أصبحت مهمة في إدارة الأعمال الالكترونية الناجحة والعمليات
التجارية بكل أنواعها.

يقوم النظام باستخدام هذه الموارد للقيام بأنشطة الإدخال، التشغيل، التمويل، التخزين
والرقابة لكي يتم تحويل البيانات إلى منتجات معلوماتية مختلفة.

ثالثا- خصائص وسمات نظام المعلومات: هناك عدة خصائص لنظم المعلومات ندرجها كما
يلي¹:

1- تتكون من عناصر، مكونات أو نظم فرعية تشكل وحدات البناء الأساسي للنظام، ولكل

النظم وظيفة رئيسية أو هدف رئيسي بموجبه يتم تقويم أداء المنظمة وأداء مكوناتها

الفرعية بموجب معايير ومقاييس مستمدة من فهم هذه الوظيفة أو الهدف؛

2- توفير التكلفة في إيجاد المعلومات التي تحتاجها المنظمة، وتوفير المعلومات المطلوبة

بسرعة ودقة؛

3- التحسين والمساعدة في اتخاذ القرار؛

4- أن يجنب النظام ازدواجية العمل؛

5- قدرة النظام على التطور منطلقا من التغير الذي يحدث للمنظمة؛

¹: إنعام علي توفيق الشهريلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 26-27.

6- اتجاه نظام المعلومات نحو التوسع الذي يزيد التكاليف بسبب نمو النظم من نظم

المؤسسة والمستفيدين من النظام؛

7- ضرورة اتصال الإنسان بالآلة في مستويات مختلفة للأهمية النابعة من عمليات التوثيق

المطلوبة؛

8- ضرورة استشارة المستفيدين في مراحل مختلفة (عند إنشاء النظام أو تطويره) ليتسنى توفير

حاجاتهم بدقة وشمول؛

9- عملية إدارة النظام يجب أن تتصف بالسهولة وقلة التكلفة وتجنب التعقيد والكلفة العالية.

المطلب الثاني: أنواع نظام المعلومات، أهميته وطرق أمنه

نظرا لمدى أهمية نظام المعلومات في الذكاء الاقتصادي، تم تخصيص هذا المطلب للتعرف

على أنواع نظم المعلومات، أهميته وطرق أمنه كما يلي:

أولاً- أنواع نظام المعلومات: يوجد عدة أنواع لنظام المعلومات، وكل تختلف حسب تصنيفاتها

والمعايير المعتمدة لتشكيلها، ومن بين التصنيفات نحدد أنواع نظام (نظم) المعلومات من حيث

التخصصات الموضوعية، وتنقسم إلى الأصناف التالية:

1- نظام المعلومات التسويقي:

إن نظام المعلومات التسويقية عبارة عن مجموعة من الطرق والإجراءات التي تؤمن تخطيط،

تحليل وعرض للمعلومات الضرورية لقرارات التسويق، ويركز هذا النوع من النظم على نشاطات

المبيعات، حيث يطلق عليه أحيانا بنظم معلومات المبيعات والتسويق. ونظم المعلومات التسويقي

ليس إلا طريقة للوصول إلى جمع، معالجة، وتخزين المعلومات التي يحتاجها المديرون العاملون

في مجال التسويق، في المنظمات لأغراض صناعة القرار¹. ويعمل هذا النظام على مساعدة الشركة في تحديد الزبائن وتوجهاتهم نحو المنتجات والخدمات، كما يساعد على تطوير، تحسين وتزويد الشركة بدعم مستمر لمنتجاتها وخدماتها، كما يوفر نشاطات إجراء الطلبات، تحليل السوق، تحليل الأسعار، توقعات وتوجهات المبيعات².

وقد تنامي الاعتماد على هذا النظام في ضوء الحاجة الماسة إليه، وفي ضوء الاهتمام الضروري والمتنامي بنظم وتكنولوجيا المعلومات. ولا تعتبر نظم المعلومات التسويقية في الوقت الحاضر كنظم للإدارة فحسب، بل هي نظم تشغيلية كذلك، حيث توجه هذه النظم نحو نشاطات التسويق.

كذلك فإن نظام المعلومات التسويقي يمكن أن يكون متطورا في جمع الخبرات المناسبة لفسح المجال أمام قرارات المنظمة، وفي هذا فإن استخدام الانترنت والشبكة العنكبوتية يكون مناسبا جدا في تطوير، تحسين المبيعات، الخدمات والترويج لها.

– نظام المعلومات الجغرافي:

يعد نظام المعلومات الجغرافي نوع من النظم الحاسوبية، والتي تشتمل على مكونات مادية، ومكونات برمجية، وبيانات، تسمح بالعمل الخرائطي والجغرافي للأماكن والمواقع التي يكون لها مقاطع مترابطة، وتمتلك عناصر جغرافية ذات علاقة³.

¹ : <http://www.e-marketing.fr/Definitions-Glossaire/S-I-M-systeme-d-information-marketing--238872.htm>, Systémé d'information marketing, consulté le 15/03/2015 à 18:00 مع ترجمة وبتصرف.

² : <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%87%D8%B1.pdf>، بن يعقوب الطاهر وكباب منال، دور نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية، تاريخ الاطلاع 2015/08/24 الساعة 11:17.

³ : [http://faculty.uaeu.ac.ae/myagoub/Arabic_GIS/Arabic_GIS%20\[Compatibility%20Mode\].pdf](http://faculty.uaeu.ac.ae/myagoub/Arabic_GIS/Arabic_GIS%20[Compatibility%20Mode].pdf)، محمد يعقوب محمد سعيد، نظم المعلومات الجغرافية، ص3، تاريخ الاطلاع 2015/08/24 على الساعة 11:28.

وهذا النوع من العمل الطبقي الجغرافي يمكن أن يسمح للبيانات من أن تعرض وتحلل في عدد من الأشكال الجغرافية، وتقليديا يكون ذلك على الخرائط، والبيانات التي هي في أشكال جغرافية غالبا ما تكشف معلومات يكون من الصعب فهمها وملاحظتها في أية طريقة فيها مخرجات عاليا ما تكشف معلومات يكون من الصعب فهمها وملاحظتها في أية طريقة فيها مخرجات حاسوبية تقليدية أخرى مثل المخططات والدوال والقوائم.¹

نلاحظ أن نظم المعلومات الجغرافي يعتمد على النظم الحاسوبية المعاصرة، في إدخال، تخزين، معالجة وتحليل البيانات المطلوبة، ومن ثم السعي إلى استخراج المعلومات المطلوبة والمرتبطة بالموارد أو النتائج الحضارية، ويسمح بتجميع، تفسير بيانات ومعلومات كبيرة ومعقدة لها علاقة بالبيئة والتوزيع السكاني، توزيع الدخل، التخطيط العمراني والإقليمي، والجيولوجيا وموضوعات وأخرى مرتبطة بالتوزيع الجغرافي.²

- **نظم الكتب:** والتي تتعلق بوظائف المعالجة المحوسبة للكلمات، النشر المكتبي، وتصوير الوثائق التي تعتمد عليها أعمال وإجراءات المنظمة، وكذلك تأمين التقويمات الزمنية المطلوبة.

- **نظام المعلومات المحاسبي:**

نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة في مجال الأعمال، الذي يقوم بحصر، تجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة.³

¹ : https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4260086/GIS%20Dr_Wesam.pdf، وسام

الداوي، تاريخ الاطلاع

² : نفس المرجع أعلاه.

³ : <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/150686>، تاريخ الاطلاع 2015/08/24

على الساعة 11:07.

وهناك من يصنف نظم المعلومات حسب المجالات الوظيفية للأعمال، والتي سنبينها في

الشكل (34) الموالي:

الشكل (34): نظم الأعمال الوظيفية



المصدر: عامر ابراهيم قنديجلي وعلاء الدين عبد القادر الجناحي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

ومن خلال ما سبق ومن خلال الشكل (34)، تم اضافة الانواع التالية:

- **نظم معلومات التصنيع والإنتاج:** وهو نظام يزود بمعلومات تخص التخطيط، وتطوير الإنتاج، المشتريات، الشحن والاستلام، وجدولة الإنتاج والخدمات، وهندسة العمليات، كما يوفر معلومات تتعلق بالسيطرة على انسيابية المنتجات والخدمات.
- **نظم معلومات الموارد البشرية:** ويشمل مثل هذا النظام سجلات العاملين ومتابعة مهاراتهم، دعم التخطيط لتعويضات العاملين، الامتيازات والمتطلبات القانونية، كما يتضمن التطوير، التدريب المهني وتخطيط الموارد البشرية.

ثانياً - أهمية نظام المعلومات

بفضل نظام المعلومات، يمكن للمنظمة أن تقوم بجمع، تخزين وتحليل الكثير من المعلومات التي تفوق بكثير قدرة العقل البشري. ونظام المعلومات يدمج وظيفة القرار التي تقوم بالتنفيذ التلقائي لعملية استرجاع المعلومات وتنسيق البيانات لاتخاذ القرارات. هذه الميزة هي في قلب العملية الشاملة للذكاء الاقتصادي العالمية لأن شبكة الإنترنت أصبحت تتميز بزيادة كبيرة في كمية البيانات الخارجية المتاحة غير أنه لا يضمن نوعية هذه الأخيرة.

إن البيانات التي تم جمعها والمنظمة (الملفات والجداول وقواعد البيانات ...) أو الغير منظمة (مقالات، فيديو ...)، المدفوع عليها أو المجانية نادراً ما تكون سرية، من أجل ذلك يجب أن يتم تقاطعهم وجمعهم مع مصادر من البيانات الأخرى (الشركاء والموردين، المصادر العامة، الصحافة ...) والتي تتم بفضل النظام المعلوماتي قبل الحصول على مصدر أو مورد معلوماتي ذو بعد استراتيجي.

إن المقاربة العملية غالباً ما تسلط الضوء على نقاط التوقف، فعلى سبيل المثال عندما تتحرك المعلومات من إدارة إلى أخرى، من نظم معلومات إلى آخر الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث خطأ أو إلى تسرب المعلومات، وفي هذه الحالة يصبح التشغيل الآلي الأنسب لتقليل هذا النوع من المشاكل: وبالتالي بفضل نظام معلوماتي واحد مؤمن يتم تفادي القيد المزدوج (الدخول المزدوج)¹.

ثالثاً - طرق أمن نظام المعلومات

يقصد بأمن نظام المعلومات كل السياسات والإجراءات التي تستخدم لحماية النظام من

¹ : Michel-Henry Bouchet et Alice Guilhon,(2007) : Intelligence économique et gestion des risques, Pearson Education, Paris, p90.

أشكال التخريب، الأضرار وانتهاك سرية البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى حماية النظام من التهديدات الطبيعية التي تكون مصدرها بصفة خاصة الأخطاء الإنسانية، الحوادث والكوارث الطبيعية.

ولتطبيق أنشطة حماية نظام المعلومات بصورة منهجية ومنظمة، لابد من وضع استراتيجية فعالة ومتكاملة للرقابة والحماية، استراتيجية مصممة على قاعدة تحليل سلسلة قيمة الأنشطة الحاسوبية التي يتولى تنفيذها نظام المعلومات، وهذا ما يبينه الشكل (35) التالي:

الشكل (35): أمن وحماية موارد نظام المعلومات



المصدر : سعد غالب ياسين،(2009): نظم المعلومات الادارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ص 251.

ومن خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن قاعدة انطلاق سلسلة حماية موارد نظام المعلومات تتمثل بضمان تخطيط وتنفيذ أنشطة تطوير نظام المعلومات بصورة صحيحة، وهذا سيتم إلا باستخدام المداخل الحديثة في تطوير وتصميم نظم المعلومات، واستخدام تكنولوجيات المعلومات في ذلك، وبعد ذلك تبدأ سلسلة قيمة بناء استراتيجية شاملة لأمن وحماية نظام المعلومات، والتي من شأنها أن تساهم في وضع نظام رقابة فعال على أنظمة المعلومات، ولتنفيذ ذلك لابد من وضع ما يلي¹:

- إعداد أدلة لاستخدام عتاد وبرامج النظام؛

¹ : سعد غالب ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 252.

-
- إعداد دليل الأخطاء المحتملة وسبيل المعالجة؛
 - تحديد امتيازات المستفيدين؛
 - الرقابة على التدفقات الداخلية للنظام عبر الشبكات والوسائط الرقمية الأخرى؛
 - الاستخدام الفعال لتقنيات حماية بيانات ونظام المعلومات (أمن حماية المعلومة)؛
 - تحديد إجراءات الرقابة على المعالجة التقليدية لمعاملات الأعمال؛
 - وضع نسخ احتياطية لملفات وقواعد البيانات؛
 - المحافظة على أمن المعاملات الالكترونية التي تتم على شبكة الانترنت.
- وتقع بعض هذه الأنشطة تحت مظلة ما يعرف بالرقابة التطبيقية على أداء نظام المعلومات، والتي تتضمن كل الإجراءات المحوسبة واليدوية، المبرمجة وشبه المبرمجة، المخططة وغير المخططة للتأكد من سلامة عمل نظام المعلومات ودقة المعلومات التي يحتويها. فالرقابة تكون على مدخلات النظام للتأكد من سلامة البيانات المهيأة للمعالجة، والمراقبة على المعالجة تعمل على ضمان تنفيذ الأنشطة الحاسوبية المناسبة للحصول على المخرجات المستهدفة، وكون الرقابة على مخرجات نظام المعلومات من أجل معرفة جودة المعلومات التي يقوم النظام بإنتاجها وذلك من حيث معايير وخصائص الجودة، الموثوقية، الدقة، والتوقيت.
- والمهم من ذلك، هو التركيز على عنصر الاكتشاف المبكر للأخطاء التي تحصل أو الأضرار التي تقع لتمكين التقنيين من معالجة وتصحيح الأخطاء والانحرافات وتقليل الخسائر الناتجة عنها.

المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصال

نظرا للتطورات الحديثة التي وقعت في مختلف النشاطات وتطور استخدام المعلومات في المجتمعات والاقتصاديات، أصبحت يشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأداء التي من

خلالها تساهم في تطوير المعلومات والحفاظ عليها، كما تشكل أداة لتسهيل أنشطة نظام المعلومات، وتساهم في تنفيذ وتطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات بشكل أفضل، ومن أجل ذلك نقوم بتحديد ماهية هذا المفهوم وأهميته.

أولاً- ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال: وقبل التطرق لذلك، استلزم علينا تحديد مفهوم التكنولوجيا، والتي تعني التطبيق العلمي للاكتشافات العملية والاختراعات خاصة في مجال الصناعة التي يتمخض عنها البحث العلمي، كما تعرف على أنها مجموعة المعارف والخبرات والمهارات المتاحة والمتراكمة، والمستنبطة المعنية بالآلات، الأدوات، السبل، الوسائل، النظم والمرتبطة بالإنتاج والخدمات¹.

- وتعرف **تكنولوجيا المعلومات** على أنها كل التقنية المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات في مختلف أشكالها إلى المعلومات بمختلف أنواعها، والتي تستخدم من قبل المستفيدين منها في مجالات الحياة كافة. كما ينظر إليها على أنها مجالات المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها².

- أما **تكنولوجيا الاتصال** فتعد رافداً لتكنولوجيا المعلومات، على أساس أن المادة الخام لتكنولوجيا المعلومات هي البيانات، المعلومات، المعرفة وأداتها الرئيسية هي الحاسبات الالكترونية وبرامجياتها التي تساعد في تحويل المادة الخام إلى سلع وخدمات معلوماتية، أما توزيعها فيتم من خلال التفاعل بين الإنسان والآلة، أو من خلال أساليب البث المباشر وغير المباشر كما هو الحال

¹ : جعفر الجاسم،(2005): تكنولوجيا المعلومات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ص 48.

² : فليح حسن خلف،(2007): اقتصاد المعرفة، جدارا للكتاب العالمي، عمان-الأردن، ص ص 39-40

بالنسبة لأجهزة الإعلام أو من خلال شبكة البيانات التي تصل بين حاسب وآخر¹.

ومما سبق نلاحظ أن تكنولوجيا الاتصالات تعد القناة التي تستعمل لنقل المعلومات من نقطة إلى أخرى بأفضل الطرق، وهذه التقنية التي تعتمد عليها مراحل اليقظة والذكاء الاقتصادي، وتتألف من²:

- مصدر المعلومات وهو الذي يحدد كمية ونوع المعلومات المطلوب نقلها؛
- وسيلة الإرسال أو الأداة التي تتلقى المعلومات وتحولها إلى إشارات أو رموز معينة ثم تقوم بنقلها بدقة؛
- قناة الاتصال وهي الوسط الذي تنتقل الإشارات أو الرموز عبره بوضوح وبأقل وقت ممكن؛
- وسيلة الاستلام أو الأداة التي تتلقى الإشارات أو الرموز وتقوم بتحويلها من رموز وإشارات إلى معلومات واضحة؛
- المستفيد وهو الذي يتلقى المعلومات في النهاية.

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمثل كل التقنيات، الأدوات والأجهزة التي تساعد على إنتاج المعلومات، معالجتها، تخزينها وتوزيعها ونقلها من مكان لآخر سوى داخل المؤسسة أو خارجها.

¹ : عامر إبراهيم قنديلجي وحسن رضا النجار، (2015): علم المعلومات والنظم والتقنيات، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 126.

² : دلال صادق وحמיד ناصر الفتال، (2008): أمن المعلومات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ص57.

ثانيا- الدوافع وراء انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال: إن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر تأثيرا كبيرا في عمل المؤسسات المعلوماتية، وتكمن ضخامة هذا التأثير أن لا يعد ثورة واحدة أو اثنين، وإنما ثورات مترامنة تتغذى كل واحدة من الأخرى، وتمثلت هذه الأخيرة بثورة الحاسبات الالكترونية التي بدأت بشكل واضح عقب الحرب العالمية الثانية وتطورت كونها بنية تحتية أولية للقطاعات الحكومية والصناعية والقطاعات الأخرى، وأما الثانية فتمثلت بثورة المعلومات التي جاءت متوازنة مع ثورة الحاسب الالكتروني، أما الثالثة فتمثلت في ثورة الاتصالات التي خطت خطوات واسعة في التقدم السريع ضمن تناقل الإشارات من شكلها التناظري إلى الرقمي. أدت هذه التطورات إلى ظهور خدمات معلوماتية عديدة تهدف إلى تلبية حاجات المستفيدين منها، حيث تعد الألياف الضوئية بديلا ممتازا للكيبلات المستخدمة في تناقل المعلومات، إذ هي عبارة عن حزم من الشعيرات الزجاجية لها القدرة على توصيل الإشارات الضوئية حيث تحمل كميات هائلة من المعلومات خلال فترة وجيزة، وأصبحت لهذه التقنية سوق كبير في الشبكات الهاتفية وشبكات الحاسبات الالكترونية، نظام المعلومات وغيرها مما ساهم في تخفيض تكاليف الاتصالات بشكل كبير¹.

كل هذه التطورات والانتقالات أدت بشكل كبير إلى تطوير المؤسسات، عن طريق عدة عناصر أهمها²:

- **زيادة الإنتاجية:** لقد أثبتت تكنولوجيا المعلومات والاتصال قدرة فائقة على تقليل تكلفة الإنتاج والخدمات من خلال تقليل العمالة، توفير المواد الخام، المواد الوسيطة، تقليل الفاقد في استغلال

¹ : عامر إبراهيم قنديلجي وحسن رضا النجار، علم المعلومات والنظم والتقنيات، مصدر سبق ذكره، ص ص 95-96.

² : جعفر الجاسم، مصدر سبق ذكره، ص ص 122-127.

الطاقة، كما أنها تعد حلقة الوصل التي تربط بين مطالب السوق وأنشطة التصميم، الإنتاج والتوزيع في منظومة متكاملة.

- **تحسين الخدمات:** لقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التحسين في الخدمات القائمة واستحداث خدمات جديدة لم تكن متوافرة من قبل، وفي عدة مجالات كخدمات المصارف، المواصلات وغيرها من القطاعات.

- **المرونة:** في ظل التغيرات المفاجئة والظروف البيئية المعقدة والتي يتزامن مع كثرة الظواهر والأزمات، يعد عامل المرونة عنصرا أساسيا لضمان سرعة تكيف النظم وتجاوبها مع المتغيرات والمطالب العديدة، والتي تتضمن المرونة في نظم الإنتاج وتقديم الخدمات، كما يشمل مرونة اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية في ظل الأحداث الجارية والمتغيرة.

ثالثا- تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذكاء الاقتصادي

نظرا للتغير السريع الذي يجب ان تواجهه الشركات يوميا، فيجب ان تكون في تناغم مع البيئة المحيطة بها، وأدى هذا إلى ما يسمى بمجتمع المعلومات، التي أصبحت إدارة وسرعة المعلومات كنقطة حاسمة للتنافسية. في هذه المعلومات الجديدة تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصدرا للمعلومات ذات أهمية متزايدة للشركة¹.

ولقد أصبحت عمليات الذكاء الاقتصادي المطبقة على مستوى المؤسسات تعتمد إلى حد كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أن هذه الأخيرة، فبالإضافة إلى أنها تعمل على تقديم وتحسين فرص الحصول على المعلومات، نشر المعلومات على نحو أفضل، تتيح أيضا امكانيات الأرشفة والقدرة على التخزين ومعالجة المعلومات بشكل آلي، معالجة النصوص، وإنشاء

مع ترجمة. 204. p : Marché et organisations, L'Harmattan, Paris, (2013) : Jean-Louis Monino.¹
ويتصرف

قواعد بيانات شخصية داخل المؤسسة، وكل هذه العمليات تمثل خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويتم ذلك بفضل الانترنت، البريد الالكتروني، وكلاء ذكيين، البرامج المكتبية، أجهزة الكمبيوتر، الانترنت، فرق العمل، برامج الاستجواب والكمبيوترات الصغيرة¹.

ومن خلال الجدول (24) الموالى سنحول تجسيد ما سبق أي تحديد العلاقة بين الذكاء الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال على النحو التالي:

الجدول (24): تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية الذكاء الاقتصادي

مراحل الذكاء الاقتصادي	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
التوجيه وتحديد الاحتياجات	كمبيوتر شخصي، وكيل ذكي، وثائق.
جمع المعلومات	كمبيوتر شخصي، انترنت، وكيل ذكي، وثائق الكترونية.
الاستغلال	برامج معالجة المعلومات، شبكة داخلية للمؤسسة، وثائق الكترونية.
التوزيع	كمبيوتر شخصي، الانترنت، البريد الالكتروني، شبكة داخلية، وثائق الكترونية.

Source: http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/sic_00077978/document,Philippe Pinczone du sel,Philippe Dumas et Eric Boutin,L'intelligence des tic en intelligence économique : le revers de la médaille, p5. Consulté le 23/08/2015 à 12 :21. مع ترجمة وبتصرف.

¹ : Idem,p3. مع ترجمة وبتصرف.

المبحث الثالث: المقومات التكميلية للذكاء الاقتصادي

يعتمد الذكاء الاقتصادي بالإضافة إلى اليقظة ونظام المعلومات على عناصر أخرى لتحقيق أهدافه كالمعرفة، الذكاء المحاسبي، الاقليمي والحوكمة، والتي هي في حد ذاتها تعتمد على الذكاء الاقتصادي. لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب: ماهية المعرفة، أنواعها وخصائصها في المطلب الأول، و المطلب الثاني تعرض إلى إدارة المعرفة وعلاقتها بالذكاء الاقتصادي، وتطرق في المطلب الثالث إلى الذكاء المحاسبي، الاقليمي والحوكمة.

المطلب الأول: ماهية المعرفة، أنواعها وخصائصها

وفي هذا المطلب، سيتم التعرض أولاً لمفهوم المعرفة، ومن ثم تحديد أنواع المعرفة وخصائصها كالتالي:

أولاً- المعرفة:

1- تحديد مفهوم المعرفة: قبل التطرق إلى تحديد مفهوم اقتصاد المعرفة، يجب تحديد ماهية المعرفة والفرق بينها وبين المصطلحات المشابهة (البيانات، المعلومات)¹:

1-1 مفهوم البيانات: هي مجموعة من الحقائق الموضوعية غير المترابطة (النكرة)، والتي يتم تقديمها دون أحكام مسبقة، وتشمل حقائق، وملاحظات، ومدرجات، بشكلها الخام الأساس وتمثل البيانات أرقاماً ومقولات خالية من أي سياق أو معنى أو نية.

2-1 المعلومات: فهي مجموعة ثانوية من البيانات، وهذه المجموعة تتضمن سياق وصلة، أي أهمية وعرض، وعموماً تتطوي على معالجة البيانات الخام للحصول على اتجاه ذو معنى أو نمط، فالمعلومات هي بيانات توضح في إطار ومحتوى محدد وذلك لإمكانية استخدامها لاتخاذ

¹ : خضر مصباح إسماعيل طيطي، (2010): إدارة المعرفة –التحديات والتقنيات والحلول-، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 44.

القرار.

3-1 ماهية المعرفة: تعرف على أنها الحقائق التي انبثقت عن المعلومات التي تمت معالجتها

والوصول إليها، بمعنى هي عبارة عن المعلومات التي لها علاقة بالعمل في المنظمة.

كما تحدد على أنها معتقد صحيح مبرر ومنطقي، يقوم على أساس أن المعرفة عملية إنسانية

ديناميكية لتعديل المعتقدات التي يؤمن بها الفرد، أو مجموعة من الأفراد بحيث تكون تلك العملية

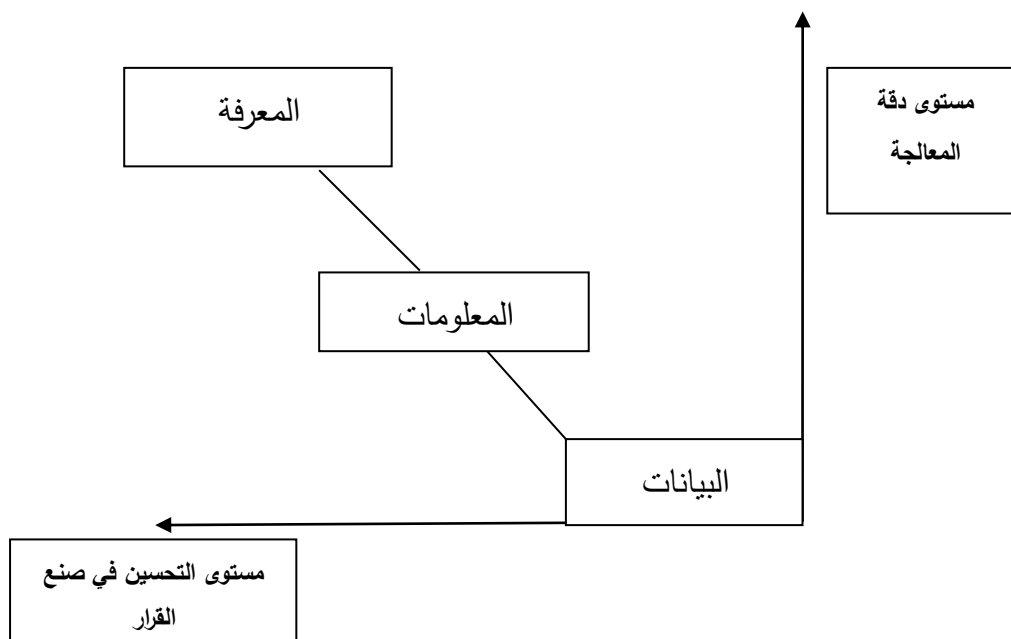
مبررة، ويتم إنشاؤها من خلال تفاعل نوعي بين المعرفة المعلنة والضمنية¹.

ويمكننا ملاحظة أن البيانات تعتبر مصدر للمعلومات الخام وليس مصدرا للمعرفة، فالتحول

من بيانات إلى معرفة أولاً التحول من بيانات إلى معلومات ومن معلومات إلى معرفة كما

يوضحه الشكل (36) الموالي:

الشكل (36): العلاقة ما بين البيانات والمعلومات والمعرفة



المصدر: ناصر محمد سعود جرادات وأحمد إسماعيل المعاني وأسماء رشاد الصالح، (2011): إدارة المعرفة، الطبعة 1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 36

¹: ناصر محمد سعاد جرادات وأحمد إسماعيل المعاني وأسماء رشاد الصالح، نفس المصدر أعلاه، ص 38.

ثانيا - أنواع المعرفة، خصائصها وتحويلها

بعد التعرف على مفهوم المعرفة سيتم تناول أنواعها، خصائصها وكيفية تحويلها كما يلي:

1- أنواع المعرفة: توجد عدة تصنيفات للمعرفة غير أنها كلها تصب في إطار نمطي واحد، يصنف المعرفة إلى معرفة صريحة واضحة أو ظاهرة (Explicit Knowledge)، ومعرفة ضمنية كامنة (Tacit Knowledge).

ويتم توضيحهما كما يلي:

1-1 المعرفة الصريحة Explicit Knowledge : ويقصد بها المعرفة الرسمية

المرمزة، المعبر عنها كمياً والقابلة للنقل والتعلم، والتي يمكن تقاسمها مع الآخرين، وتتمثل هذه الأخيرة في المعرفة التي يمكن الحصول عليها وتخزينها في ملفات، وسجلات المنظمة، والتي تتعلق بسياسات المنظمة، إجراءاتها، برامجها، موازناتها، مستنداتها، أسس ومعايير التقويم، التشغيل، الاتصال ومختلف العمليات الوظيفية وغيرها¹.

2-1 المعرفة الضمنية Tacit Knowledge: وهي المعرفة القاطنة في عقول

وسلوك الأفراد وهي تشير إلى الحدس والبديهية والإحساس الداخلي، إنها معرفة خفية تعتمد على الخبرة ويصعب تحويلها بالتكنولوجيا، بل هي تنتقل بالتفاعل الاجتماعي².

¹ : علي عبد الله وبوسهولة نذير، (2010): أثر إدارة المعرفة على أداء وفعالية المنظمة، أبحاث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة المنعقد يومي 10 و 11 نوفمبر 2009، الجزء 2، منشورات محبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، ص 691.

² : - <http://knowledgeoman.com/ar/community-speak/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9.html> حسين الفراجي، أنواع المعرفة. تاريخ

الاطلاع 2015/08/04، على الساعة 10:20.

ومن هنا يمكن القول أن هناك أفراداً متميزين يمتلكون معرفة ضمنية في عقولهم، وتستطيع المنظمة أن تزيد من فعاليتها إذا استطاعت أن تضم هؤلاء الأفراد إلى طاقمها.

2- خصائص المعرفة: يمكننا تلخيص أهم خصائص المعرفة الصريحة والضمنية في الجدول (25) التالي:

الجدول (25): مقارنة لخصائص المعرفة الصريحة والضمنية

خصائص المعرفة الضمنية	خصائص المعرفة الصريحة
القدرة على التكيف للتعامل مع الظروف الاستثنائية والجديدة.	القدرة على النشر، الانتاج، الوصول إليها وإعادة تطبيقها في المنظمات.
الخبرة ومعرفة كيف، معرفة لماذا، ورعاية ماذا.	القدرة على التعليم والتدريب.
القدرة على التعاون، مشاركة الرؤية ولنقل الثقافة.	القدرة على تنظيمها، توليفها، ترجمة الرؤية إلى رسالة، ثم إلى مبادئ توجيهية للتشغيل.
التدريب والتوجيه لنقل المعرفة التجريبية من شخص لآخر، على أساس وجهها لوجه.	نقل المعرفة من خلال السلع، الخدمات والعمليات الموثقة.

المصدر: عامر عبد الرزاق الناصر، (2015): إدارة المعرفة في إطار نظم ذكاء الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص 27.

3- تحويل المعرفة: ويمكن تقسيم عمليات تحويل المعرفة إلى أربعة أشكال كالتالي:

- تحويل معرفة ضمنية إلى معرفة ضمنية أخرى عند مشاركة الفرد بمعرفته الضمنية مع الآخرين وجهًا لوجه؛
- عملية تحويل معرفة صريحة إلى معرفة صريحة أخرى عندما يمزج الفرد قطعاً أو أجزاء من المعرفة الصريحة ليخرج بحكم مهارته وخبرته بمعرفة جديدة؛

- عملية تحويل معرفة ضمنية إلى معرفة صريحة، وهذه العملية من أساسيات التوسع في

قاعدة المعرفة التنظيمية من خلال ترميز أو تدوين الخبرات وتخزينها بالشكل الذي يمكن

به إعادة استخدامها والمشاركة بها مع الآخرين؛

- عملية تحويل معرفة صريحة إلى ضمنية عندما يبدأ الموظفون بتطبيق المعرفة الصريحة

أو المشاركة بها واستخدامها في توسيع أو إعادة دراسة معرفتهم الضمنية.

المطلب الثاني - إدارة المعرفة وعلاقتها بالذكاء الاقتصادي

ويعد التعرف على مفهوم المعرفة وأنواعها، سيتم تحديد العلاقة التي تربط ما بين إدارة المعرفة

والذكاء الاقتصادي كما يلي:

أولاً - إدارة المعرفة: يمكننا تحديد ماهية إدارة المعرفة سواء أن استخدمنا مصطلح

"knowledge management" للدلالة عن إدارة المعرفة أو بالفرنسية "gestion des

connaissances"، أو استعملنا مثلاً تعلم المنظمة، أو ذاكرة المؤسسة، تقديم ونقل المعرفة، الخبرة

وغيرها من المرادفات، فإنه يتم التركيز على مورد نادر وقيم، من شأنه أن يمنح منافع تنافسية

حقيقية ودائمة للمؤسسة ألا وهي: المعرفة. كما أن الذكاء يستند على الذاكرة الجماعية، على

أصول غير الملموسة نسميها "ثروة المعارف" للمنظمة، والتي تشكل نظام محدد وخاص مثل النظام

الإدراكي لدى البشر، ولديه تنظيم وهيكل خاص به بالإضافة إلى مهام تم تعيينها من طرف

المؤسسة (خلق، رسملة، وتقاسم المعارف)، كما أنه في ترابط وتواصل مع الأنظمة الأخرى التي في

المؤسسة كنظام المعلومات، ونظام التفاعل مع البيئة (نظام اليقظة، نظام الذكاء الاقتصادي...) ¹.

كما ينظر لإدارة المعرفة على أنها مجموعة من العمليات التي تتحكم، تخلق، تنشر وتستخدم

¹: Jean-Louis Ermine,(2003) :De l'intelligence Economique à l'Economie de la Connaissance, Paris, p52. مع ترجمة ويتصرف.

المعرفة من قبل الممارسين لتزويدهم بالخلفية النظرية المعرفية اللازمة لتحسين نوعية القرارات وتنفيذها. وبمعنى آخر فتقوم إدارة المعرفة على خلق وتنشيط لبيئة تشجع على الخلق، المشاركة، تعزيز، توزيع، رسملة واستعمال المعارف التقنية والتجارية لخدمة الزبائن، المؤسسة، زملائها ومساهميها¹.

ثانيا- ماهية رسملة المعارف: ويمكننا تحديد رسملة المعارف على أنها عملية تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة (واضحة). وبطريقة عملية، فإن رسملة المعارف تهتم بجمع، تنسيق وجعل دراية ومعارف الموظفين متاحة، والتي يمكن أن تتمثل في الخبراء بالمعنى الدقيق، ولكن تشمل أيضا المهنيين ذو المعارف المقننة، تقنيين فنيين، سائقين لخطط الإنتاج، ومختصين في تسيير الأخطار وغيرها، ومن الناحية العلمية، فإن أعمال رسملة المعارف يمكن أن تنتج أجهزة مختلفة²: كتاب المعرفة، قواعد المعرفة، وخريطة للمعرفة، ونظام معلومات قائم على المعرفة.

- **كتاب المعرفة:** هو عبارة عن مجموعة من عناصر المعرفة في مجال معين، منظم في مستودع ويمكن الوصول إليه من خلال التلخيصات، ومن المفترض أن يكون مستهدف، شامل ودقيق، وتكون هذه الكتب موضوعة في برامج مكتبية لكن قابليتها على التطوير ضعيفة.
- **قاعدة المعرفة:** هي عبارة عن مجموعة من عناصر المعرفة في عدة مجالات مختلفة، ومنظمة في قاعدة مرجعية متعددة الدخول، كما تكون شاملة وتتضمن ردود الفعل. وهي معتمدة من قبل برامج مخصصة تجعلها قابلة للتطوير.

- **خريطة للمعرفة:** وهي تمثيل رسومي منظم ويكون ذو جاذبية للمعارف القائمة والمطلوبة للمؤسسة، وتعني العرض المرئي للمعلومات التي يتم الحصول عليها، وكذلك العلاقات التي يمكن الاتصال

¹ : عدنان داود محمد العذاري وهدي زوير مخلف الدعمي، (2010): الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، الطبعة 1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 64-65.

² : Gilles Balmissse et Denis Meingan, Op Cit, p48. مع ترجمة ويتصرف.

والتواصل المؤثر والكفاء، ومن ثم التعلم المعرفي من قبل الأفراد الملاحظين لخريطة(خارطة) المعرفة، هذه الخريطة لا تكون بالضرورة عملية، وإنما تهدف لتوجيه القرار في اختيار للتنمية أو للتخلي عن المعرفة¹.

- **نظام معلومات قائم على المعرفة:** هو نظام لدعم القرار مدمج في بيئة العمل، ويقوم على المعرفة الموحدة، كما يمكنه اتخاذ القرارات بطريقة أوتوماتيكية، ويستند عمله على معارف معبئة ومتصلة بواسطة نظام قائم على قواعد أو بواسطة شبكات النظرية الافتراضية. وكل هذه العمليات يمكن أن تستغلها المؤسسة وتستعملها كقاعدة لنظام الذكاء الاقتصادي.

إن إدارة المعرفة تكشف الأبعاد الثلاثة التي هي في تعاون فيما بينها²:

- **البعد الإنساني:** إن هذا البعد النفسي لموظفي الشركة يجب أن يوجه إلى تقاسم وتجميع المعرفة. هذا هو المبدأ الأساسي، الذي يسمح بفهم المعرفة من خلال إدارتها. ويهدف هذا البعد إلى : تدريب الموظفين على استخدام أداة إدارة المعرفة، حثهم على قبول هذا البرنامج، تشجيعهم على نقل المعرفة لديهم. إن التحدي هو تحويل المعرفة الفردية إلى معرفة جماعية تكون سهلة الوصول والاستعمال لجميع أعضاء الشركة.

- **البعد التنظيمي:** يجب أن تتم عملية إدارة المعرفة بشكل منظم، مهيكّل وواضح للجميع.

- **البعد التكنولوجي:** أن تكون المعرفة محفوظة في برامج إلكترونية سهلة.

وإن عملية إدارة المعرفة في أي منظمة يتطلب عليها الاهتمام بالعمليات التالية³:

¹: ربحي مصطفى عليان، مصدر سبق ذكره، ص108.

²: Alain Bensoussan, (2004) :Groupe de travail sous l'égide du Groupement Français de l'Industrie de l'Information GFII, livre blanc, la gestion des connaissances. مع ترجمة ويتصرف.

³ : عصام نور الدين،(2010): إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، الطبعة 1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ص ص 43-44.

- تحديد المعرفة المتوفرة حالياً والمتمثلة في اكتشاف ما هو متوفر من بيانات ومعلومات معرفية ضرورية للاعتماد عليها في سير عمل المنظمة، باستخدام أنظمة الكشف عن المعرفة (مؤتمرات، مناقشات الكترونية وغيرها)، ثم التأكد من مدى كيفية استخدام هذه المعرفة الحالية، ومن ثم تحديد كيفية إعداد المعرفة الجديدة، والتي تتطلب مقارنة ما هو موجود من معرفة بيانية ورقمية ومعلوماتية وبين ما يلزم، ومنه تحديد ما يلزم من معرفة جديدة وكيف يمكن الحصول عليها وتطويرها لتضاف إلى المعرفة المتوفرة (عن طريق اليقظة مثلاً)، وكل هذا من شأنه أن يكون قاعدة بيانات ومعلومات يمكن الاستناد عليها في تحقيق أهداف المؤسسة؛

- حيابة هذه المعرفة وامتلاكها فعلاً، من خلال استخدام أنظمة النقاط المعرفة، حيث تعمل هذه الأنظمة على المساعدة في النقاط المعرفة الكامنة، إما في داخل المنظمة أو خارج حدود المنظمة وتتضمن النقاط المعرفة عبر المستشارين، المنافسين، العملاء، الموظفين السابقين في المنظمة والموظفين الجدد باستخدام مثلاً جماعات محادثة، اتصالات عبر الحاسوب، أنظمة تعلم حاسوبية وغيرها؛

- التأكد من تعميمها على الذين يحتاجون إليها من خلال المشاركة بها من خلال أنظمة مشاركة المعرفة، وتكون عبر توصيل المعرفة الضمنية أو الصريحة إلى أفراد المنظمة عبر عملية دعم تبادل الخبرات والمعلومات والمعرفة الصريحة، وعبر الاجتماعية (تمكن عملية اكتشاف معرفة ضمنية جديدة)¹؛

- استخدامها فعلاً في تعزيز أنشطة وفعاليات المنظمة باستعمال أنظمة لاستخدام أو تطبيق المعرفة، حيث تعمل هذه الأنظمة بشكل أساسي على دعم وتسهيل التوجيه (العلاقات الهيكلية الهرمية، الدعم الفني، مراكز الدعم والمساعدة)، والأعمال الروتينية (مثل سياسات المنظمة، تطبيق

¹ : خضر مصباح إسماعيل طيطي، مصدر سبق ذكره، ص ص 109-110.

العمل والمعايير).

ومما سبق نلاحظ أن إدارة المعرفة تتضمن مجموعة من الفعاليات والجهود التي تهدف إلى تحقيق أغراض وأهداف متعددة¹:

1- توليد المعرفة اللازمة والكافية والقيام بعمليات التحويل المعرفية وتحقيق عمليات التعليم، ونشر المعرفة، مما يعني إعداد المعرفة وتقديمها لمن يلزم له من معلومات وبيانات من هذه المعرفة، لأداء العمل المطلوب وتحقيق الهدف بأحسن صورة ممكنة، الشيء الذي يسهم في إنشاء قاعدة أساسية يعتمد عليها الذكاء الاقتصادي؛

2- التأكد من أن يجري تطوير، تجديد وتحديث المعرفة بصورة مستمرة، فهدف إدارة المعرفة هي العمل باستمرار على تطوير المعرفة من معلومات وبيانات بشكل مستمر لتواكب هذه البيانات والمعلومات تطور المنظمة؛

3- تحديد طبيعة ونوع رأس المال الفكري من قوى بشرية ذات خبرة وتقنية ومؤهلات عالية الذي من شأنه أن يساعد المنظمة في التقدم نحو أهدافها، ويساعدها على المحافظة على قدراتها وتطورها، مع التركيز على إعداد الرأس المال الفكري وتكوينه بطريقة ملائمة، كما يجب رسم خطط لتطويره وديمومته واستمراره في الأداء.

ثالثاً- إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي: تعد إدارة المعارف كرافعة للذكاء الاقتصادي، بحيث يمكن لمسؤولي الذكاء الاقتصادي استعمال تقنيات وأنظمة إدارة المعرفة (التي رأيناها سابقاً) للاستخدام الأمثل للمعلومات على الصعيدين الداخلي أو الخارجي، المنشورة أو الغير رسمية، في غضون

¹ عصام نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص51.

الإجراءات المقدمة كما يلي¹:

- **تكوين قاعدة للمعارف:** إن إنشاء قاعدة للمعرفة (كما رأينا سابقا من خلال رسملة المعرفة) يمكن أن يشكل أداة فعالة تدعم الذكاء الاقتصادي، بحيث تكون هذه القاعدة كمفتاح أو هيكل لإستضافة المعلومات التي يمكن أن يعتمد عليها كل مجموعة من الخبراء، فعلى سبيل المثال يمكن تطوير قاعدة المعرفة شاملة، والتي يتم تنظيمها من طرف عائلة من مجموعة الخبراء (كمجموعات المنتجات، مجموعات التطبيقات، مجموعات العمليات، مجموعة المحتملين، وجماعات المناطق الجغرافية) وذات هيكل اتحادي، ولكل قاعدة بيانات لكل فريق من الخبراء هي كيان مستقل نوعا ما، بحيث يمكن أن تضم كل المعلومات الماضية والحديثة عن المؤسسة (كل حسب موضوع المجموعة) والتي يتم دمجها في قاعدة المعرفة التابعة لسيرورة عمل الذكاء الاقتصادي.

- **نشر المعلومات:** نظرا لأن المعلومات الداخلية عموما يتم نشرها بطريقة أسوأ من المعلومات الخارجية بحكم أهميتها، فإن إدارة المعرفة بإمكانها تحسين هذه العملية عبر أنظمة مشاركة المعرفة والتي من شأنها أن تقوم بنشر المعلومات الداخلية بطريقة أفضل للأعوان المعنيين.

- **إنشاء هيكل تبادل التفاعلية:** إن أهمية المعلومات غير الرسمية، والاستخبارات في الذكاء الاقتصادي تطلب من الضروري إنشاء بنية لتبادل دائم للمعلومات وبشكل ودي، وهنا يظهر أهمية ومساهمة كل من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبرمجيات الجماعية (groupware) في ذلك، وكذلك الانترنت والانترانت.

كما يرى البعض أن هناك تشابه بين الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة ، حيث أنهما يمثلان في تسيير استراتيجي للمعلومة والمعرفة القائمة على نشر عرضي وانفتاح العلاقات من خلال

¹ : François Jakobiak, l'intelligence économique la comprendre, l'implanter et l'utilise, Op Cit, p 208-209 مع ترجمة و بتصرف.

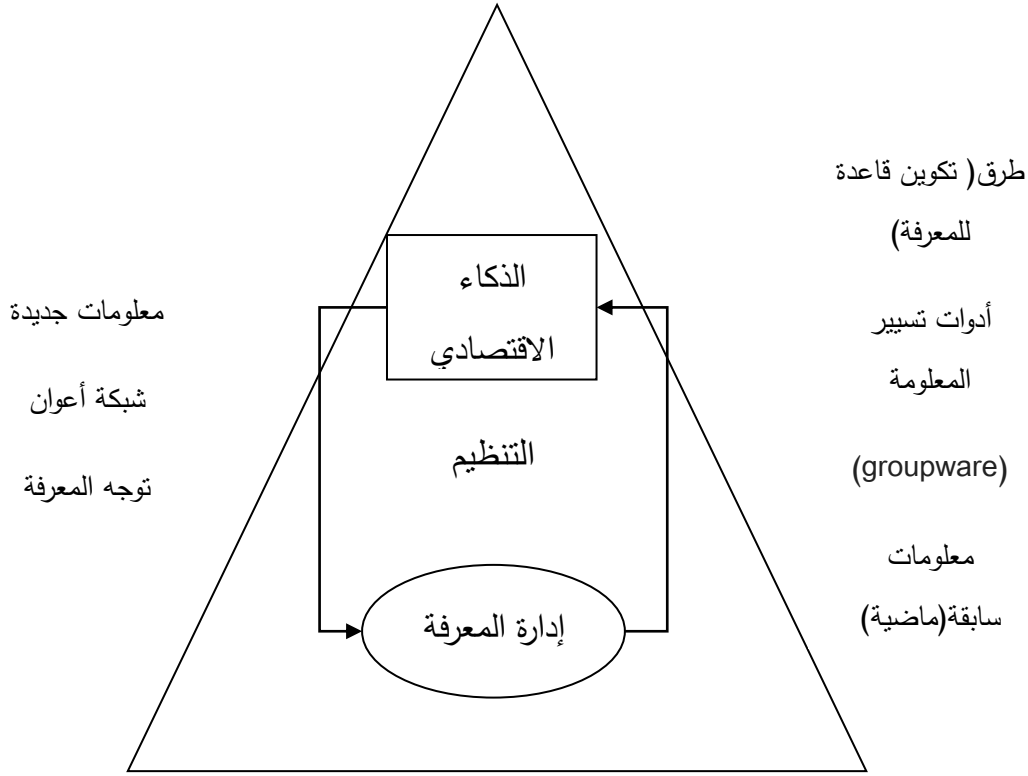
معرفة الأعوان الاقتصادية. وهي تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة المرتبطة فيما بينها بواسطة تدفقات المعلومات للمنظمة من أجل توفير معلومات ومعرفة قابلة للتنفيذ.

من خلال ما سبق يمكننا ملاحظة جانبين: أن إدارة المعرفة يمكن أن تكون أداة للذكاء الاقتصادي، بحيث أن هذا الأخير يعمل عن طريق تبادل المعرفة داخل الشركة، إذ أنه ينبغي نشر المعلومات التي تم جمعها وتحليلها في دورة اليقظة لصانع القرار عند الحاجة إليها، ويمكن استكمال هذه المعلومات عن طريق المعلومات الداخلية من مصادر أخرى، وفي هذا الوقت تظهر أهمية إدارة المعرفة لتضيف معلومات يمكن اعتبارها مهمة لسيروية هذه العملية والتي يمكن أن تكون حتمية للمساعدة على اتخاذ قرار استراتيجي للمنظمة. كما يمكن للذكاء الاقتصادي أن يكون أداة لإدارة المعرفة، وذلك بتوفير المعلومات الخارجية ومعالجتها وبالتالي تغذي قاعدة معرفة المؤسسة (ثروة المنظمة)، كذلك عن طريق حماية ثروة المنظمة وأصولها والتي تعد من وظائف الذكاء الاقتصادي¹.

وما يمكننا استنتاجه أن هناك تكامل ما بين هذين العاملين إذ أن كل واحد يكمل الآخر. ويمكن تجسيد هذه العلاقة من خلال الشكل (37) الموالي:

¹: <http://globalanalysisfrance.blogspot.com/2010/09/intelligence-economique-et-gestion-des.html>, Intelligence économique et gestion des connaissances ,le 03/07/2014 à 14 :13. مع ترجمة و تصرف

الشكل (37): التكاملية ما بين الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة



Source : Frédérique Blonde, Serge Edouard et Mouhamed Nabil El Mabrouki, (2007) : Quelle articulation entre intelligence économique et knowledge management au sein de l'entreprise ?, Revue Vie & sciences de l'entreprise 1/ (N° 174 – 175), p38. مع ترجمة و بتصرف.

المطلب الثالث: الذكاء المحاسبي، الاقليمي والحوكمة

وكتجسيد وتمديد للذكاء الاقتصادي سيتم التعرض في هذا المطلب على كل من الذكاء المحاسبي، الاقليمي والحوكمة على النحو التالي:

أولاً- الذكاء المحاسبي والمالي في إطار الذكاء الاقتصادي للشركات

يعد الذكاء المحاسبي والمالي استراتيجي بالنسبة لمديري الشركات لحماية ثروتها وتطوير نشاطها، بحيث يتم مرافقتهم في هذه العملية بمدقي الحسابات (خبراء المحاسبة). بحيث حينما تكون الشركة مسؤولة أمام الآخرين عن مدى قوتها المالية، يستلزم عن مسؤولي الحسابات تقديم بكل موضوعية قراءة وتعليقات على الميزانية العمومية والوضع المالي للشركة.

ويجب أن يكون خبراء المحاسبة قادرين على كشف بطريقة منظمة نقاط ضعف المؤسسة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، عن طريق تحديد ووضع آلات إنذار متخصصة وموضوعة انطلاقاً من مخطط الحسابات، ومن المفيد بناء أجهزة إنذار على قاعدة الحسابات لأنه يمكن استخدامها لتحليل المخاطر. ويتم تحديد الإنذارات المهنية حسب المجلس الأعلى لنقابة المحاسبين القانونيين وفقاً لثلاث مستويات كما يلي:

الشكل (38): مستويات الإنذار

أحمر	• المخاطر التي تم تحديدها أو الفرص التي تم كشفها يتم إرسال علامة انذار
برتقالي	• البيانات المشار إليها لا تسمح بالقيام بالتنبيه(أو الوصول إلى مستوى الانذار).
أخضر	• البيانات التي تم إدخالها و/أو ضبطها لا تسمح بإرسال علامة انذار

Source : Agnès Bricard,(2010) : « Intelligence comptable et financière » : alertes professionnelles, un nouvel outil d'aide à la décision, p2. مع ترجمة و بتصرف.

ويتم وضع هذه التنبيهات في ميادين مختارة كمثالاً¹:

قطاع النشاط: ولإنجاز هذه المهمة يتم وضع يقظة مراقبة من طرف خبراء المحاسبة على مستوى مختلف قطاعات أعمال زبائنها، بحيث عندما يصبح القطاع ضعيفاً يتم بعث إنذار مهني منه لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لذلك، وبالتالي تعزيز الشركة، فمثلاً سقوط أو انهيار أحد

¹ :<http://www.bricard-lacroix.com/documents/missions/intelligence-comptable-financiere-nouvelles-missions-experts-comptables.pdf>, Agnès Bricard vice-présidente du Conseil Supérieur en charge du secteur Evolution des marchés et de l'intelligence économique, L'intelligence comptable et financière : des nouvelles missions pour les experts-comptables, 2009, consulté le 20/08/2014 p21. مع ترجمة و بتصرف.

القطاعات، فإن وضع أداة جديدة للإدارة المتكاملة لتكنولوجيا المعلومات يمكن أن تساعد في كلتا الحالتين للتعويض عن ضعف هذا القطاع.

الاستقلال المالي: ينبغي رصد الاستقلال المالي للشركة، بحيث يتم إرسال مجموعة من الإنذارات إلى العملاء عن طريق المحاسبين، والتي تسمح بتوعيتهم سوى على تعزيز رؤوس أموالهم، أو على آثار الرافعة المالية القائمة (صناديق الاستثمار، وخطوط الابتكار، والقروض).

إن استخدام أداة لدعم القرار خاصة من خلال تحديد وتنفيذ مستويات الإنذار المهنية، سوف تسمح للمحاسب بالكشف بطريقة منظمة عن نقاط الضعف الشركة بالإضافة إلى الكشف عن الفرص التي تتاح لها واقتراح خطة عمل لذلك مع التعاون مع مجلس استشاري.

إن الرسم البياني للحسابات المطبقة على جميع الشركات لتسجيل المعاملات المحاسبية، ينبغي ألا ينظر إليه على أنه أداة ثابتة ولكنها كأداة ليقظة ذكية، أي كأداة تنفيذية أولاً ثم كأداة قراره فيما بعد. كما أن المحاسبين يقومون بعمل من شأنه أن يسمح بإعداد خريطة للمخاطر ويتم تكييفها حسب خصائص الشركة (مجالات النشاط، حجم، طريقة التنظيم). وبإمكانهم بتقديم تحليل انتقادي لحسابات التأمين حسب طبيعة الأخطار المغطاة، بالإضافة أنهم سيقومون بالنظر إلى حساب التأمين إما مع بيانات أخرى لحسابات مثل حجم الأصول الذي يجب حمايته أو مع الوفورات المتواجدة، أو مع تحليل الأخطار سواء كانت تجارية، صناعية أو مالية. بالإضافة لذلك، يقومون بتحليل التدفقات المادية والمالية والتي سوف تصبح قاعدة للمعلومات، وفي الأخير، يحددون هامش الإنذار الخاص بالمؤسسة مع احترام الشروط المتواجدة في عقود المؤسسة. كما يقوم المحاسبين بالتحليل الديناميكي للرواتب والتكاليف الاجتماعية، ومن أجل ذلك يضعون أدوات

تسمح باستخراج من الرواتب معلومات ذات طابع اقتصادي واستراتيجي (تنبهات للنقل من المؤسسة ابتداء من عمر المدير، ومحاكاة للمتقاعدين وغيرها)¹.

وعموما، يتمثل الذكاء المحاسبي والمالي بالنسبة للمؤسسة على استعمال مخطط حساباتها لتحديد عيوبها من خلال عملية اليقظة (جهاز الاحتياط والترصد)، تغطية المخاطر من خلال جهاز الأمن، وإظهار الابتكار والريادة في هذا القطاع. وبالتالي، يوفر خبراء المحاسبة لكل من المصارف، المساهمين، مؤمني القروض وحتى للموردين معلومات حول الملاءة المالية للمؤسسة عن طريق جودة المعلومات المالية المسجلة في بيان الحسابات السنوي، كما أن بإمكانه أن يوفر للسلطات العمومية، والتي ترغب في دعم النشاطات الاستراتيجية والتي تحتاج إلى فهم معايير الضعف لدى الشركات من أجل تقديم الدعم لها، وأن هؤلاء الخبراء بإمكانهم تقديم للسلطات العامة معلومات حول وضع الشركة مقارنة بمنافسيها، وكل هذه المعلومات تعتبر استراتيجية ومفيدة بالنسبة للمنافسين، والمصارف وغيرهم.

ثنيا - الذكاء الإقليمي : لقد تبين أن خلق الثروة، فرص العمل، والبحث من قبل الشركات على قدرة تنافسية أكثر دائما، في سياق منافسة دولية حريصة جدا تجعل من الضروري بوضع آليات (أجهزة) الذكاء الاقتصادي، وهذه الأجهزة لديها هدفين: تحديد المعلومات ذات الصلة والمفيدة لإنتاج المعرفة ذات قيمة مضافة عالية، والتي تعتبر اليوم عاملا للتنمية الاقتصادية، وحماية المعارف، الخبرات والمهارات في المؤسسات. ولكن الخبرة المكتسبة تبين أن ازدهار الأقاليم مرتبطة إلى حد كبير بقدرة المؤسسات على تحسين فعاليتها، وهذه الأخيرة ترجع بشكل كبير إلى قدرتها على التوقع. وبالتالي فإن الذكاء الاقتصادي يجب أن يأخذ مكانه في قلب إجراءات التنمية الإقليمية،

¹ : Marc-Antoine Duval ,Thibault du Manoir de Juaye, Agnès Bricard, Collectif, les nouveaux territoires de l'intelligence économique, IFIE éditions, Paris, pp 47-48. مع ترجمة و بتصرف.

كما أنها تهدف إلى تشجيع الديناميكيات المحلية التي تعزز خلق فرص العمل والأنشطة، والإدارة الاستراتيجية للاختلاف-وبالتالي الثروات- الهويات الإقليمية عن طريق خلق وإفراز شبكات. ومن الضروري أن نلاحظ أن مقارنة أو نهج الذكاء الإقليمي هي النتيجة الطبيعية والإلزامية للذكاء الاقتصادي التنافسي والاستراتيجي، وهذا لعدة أسباب: يوجد تداخل كبير بين خبراتهم، كما صياغة أهدافهم وتحقيقها تكون مرتبطة ببعضها البعض¹.

إن مقاومة التنافس لم يعد يكفي، بحيث أصبح على المناطق ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة غزو المواقف الدولية في مجالات جديدة، على مستوى الأسواق الناشئة، الاستثمار في شبكات التميز وتحسين التعاون مع جميع الجهات الفاعلة في الديناميكية الإقليمية، ومنه أصبح من الحتمية تعزيز نموذج جديد للتنمية الاقتصادية الإقليمية، من خلال إتباع وتنفيذ نهج الذكاء الإقليمي، هذه الأخيرة تهدف لتمكين المنطقة بالحصول على أدوات ووسائل التوقع التي تسمح لصانعي القرار على المستوى المحلي بمرافقة التنمية لنشاطات جديدة والتي تحمل معها فرص عمل جديدة ومستقبلا مزدهرا.

ويتم تعريف الذكاء الإقليمي على أنه وسيلة للباحثين وأصحاب المصلحة والمجتمع الإقليمي للحصول على معرفة أفضل للمنطقة، وللتحكم بشكل أفضل على تطورها. إن الاستيلاء على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعلومات في حد ذاتها هو شرط مسبق للجهات الفاعلة لكي تندمج في سيرورة التعلم التي تمكنهم من التصرف بطريقة مناسبة وفعالة. فالذكاء الإقليمي مفيد بشكل خاص في مساعدة الجهات الفاعلة المحلية على تخطيط، تحديد، إجراء وتقييم السياسات

¹ : <http://www.collaboratif-info.fr/chronique/quest-ce-que-lintelligence-territoriale>, Jean-Jacques Girardot, Qu'est-ce que l'intelligence territoriale, 2010. Consulté le 06/07/2014 à
مع ترجمة و بتصرف. 12:26

والتدابير من أجل التنمية الإقليمية المستدامة¹.

وفي جميع الأحوال، فإن في مجال الذكاء الإقليمي، سيتم تنظيم ووضع لأربع فئات رئيسية من قبل اللجان الاستراتيجية للذكاء الإقليمي والذي سيتأمله حاكم المنطقة، كما سيتم توضيحه في الشكل (39) الموالي:

الشكل (39): عمليات الذكاء الإقليمي



Source : Eric Delbecque, (2006) :L'intelligence économique-questions judiciaires-, Institut d'étude et de la recherche pour la sécurité des entreprises puf, Paris, p171. مع ترجمة و بتصرف

ويتم توضيح الشكل كما يلي²:

- تكمن العملية الأولى في تحديد " النطاق الاستراتيجي " على الصعيد الإقليمي) والذي يتم إعداده تحت مراقبة الدولة ويكون ملبياً للحميات التي تفرضها السيادة والأمن الاقتصادي): يجب أن تهدف في أن واحد إلى تأسيس أو تحديث خرائط للشركات الحرجة(الحساسة)، ووضع خطط تدريبية لتوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتهديدات التي غالباً ما تكون حمايتها ضعيفة لذلك(خاصة ما يخص اقتحام أجهزة الكمبيوتر)؛

¹: Jean-Jacques Girardot, Op Cit. مع ترجمة و بتصرف.

²: Eric Delbecque, Idem, p170. مع ترجمة و بتصرف.

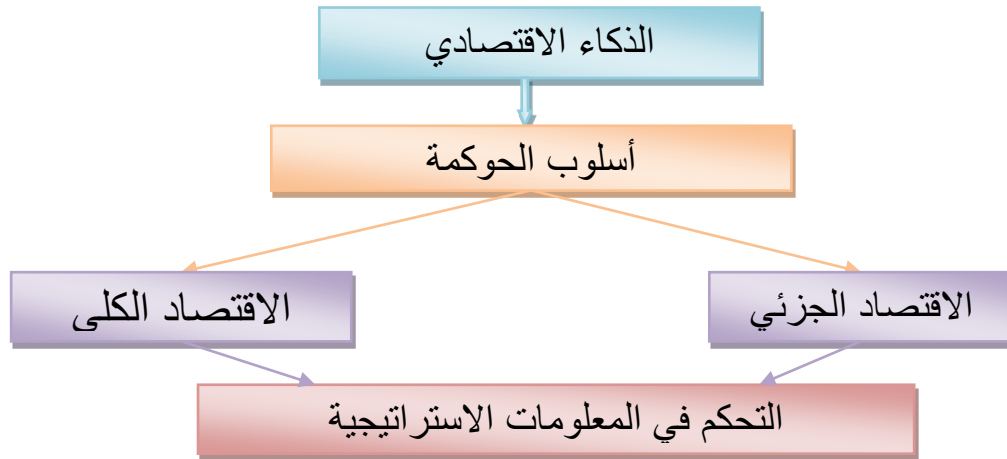
-
- تهدف العملية الثانية إلى مساعدة مختلف الشركاء الإقليميين على تحديد المشاريع الاستراتيجية والتي تشكل فعلا أقطابا تنافسية، والتي تجمع حولها توحيد الطاقات، المهارات والمعارف من أجل الحصول على ميزة اقتصادية للتنمية الإقليمية؛
 - يشمل الإجراء الثالث في عملية توعية/تدريب للمسائل المتعلقة بالتنافسية واقتصاد المعرفة والموجهة للمسؤولين التنفيذيين في الشركات، للإطارات والموظفين.
 - أما الرابعة فتتضمن في منهجية خلق شبكات دولة/مؤسسة وبين المؤسسات، تسمح بتداول أفضل للمعلومات المفيدة للأعوان الاقتصادية، بحيث كلما كانت التوصلات عبر الشبكات كثيرة، متنوعة وأكثر عفوية كلما كان للنظام أكثر ردود فعل وقادر على ابتكار طرق تتكيف مع بيئة غير متوقعة ومعقدة.
 - وفي العموم، تكون العملية في مرافقة المناطق على:
 - وضع استراتيجية منسقة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية للأقاليم، وذلك بالارتكاز على أقطاب التفوق وعلى الأقطاب الناشئة؛
 - وضع أدوات ووسائل للتوقع، للابتكار وللتأثير عن طريق تطبيق الذكاء الاقتصادي في خدمة النفوذ الدولي للمنطقة؛
 - خلق ديناميكية إقليمية بتعزيز توحيد السلطات العامة والمؤسسات الإقليمية على المشاركة في مشاريع استراتيجية موحدة.

ثالثا - الذكاء الاقتصادي كدليل للحوكمة وللأخلاقيات

إن تقلبات البيئة الاقتصادية، التكنولوجية والاجتماعية تبين الحدود التنظيمية والإدارية، وإن الطابع العدواني للمنافسين، ومطالب المستهلكين تظهر أنه من أجل التكيف مع هذه البيئة المتغيرة فمن الضروري الاعتماد على رؤية جديدة في المنظمة تقوم على أساس الحكم الرشيد وأدوات قيادة

جديدة. ويظهر الذكاء الاقتصادي في هذه الحالة كأسلوب للحكمة الذي يهدف إلى السيطرة على المعلومات الاستراتيجية (الشكل (40)) والتي تهدف إلى تحقيق أمن الاقتصاد والقدرة التنافسية للمؤسسات.

الشكل (40): الذكاء الاقتصادي كنمط من أنماط الحكمة



Source : <http://fr.slideshare.net/Khadijaguit/intelligence-conomique-et-veille-stratgique-rle-dans-le-processus-dinnovation>, Boulifa Inès, Intelligence Économique et Veille Stratégique: Rôle dans le processus d'innovation, unité de recherche ETHICS, p5. Consulté le 09/07/2014 à 12:27. مع ترجمة و بتصرف

ومن خلال الشكل (40) يتبين أن الذكاء الاقتصادي يعد كأسلوب من أساليب الحكمة الرشيدة، حيث يعتبر المعلومات الاستراتيجية مورد ضروري للذكاء الاقتصادي من خلال تحليل الاقتصاد الكلي (على مستوى الدول والمنظمات والجمعيات) والجزئي (على مستوى المؤسسات) مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها وتوصيلها إلى الجميع في نفس الوقت وبنفس القدر مما يزيد من تنافسية المؤسسة.

وفي الواقع، تشير حكمة الشركات إلى فكرة إدارة الشركات، وهذا يتفق مع الذكاء الاقتصادي لأنه يقلل من تضارب المعلومات بين المساهمين والمديرين، كما أنه يخلق ويطور الثقافة الجماعية لتبادل المعلومات خلال التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين

والمديرين¹. فإنه لا يكفي جمع المعلومات، معالجتها وتخزينها، لأنه يجب نشرها من خلال تقاسم وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة لخلق القيمة، ومن خلال الحوار والتنسيق والذكاء الجماعي التي يمكن من خلالها تعبئة جميع أصحاب المصلحة على تعزيز الالتزام بالسياسات الاستراتيجية المتبعة.

وإن سياسة الذكاء الاقتصادي تتطلب خلق ذكاء جماعي، وهذا المفهوم يشير إلى مجموعة من المهارات والاستيعاب، التفكير، واتخاذ القرارات والإجراءات للعمل الجماعي، "فريق من العمل" ناتج عن التفاعل بين أعضاء المنظمة وموجه لأوضاع العمل الحالية والمستقبلية، بحيث أن هذا الأخير يستلزم تشكيله وصياغته داخل الشركة، إذ من الضروري أن ينشئ بين الموظفين الثقة والذكاء لفهم المخاطر، ومشاركة نفس الرؤيا في مسائل الشركة وأن تكون قادرة على تبادل المعلومات المفيدة للآخرين، وإن الإدارة الرشيدة القائمة على مبادئ الاحترام هي التي تسمح بخلق استراتيجيات جماعية مفيدة ومريحة للمؤسسة.

كما يتم وصف الذكاء الجماعي بذكاء موزع في كل مكان، وتقدر قيمته باستمرار، منسقة في الوقت الحقيقي، مما أدى إلى التعبئة الفعالة للمهارات، وهي الرؤية التي تنطوي على مجموعة من الناس يمكن أن يكون أكثر ذكاء، وأكثر حكمة وأكثر قدرة على المنافسة من الناس الذين يشكلونهم. وأصبح ضروري في الوقت الحالي، بخلق ذكاء جماعي حقيقي ما بين السلطات العامة والأعوان الاقتصادية، والتي تشترط تنمية ونجاح أي سياسة للذكاء الاقتصادي والاستراتيجي، وتتضمن خلق تحالفات وشراكات بين القطاع العام والخاص، وتقوم خاصة على أساس الثقة العميقة والمتبادلة ما بين هذه الجهات الفاعلة. وإن شروط الممارسة للسلطات السياسية والاقتصادية (ظهور قوى تجارية

¹ : طارق عبد العال حماد، (2007): حوكمة الشركات - المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، شركات قطاع عام و خاص و مصارف-، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، ص ص 67-68.

جديدة، أهمية الأسواق المالية، القيود البيئية والأخلاقية ...)، تتطور بسرعة فائقة، وهذا الانفجار الكبير ما بين العلاقات الاقتصادية الدولية تبين أن قوة وازدهار بلد ما يتطلب وضع مقارنة استراتيجية مهيكلية ومنسقة لكشف وتوقع الاتجاهات الجديدة على السلم الدولي، ومن أجل أن تكون فعالة، فإن هذه الديناميكية يجب أن تركز فعليا على شراكة بين القطاع العام والخاص، مبنية على الثقة واحترام صلاحيات كل منهما، وعلى التقاسم المنظم لموارد الدولة، والهيئات المهنية والشركات، وأن هذه الإجراءات سوف تسمح على الأقل بتوقع وتقييم الأوضاع عن طريق جمع ومقارنة أوجه النظر المختلفة، وتحديد استراتيجيات (جماعية أو فردية) منسقة، وإجراءات فعالة، بالإضافة إلى تعزيز حماية المصالح الاستراتيجية للشركة¹. إن التنسيق بين الجهات الفاعلة والاستراتيجيات هي واحدة من المهام الرئيسية للذكاء الاقتصادي والذي لا يشمل فقط البحث وجمع المعلومة، ولكن خصوصا من خلال تقاسمها وتبادلها بين مختلف أصحاب المصلحة (الحكومات والشركات والمجتمعات).

إن هذا الجانب من الذكاء الاقتصادي يفصل بين فكرة الحرب الاقتصادية، الممارسات غير القانونية غير الأخلاقية لعملية جمع المعلومات وسياسة التأثير. بالإضافة إلى إن المعرفة، القدرة والرغبة، هي محددات قوة القدرة التنافسية للمنظمة لكي تتمكن من الحفاظ والتكيف مع مزاياها التنافسية، بحيث يجب أن يكون للشركة القدرة على مراقبة، تحليل وتوقع العوامل البيئية التي تعمل فيها، وهنا يظهر الذكاء الاقتصادي في خدمة التنافسية: هو رافعة الحوكمة التنافسية الذي يسمح للشركة لتصبح قادرة على المنافسة².

¹ : Nathalie Bordeau, (2013) : L'Intelligence Economique à l'épreuve de l'éthique, Ouvrage collectif, l'Harmattan, Paris, pp 28-29. مع ترجمة و بتصرف.

² : <http://adil-cherkaoui.over-blog.com/article-intelligence-economique-un-mode-de-gouvernance-competitive-107726246.html>, Adil CHERKAOUI, (2014) : intelligence économique : un mode de gouvernance compétitive, Consulté le 09/07/2014 à 11 :33. مع ترجمة و بتصرف.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم استخلاص أن كل من اليقظة، نظام المعلومات، المعرفة هي من أهم الركائز التي يعتمد عليها الذكاء الاقتصادي، لإكمال مهامه على أحسن وجه وفي الوقت المناسب، وأن كل من الذكاء الاقليمي، والحوكمة يمثلان تجسيد لمفهوم ومقومات الذكاء الاقتصادي على مستوى الكلي أو الجزئي.

إن هذه الأدوات تسهل سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي خاصة في ترصد التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية، تمكنه من توفير المعلومة الاستراتيجية والتأكيد من صحتها، وبالتالي الانتباه إلى اشارات الانذار عن خطر ما أو أزمة مالية، اقتصادية أو غيرها آتية. هذا ما يؤدي بنا إلى طرح السؤال التالي: **كيف يمكن للذكاء الاقتصادي أن يلتقط علامة انذار عن أزمة مالية؟** وهذا ما سنجيب عليه في الفصل الموالي.

الفصل الخامس

تمهيد

لقد تم توضيح أن الأزمات المالية غالبا ما تتسبب في حوادث متكررة وتؤدي إلى عوامل تنظيمية منحرفة، والتي تترجم بانقطاع الصلة ما بين العوامل والنقص في استخدام المعلومات، وبمعنى دقيق عدم القدرة على التقاط ومعالجة إشارات إنذار عن أزمات مستقبلية.

ومن هنا يظهر الذكاء الاقتصادي كأداة من شأنه أن يخلق ردود فعل مفيدة في فترة الأزمات، كما أنه يوفر القدرات على الترقب والتكيف والاستجابة لكل الإشارات. من أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى تكاليف الأزمات ونقاط الضعف، والمبحث الثاني تناول الإشارات الضعيفة وعلامات الإنذار، أما المبحث الثالث والأخير فقد تطرق إلى دور النقاط الإشارات الضعيفة في الكشف المسبق عن الأزمات المالية.

المبحث الأول: تكاليف الأزمات ونقاط الضعف

نتيجة الأزمات المتكررة، ومحاولة تدخل الدول في كل مرة بضخ كميات هائلة من السيولة وغيرها من الطرق لتصحيح الاختلالات وارجاع الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي، جعلت هذه الدول تتحمل تكاليف كبيرة. من أجل ذلك قسمنا هذا المبحث إلى تكاليف الأزمات وطرق التنبؤ بها في المطلب الأول، كما تم التعرض في المطلب الثاني إلى نقاط الضعف في الأزمات.

المطلب الأول: كلفة الأزمات وطرق التنبؤ بها

أولاً- كلفة الأزمات

يترتب على الأزمات المالية تكاليف تصحيح باهضة للقطاعات المالية وغير المالية، ولقد تم ملاحظة أنه قد تجاوزت خسائر الاحتياطي والتكلفة المقدرة لإصلاح القطاع المالي في البلدان الآسيوية نظائرها في أمريكا اللاتينية في التسعينات، حيث بلغ الانخفاض في معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي في اندونيسيا، كوريا، ماليزيا وتايلند -8,5% لعام 1998 مقابل معدل نمو ايجابي في هذه البلدان وصل إلى 8,7 % كمتوسط للفترة 1990-1996.

وتصل تكاليف تصحيح الأزمات المصرفية في بعض الحالات إلى أكثر من 40% من الناتج المحلي الاجمالي كما في تشيلي والأرجنتين في بداية الثمانينات، و5% من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا عام 1988، و 3-4% في الفلبين عام 1987، و2% في إندونيسيا عام 1994، و12-15% في المكسيك للفترة 1994-1995. وتشير البيانات الرسمية إلى أن حجم الديون المتعثرة للمصارف في البلدان التي تعرضت للأزمات المالية وصلت إلى مبالغ ضخمة، وهي تمثل تكاليف الفشل المالي الذي أصاب عددا كبيرا من المصارف. ففي أعقاب الأزمة النقدية في المكسيك بلغت الديون المتعثرة 11% من إجمالي القروض خلال الفترة 1994-1995،

و30% في الأرجنتين عام 1985، و25% في سريلانكا للفترة 1989-1993، و15% في تايلندا للفترة 1983-1987. وكذلك تعرضت بلدان افريقية لمشكلات مصرفية خلال الفترة 1988-1996 لأكثر من 20 بلد أضرر خمسة منها إلى انفاق 10% من ناتجها لإدارة الأضرار الناجمة عن المخاطر النظامية في أسواقها المالية، وفي بلغاريا تكبد الجهاز المصرفي فيها خسائر مالية وصلت إلى مليار دولار نتيجة لفشل السلطات الوطنية في اصلاح الأنظمة المالية فيها، وتزايدت الديون المتعثرة في المجر في أعقاب الركود الاقتصادي فيها، وأنفقت البلدان المذكورة مبالغ ضخمة لدعم مصارفها الوطنية، ومن بين 47 مصرفا في فنزويلا تم تقديم دعم إلى 50% منها عبر مؤسسة ضمان الودائع الوطنية والعمل على اغلاق 16 مصرفا وتأمين بعضها.¹

وقد تزايدت الديون المتعثرة في أعقاب الركود الاقتصادي الذي تعرضت له العديد من البلدان، وهذا ما يوضحه الجدول (26).

¹: هيل عجمي جميل الجنابي، (2014): التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ص ص 457-458.

الجدول (26): تكاليف الأزمات المالية المتمثلة بخسارة الانتاج في

الأقطار الصناعية والأسواق الناشئة

عدد	متوسط الوقت اللازم	الخسارة الاجمالية للإنتاج	
الأزمات	للإصلاح بالسنوات	لكل أزمة	كنسبة من الناتج المحلي
أزمات العملة:	158	1.6	4.3
الصناعية	42	1.9	3.1
الأسواق الناشئة	116	1.5	4.8
الأزمة المصرفية:	54	3.1	11.6
الصناعية	12	4.1	10.2
الأسواق الناشئة	42	2.8	12.1
أزمة العملة والأزمة			
المصرفية:	32	3.2	14.4
الصناعية	6	5.8	17.6
الأسواق الناشئة	26	2.6	13.6

Source : IMF, (1998) : world economic, outlook, may, p 79.

وبصورة عامة، تعد تكاليف التصحيح مرتفعة في الأسواق الناشئة مقارنة بأسواق الدول الصناعية، وعدا اسبانيا تصل تكاليف إعادة تصحيح الأزمة المصرفية في الدول الصناعية 10% من الناتج المحلي الاجمالي، وهي أقل من تكاليف التصحيح في الأسواق الناشئة البالغة 12%، في حين تصل تكاليف تصحيح أزمة العملة في البلدان الصناعية 3.1% من الناتج مقابل 4.8% في الأسواق الناشئة.

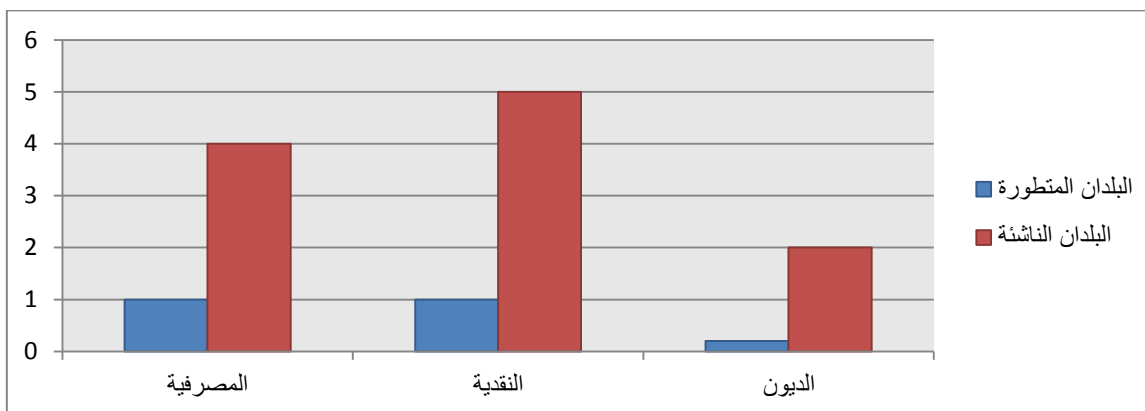
وتصل خسائر الإنتاج الاجمالية لكل أزمة العملة 4.3% ويعاود الانتاج سيره بعد مرور ما يفوق سنة ونصف، ولكن هذه الخسائر تزيد في حالة الأزمات النقدية (العملة) الشديدة، بحيث تصل مدة إصلاح النمو في الناتج لكل أزمة ما يزيد عن سنتين وتكاليف التصحيح تصل إلى 8.25% من الناتج المحلي الاجمالي، أما الأزمة المصرفية فهي أكثر تكلفة، وبالمتوسط يعود الانتاج إلى اتجاهه الطبيعي بعد ثلاث سنوات من الأزمة المصرفية، وتصل متوسط الخسارة الاجمالية في الانتاج 11.6% من الناتج المحلي الاجمالي.

ولكن عندما تحدث أزمة العملة وأزمة مصرفية خلال السنة نفسها، فإن الخسارة الاجمالية تكون كبيرة وتصل إلى 14.4% من الناتج المحلي الاجمالي، وبعد ثلاث سنوات من الأزميتين يعاود الانتاج سيره الطبيعي.

لقد أظهرت التجارب أن الأزمات هي مكلفة للغاية لكل من الدول المتقدمة والدول الناشئة وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي:

الشكل (41): وتيرة الأزمات على مستوى الدول ما بين الفترة 1972-2007

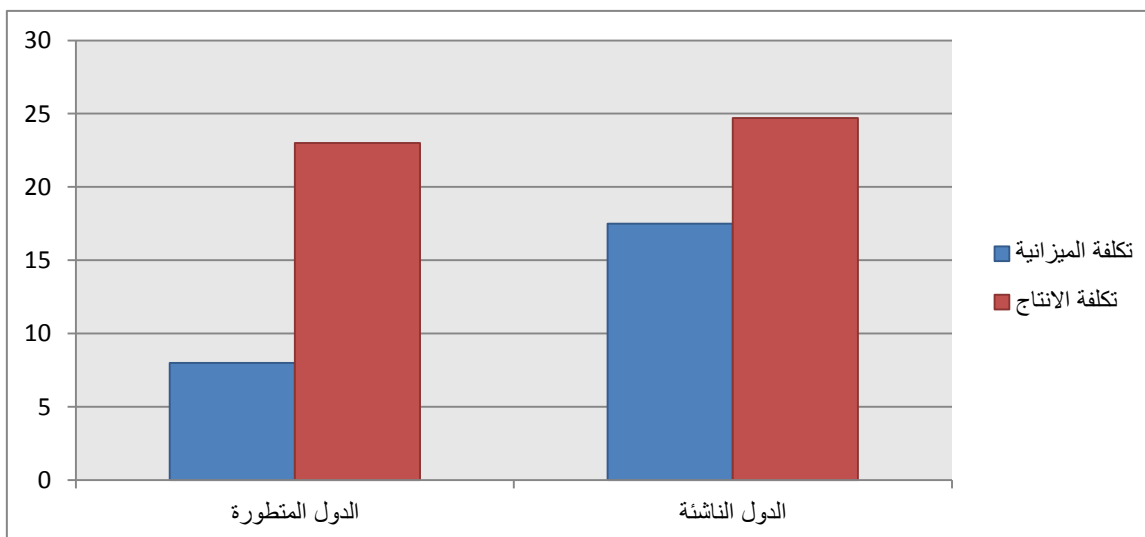
(نسبة مئوية)



Source : Atish R. Ghosh, Jonathan D. Ostry et Natalia Tamirisa, (2009) : FMI, Les signaux de la prochaine crise Qu'attendre des systèmes d'alerte précoce?, Finances et Développement, p35. مع ترجمة ويتصرف.

الشكل (42): متوسط تكلفة الأزمات المصرفية (1970-2007)

(كنسبة من الناتج الداخلي الخام)



Source : Atish R. Ghosh, Jonathan D. Ostry et Natalia Tamirisa, Op Cit. مع ترجمة ويتصرف.

كما كانت الأزمة العالمية التي بدأت في 2007 مكلفة للغاية بالنسبة للدول، فلقد كلفت هذه الأخيرة وازمة الديون السيادية التي تلتها تراجع في الانتاج العالمي، وتدهور في معدل النمو للبلدان المتطورة، وهذا ما سنحاول أن نبينه في الجدول الموالي:

الجدول(27): تغيرات الانتاج في البلدان المتطورة

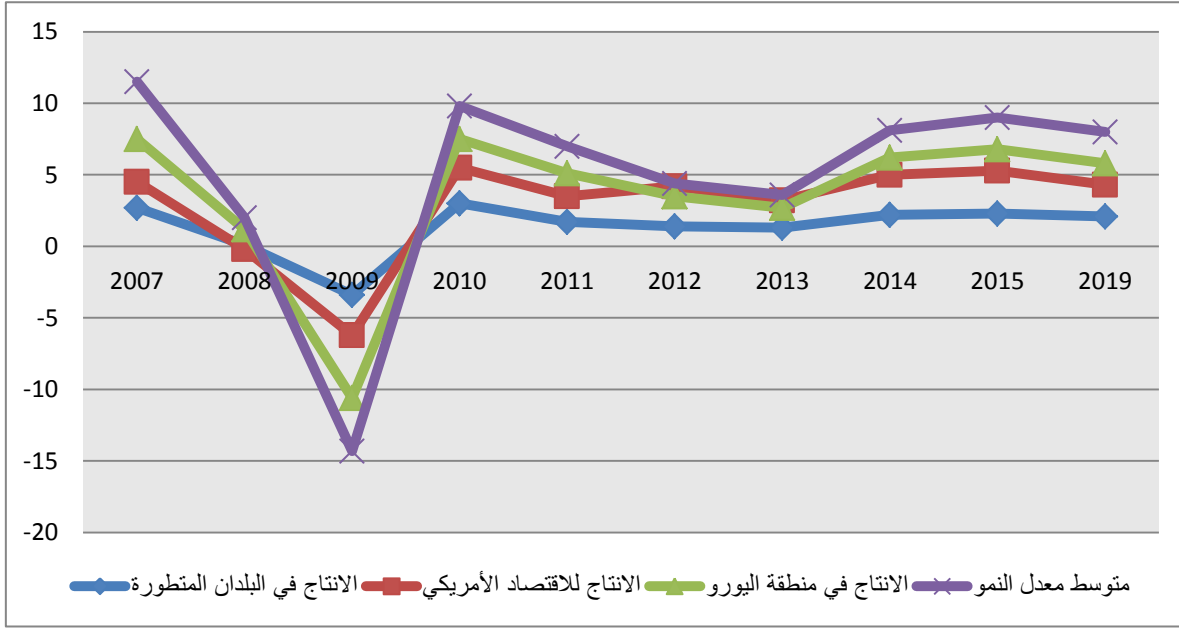
الوحدة: (%)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2019
المتغيرات										
الانتاج في البلدان المتطورة	2,7	0,1	3,4-	3,0	1,7	1,4	1,3	2,2	2,3	2,1
الانتاج للاقتصاد الأمريكي	1,8	0,3-	2,8-	2,5	1,8	2,8	1,9	2,8	3,0	2,2
الانتاج لمنطقة اليورو	3,0	1,4	4,4-	2,0	1,6	0,7-	0,5-	1,2	1,5	1,5
متوسط معدل النمو	4,0	0,8	3,7-	2,3	1,9	0,9	0,9	1,9	2,2	2,2

Source : FMI ,Fonds monétaire international, (2014) : Perspectives De L'économie Mondiale
La reprise s'affermir, mais reste inégale, p 184.

ولإظهار التراجع سيتم تجسيد الجدول(27) في الشكل(43) الموالي:

الشكل (43): تغيرات الانتاج في البلدان المتطورة(%)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (27).

ومن خلال الجدول والشكل، نلاحظ انخفاض الانتاج في الاقتصاد الأمريكي خلال هذه السنة-سنة انفجار الأزمة في الاقتصاد الأمريكي- من 1،8% إلى -0،3% عام 2008 إلى -2،8% في 2009، ليصل في 2014 إلى 2،8%، وبالإضافة إلى هذه الأزمة ونشوء أزمة الديون السيادية في الدول الأوروبية، انخفض الانتاج في منطقة اليورو من 3% إلى -4،4% سنة 2009 ثم تراجع أيضا خلال الفترة 2010-2014 من 2% إلى 1،2%، وأن متوسط معدل النمو للبلدان المتطورة تراجع كذلك من 4% سنة 2007 ليصل إلى -3،7% عام 2009، ويصل إلى 1،9% في 2014، ويتوقع صندوق النقد الدولي أنه سيتحسن في الأعوام الآتية ليصل إلى 2،2% خلال الفترة 2015-2019. وفي الاجمال تعتبر الأزمة المالية لعام 2008 مكلفة للغاية بالنسبة للدول، حيث قدر صندوق النقد الدولي تكلفة الأزمة على النظام العالمي إلى حوالي 945

مليار دولار أي أكثر من 600 مليار أورو¹.

ثانيا - طرق التنبؤ بالأزمات

يكون تحليل الأزمات في البداية، بملاحظة التطورات في المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلدان التي مرت بالأزمة، وذلك للقيام بتحديد التشوهات أو الحالات الشاذة، ويمكن ان تكون هذه الأخيرة عبارة عن فواصل، اتجاهات أو انقطاعات حادة، اتجاهات متباينة على فترات طويلة، اتجاهات تتعارض مع بعضها البعض، ومستويات (التدفقات والمخزونات) التي تبتعد عن القيمة المتوسطة والمألوف تواجهها على مستوى الاقتصاد الكلي (لمثل هذا البلد، في مثل هذه الفترة). وللتنبؤ بالأزمات عدة طرق نذكر منها ما يلي²:

- طريقة الأحداث "La Méthode des Evènements"

ولقد تم تنفيذ هذه الطريقة في البداية لتحليل أزمة العملة من طرف "ايشنجرين، روز وويبلوز" Frankel et "Eichengreen, Rose et Wyplosz" في 1995، ثم من قبل "روز وفرنكل" "Rose" في 1996، وتحليل الأزمة المزدوجة من طرف كمينسكاوي "Kaminsky" في 1996. تهدف هذه الطريقة إلى تحديد بيانيا التطورات الخاصة قبل وبعد حدوث الأزمات للمتغيرات المشتركة في الأزمات عن طريق علاقة السببية أو النتيجة، وبمعنى آخر تحليل التطورات قبل وبعد

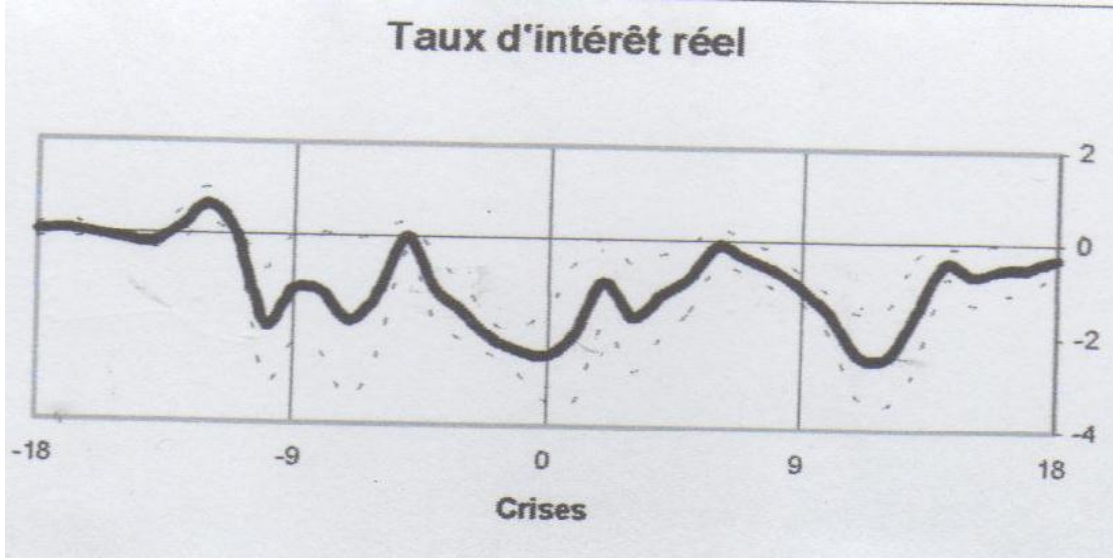
¹ : http://www.lemonde.fr/economie/article/2008/04/08/le-cout-de-la-crise-financiere-se-rapproche-des-1-000-milliards-de-dollars-selon-le-fmi_1032439_3234.html, Le coût de la crise financière proche de 1 000 milliards de dollars, selon le FMI, consulté le 10/08/2015 à 12 :31. مع ترجمة ويتصرف.

² : Mario DEHOVE, (2003) : Crises Financières : deux ou trois choses que nous savons d'elles- que nous apprend l'approche statistique des crises financières ?, conseil d'analyse économique, document de travail, p p 9-10. مع ترجمة ويتصرف.

حدوث الأزمة للمتغيرات الحاسمة أثناء ظهور التوترات المالية، وهي تفترض عدة مراحل:

- تكمن البداية في تحديد لحظة الأزمة؛
- وأما بعد ذلك، يستلزم فصل الفترات التي تحدث فيها الأزمات عن الفترات التي لا تحدث فيها الأزمات، ويجب أن تكون فترة الأزمة واسعة بما فيه الكفاية لتأخذ في عين الاعتبار تذبذب المتغير قبل الأزمة، أثناء الأزمة وبعد الأزمة؛
- ولكل تردد في فترة الأزمة يكون هناك مقارنة ما بين قيمة المتغير المحدد أو المختار-أثناء الأزمة- مع قيمة هذا المتغير في حد ذاته في فترات وأوقات لا تحدث فيها الأزمة، وغالبا ما تعرف قيمة هذه المتغير بمتوسطها الحسابي والانحراف المعياري على مدى فترات قد تكون لسته أشهر، سنة، سنتين، ويمكن أن تمتد أيضا إلى ثلاث أو أربع سنوات.
- والفكرة تشمل في الحصول على مستوى كل فترة للأزمة، على رسم بياني يوضح تباین الفرق للمتغير المحدد عن طريق تغير في سلوكها(المتغير) قبل، أثناء وبعد الأزمة بالنسبة لمستواه في فترات لا تحدث فيها الأزمات أصلا.
- إن عدم تجانس الهياكل الاقتصادية للبلدان، ولتواجد مصدر من التقلبات المتباينة، يتطلب ادخال عوامل التصفية لاجتتاب هذا التباين، وعلى سبيل المثال الشكل التالي:

الشكل (44): التغيرات في سعر الفائدة الحقيقي (%)



Source : Mario DEHOVE, op cit,p10.

إن المتغير المبين في الشكل (44) أعلاه، هو سعر الفائدة الحقيقي على مدى فترة 18 شهرا قبل و18 شهرا بعد أزمة العملة، و إن الخط الأفقي يتوافق مع متوسط فترات لا تحدث فيها الأزمات. وفي هذه الحالة فإن معدل الفائدة الحقيقي ينخفض قبل حدوث الأزمة، ويبقى تحت المتوسط بمعنى يبقى تحت مستواه الأصلي على شهر أو اثنان قبل وخلال الأزمة.

- طريقة نموذج متعدد المتغيرات "le modèle logit"

إن القدرة على اتخاذ متغيرات متعددة من نمذجة المتغيرات المتعددة للتنبؤ لوقوع خطر الأزمة يعتبر ميزة مقارنة مع الطريقة السابقة، والتي تركز على متغير تفسيري واحد.

في حين أن نموذج متعدد المتغيرات هو تقدير لاحتمال حدوث الأزمات مع (خطوة واحدة)

(one-step) أو أكثر (k-step) للفترات قبل تنفيذها أي قبل ظهور الأزمة، وذلك من خلال

التغيرات اللوغاريتمية أو الاحتمالية.

وتكمن الفكرة في التقاط أو اتخاذ متغير مستقل منفصل، متغير الأزمة مع متغيرات أخرى مستقلة مستمرة. وتكون بشرح مؤشر توقع أو استباقا للأزمة من خلال سلسلة من المتغيرات المستقلة ولكن الظاهرة تكون متكررة¹.

وفي هذه الحالات فإنه يتم اتباع طريقتين للاستعمال أو دالتين: دالة التوزيع للقانون الطبيعي لنموذج الاحتمال، ودالة التوزيع اللوجيستية لنموذج logit.

إن النموذج المتعدد يقيس كميا احتمال حدوث أزمة مالية، وعلى سبيل المثال، مخاطر انخفاض قيمة سعر الصرف يمكن تعريفه أو تحديده بواسطة متغيرات مختارة مثل احتياطات النقد الأجنبي، والعجز في الحساب الجاري، وسعر الفائدة ...

المطلب الثاني: نقاط الضعف في الأزمات

رغم صعوبة توقع الأزمات المالية، إلا أنه يمكن اعتبار هذه الأخيرة تسلسل منطقي للأحداث من الممكن فهمها أكثر وترقبها، ويمكن أن يسمى هذا الحدث بإشارة (الإشارات الضعيفة التي بإمكانها أن تتحول إلى علامات إنذار) تكون مصدر لحدث آخر أو لإشارة أخرى والذي يمكن أن نسميه أيضا بالعامل المفجر.

بالطبع جميع الأزمات لديها خصائصها المميزة لها، ولكن على العموم هي ناتجة عن ضعف اقتصادي كامن، يجهل نقطة انطلاقها أو مؤشر يفجرها، وأن عامل الضعف غالبا ما يكون فقاعة الائتمان أو أسعار الأصول، الانخفاض ثم الرفع في أسعار الفائدة، عدم تطابق الميزانية العمومية (الكثير من الديون بالعملة الأجنبية مع مهلات زمنية قصيرة جدا، أو برأسمال غير

¹: Thibault Cuenoud, (2012) : Crises financières et fondamentaux macroéconomiques une relation ambivalente, thèse de doctorat, Sciences Economiques, L'UNIVERSITÉ DE POITIERS, p 30. مع ترجمة وبتصرف

كاف)، ولكن العامل المفجر قد يتخذ أي شكل تقريبا، كالأضطرابات السياسية، تصادم بين معدلات التبادل التجاري، العدوى، أو، في الآونة الأخيرة انهيار سوق الرهن العقاري (انظر الجدول (28)).

الجدول (28): نقاط الضعف والمحفزات المتسببة للأزمات

الأزمات	نقاط الضعف	المحفزات (العامل المفجر)
أزمة الكساد الأعظم 1929	اندفاع أصحاب الأوراق المالية إلى التخلص من الأسهم والسندات التي يمتلكونها، وانهيار الأسعار.	زيادة العرض وانعدام الطلب، والمضاربة على الأوراق المالية، أزمة مصرفية.
أزمة 1987	ضعف في بورصة نيويورك بسبب المخاوف الناجمة عن ارتفاع أسعار فائدة السندات.	التداول السريع لبيع للأوراق المالية بشكل مفاجئ وغير مسبق، وانهيار الأسواق.
أزمة المكسيك 1994	الالتزامات الخارجية القصيرة الأجل للدولة وبالعملة الصعبة.	الاختلالات الاقتصادية الكلية التراكمية: تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، والصدمات السياسية.
أزمة آسيا 1997	الالتزامات الخارجية من الشركات المالية وغير المالية؛ تركيز التزامات الشركات المالية في قطاع العقارات.	انخفاض معدلات التبادل التجاري، وانكماش أسعار الأصول.
أزمة أندونيسيا 1997	الالتزامات الأجنبية للشركات، وتركيز الأصول المصرفية في القروض العقارية مع تواجد نسبة عالية من ديون الشركات.	عدوى الأزمة التايلاندية، الأزمة المصرفية.
أزمة الأرجنتينين 2000-1998	اعتماده الكبير على تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل، مع ربط العملة الأرجنتينية بالدولار.	الارتفاع في القيمة الحقيقية للعملة الأجنبية قصير الأجل، زيادة الديون وظهور مخاطر الأرجنتينيين للتوقف عن سداد الدين.
الأزمة المالية (و.م.أ) 2008	تخفيض في سعر الفائدة، طفرة الائتمان والعقارات؛ أو إلى تراكم الضغط (الرافعة المالية) وسوء التسعير للخطر.	الرفع في معدلات الفائدة بشكل سريع من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي مباشرة متسببا في زيادة العجز عن سداد القروض، مع انهيار السوق العقاري (أزمة الرهن العقاري).

أزمة الديون تزايد المديونية في هذه الدول، والاستثمار
السيادية في القروض العقارية الأمريكية.

أزمة اليونان نقاط الضعف كانت تكمن في ضعف
وفي اليونان: تزوير مؤشرات الانضمام إلى
الاقتصاد اليوناني والذي كان غير مؤهل في
منطقة اليورو.
2001 للانضمام إلى منطقة اليورو.

Source : Atish R. Ghosh, Jonathan D. Ostry et Natalia Tamirisa, Op Cit, p36 مع ترجمة وبتصرف.

إن هذا الضعف الكامن والعامل المحفز لانطلاق الأزمات يؤدي إلى نتيجتين: أولهما إن الأزمة يصعب التكهن لها مثل الحدث الذي سوف يؤدي لها، ثانياً أنه من الصعب إقناع المسؤولين لاتخاذ تدابير وقائية، لا سيما وأنه قد يكون لها تكلفة اقتصادية أو سياسية. ويترتب على ذلك أن جهود الإنذار المبكر ينبغي أن تهدف ليس فقط للتنبؤ بالأزمة القادمة، وإنما على وجه الخصوص، إلى النقاط وترقب نقاط الضعف الأساسية- التي بدونها الأزمة من غير المرجح أن تنشأ- واعتماد السياسات لمعالجتها.

من الناحية المثالية، ينبغي على نظام الإنذار المبكر أن يعلن عن نقاط الضعف الناشئة في وقت مبكر، وفي هذه الحالة يظهر الذكاء الاقتصادي كأداة تقوم بالكشف عن الإشارات الضعيفة التي يحتمل أن تصبح علامات إنذار مبكرة لأزمات مالية قادمة، والتي عن طريقها يمكن للمؤسسات المالية أو غير المالية اتخاذ تدابير تصحيحية لمواجهة ذلك.

إن إمكانية منع انفجار فقاعة قبل أن تتعاضم، أو ضمان التزامات دون تغطية على مستوى سوق الصرف الأجنبي، والحد من أثار الرافعة المالية ورفع نسب رأس المال، هي تدابير للحد من تراكم إشارات الضعف.

المبحث الثاني: الاشارات الضعيفة وعلامات الإنذار

لقد تبين أن عند تحليلنا لأسباب الأزمات ونتائجها، تم ملاحظة أن هذه الأخيرة تترك مؤشرات مسبقة تدل على حدوثها تدعى بالإشارات الضعيفة، أو تدعى بعلامات التحذير أو السلائف، وأن التعرف على هذه الاشارات هي القفزة التي تسمح لترقبها. ولذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث تم التعرض في المطلب الأول إلى ماهية الإشارات الضعيفة، وفي المطلب الثاني علامات الإنذار المبكرة-نظام الإنذار المبكر وأهميته، وأخيرا المطلب الثالث أين تم التطرق إلى دلائل الأزمات المالية.

المطلب الأول: الإشارات الضعيفة

أولا- ماهية الاشارات الضعيفة

تعد الإشارات الضعيفة مثل القرائن أو المؤشرات التي عندما توضع معا وتكون مجتمعة تجعل من الممكن أن تحدد عوامل أزمة محتملة للشركة، وعلامات الإنذار المبكرة مكونة من أجزاء من المعلومات التي يجب أن تقدم بمنظور صحيح وهادف لتصبح لها معنى منطقي.

تتكون الإشارات الضعيفة من عناصر موضوعية يستهان بها، ولكن تعلن عن تغييرات كبيرة قادمة، وأن البحث والتحليل في هذه الإشارات يؤدي إلى إمكانية توقع الاتجاهات المستقبلية. وإن البحث عن الإشارات الضعيفة هو تحليل تنبؤي، بمعنى أنه يدخل في إطار يبدأ فيه البحث من اليوم للتحضير للغد (للمستقبل)، وهذا النهج المنظم يعطي مساراً بديهي لطريق يمكن وصفه بـ "البصيرة".

ودراسة الإشارات الضعيفة هي طريقة احتمالية تحمل إمكانات إبداعية عظيمة، والفكرة بسيطة: هي البحث في الأحداث الإخبارية التي تذهب دون أن يلاحظها أحد ولكن تنذر للمستقبل، وتكمن الصعوبة في التمييز بين هذه الإشارات الضعيفة (الباهتة) في الكم الهائل من المعلومات اليومية. (وهنا يتدخل الذكاء الاقتصادي من خلال مراحله السابقة الذكر في انتقاء المعلومة الاستراتيجية)، وبالتالي تشكل الإشارات الضعيفة أداة قيمة جداً تساعد على ترقب التغيرات في المجتمع، وهذا من شأنه أن يسمح للشركة ولل فرد إلى الوصول إلى رؤية ديناميكية للمستقبل.

لقد كان "أنسوف" Ansoff " في 1975 هو أول من طرح مصطلح الإشارات الضعيفة " Weak signals أو les signaux faibles"، ثم في 1990 قام بتعريف المصطلح على أنه: تطور حول أي معلومات جزئية تكون متاحة في الوقت الذي يجب أن تطلق ردود الفعل على ذلك، خاصة إذا كان لها أن تكتمل قبل الآثار الإنمائية على الشركة، قد تحتوي هذه المعلومات على فواصل فرضية (الانقطاع) ذو تأثيرات كبيرة، كما أنها تسلط الضوء على نوايا أصحاب المصلحة ذوي الصلة الخارجية (المنافسين والعملاء والموردين ومحددي مختلف التغييرات المختلفة بشكل عام).

ورغم أن هذا التعريف غير دقيق، إلا أن "أنسوف" ينسب الإشارات الضعيفة على خاصية التوقعية. ففي الواقع، فإن الإشارات الضعيفة بطبيعتها تقوم بتنشيط لدى المدير شعور أو إحساس

بأن شيئاً مهماً سيبدأ أو قد يحدث في بيئة الأعمال. هذا الإحساس يقرب إلى الحدس. لكن الحدس هنا يتم تشغيله بواسطة المعلومات التي تم التقاطها، وبعد الحصول على هذه المعلومات وتحليلها (وظيفة اليقظة والتي تعد جزءاً من الذكاء الاقتصادي)، يزيد لدى المدير الرغبة في معرفة المزيد والحصول على معلومات إضافية¹.

إن مختلف المعلومات المقدمة لنا (على سبيل المثال من خلال الأخبار) تكون حاملة معها الاحتمالات التالية²:

إشارة بيضاء: عندما تكون خالية من أي محتوى هادف أو لا يكون هناك تحدي للشركة، وهي الحالة الأكثر انتشاراً؛

إشارة قوية: عندما تشكل تحدي بالنسبة لمتلقيها، وتثير رد فعل في حالة حدث ما؛

إشارة ضعيفة: مليئة بالفرص، وتكون مؤشراً على اتجاه جديد في المستقبل، عندما تتقاطع مع إشارات ضعيفة أخرى (من أجل ذلك في أغلب الأحيان نستعمل مرادف الجمع لذكر الإشارات الضعيفة).

تعتبر الإشارات الضعيفة عن الحدث الذي قد يبدو متناقضاً ويلهم التفكير، من أجل تخيل ما هو ممكن ومستحيل، ونتطلع إلى المستقبل باحثين عن الأسباب، لفهمها، واكتشاف جوهر الحدث. وهذا التفكير يرجع إلى حدة المعلومات: الشيء الذي يثير الاهتمام ويؤدي بنا إلى التفكير في أشياء وأحداث أخرى (تأثير الدومينو - effet domino -)، والتفصيل الأساسي: ليس الحدث نفسه هو

¹ : [http://ticri.univ-lorraine.fr/ticri-vsst.fr/index.php/VsST_\(2001\)_Lesca#D.C3.A9finition_de_.](http://ticri.univ-lorraine.fr/ticri-vsst.fr/index.php/VsST_(2001)_Lesca#D.C3.A9finition_de_.)

C2.AB_Weak_signals_.C2.BB_selon_I._ANSOFF, Humbert Lesca, Veille stratégique : Passage de la notion de signal faible à la notion de signe d'alerte précoce, consulté le 25/08/2014 à 17 :40. مع ترجمة ويتصرف.

² : <http://www.modeles-economiques.eu/methode-pour-exploiter-les-signaux-faibles>, Une méthode pour exploiter les « Signaux Faibles », consulté le 25/08/2014 à 10 :50. مع ترجمة ويتصرف.

المهم، وإنما العامل الذي أدى إلى التفكير مشكلا إشارة مفيدة، وخلال هذه العملية الترقية من الضروري فهم كل التفاعلات واستيعابها، بحيث أن الإشارات الضعيفة تدرس الأسباب (لماذا هذا الحدث وقع؟ وأين وقع؟) والعواقب (ماذا سيحصل؟ وما هو تأثير الدومينو المحتمل؟).

ويمكن كذلك تصنيف الأحداث إلى ثلاثة أنواع¹:

اليقين (الأشياء المؤكدة) Les certitudes: وتكون في وقت قصير جدا (3 سنوات كحد أقصى) والتي تقارب العناصر وتزيل كل الشكوك؛

الاتجاهات Les tendances lourdes : وهي الأحداث التي نكون منها متيقنين نسبيا ولكن في الواقع يجب أن نحترس منها، ويستند هذا الاتجاه إلى التحليل الإحصائي و/أو المراقبة كاشفا على فترة طويلة تبعا للموضوع على خط متواصل، وعلى سبيل المثال: على مدى خمسين سنة وأسعار البترول ترتفع، كذلك ما تسمى أيضا بالاتجاهات أنه لوحظ لأكثر من مئة سنة ارتفاع درجة الحرارة على الأرض؛

الانقطاعات Les ruptures: والتي تصنف في فواصل أو انقطاعات ممكنة، على الأرجح، من غير المحتمل، أو المكروهة. إن علامات الإنذار المبكرة لها أهمية خاصة عندما تكون الشركة تسعى إلى استباق الاضطرابات التي قد تحدث في البيئة (الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، وغيرها). وأحيانا يتم استبدال كلمة فاصل بتعبيرات كـ "مفاجأة استراتيجية" أو "الانقطاع" أو "الأزمة"².

¹: Philippe Cahen, (2010) : [Signaux faibles, mode d'emploi – Déceler les tendances, anticiper les ruptures](#), Editions Eyrolles. مع ترجمة ويتصرف.

²: Humbert LESCA et Jean-Claude Castagnos, (2000) : Signaux Faibles et Méthode Cible 'quelques retours d'expérience' conférence international de management stratégique- " perspectives en management stratégiques ", à Montpellier, du 24 au 26 Mai 2000, p5. مع ترجمة ويتصرف.

ويمكن أن تحدث هذه الانقطاعات في الاتجاهات أو يمكن أن تفاجئها، فعلى سبيل المثال في 2007-2008 كان هناك ارتفاعا متعاضما لأسعار النفط وصل إلى 150 دولار للبرميل في جوان 2008 (اتجاه صعودي) لكنه انخفض ليصل إلى 35 دولار في فيفري 2009 ثم إلى 80 دولار في ديسمبر 2009 (هذا ما يسمى بانقطاع أو فاصل غير متوقع).

ومع مختلف أنواع اليقظة المتخصصة التي تنتشرها المؤسسات بفضل الذكاء الاقتصادي، فإنها تعطي تصورا واستجابة لإشارات استثنائية (علامات إنذار) ولاتجاهات رئيسية. كما يجب على المنظمة أن تظهر نوع من المبادرة والخيال والصرامة، وإذا لزم الأمر خلق خلايا يقظة متخصصة جديدة ("لمواجهة الضباب" في أوقات الأزمات) لتحسين وتوسيع مجالات المراقبة، وتحسين الرؤية التي من شأنها أن تعبر على احتياجات هذه اللحظة وإلى فهم أفضل للتغيرات في بيئتها¹.

كما يمكن تعريف الإشارات الضعيفة بأنها مجموعة من علامات التحذير أو أحداث صغيرة جوفية لم يتم كشفها، ومهملة، لكن يجب أن تعطى لها معنى من خلال تحليلها في سياق متصل إلى المشكلة المعالجة².

¹: Institut national des hautes études de sécurité, GROUPE INTELLIGENCE ÉCONOMIQUE DE L'INHES, À quoi sert l'Intelligence économique en période de crise ? Quel rôle pour l'État ?, 2009, p13. مع ترجمة ويتصرف

²: <http://www.novethic.fr/isr-et-rse/actualite-de-lisr/isr-rse/ecouter-les-signaux-faibles-pour-prevenir-les-crises-93528.html>, Ecouter les signaux faibles pour prévenir les crises, consulter le 19/08/2014 à 12:19. مع ترجمة ويتصرف

إن الكشف عن الإشارات الضعيفة وتمكن المتيقظين أو الخبراء المتواجدين في المنظمة على تحليلها بشكل جيد هو العامل الذي يسمح لأي كيان بأن يتقدم في أي مجال ويوفر الفرصة على فهم البيئة بشكل أفضل.

ثانياً - البحث والجمع للإشارات الضعيفة

يتم البحث عن الإشارات الضعيفة في موضوع محدد : المجال المهني ، إقليم ... ، بحيث يجب أن نضع نظام لليقظة (الفصل الرابع) للقيام بذلك ، ويكون البحث على ثلاث مستويات¹:

- الموضوع في حد ذاته (المؤسسة أو أي كيان تجاري آخر)، بالإضافة إلى بيئتها المباشرة ووجودها الأساسي؛
- محيط أو بيئة الموضوع؛
- كل ما يتعلق بالرفض، الإنكار إن كان طوعي أو لا، وسوى أن يكون ذلك على مستوى الرأي العام (الجمهور) أو على بعض أجزائه.

ومن أجل ذلك، يستلزم القيام بعمل جماعي مستمر ونظامي، على أن يكون على سبيل المثال أسبوعياً، وكل المعلومات يجب أن تؤخذ مع مصادرها بدقة مع تسليط الضوء على أهمية مضمونها ومحتواها: إذ يكون هناك مفارقة أو تناقض يشير إلى افتراض انقطاع الاتجاه (التيار) في المستقبل، كما يمكن للإشارة الضعيفة أيضاً أن تجعلنا نتذكر المعلومات الماضية، والتي لم نعطي لها أهمية آنذاك ولكن نراها اليوم من زاوية جديدة، والتي يمكن أن تصبح فيما بعد علامة إنذار مبكرة.

¹ : Philippe Cahen, Op Cit. مع ترجمة وبتصرف

تعد معلومات الإنذار ضرورية لتنبيه الشركة تسعى لتوقع مفاجأة استراتيجية قد تحدث في بيئتها، وعلامات الإنذار المبكر يتم مطاربتها من المصادر الغير الرسمية.

- **خصائص الإشارات الضعيفة:** ويتم وصف خصائص الاشارات الضعيفة على النحو التالي¹:

- **مجزأة،** ولكن ينتج تنبيه "un déclic" في المخيلة؛
- **غير مكتملة،** ولكن يعرف كيفية استكمالها؛
- **غير مؤكدة،** لكن يعرف كيف يمكن التحقق من صحتها؛
- **غير دقيقة،** ولكن يعرف كيفية زيادة دقتها؛
- **غامضة،** ولكن يعرف كيفية خلق المعنى من هذه البيانات(الإشارات)؛
- **لها فائدة،** ليست واضحة ولكن يرى ما يمكن استخدامه بها.

المطلب الثاني: علامات الإنذار المبكرة- نظام الانذار المبكر وأهميته

أولاً- تعريف علامات الانذار المبكرة

نسمي علامة إنذار مبكرة معلومة قمنا بتفسيرها وتوحي لنا أن هذا الحدث يمكن أن يحدث، و يمكن أن يكون لها فائدة كبيرة لمديري الشركات، وقد يتم الكشف عن هذه العلامات من قبل **اليقظة**، وترجع مصادرها إلى نوعين: مصادر وثائقية كقواعد البيانات، والمنشورات، والإنترنت، وما إلى ذلك (كما رأينا ذلك مسبقا في مصادر المعلومات)، أو مصادر ميدانية كالمشتريين، الفنيين والباحثين، والمشاركين في المؤتمرات أو غيرها وتنسب خاصة إلى مصادر غير رسمية.

يمكننا القول أن المتيقظين أو الخبراء عندما يقومون بالبحث عن المعلومات وتحليلها، إذ من بين هذه المعلومات المجمعة يمكن لهؤلاء عن طريق نظام اليقظة المتواجد داخل المؤسسة الكشف

¹ :<http://atlas.irit.fr/PIE/VSST/Actes%20VSST'2007%20Marrakech/24-A11-Signaux-faibles/Lesca-Kriaa.pdf>, Humbert LESCA et Salima KRIAA, RECONNAISSANCE ET INTERPRETATION DES SIGNAUX FAIBLES : UNE METHODE D'ACCOMPAGNEMENT A DISTANCE, consulté le 05/08/2014
مع ترجمة. 11 :00

من بين هذه الأخيرة عن الإشارات الضعيفة، ومن تم تحديد إن كانت هذه الأخيرة من شأنها أن تصبح علامة إنذار مبكرة تشير إلى حدوث انقطاع مفاجئ في مرحلة معينة وقريبة، ويمكن أن يكون هذا الانقطاع عبارة عن أزمة مالية، أو اقتصادية، أو عن حدوث تضخم أو غيرها من الأحداث.

ثانيا- ماهية نظام الإنذار المبكر

بعد ما يقرب من عشر سنوات من الهدوء النسبي في أعقاب أزمات الأسواق الناشئة في التسعينيات، إلا أن الاضطراب المالي العالمي الحالي قد زاد من اهتمام صانعي السياسات وعامة الجمهور لأنظمة الإنذار المبكر (SAP : Système d'Alerte Précoce) تحسبا للأزمات المالية. حيث أدت أزمة 2008 السلطات السياسية ومحافظو البنوك المركزية على الاعتراف بأن الاستقرار المالي يجب أن يعتبر من المصلحة العامة، وبالتالي لا يمكن أن يترك للأسواق، وفي المقابل، يتعين على البنوك المركزية أن تكون في قلب جهاز التنظيم الكلي. يكمن الهدف من التنظيم في التحوط الكلي وهو الحد من احتمال وقوع الأزمات النظامية والحد من التكاليف الاجتماعية في حالة حدوثها. ولكي تكون فعالة، يجب أن تكون جزءا من السياسة النقدية المتبعة على المستوى الكلي، وأن تكون في تفاعل مستمر، من جهة مع المشرفين على المؤسسات ذات الأهمية النظامية (البنوك وغير البنوك)، ومن جهة أخرى مع المنظمين المتواجدين في الأسواق، ولاحتماء حدوث طفرات من شأنها أن تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، ينبغي أن تكون هذه القاعدة مواجهة للتقلبات الدورية، وبصبح استخدام الإشارات الضعيفة مفيدا في هذه الحالة لأنه يمكن من تحديد علامات الإنذار التي تنبه عن حدوث مشكلة ما¹.

¹ : Thierry Portal et Christophe Roux-Dufort,(2013) : prévenir les crises ces Cassandres qu'il faut savoir écouter, ARMAN COLIN . مع ترجمة ويتصرف .

ونظم الإنذار المبكر هي عبارة عن نماذج تستطيع أن تميز إن كان هناك خلل، وتحدد نقاط الضعف التي تظهر في النظام المالي، وذلك من خلال إرسالها لإشارات مناسبة وصحيحة تعد إنذارا لبداية أزمة مالية. وتزود نظم التحذير والإنذار المبكر المنظمة بمؤشرات وتحذيرات مبكرة عن احتمال وقوع أزمة، وحتى لو لم يكن بالإمكان منع وقوع الأزمة، فإن هذه التحذيرات تساعد المنظمة على تقدير الموقف بصورة جيدة، وتقدير حجم التهديدات والمخاطر والفرص المرتبطة بوقوع الأزمة.

لقد جاء نظام الانذار المبكر ليحل محل المؤشرات الاقتصادية التقليدية، ويقصد بنظام الإنذار المبكر " تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، والضغط السكانية وغيره لبلد ما". ويتضمن هذا النظام مجموعة الإجراءات العلمية المتسلسلة و المتناسقة التي يتم من خلالها تشخيص مختلف المخاطر في مجال معين لبلد ما.

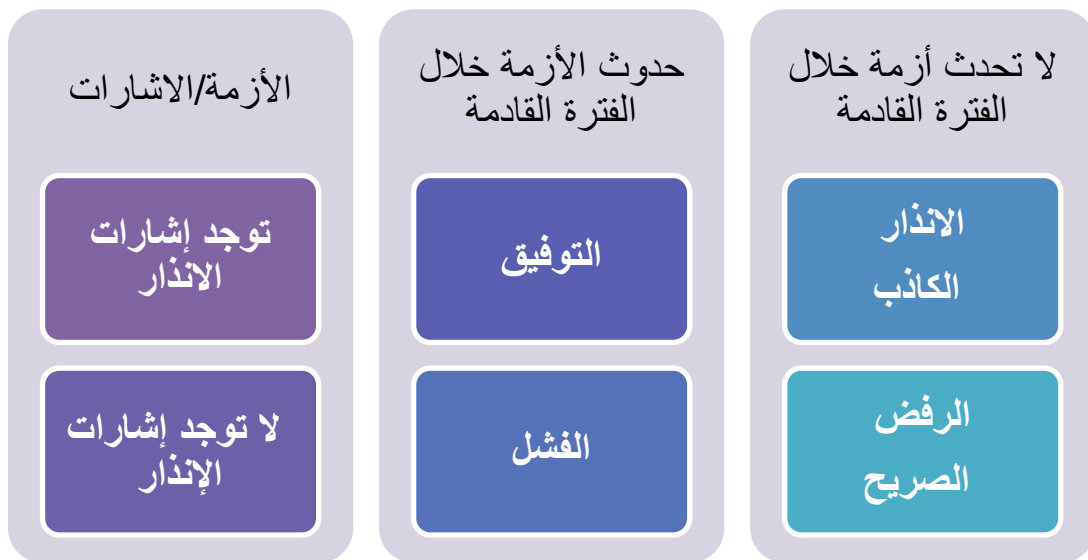
ويعرف نظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية على انه آلية الغرض منها اكتشاف إشارات الإنذار تجاه ظاهرة ما، وهي عملية تقوم على رصد وتسجيل وتحليل الإشارات التي تنبؤ عن قرب حدوث أزمة. وأن نتائج أنظمة الإنذار المبكر يمكن أن تكون وفق أربع احتمالات كما يلي¹:

- **التوفيق:** حيث يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
- **الفشل:** حيث لا يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
- **الإنذار الكاذب:** إذ يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة، فيعتقد أن هناك أزمة وشيكة الوقوع، بينما لا تقع الأزمة أصلا.
- **الرفض الصحيح:** حيث لا يتم اكتشاف إشارات بوقوع الأزمة ولا تقع الأزمة بالفعل.

¹: محمد الصيرفي، إدارة الأزمات، مصدر سبق ذكره، ص104. بتصرف.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المصفوفة التالية:

الشكل (45): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر



المصدر: فؤاد علوان، (2012): دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية- دراسة تطبيقية على أسواق رأس المال العربية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، ص231.

ويمكن تقييم الإمكانيات المتاحة أو نظام الاكتشاف المبكر لإشارات الإنذار بقرب وقوع

الأزمات من خلال¹:

¹ : محمد الصيرفي، إدارة الأزمات، مصدر سبق ذكره، ص111. بتصرف.

- **الثبات:** وقيس عدد المرات التي تجري فيها تحديد النقاط الحساسة ومدى قدرة علامات الإنذار على الوصف الصحيح للأزمات المحتملة.
- **الدقة:** وقيس الأزمات التي وقعت فعلاً أو كانت على وشك الوقوع، ومعرفة ما إذا كانت نظم الإنذار لعبت الدور المطلوب منها أم لا.
- **الفعالية:** وقيس نسبة التكاليف والمخاطر المرتبطة بنظم الإنذار المبكر بالنظام المالي إلى إجمالي التكاليف والمخاطر غير المرتبطة باكتشاف إشارات الإنذار المبكر لأزمات المالية.
- **الصدق:** وقيس قدرة الإنذار المبكر على اكتشاف إشارات الإنذار، ونقل هذا الإشارات دون تحريف، فيمكن معرفة مدى الصدق بإطلاق إشارة إنذار، والتعرف على درجة وضوح معنى هذه الإشارة لدى الجهات التي تتلقى هذه الإشارات.

ثالثاً- أهمية نظام الانذار المبكر: ويساعد نظم الإنذار المبكر عموماً فيما يلي¹:

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الاشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

وهناك عدة مخاطر في أنشطة البنوك، وتكمن مهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة في توجيه النظر لهذه المخاطر، وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة، السوق، مخاطر التشغيل

¹ : عبدالصمد سعدون عبدالله، (2013): إدارة الأزمات المالية في إقتصادات متقلبة(نموذج دول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون، 2013.

أو مخاطر الأعمال، وإن الاكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر، بجانب ذلك تجنب تكرار حدوث هذه المخاطر.

ولقد بدأ الاهتمام المبكر قبل ظهور الأزمات من خلال استخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بال تحت رعاية بنك التسويات الدولية لوضع معايير لملاءة رأس المال في العام 1992، ومنذ ذلك الوقت تولت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي ، وقد تم اقتراح نظام CAMEL والذي يغطي ملاءة رأس المال C ، A جودة الأصول، M الإدارة، E الربحية، والسيولة L)، ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية ، ثم تعددت نظم الإنذار المبكر وقامت البنوك المركزية المختلفة بتطوير هذا النظام بما يتفق وظروفها، إذ كانت هناك دراسة هامة –بجانب العديد من الدراسات الأخرى – ساهمت بشكل أصيل في تطوير المؤشرات المالية للإنذار المبكر، كالتي قام بها "كامينسكاى وشركاه" Kaminsky & associates، حيث أن أغلبية الدراسات أجمعت على عدد معين من المؤشرات، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين، الأولى مؤشرات اقتصادية كلية والأخرى نوعية مصدرها الجهاز المصرفي(الجدول (29)).

الجدول (29): مؤشرات الإنذار المبكر

المؤشرات النوعية	المؤشرات المتصلة بالخصائص	المؤشرات المتصلة بالسياسات
المصرفية	الهيكلية للأسواق المالية والنقدية	الاقتصادية الكلية

- سعر الفائدة الحقيقي.
- التضخم في الأصول المالية عالية - ملائمة رأس المال
- سعر الصرف الحقيقي.
- المخاطر.
- مؤشرات السيولة
- الاحتياطات الدولية.
- تسرب الضعف إلى الجهاز - مؤشرات العسر المالي
- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.
- الإداري المنوط به الإشراف على - الربحية أو العائد
- الارتفاع في معدل البطالة ومعدلات أسواق المال وقطاعات البنوك، - الديون المتعثرة
- التضخم والمستوى العام للأسعار.
- وغياب الشفافية والإفصاح، أي ومخصصاتها
- تدفقات رأس المال الأجنبي التخلي عن مبادئ الحوكمة.
- ودائع البنوك -
- نسبة القروض للودائع
- وهيكلها.
- الحساب الجاري.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

* عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2003): العولمة المالية وإمكانيات التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 39.

* عبد الغني إسماعيل الطوخي ، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، كلية العلوم التجارة، جامعة أسيوط ، مصر .

المطلب الثالث: دلائل الأزمات المالية

إن الأزمات المالية يمكن أن تحدث لأسباب عديدة، فهي لا ترتبط بالاختلال في سوق الأسهم والسندات والاختلال في موازين الحسابات الجارية فحسب وإنما تشترك عوامل أخرى في تعميق الأزمة، وهذا يتطلب مراقبة لمجموعة كبيرة من المؤشرات المالية والنقدية ومؤشرات ميزان الحساب الجاري والمؤشرات الحقيقية، وهنا تظهر أهمية سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي من خلال المتيقظون والتي تكمن وظيفتهم الأساسية في مراقبة المعلومات والتأكد من صحتها.

لقد كان هناك اهتمام كبير للتعرف على المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تصلح كإشارات تحذير للأزمات المالية، ويمكن بناء نظام مبكر من خلال التعرف على مجموعة من

المتغيرات والتي يكون سلوكها قبل حدوث الأزمة مختلفا عن السلوك الذي تسلكه خلال الفترات العادية، وعن طريق مراقبة هذه المتغيرات فإنه من الممكن تتبع أنماط سلوكها في الفترة التي تسبق حدوث الأزمة المالية.

وهناك العديد من المتغيرات التي يمكن استخدامها كمؤشرات للتعرف على الأزمة، فمثلا إن المتغيرات التي تصلح لأن تكون مؤشرات إنذار مبكر لحدوث أزمة عملة تتمثل في الغالب بمتغيرات الاقتصاد الكلي وبصورة أكثر تحديدا إذا كانت هذه المتغيرات أعلى من معدلاتها في الأحوال العادية في أحد البلدان، فمن المحتمل أن يكون سريع التأثير بأزمة العملة، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية نسبة إلى الاحتياطات الأخرى وذلك قبل 13 شهرا من حدوث الأزمة هما إشارتا تحذير لحدوث أزمة عملة في البلدان الصناعية وأسواق البلدان الناشئة، كما أن انخفاض أسعار الأوراق المالية في البلدان الصناعية وانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية التي تعكس سياسات نقدية متساهلة والتدهور في شروط التبادل التجاري قبل ثمانية أشهر من حدوث الأزمة تعطي إشارة تحذير قوية لاحتمال حدوث الأزمة في أسواق البلدان الناشئة.

وأزمة العملة غالبا ما تكون مسبقة بزيادة أسعار الموجودات، فمعظم الأقطار الآسيوية التي تأثرت بالأزمة المالية عام 1997 ارتفعت بها أسعار العقارات والأسهم بحدة في بداية التسعينات، ومن ثم بعد ذلك اتجهت هذه الأسعار للهبوط بصورة حادة ابتداء من منتصف التسعينات، ودلت الإحصائيات أن أسعار الأسهم بدأت بالانخفاض قبل 6-12 شهرا من حدوث الأزمة في آسيا وأصبحت أسعار الأسهم سالبة خلال ستة أشهر قبل حدوث الأزمة وانخفضت إلى 25 نقطة بعد حدوث الأزمة مباشرة مقارنة بالفترة العادية قبل حدوث الأزمة المذكورة. ويمكن تلخيص أهم مؤشرات الانذار المبكر لأزمات العملة للفترة من 1975 إلى غاية 1997 في الجدول التالي:

الجدول (30): مؤشرات الانذار المبكر لأزمات العملة 1975-1997

الأشهر السابقة للأزمة			مجموعة	
3 أشهر	8 أشهر	13 شهرا	البلدان	المؤشر
+	+	+	الصناعية	ارتفاع سعر
+	+	+	الأسواق الناشئة	الصرف الحقيقي
+	+	x	الصناعية	التوسع في
+	+	x	الأسواق الناشئة	الائتمان المحلي
+	+	+	الصناعية	عرض النقد بالمعنى
+	+	+	الأسواق الناشئة	الواسع/الاحتياطات الدولية
+	+	+	الصناعية	انخفاض أسعار
x	x	x	الأسواق الناشئة	الأوراق المالية
x	x	x	الصناعية	انخفاض أسعار
+	+	x	الأسواق الناشئة	الفائدة الوطني الحقيقي
+	x	x	الصناعية	زيادة أسعار الفائدة
+	x	x	الأسواق الناشئة	الحقيقي الدولي

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص 448.

=+ تدل على تأثير الدول بالمؤشر مقابل الأشهر المحصورة بين 13 شهرا و 8 أشهر و 3 أشهر.

x = عدم تأثر الدول بالمؤشر مقابل الأشهر المذكورة.

أما **الأزمة المصرفية** التي يتعرض لها الجهاز المصرفي فمؤشراتها كثيرة، وهي مؤشرات ترتبط بصورة مباشرة بسلامة النظام المصرفي، ويتمثل المؤشر الرئيسي بمخاطر رأس المال الذي يزيد من تعرض المصارف للتعثر المصرفي وذلك عندما تهبط قيمة أصول الجهاز المصرفي، ويتوقف مقدار رأس المال الواجب الاحتفاظ به على مدى المخاطر التي تواجه أصول البنك، فهناك أصول مثل القروض غير المضمونة معرضة للمخاطر بدرجة أكبر من الأصول النقدية والاحتياطات والموجودات شبه السائلة، ومن الطبيعي أن يحتفظ البنك برأس مال أكبر عندما يقدم قروضا إلى صناعات معرضة لتقلبات كبيرة في الربحية والنتاج، ويمكن أن يكون التآكل السريع في رأس مال البنوك لمواجهة خسائر القروض والخسائر الرأسمالية المتزايدة علامة على أزمة النظام

المصرفي، وخسائر القروض ذاتها تعد مظهرا من مظاهر الأزمة المصرفية، وحتى عندما تواصل البنوك في تحقيق الأرباح فإن الزيادة السريعة في الديون المشكوك في سدادها تمثل أحد المؤشرات الدالة على الأزمة التي تواجه البنك. كما أن عدم توافق هيكل استحقاق أصول وخصوم البنك يعد من المؤشرات المهمة للأزمة المصرفية، فالاعتماد المتزايد على التمويل قصير الأجل للأصول طويلة الأجل يجعل البنوك أكثر عرضة للمشاكل المتمثلة في ضعف قدرتها للوفاء بطلبات العملاء، وفي بعض الأحيان يسبق الأزمات المصرفية زيادة في الاستثمار الممول بتدفق رأس المال الأجنبي الخاص عبر النظام المصرفي ونمو واسع وسريع في الائتمان المصرفي الممنوح لبعض القطاعات كقطاع العقارات والقروض المصرفية الممنوحة له، ومع انهيار أسعار العقارات بدأت المحافظ المصرفية المستحقة الدفع في الارتفاع وتعرض النظام المصرفي للضعف، وفدت هذه الظاهرة إلى تدهور الموجودات والقروض في أمريكا في الثمانينات وفي إنجلترا خلال الفترة 1973-1975 وفي أوائل التسعينات، وطبقا للتصنيف المعياري يمكن أن تحدث الأزمات

المصرفية في حالة وصول الديون الرديئة إلى 10% من الموجودات الكلية¹.

كما تغطي مؤشرات الضعف القطاع المالي للأسر والشركات، حيث عندما يكون هناك ضغط على الاقتصادات، فإن الصعوبات في قطاع واحد في كثير من الأحيان تنتشر إلى الآخر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن المخاوف التي تنتج عن عجز الموازنة في بلد ما يسبب انخفاض مفاجئ في قيمة صرف عملتها، أو ينزع الثقة في البنوك التي لها مستحقات لدى الحكومة، وبالتالي

¹: هيل عجمي جميل الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص ص 444-445.

تؤدي إلى أزمة مصرفية . ولأجل ذلك أكد صندوق النقد الدولي على المراقبة الحادة لمؤشرات الضعف التالية¹ :

- **مؤشرات الدين الخارجي والداخلي:** ويعد هذا المؤشر من بين مؤشرات الضعف الأساسية التي يجب على أي بلد مراقبتها باستمرار، خاصة في فترات الاستحقاق: حيث أن الجدول الزمني للسداد، الحساسية لأسعار الفائدة وتكوين العملة، نسب الدين الخارجي إلى الصادرات والدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هي مؤشرات مفيدة تدل على الاتجاهات في المقدرة على الاقتراض والسداد للبلد المعني. فعندما يكون حجم اقتراض القطاع العام كبير، فإن نسبة الدين إلى الإيرادات الضريبية لها أهمية خاصة لتقييم القدرة على السداد لهذا البلد.
- **مؤشرات كفاية الاحتياطات:** إن مؤشرات مدى كفاية الاحتياطات تعد ضرورية لأي بلد، وذلك لمعرفة مدى تجنبه لأزمات السيولة. بالإضافة إلى أن نسبة الاحتياطات إلى حجم الديون قصيرة الأجل ذات أهمية خاصة لتحليل هشاشة البلدان للوصول إلى أسواق رأس المال.
- **مؤشرات الصلابة المالية:** تستخدم مؤشرات السلامة أو الصلابة المالية لتقييم نقاط القوة والضعف في القطاعات المالية في البلدان الأعضاء. كما أنها تغطي كفاية رأس المال للمؤسسات المالية، وجودة الأصول والمواقف خارج الميزانية العمومية للبنوك، الربحية وسيولة البنوك، فضلا عن سرعة ونوعية التوسع في الائتمان. تستخدم مؤشرات السلامة المالية على سبيل المثال لتحليل حساسية النظم المالية لمخاطر السوق، بما في ذلك التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

¹ : <https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/vulf.htm,Fond> Monétaire International, (2003) : Indicateurs de vulnérabilité, consulté le 11/08/2015 à 11 :25. مع ترجمة وبتصرف.

- مؤشرات قطاع الأعمال أو قطاع المؤسسات: إن التعرض لمخاطر العملة ومخاطر سعر

الفائدة للشركات له أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بتقييم الأثر المحتمل لتقلبات أسعار

الصرف وأسعار الفائدة على ميزانيات الشركات. بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بمستويات

الاقتراض، الربحية والتدفقات النقدية، والهيكل المالي للشركات تعد أيضا مفيدة.

وبالإضافة لذلك على مستوى الأسواق المالية تتحدد بعض اشارات الإنذار تقيس ما يمكن

ان نقول عليه نبض الأسواق المالية، ونحدد هذه المؤشرات كما يلي¹:

المؤشرات الكلاسيكية، وبطبيعة الحال نجد المؤشرات الوطنية والقطاعية؛

حجم التداولات على مستوى البورصات؛

أسعار الذهب وأسعار النفط؛

العائد على السندات الحكومية والتكافؤ اليورو/دولار euro/dollar.

وبالإضافة لذلك فإنه على مستوى الأسواق يتواجد عدة مؤشرات لقياس درجة كثافة أزمة

السيولة نذكرها على النحو التالي²:

- الودائع **les dépôts overnight**: ويطلق عليها تسمية ودائع البنوك إلى البنك المركزي

الاوربي؛ وهي عبارة عن المبالغ التي تودعها المصارف لدى البنك المركزي الأوروبي كل

يوم، والتي لا تقرضها إلى البنوك الأخرى. حيث يتم ايداع ما بين 250 و 300 مليار يورو

في الظروف الحالية – وذلك مقابل ذروة 340 مليار يورو في سبتمبر 2008 عندما أفلس

بنك ليمان. إلا أنه، من الناحية النظرية، فإنها تضع ما بين 20 إلى 40 مليار يورو خلال

¹ : <http://leblogalupus.com/2010/09/01/indicateurs-de-crise-les-trois-parametres-vitaux-des-marches/>, Stéphane Wuille Indicateurs de Crise : Les trois paramètres vitaux des marchés, consulté le 11/08/2015 à 12 :04. مع ترجمة ويتصرف

² : <http://la-chronique-agera.com/indicateurs-de-crise-a-suivre-sur-marches-financiers/>, Mory Doré,(2011): Les indicateurs de crise à suivre sur les marchés financiers, consulté le 12/08/2015 à 12 :44. مع ترجمة ويتصرف

فترات السير العادي للسوق النقدي، وكلما كانت هذه الودائع مرتفعة كلما دلت على وجود اختلالات خطيرة على مستوى سوق ما بين البنوك (حيث أن البنوك تفضل تخزين سيولتها في البنك المركزي على أن تقرض بعضها البعض أو لتمويل الاقتصاد).

- الانتشار أو الفرق ما بين "Euribor 3 mois" و "swap 3 mois contre Eonia"

Eonia: حيث أن Eonia يشير إلى المعدل التمثيلي لتبادل يوم بعد يوم ما بين المؤسسات المالية، بمعنى أنه يمثل المعدل الذي تقرض على أساسه المصارف فيما بينها كل يوم، وأن مؤشر "swap 3 mois contre Eonia" يمثل أداة مالية خارج الميزانية (أي أنه لا يستهلك السيولة للبنك)، يسمح بتحويل الديون أو الاستثمارات قصيرة الأجل ذات أسعار ثابتة إلى ديون أو الاستثمارات قصيرة الأجل ذات أسعار متغيرة، وفي هذه الحالة يتم فهرستها على Eonia. وكلما يكون هذا الانتشار أو الفرق مرتفع كلما يشير إلى وجود توترات على مستوى السيولة. حيث أن مستوى "swap 3 mois contre Eonia" منفصل عن سيولة البنوك بينما في المقابل يرتبط مستوى "Euribor 3 mois" إلى العرض والطلب في أسواق ما بين البنوك لمدة 3 أشهر. وكلما زادت حدة أزمة السيولة ستكون توترات شديدة على أسعار الفائدة بين البنوك Euribor مقارنة بـ swap.

وبالإضافة لذلك، تم فحص ثلاث مؤشرات أخرى من قبل المختصين يجب ترقبها على مستوى الأسواق المالية، والتي أصبحت المعايير الحيوية للنظام المالي، والتي يمكن أن تميز قرب الأزمة:

- **الأوراق المالية من نوع (CDS)**: وهي عبارة عن تأمين تعاقدية، وتستخدم هذه الأوراق للمساعدة على ضمان عدم السداد من الطرف المقابل. فهي أداة للتحوط ولكن أيضا تعتبر أداة للمضاربة. حيث هناك مؤشرات لقياس ضغط المضاربة. وقد قامت مؤسسة "Markit

ماركيت" بتطوير هذه الأدوات التي أصبحت معيارا في السوق. وبالنسبة لـ CDS على السندات التي تصدرها الشركات الأوروبية، يمكن للمرء أن يتبع مؤشر Markit iTraxx Europe - ماركيت آي تراكس أوروبا- الذي يجمع 125 شركة مع ترجيح متطابق، أو يمكن استعمال Markit iTraxx Crossover -ماركيت آي تراكس كروس- الذي يحصل على 45 من المنتجات الأكثر سيولة.

- **ليبور أويس Libor-OIS**: وهو يمثل سعر الفائدة التي عن طريقها البنوك تقرض بعضها البعض، كما أنه يقيس مستوى الثقة بين المقرضين والمقترضين من البنك. وهو يعتبر المؤشر الأدق حتى الآن لقياس صحة النظام المصرفي، هو الفرق بين ليبور و " overnight indexed swap"، حيث هذه الأخيرة (OIS) تمثل مبادلة أسعار الفائدة. وعموما فإن انتشار Libor-OIS يتأرجح عادة حول 10 نقطة أساس، ولكن في أوت 2008، في بداية الأزمة المصرفية، قفز هذا المؤشر نحو 50 نقطة أساس.

- **مؤشر VIX**: هذا المؤشر تم وضعه وتطويره من طرف مجلس شيكاغو خيارات الصرف (CBOE)* منذ 1993، يقيس توقعات السوق من حيث التقلب على المدى القصير، لأنه يقوم على سعر خيارات مرتبطة بمؤشر S & P 500. ومن قبل العديد من المحللين في السوق يعتبر هذا المؤشر مقياس لمستوى الخوف المستثمر. وأن هذا المؤشر حسب الاقتصاديين فإنه تجاوز عتبة 45 دولار إلا بضع مرات، أثناء إفلاس بنك ليمان برادر في 2008، في عام 1998 أثناء الأزمة المالية الروسية وانهيار LTCM في عام 2001 مع الهجمات على أبراج نيويورك، في عام 2002 مع إفلاس ورلدكوم. إن القوة التفسيرية لهذه

* VIX : Volatility Index

* CBOE: Chicago Board Options Exchange.

المؤشرات لا تزال محدودة. في الواقع، مثلاً قد تتأثر أسعار الذهب بعوامل لا تتعلق بخطر نفور المستثمر. وبالمثل، فإن التغيير في تقلب ضمني في السوق يمكن أن تتوافق مع التغيير في حجم المخاطر في هذا السوق وليس بالضرورة تغييراً في نفور المستثمرين للمخاطرة¹.

- **المؤشر LCVI**^{*}: لقد تم إنشاء العديد من المؤشرات من خلال تجميع السلسلات الابتدائية. هذه التدابير هي سهلة نسبياً للإعداد والتفسير، ففي معظم الأحيان، هي عبارة عن المتوسطات المرجحة لعدد من المتغيرات. في الواقع، غالباً ما ينظر إلى هذا المؤشر على أنه مقياس مرضي للإحجام عن المخاطرة. فمؤشر LCVI يجمع بين ثلاثة أنواع من المعلومات: أولاً، سلسلتين لالتقاط تطور السيولة (الفرق بين هوامش العائد وسندات الخزينة العمومية أو بين العائد ومبادلات الأمريكية)، وثانياً، المؤشرين لعلاوات المخاطر (الفرق بين هوامش العائد على سندات شركات المضاربة و مؤشر EMBI)².

المبحث الثالث: دور التقاط الإشارات الضعيفة في الكشف المسبق عن الأزمات المالية

لقد كان للأزمة المالية لعام 2008 عدة تداعيات مست معظم الاقتصاديات، ولقد كان من أهم مسبباتها أزمة الرهن العقاري، لذلك أردنا من خلال هذا المبحث القيام بالبحث عن الإشارات التي كان من شأنها أن تسمح لنا بتقرب حدوث هذه الأزمة. لذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث تم التعرض في المطلب الأول إلى الإشارات الضعيفة في الأزمة المالية

¹: Virginie Coudret et Mathieu Gex, (2006) : Les indicateurs d'aversion pour le risque peuvent-ils anticiper les crises financières ?, Banque de France • Revue de la stabilité financière • N° 9, p p 72-73. مع ترجمة ويتصرف

^{*} LCVI: Liquidity, Credit and Volatility Index.

^{*} EMBI: Emerging Markets Bond Index.

²: Virginie Coudret et Mathieu Gex, idem.

العالمية لعام 2008، وفي المطلب الثاني تم التطرق إلى اختبار السببية بين سعر الفائدة الحقيقي (كمؤشر انذار) ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وفي المطلب الثالث تناول الاشارات الضعيفة التي أدت إلى انفجار أزمة الرهن العقاري 2007.

المطلب الأول: الاشارات الضعيفة في الأزمة العالمية لعام 2008

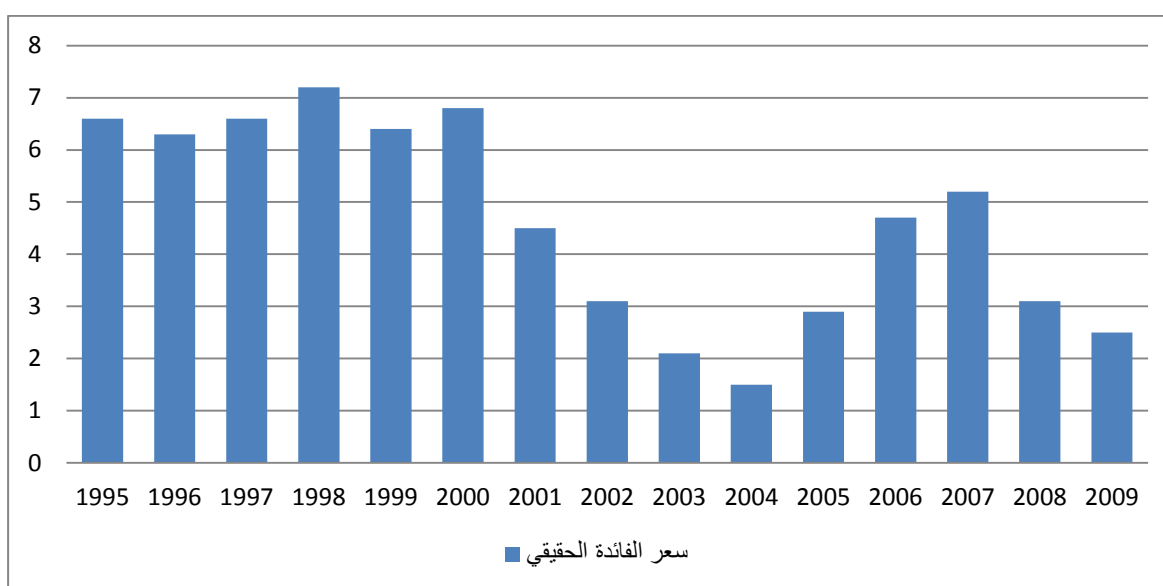
نحن نعلم أن الأزمات ليس لها أصل ميتافيزيقي لكن العلم يوفر لنا الآن مفاهيم وأدوات قادرة على تتبع مصادرها الرئيسية لشرح أسبابها بشكل أفضل. حيث بدأ يظهر ما يعرف بالذكاء الاقتصادي كروية مختلفة من شأنه أن يشجع على الكشف المسبق للسيرورات التي يحتمل أن تكون خطيرة، فهو يستند على الاستخبارات والمعلومات التمهيدية، أي القدرة على النقاط الإشارات قبل فوات الأوان وقبل انفجار الأزمة، وعلى الاستخبارات في ذروة الأزمة وعلى الذكاء الجماعي الموسع لأصحاب المصلحة.

من خلال ما تم التعرض إليه مسبقا من حيث مؤشرات الانذار المبكرة، فهذه الدراسة أرادت أن تقوم بتحليل هذه المؤشرات وتسببها في حدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والتأكد من مدى مصداقية هذه المؤشرات في تشكيل الأزمة، لذلك ركزت هذه الدراسة على ثلاث مؤشرات : سعر الفائدة الحقيقي ومدى تأثيره على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى دراسة الحساب الجاري وذلك على مستوى الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1995 إلى غاية 2009 كما يلي:

- اشارات الانذار : وتكون على النحو التالي:

سعر الفائدة الحقيقي* TIR: وهناك العديد من الأسعار الفائدة، حيث أن سعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة على الاقراض المعدل من آثار التضخم، حيث في هذا المطلب تم تحليل مختلف التغيرات (وظيفة اليقظة)، التي حدثت على مستوى هذا المؤشر خلال السنوات 1995-2009 على مستوى الاقتصاد الأمريكي لمعرفة إذا كانت هناك تذبذبات تم اهمالها والتي كانت من شأنها أن تدلنا على الأزمة، وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (46): التغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية للاقتصاد الأمريكي 1995-2009 (%)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك العالمي.

نلاحظ خلال الأزمة وجود تذبذبات في سعر الفائدة الحقيقي، حيث نلاحظ أنه خلال السنوات 1995 إلى غاية سنة 2000 كان سعر الفائدة مرتفعا و يتراوح ما بين 6,6% إلى غاية 6,8%، ثم بدأ في الانخفاض من 2001 حتى عام 2004 ، إذ تراجع من 4,5% ليصل إلى 1,5% في 2004، ليصل إلى 2,9% سنة 2005، وارتفع مجددا بعد ذلك من 4,7% عام 2006 وهذا قبل حدوث الأزمة ليصل إلى 5,2% عام 2007 اين انفجرت أزمة الرهن العقاري. ومن خلال ذلك نستنتج أن سعر الفائدة الحقيقي نتيجة تذبذباته كان ينبه عن اشارات ضعيفة

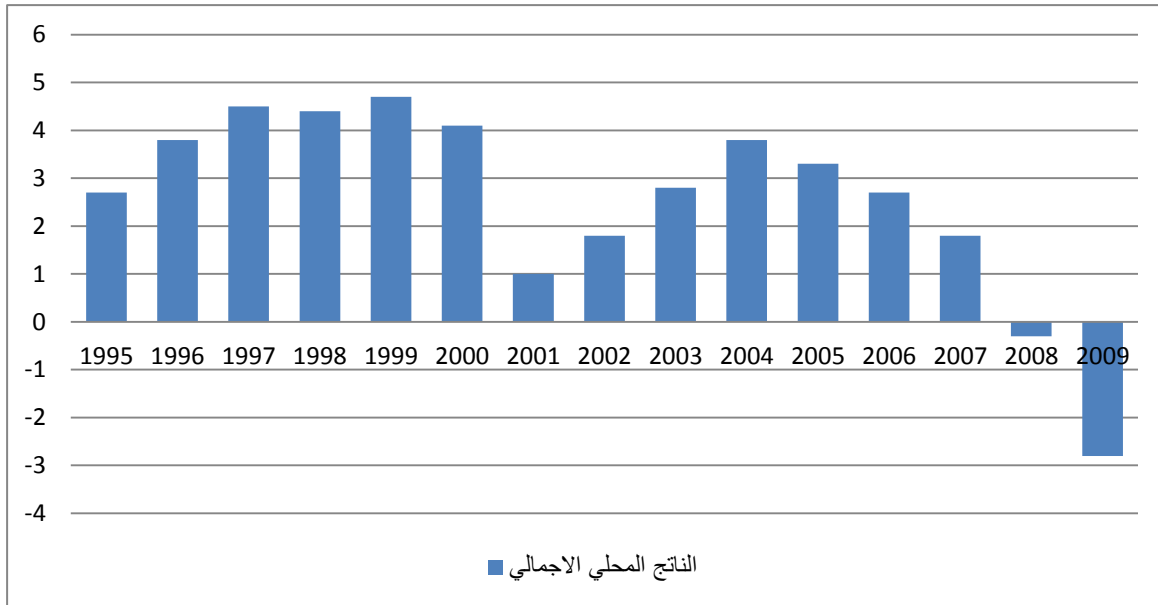
* TIR : Taux d'Intérêt Réel

ليتحول عام 2006 -أي قبل 12 شهرا من انفجار أزمة الرهن- إلى علامة انذار قوية ترسل اشارات عن أزمة مالية، بحيث يمكننا رصد هذه الاشارات في مصفوفة اشارات الانذار المبكر في صنف التوفيق (وجود اشارات وتقع الأزمة)، وبالتالي فإنه لو تم مراقبة هذا المؤشر وتتبعه خلال هذه السنوات بتمعن فإنه كان من الممكن توقع حدوث هذه الأزمة، والتقليل من تكاليف تصحيح أثارها وأيضا التخفيف من أضرارها، ومن خلال هذا تظهر ضرورة ادخال منظومة الذكاء الاقتصادي التي كانت من شأنها القيام بهذه المراحل وترقب اشارات الانذار.

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي PIB : وحسب تعريف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة، ونلاحظ من خلال الشكل (47)، وجود تغيرات في معدل نمو الناتج السنوي للاقتصاد الأمريكي حيث ارتفع من 2,7% عام 1995 ليصل إلى 4,1% سنة 2000، ثم انخفض إلى 1,0% عام 2001 ليرتفع مجدداً إلى 3,3% عام 2005، ومن خلال ما سبق نلاحظ أنه كلما حدثت تغيرات في سعر الفائدة الحقيقي حدثت تغيرات في معدل نمو الناتج المحلي.

الشكل (47): تطور معدل نمو الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية

من سنة 1995 إلى 2009 (%)



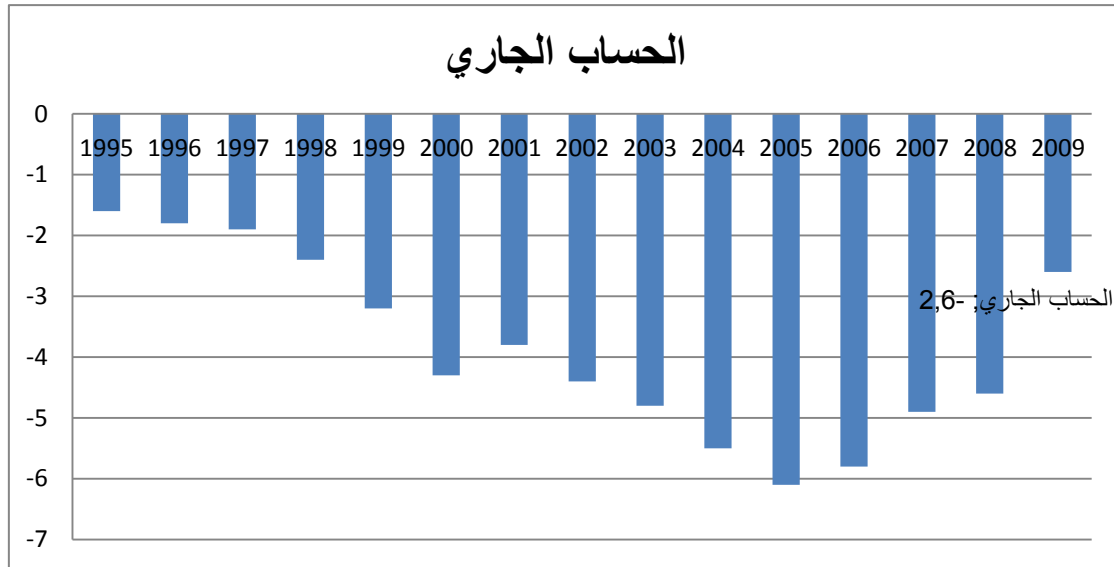
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك العالمي.

من خلال الشكلين السابقين، لقد تم ملاحظة أنه قبل حدوث الأزمة المالية وانفجارها في عام 2007، أنه عندما بدأ سعر الفائدة الحقيقي في الارتفاع بدأ معدل نمو الناتج المحلي في الانخفاض، فمثلا عندما كان سعر الفائدة الحقيقي عام 2006 4,7% وصل معدل نمو الناتج المحلي خلال نفس السنة نسبة 2,7%، وانه ارتفع سعر الفائدة الحقيقي عام 2007 إلى 5,2% وانخفض معدل نمو الناتج المحلي خلال نفس السنة إلى ما يعادل 1,7%، وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين هذين المؤشرين، وسوف يتم التأكد من ذلك لاحقا في الدراسة القياسية.

الحساب الجاري: ويعرف البنك الدولي رصيد الحساب الجاري على انه عبارة عن مجموع صافي صادرات السلع، والخدمات، وصافي الدخل، وصافي التحويلات، وسيتم تحليل هذا المؤشر من خلال الشكل (48) الموالي:

الشكل (48): التغيرات في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية

من سنة 1995 إلى 2009 (% من الناتج المحلي الخام)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك العالمي.

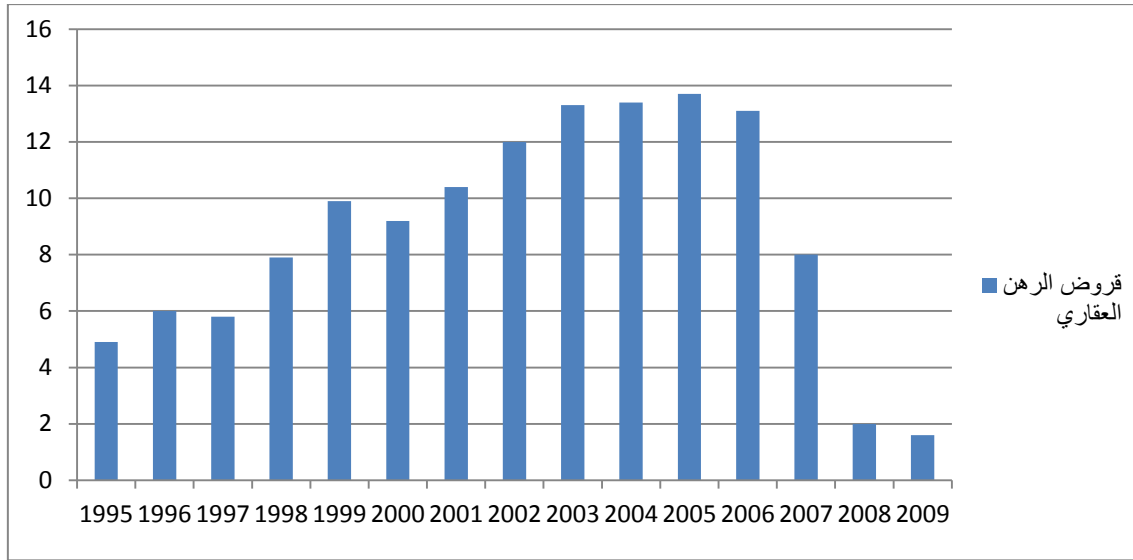
لقد تم ملاحظة أن كل المعطيات للحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية تعد سالبة، ولكن ما يوضحه الشكل أعلاه أنه من الفترة 1995 إلى غاية سنة 2000 فلقد تراوحت نسبة الانخفاض ما بين $-1,6\%$ و $-4,3\%$ ، وهي تعد في هذه الحالة عبارة عن اشارات ضعيفة، ولكن ما يثير الانتباه هو أن أعلى نسبة انخفاض وصل اليها الحساب الجاري الأمريكي هي سنة 2005 بنسبة $-6,1\%$ ، وتليها مباشرة في عام 2006 انخفاض بنسبة $-5,8\%$ ، وهذه البيانات تبين تحول الاشارات الضعيفة إلى اشارات انذار وذلك لأن قيمة انخفاض هذه النسب هي بتقريب عام إلى عامين قبل حدوث الأزمة المالية، وفي هذه الحالة أيضا يمكننا رصد هذه الاشارات في مصفوفة اشارات الانذار المبكر في صنف التوفيق، وهذا ما يؤكد فعلا الجانب النظري أن الحساب الجاري يعد من المؤشرات الانذار المبكر التي لو تم متابعتها بشكل مستمر ودائم لأمكننا من ترقب حدوث الأزمة الأخيرة.

بالإضافة إلى ما سبق، وتبعا لمؤشرات الدالة عن الأزمات، فلقد تم الإشارة إلى أن النمو السريع في الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع العقارات يعد كمؤشرات انذار للأزمات خاصة مع

انهيار اسعار العقارات، وذلك كما حدث في امريكا في الثمانينات، فلقد تم ملاحظة تكرارية الحدث نوعا ما بالإضافة إلى المؤشرات السابقة، وهذا ما يبينه الشكل (49):

الشكل (49): قروض الرهن العقاري للعائلات في الولايات المتحدة الأمريكية

للفترة (1995-2009)(%)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المصادر التالية:

*banque Natixis.

*Ingrid Nappi-Choulet,(2009) :International-retour sur la crise immobilière américaine, IEIF, réflexions immobilières,p6.

فمن خلال تحليلنا لأزمة 2008 في الفصل الثاني، فلقد تم ملاحظة أن التوسع السريع في

الائتمان العقاري يعد من مؤشرات الانذار، حيث ابتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006 عرفت هذه القروض زيادة كبيرة، وهذا ما أكدته لنا الشكل السابق(49).

نظرا لوجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي، أردنا

التأكيد على ذلك بالقيام بدراسة قياسية، وكذلك بالاعتماد على النظرية الكينزية والتي ترى بأن

التغير في سعر الفائدة يؤدي إلى التغير في معدل النمو الناتج، وأن التغير أو التذبذب هو عبارة

عن دلائل لحدوث أزمة وتعمقها، وتم الاعتماد على سعر الفائدة الحقيقي في هذه الدراسة بالنظر

إلى أنه يعد من بين مؤشرات الانذار المبكر عن حدوث أزمة مالية، وذلك بالاعتماد على نتائج كمينسكاي وغيرهم (كما رأينا ذلك سابقاً)، ولتأكيد ذلك سنتم دراسة السببية بين هذين المؤشرين.

المطلب الثاني- اختبار السببية بين سعر الفائدة الحقيقي (كمؤشر انذار) ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي :

من خلال هذا المبحث يتم معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين سعر الفائدة الحقيقي كمؤشر انذار ومعدل النمو الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس الأزمة، وهذا باستخدام طرق وأساليب الاقتصاد القياسي.

تم اختيار البيانات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية لأن الأزمة المالية العالمية بدأت من هناك. وهذا بغرض الوصول إلى معرفة (causalité de granger) سببية غرنجر، وذلك بتحليل السببية بين المتغيرات طبيعة هذه العلاقة (أحادية الاتجاه، عكسية، تبادلية) بين سعر الفائدة ومعدل نمو الناتج.

يقصد بالعلاقة السببية، مدى تسبب نمو متغير معين في تقدير متغير آخر أم لا، أو العكس، أو هناك تأثير متبادل، وتهدف الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين سعر الفائدة ومعدل نمو الناتج، وهل هي عكسية أو تبادلية أو ليس هناك علاقة على الإطلاق وهذا باستخدام طريقة غرنجر، وذلك بالاعتماد على المعطيات التالية:

الجدول (31): تطور في سعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1995 إلى 2009

الوحدة: (%)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي PIB	سعر الفائدة الحقيقي TIR
1995	2,7	6,6
1996	3,8	6,3
1997	4,5	6,6
1998	4,4	7,2
1999	4,7	6,4
2000	4,1	6,8
2001	1,0	4,5
2002	1,8	3,1
2003	2,8	2,1
2004	3,8	1,5
2005	3,3	2,9
2006	2,7	4,7
2007	1,8	5,2
2008	0,3-	3,1
2009	2,8-	2,5

Source : la banque mondiale.

ولاختبار السببية بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نتبع المراحل التالية:

- اختبار السكون: اختبار جذر الوحدة: الاختبار بالنسبة لسلاسل TIR و PIB موضحة في

الجدولين وذلك باستخدام اختبار ADF:

الجدول (32): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TIR و PIB

عند المستوى									المتغيرات
النموذج 3 لا اتجاه ولا ثابت			النموذج 2 الاتجاه والثابت			النموذج 1 ثابت			
prob	T tab عند 5%	T stat	prob	T tab عند 5%	T stat	prob	T tab عند 5%	T stat	
0,17	* _ 1,96(2)	* _ 1,27(2)	0,19	* _ 3,93(3)	* _ 2,90(3)	0,48	- * _ 3,11(1)	1,54 (1)	TIR
0,36	* _ 1,96(3)	* 0,76(3)	0,73	* _ 3,82(1)	* _ 1,60(1)	0,97	* _ 3,09(3)	*0,42 (3)	PIB

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0

* : غير معنوي عند درجات المعنوية على التوالي: 1%، 5%.

القيم ما بين الأقواس تشير إلى فترات الابطاء.

الجدول (33): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TIR و PIB

عند الفرق الأول									المتغيرات
النموذج 3 لا اتجاه ولا ثابت			النموذج 2 الاتجاه والثابت			النموذج 1 ثابت			
prob	T tab عند 5%	T stat	prob	T tab عند 5%	T stat	prob	T tab عند 5%	T stat	
0,0185	** - 1,97(1)	** - 2,46(1)	0,38	** - 3,82(3)	** - 2,35(3)	0,14	** - 3,11(3)	** - 2,46 (3)	TIR
0,062	* -1,97	* -1,85	0,36	* -3,82	* -2,40	0,26	* -3,11	* -2,05	PIB

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0

* : غير معنوي عند درجات المعنوية على التوالي: 1%، 5%.

** : معنوي عند درجات المعنوية على التوالي: 1%، 5%.

القيم ما بين الأقواس تشير إلى فترات الابطاء.

الجدول (34): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TIR و PIB

عند الفرق الثاني									المتغيرات
النموذج 3 لا اتجاه ولا ثابت			النموذج 2 الاتجاه والثابت			النموذج 1 ثابت			
prob	T tab عند 5%	T stat	prob	T tab عند 5%	T stat	prob	T tab عند 5%	T stat	
						TIR			
0,0006	** – 1,97	** – 4,16	0,044	** 3,87	** – 3,96	0,0097	** – 3,14	** – 4,14	PIB

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0

*: غير معنوي عند درجات المعنوية على التوالي: 1%، 5%.

** : معنوي عند درجات المعنوية على التوالي: 1%، 5%.

القيم ما بين الأقواس تشير إلى فترات الابطاء.

بحسب نتائج اختبار ADF الممثلة في الجدول (32)، (33) و(34)، يتضح ان معدل

الفائدة ممثلا في TIR هو سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، أي أنها أصبحت مستقرة عند الفرق

الأول (1)I: TIR، في حين ان معدل الناتج المحلي PIB هو سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية،

أي أنها مستقرة عند الفرق الثاني (2)I: PIB.

إن اختبار ADF السابق يتم التأكيد على نتائجه باللجوء إلى دالة الارتباط والارتباط

الجزئي (correlogram).

بما أن السلاسل السابقة هي مستقرة عند درجات مختلفة، فلا يمكن اختبار التكامل المشترك بينهما، ومنه لا يمكن اللجوء إلى نموذج تصحيح الخطأ.

في حالة مماثلة يتم اللجوء إلى نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وعند درجات إبطاء lag=3 المحتواة بحسب نتائج معايير LR، *FPE، **AIC، ***SC، ****HQ.

- نموذج VAR

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{PIB} = -0,83 \text{ D(TDIR(-1))} + 0,19 \text{ D(TDIR(-2))} - 1,25 \text{ D(TDIR(-3))} - 0,52 \text{ D(D(PIB(-1)))} \\ \quad \quad \quad -3,84 \quad \quad \quad 0,61 \quad \quad \quad -4,13 \quad \quad \quad -2,21 \\ \quad \quad \quad -0,95 \text{ D(D(PIB(-2)))} - 0,58 \text{ D(D(PIB(-3)))} - 1,15 \\ \quad \quad \quad -3,90 \quad \quad \quad -2,86 \quad \quad \quad -3,73 \\ \text{TIR} = 0,24 \text{ D(TDIR(-1))} + 0,10 \text{ D(TDIR(-2))} - 0,45 \text{ D(TDIR(-3))} + 0,12 \text{ D(D(PIB(-1)))} \\ \quad \quad \quad 0,57 \quad \quad \quad 0,15 \quad \quad \quad -0,77 \quad \quad \quad 0,27 \\ \quad \quad \quad -0,01 \text{ D(D(PIB(-2)))} + 0,42 \text{ D(D(PIB(-3)))} - 1,15 \\ \quad \quad \quad -1,03 \quad \quad \quad 1,07 \quad \quad \quad -3,73 \end{array} \right.$$

إن المبالغ ما بين القوسين أسفل المعاملات تشير إلى قيمة احصائية ستيودنت المحسوبة.

- اختبار سببية غرنجر

الحالة الأولى:

H_0 : PIB لا يفسر TIR

H_1 : PIB يفسر TIR

وتبين لنا من الجدول (35)، أن $p=0,6267$ وهي أكبر تماماً من 0,05 وبالتالي نقبل H_0

أي PIB لا يفسر TIR.

الحالة الثانية:

H_0 : TIR لا يفسر PIB

H_1 : TIR يفسر PIB

وتبين لنا من الجدول (35)، أن $p=0,0000$ وهي أكبر تماماً من 0,05 وبالتالي نرفض

H_0 ونقبل H_1 أي TIR يفسر PIB وهو ما يطابق الفرضية الثانية.

ومنه يمكن القول أن سعر الفائدة يفسر PIB، في حين أن PIB لا يفسر وفقاً لمنهجية غرنجر .TIR

الجدول (35): اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 09/13/15 Time: 15:08

Sample: 1995 2009

Included observations: 10

Dependent variable: D(TIR)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(D(PIB))	1.746457	3	0.6267
All	1.746457	3	0.6267

Dependent variable: D(D(PIB))

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(TIR)	27.92257	3	0.0000
All	27.92257	3	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0

باللجوء إلى منهجية غرانجر لاختبار السببية بين مؤشر سعر الفائدة ومعدل نمو الناتج

المحلي، تبين أن هناك سببية بين المؤشرين ولكنها باتجاه واحد (أحادية الاتجاه)، بمعنى: TIR

باتجاه PIB ($TIR \Rightarrow PIB$). وهو ما يتوافق مع الجانب النظري.

- نموذج نمو معدل الناتج المحلي الاجمالي (PIB) بدلالة (TIR) كمؤشر لمعدل الفائدة

الجدول (36) : PIB بدلالة TIR

$$\begin{aligned}
 \text{PIB} = & -0,83 \text{ D(TDIR(-1))} + 0,19 \text{ D(TDIR(-2))} - 1,25 \text{ D(TDIR(-3))} - 0,52 \text{ D(D(PIB(-1)))} \\
 & -3,84 \quad \quad \quad 0,61 \quad \quad \quad -4,13 \quad \quad \quad -2,21 \\
 & -0,95 \text{ D(D(PIB(-2)))} - 0,58 \text{ D(D(PIB(-3)))} - 1,15 \quad \quad \quad R^2=92\% \\
 & -3,90 \quad \quad \quad -2,86 \quad \quad \quad -3,73
 \end{aligned}$$

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0

لاحظ أن $R^2=92\%$ ، بمعنى أن 92% من التغيرات الكلية الحاصلة في PIB يرجع تفسيرها إلى

معادلة الانحدار المتمثلة بمعدل الفائدة الحقيقي، في حين أن 8% من تلك التغيرات تسببها البواقي.

من خلال ما سبق، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية تربط بين سعر الفائدة الحقيقي كمؤشر للإنذار المبكر

ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمظهر الأزمة (وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى).

- هناك علاقة ذات اتجاه واحد، أي أن التغير في سعر الفائدة الحقيقي هو الذي يسبب

التغير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وليس العكس، والعلاقة بينهما سالبة أي

عكسية (لاحظ ان اشارة معامل معدل الفائدة في الجدول (36) هي سالبة)، وهذا يعني أنه

إذا تغير سعر الفائدة في اتجاه معين يؤدي إلى تغير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في اتجاه معاكس.

- من خلال ما سبق يمكن الاعتماد على أن سعر الفائدة الحقيقي يشكل احد الاشارات الهامة، والتي بمجرد حدث فيها تغيير تحولت إلى مؤشر انذار قوي من شأنه أن يؤثر على معدل نمو الانتاج المحلي الاجمالي والذي يعتبر انخفاضه من مظاهر الأزمة.

وبالاعتماد على الجانب النظري وما تم استخلاصه، نستنتج أنه إذا قامت المؤسسات المالية وغير المالية باستعمال سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي، وخاصة إذا قام المتيقظون على مستوى المؤسسات بتتبع التغيرات التي وقعت في سعر الفائدة الحقيقي كان سيساهم ذلك في ترقب حدوث الازمة المالية التي وقعت عام 2008 على مستوى الاقتصاد الأمريكي.

بعد الوصول إلى هذه النتائج، ومن أجل التدقيق في هذه الدراسة وتحديد في ماذا إذا كانت تتواجد اشارات ضعيفة أخرى للدلالة على أزمة 2008، تم الاعتماد في ما يلي على الدراسة التحليلية التي تم دراستها سابقا لوقائع انفجار أزمة الرهن العقاري والتي تحولت إلى أزمة عالمية أثرت على العديد من الدول، وبمعنى آخر تم الاعتماد على الأحداث الحقيقية التي وقعت في أزمة 2007، والتركيز على مسبباتها الرئيسية.

المطلب الثالث: الاشارات الضعيفة التي أدت إلى انفجار أزمة الرهن العقاري 2007

بالاعتماد على أحداث واقعية التي حدثت في الأزمة، وبناء على التحليل الحقيقي للأزمة (بمعنى آخر دون الاعتماد على الجانب النظري) 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية، لاحظنا عامل مشترك ما بين الأزميتين، أن أزمة الرهن العقاري هي السبب في حوث وتعميق أزمة 2008، وأن أزمة 2008 كانت البداية لكشف الديون المتراكمة لليونان-أزمة اليونان- والتي

تحولت فيما بعد إلى أزمة ديون سيادية شملت الدول الأوروبية، ومنه نستنتج أن إزمة 2008 تعد كإشارة إنذار قوية لأزمة الديون، وهذا التسلسل في الأحداث يظهر لنا بوضوح مدى خطورة ما عرف بأزمة الرهن العقاري 2007 أي أزمة subprime.

إن أزمة الرهن العقاري ترجع إلى مجموعة من المعلومات المتفاعلة فيما بينها والتي أدت إلى انفجارها في أوت 2007 على مستوى الاقتصاد الأمريكي وأنه هناك مجموعة من الاشارات الضعيفة التي كانت تنذر عن حدوثها، ولكن تم ملاحظة أن أهم معلومة رئيسية مسببة لهذه الأزمة هو تطبيق البنك الفيدرالي الأمريكي لمعدل فائدة متغير على القروض العقارية للسماح للأسر ذوي الدخل الضعيف بالحصول على ملكية خاصة بهم مما أدى إلى زيادة عجز هؤلاء عن سداد هذه القروض (والذي يعد كمؤشر انذار للأزمة) مؤديا في النهاية إلى انفجار الأزمة. وبعبارة أخرى في البداية تم تخفيض معدل الفائدة ومن بعد فترة تم رفعه مسببا في اختلال التوازنات وخاصة مسببا في ازدياد عجز الأسر على سداد هذا النوع من القروض، والذي تزامن مع انهيار السوق العقاري الأمريكي، وفي الأخير أدى إلى نشوء أزمة الرهن العقاري. كل هذا التحليل يبرز لنا بشكل واضح أن المصارف، وكالات التتقيط، شركات التأمين، وخاصة البنك الفيدرالي الأمريكي لم يعطي أي انتباه للإشارات الضعيفة والمتمثلة في سعر الفائدة ¹TDIR -والذي تحولت إلى علامات انذار - بمجرد فرض البنك المركزي الأمريكي برفع معدل الفائدة ليصل إلى حوالي 5,25%- لأنه بمجرد رفعه سيتسبب في زيادة قابلية الأفراد على سداد قروضهم ، وهذه المعلومات تنذر عن حدوث أزمة لاحقة كان من الممكن التنبؤ بها وترقبها باستعمال الذكاء الاقتصادي عن طريق رصد المعلومات و التأكد منها.

¹ TDIR : Taux Directeur.

ولذلك في هذا المبحث تم التأكد من سببية العلاقة ما بين سعر الفائدة ومعدل العجز عن سداد القروض، بالقيام بدراسة قياسية تظهر لنا مدى صحة هذه العلاقة، وللتأكد كذلك بأن سعر الفائدة ومعدل العجز عن السداد، يشكلان اشارات هامة تحولت إلى اشارات انذار قوية لحدوث الأزمة المالية، وقبل التطرق لذلك، سوف يتم التعرف على المؤشرين في البداية.

أولاً- الاشارات الضعيفة في أزمة الرهن العقاري

- **سعر الفائدة:** في الواقع لا يوجد معدل فائدة واحد وإنما هناك أنواع عديدة من معدلات الفائدة تختلف باختلاف الأدوات المالية. ويعبر معدل الفائدة عن المعدل الذي يدفعه البنك المركزي على ايداعات البنوك التجارية سواء كان ذلك لمدة يوم واحد أو لمدة أطول، وهذا المعدل (معدل أو سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي) يعد أساساً ومؤشراً لمعدلات الفائدة التي تحددها البنوك التجارية، والتي يجب أن لا تقل عن معدل البنك المركزي. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الفائدة يتم استخدامه كأداة من أدوات التحكم في عرض النقود في التداول، وذلك من خلال تغيير هذا المعدل بالزيادة أو التخفيض في الأمد المتوسط، ولتوضيح ذلك فإن زيادة معدل الفائدة تؤدي إلى تقليل عمليات الاقتراض، ومن ثم تؤدي إلى تقليل السيولة في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة التضخم. أما تخفيض معدل الفائدة فإنه يتم في ظل وجود تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي في دولة ما (كما حدث في الاقتصاد الأمريكي)، فيتم تخفيض معدل الفائدة لمرة أو لمرات متتالية من أجل ضمان ضخ السيولة بمعدلات مناسبة وكافية إلى السوق، بحيث تشجع

هذه المعدلات على زيادة كافية في الانتاج والاستهلاك، ويبدأ معدل النمو الاقتصادي في الارتفاع وصولاً إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي¹.

- **معدل العجز عن سداد القروض TDEF**: يمثل هذا المؤشر نسبة حساب عدم دفع أقساط القرض. كما أن معدل التخلف عن سداد القرض يمكن أن يعد بحساب ديون المقرضين. بحيث إذا لم يسدد ثلاثة قروض من مجموعه 200 قرض معتمدة مثلاً فإن معدل العجز عن السداد يكون بنسبة 1.5%². ويعبر عن نسبة تبين فيها عدم قدرة الأفراد على تسديد ديونهم. والعجز عن الدفع يعني أن يكون الفرد في مرحلة يجد فيها نفسه غير قادر على المواجهة، ويمكن أن يؤدي العجز أو عدم القدرة عن السداد إلى الإفلاس³. وفي هذه الحالة -في أزمة الرهن العقاري- فإن هذا المعدل هو دلالة عن الأزمة-مؤشر للأزمة- لأن بارتفاع هذا المعدل بمعنى بازدياد نسبة عدم قدرة المقرضين للقروض العالية المخاطر subprime على السداد كان العامل المنذر عن انفجار الأزمة.

ولإظهار السببية بين العلاقة نبين التطور لكل من سعر الفائدة ومعدل العجز عن سداد القروض من الفترة 1995 إلى غاية 2009، والتي سنعتمد عليها في دراستنا القياسية لاحقاً.

¹: يوسف أبو فارة، مصدر سبق ذكره، ص 47.

• TDEF :Taux de Défaut de paiement

² : <http://www.edubourse.com/lexique/taux-de-defaut.php>, consulté le 17/08/2015 à

مع ترجمة ويتصرف.09: 12

³ : Ingrid Nappi-Choulet, Retour sur la crise immobilière Américaine, International, IEIF- Réflexions immobilière, 2009, N48, p6, مع ترجمة ويتصرف.

**الجدول (37): التغيرات في معدل الفائدة ومعدل العجز عن سداد القروض العالية المخاطر
2009-1995**

الوحدة: (%)

السنوات	معدل العجز عن السداد للقروض العالية المخاطر TDEF	معدل الفائدة TDIR
1995	3.5	6.0
1996	3.9	5.6
1997	4.5	5.7
1998	4.9	5.8
1999	6.7	5.9
2000	7.7	6.5
2001	10.7	5.1
2002	11.7	1.98
2003	9.6	1.27
2004	6.9	1.0
2005	5.9	2.5
2006	9.7	4.6
2007	10.8	5.25
2008	19.2	3.0
2009	18.2	1.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

*Banques centrales

* Fédéral réserve

* Banque Natixis, flash économique,2009.

* <http://france-inflation.com/taux-directeurs-bce-fed.php>

*<http://www.les-crises.fr/taux-directeurs/>

*http://www.lemonde.fr/economie/infographie/2008/12/04/evolution-des-taux-la-bce-et-la-reserve-federale-des-etats-unis_1127069_3234.html

ثانيا: اختبار السببية بين سعر الفائدة TDIR ومعدل العجز عن السداد للقروض العالية

المخاطر TDEF : وذلك من خلال المراحل التالية:

- اختبار السكون: اختبار جذر الوحدة: الاختبار بالنسبة لسلاسل TDEF و TDIR موضحة في

الجدولين وذلك باستخدام اختبار ADF:

الجدول (38): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TDEF و TDIR

عند المستوى									المتغيرات
النموذج 3 لا اتجاه ولا ثابت			النموذج 2 الاتجاه والثابت			النموذج 1 ثابت			
prob	T tab عند 5%	T stat	prob	T tab عند 5%	T stat	prob	T tab عند 5%	T stat	
0,19	* _ 1,97(2)	* _ 1,22(2)	0,14	* _ 3,93(3)	* _ 3,12(3)	0,24	- 3,11(1)	* _ 2,11 (1)	TDIR
0,95	** _ 1,97(3)	** 1,42(3)	0,0159	** _ 3,87(2)	** _ 4,66(2)	0,89	- 3,17(3)	* _ 0,30 (3)	TDEF

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0

*: غير معنوي عند درجات المعنوية على التوالي: 1%، 5%، 10%.

** : معنوي عند درجات المعنوية على التوالي: 1%، 5%، 10%.

القيم ما بين الأقواس تشير إلى فترات الابطاء.

الجدول (39): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TDEF و TDIR

عند الفرق الأول									المتغيرات
النموذج 3 لا اتجاه ولا ثابت			النموذج 2 الاتجاه والثابت			النموذج 1 ثابت			
prob	T tab عند 5%	T stat	prob	T tab عند 5%	T stat	prob	T tab عند 5%	T stat	
0,0064	** 1,97(1)	** 2,91(1)	0,20	** 4,00(3)	** 2,91(3)	0,058	** 3,21(3)	** 3,11(3)	TDIR
									TDEF

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0

* : غير معنوي عند درجات المعنوية على التوالي: 1%، 5%، 10%.

** : معنوي عند درجات المعنوية على التوالي: 1%، 5%، 10%.

القيم ما بين الأقواس تشير إلى فترات الابطاء.

بحسب نتائج اختبار ADF الممثلة في الجدول (38) و(39)، يتضح ان معدل الفائدة

ممثلا في TDIR هو سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، أي أنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول

(1)I: TDIR، في حين معدل العجز عن السداد للقروض العالية المخاطر TDEF (كمؤشر

للأزمة) هو سلسلة متكاملة من الدرجة صفر، أي أنها مستقرة عند المستوى (0)I: TDEF.

إن اختبار ADF السابق يتم التأكيد على نتائجه باللجوء إلى دالة الارتباط والارتباط

الجزئي (correlogram).

وتبين لنا من الجدول (40)، أن $p=0,3196$ وهي أكبر تماماً من 0,05 وبالتالي نقبل

H_0 أي TDEF لا يفسر TDIR.

الحالة الثانية:

H_0 : TDIR لا يفسر TDEF

H_1 : TDIR يفسر TDEF

وتبين لنا من الجدول (40)، أن $p=0,0000$ وهي أكبر تماماً من 0,05 وبالتالي نرفض

H_0 ونقبل H_1 أي TDIR يفسر TDEF وهو ما يطابق الفرضية الرابعة.

ومنه يمكن القول أن سعر الفائدة يفسر TDEF، في حين أن TDEF لا يفسر وفقاً لمنهجية
غرنجر TDIR.

الجدول (40): اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 04/21/15 Time: 19:13

Sample: 1995 2009

Included observations: 11

Dependent variable: D(TDIR)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
TDEF	3.509232	3	0.3196
All	3.509232	3	0.3196

Dependent variable: TDEF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(TDIR)	71.77862	3	0.0000
All	7177862	3	0.0000

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0

باللجوء إلى منهجية غرانجر لاختبار السببية بين مؤشر معدل الفائدة ومعدل العجز عن

السداد، تبين أن هناك سببية بين المؤشرين ولكنها باتجاه واحد (أحادية الاتجاه)، بمعنى: TDIR

باتجاه TDEF ($TDIR \Rightarrow TDEF$). وهو ما يتوافق مع دراسة " جاك أتالي " (Jacques

Attali, 2009).

- نموذج معدل العجز عن السداد (TDEF) كمؤشر للأزمة بدلالة (TDIR) كمؤشر لمعدل

الفائدة

الجدول (41): TDEF بدلالة TDIR

$$Tdef = 0,48 D(TDIR(-1)) + 1,72 D(TDIR(-2)) + 2,10 D(TDIR(-3)) - 0,08 TDEF$$

$$1,34 \quad 4,44 \quad 3,48 \quad -0,37$$

$$(-1) + 0,95 TDEF(-2) + 0,25 TDEF(-3) + 2,32 \quad R^2 = 98\%$$

$$3,58 \quad 0,81 \quad 1,56$$

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0

لاحظ أن $R^2 = 98\%$ ، بمعنى أن 98% من التغيرات الكلية الحاصلة في Tdef يرجع تفسيرها إلى معادلة الانحدار المتمثلة بمعدل الفائدة ، في حين أن 2% من تلك التغيرات تسببها البواقي.

النتيجة: لقد كان لمعدل الفائدة دور فعال في أغلبية الأزمات المالية، ويتبين ذلك مرة أخرى في أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في السوق الرهن العقاري الأمريكي كمفجر لما أصبح يعرف أخيرا بالأزمة المالية العالمية، حيث وضع التحليل النظري والتطبيقي لهذه الدراسة، أن كل من سعر الفائدة ومعدل العجز عن السداد يشكلان اشارات ضعيفة تحولت إلى اشارات انذار قوية لحدوث الأزمة، وأن التغيرات في معدل الفائدة (كمعلومة حاسمة) تؤثر على مؤشر معدل العجز عن السداد للقروض (كمؤشر للأزمة)، ومن خلال ذلك توصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية تربط بين معدل الفائدة للبنك الفيدرالي الأمريكي (كمؤشر

للمعلومة الحاسمة) ومعدل العجز عن السداد قروض Subprime (كمؤشر لأزمة الرهن

العقاري). (صحة الفرضية الثالثة).

- هناك علاقة ذات اتجاه واحد، أي أن التغير في معدل الفائدة المطبق من طرف البنك الفيدرالي الأمريكي هو الذي يسبب التغير في معدل العجز عن السداد للقروض العالية المخاطر، والعلاقة بينهما موجبة أي طردية (لاحظ ان اشارة معامل معدل الفائدة في الجدول (41) هي موجبة)، وهذا يعني أنه إذا تغير معدل الفائدة في اتجاه معين يؤدي إلى تغير معدل العجز عن السداد في نفس الاتجاه.

- من خلال ما سبق يمكن الاعتماد على أن سعر الفائدة المفروض من طرف البنوك المركزية ومعدل العجز عن سداد القروض يشكلان احد الاشارات الضعيفة الهامة، حيث بمجرد أن يتم التغير في سعر الفائدة (الانخفاض ثم الارتفاع) يتحول إلى مؤشر انذار قوي من شأنه أن يتسبب في تزايد معدل العجز عن سداد القروض متحولاً بدوره إلى علامة انذار عن حدوث أزمة مالية.

بالاعتماد على الجانب النظري وعلى ما تم التوصل إليه، نستنتج أنه إذا قامت المؤسسات المالية وغير المالية باستعمال سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي، وخاصة إذا قام المتقظون على مستوى المؤسسات بمتابعة التغيرات التي وقعت في سعر الفائدة الذي فرضه البنك الفيدرالي الأمريكي وتحليل السببية بينه وبين معدل العجز عن السداد كان سيساهم في ترقب حدوث أزمة الرهن العقاري التي وقعت عام 2007 على مستوى الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي كان من الممكن التحكم في تكاليفها والحد من المخاطر التي سببتها مثل الانهيارات التي مست أشهر المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، أو على أقل منع تحولها إلى أزمة مالية مست أغلبية الاقتصاديات. (وهذا ما يتطابق مع الفرضية الخامسة).

خلاصة الفصل

في خلاصة هذا الفصل، نستنتج أنه سوى بالاعتماد على الجانب النظري أو بالاعتماد على تحليل الوقائع، فإن الأزمات المالية لديها دلائل وإشارات تدل على حدوثها مسبقاً، وهذا ما بينته لنا الأزمة العالمية لعام 2008.

ومن خلال النتائج السابقة، نستنتج أن مراقبة التغيرات التي تحدث في مؤشرات الانذار، وخاصة منها في أسعار الفائدة بشكل مستمر هي المفتاح وراء ترقب الأزمات، وهنا تظهر الميزات التي يوفرها الذكاء الاقتصادي وأدواته في ترقب الأزمات ومن ثم دوره في احتواءها. إن تجسيد آليات وأدوات الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات سيمنح القدرة على جمع المعلومات-الإشارات الضعيفة-التأكد من مصادرها وصحتها، وفي الأخير التنبيه إلى تحول هذه الإشارات إلى علامات انذار عن الأزمة، من هنا نرى أن تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات هي طريقة مختلفة وجيدة تسهم في ترقب حدوث الأزمات ومن ثم احتوائها.

الخاتمة

الخاتمة

منذ أن أخذت الأزمات المالية والاقتصادية تتعقد بعد أزمة الركود الاقتصادي، توالى الأزمات المالية لتشمل دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، مما أدى إلى قيام المنظمات الدولية المهمة بالنظام الاقتصادي والنقدي الدوليين، وأغلب الباحثين الاقتصاديين نحو تكريس جهودهم في تتبع الأسباب والعوامل التي تدفع باتجاه حدوث الأزمات المالية، وذلك كخطوة تسبق وضع إطار أو نموذج يمكن من خلاله إمكانية التنبؤ بحدوث هذه الأزمات في المستقبل.

فعلى الرغم من أن لكل أزمة خصائصها وأسبابها فإن هناك عوامل مشتركة تتضمنها تلك الأزمات، منها عوامل خارجية وأخرى داخلية أو محلية، إذ يعود البعض منها إلى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي والسياسة المالية والنقدية للدولة كالتوسع في النشاط الإقراضي، والبعض الآخر يرجع لعوامل داخل النظام المصرفي ذاته كالتخفيض في أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها هذه الأخيرة، إلا أنه ما تم ملاحظته هو إن كانت عوامل خارجية على مستوى الاقتصاد الكلي، أو داخلية على مستوى الاقتصاد الجزئي، فإن الأزمات تترك خلفها أو بمعنى آخر تترك قبل حدوثها مؤشرات أو علامات انذار وهذه كلها عبارة عن معلومات يجب تتبعها.

وبالتالي فإن على المنظمات والمؤسسات التي تسعى للوقاية من الأزمات التي تواجهها، رصد بيئتها الخارجية بكل ما تحتويه من فرص وتهديدات، ومحاولة مواجهتها أو التكيف معها، وكذا المعرفة الجيدة لبيئتها الداخلية بكل اختلافاتها. فلا يمكن للمؤسسة تحقيق هدف البقاء والاستمرارية دون العمل الجاد والمستمر للبحث عن معلومات دقيقة وفعالة، تستغل في اتخاذ

القرارات الهامة بالنسبة لها، الأمر الذي يفرض عليها إيجاد آلية تمكنها من إدارة كافة المعلومات المحيطة بها ومراقبة التغيرات التي تحدث فيها، والمتمثلة في الذكاء الاقتصادي والذي يلعب دورا أساسيا في الكشف المسبق عن اشارات انذار لأزمة مالية، حيث إن ترسيخ منظومة الذكاء الاقتصادي بصفة حقيقية في المؤسسات الاقتصادية، المالية وغيرها يتيح الامكانية على جمع وتحليل المعلومات، التنبه للإشارات الضعيفة، وتحليلها يتم مراقبة متى تتحول هذه الأخيرة إلى علامة انذار مبكرة، وفي الاخير يتم نشر المعلومة الاستراتيجية (علامة انذار عن أزمة مالية) إلى متخذي القرار لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

وفي ضوء دراستنا نستخلص جملة من النتائج ونقترح بعض التوصيات التي نوردتها تباعا فيما يلي:

يلي:

أولا- النتائج

- شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وأن جميع هذه الأزمات أظهرت سمات تشابه في أسبابها نذكر منها: التغير في أسعار الفائدة، توسع النشاط الاقراضي، التدهور في العملة، وارتفاع في المديونية.
- تعد ازمة الرهن العقاري التي بدأت عام 2007 العامل المفجر للأزمة المالية العالمية لعام 2008، والعامل الذي كشف عن الديون المتراكمة للدول الأوروبية والتي أدت في النهاية إلى نشوء ازمة الديون السيادية.

- خلفت أزمة 2008 اضطرابات على اقتصاديات الدول المتقدمة، إذ أثرت على الاقتصاد الأمريكي خاصة على مستوى القطاع المصرفي والعقاري، وامتدت اختلالاتها للاقتصاد الأوروبي، كما تبين أن تداعيات أزمة 2007-2008 شملت الدول النامية العربية وغيرها، حيث مست هذه الأخيرة اقتصاديات العربية من خلال العديد من المؤشرات، وتبين أثرها على كل من المغرب

وتونس خاصة من خلال قطاعي الاستثمار، الصناعي، والسياحي، وعلى الاقتصاد الجزائري من ناحية تراجع أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض صادرات المحروقات، التدهور في قيمة الدولار الذي أثر سلباً على ميزانها التجاري بسبب تعامل الجزائر بهذه العملة فيما يخص صادراتها ووارداتها، وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- يمكن للمؤسسة التقليل من خطر الأزمات ومواجهتها في الوقت المناسب من خلال توفر المعلومات الضرورية (معلومات تمثل إشارات إنذار) عن مسبباتها وآثارها المتوقعة.

- يقوم الذكاء الاقتصادي على أساس جمع، تحليل، معالجة وتوصيل المعلومات الاستراتيجية إلى متخذي القرار في الوقت المناسب، وبالاعتماد على اليقظة، المعرفة، نظام المعلومات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تساعده على اتمام مهامه ومراحلها على أحسن وجه.

- تعتبر المعلومات الاستراتيجية التي جمعت وحللت ونشرت من طرف نظام ذكي من أهم الموارد الاستراتيجية في أي مؤسسة، حيث لا يمكن أداء العديد من العمليات الأساسية أو اتخاذ أي قرار سليم دون الاعتماد على هذه المعلومات، لذلك من الضروري أن تنظر المؤسسات إلى المعلومات كمجال يمكن من خلاله خلق الفرص، ترقب الأزمات أو إضافة قيمة لها.

- إن الذكاء الاقتصادي كوسيلة لحوكمة الشركات يساعد على جلب نظرة جديدة للشركة، ويعطي المفهوم الجديد للسلطة التنظيمية لفهم النزاعات التي تنشأ بين الأفراد داخل الشركة وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة.

- لقد أكد الجانب النظري والتطبيقي أن سعر الفائدة الحقيقي يعد من مؤشرات الإنذار المبكر عن حدوث الأزمات المالية، وذلك بتأثيره على معدل الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

- إن التغير في سعر الفائدة الذي اتبعه البنك الفيدرالي الأمريكي هو السبب الرئيسي في حدوث أزمة الرهن العقاري، لأنه أدى إلى زيادة معدل العجز عن سداد القروض العالية المخاطر (subprime)، وهاذين المتغيرين شكلا اشارات ضعيفة في البداية وسرعان ما تحولاً إلى اشارات انذار عن حوث الأزمة بمجرد رفع في سعر الفائدة.

- يعبر الذكاء الاقتصادي عن طريقة تسييرية حديثة يمكن الاستفادة منها للوقاية من الأزمات، من خلال الاستغلال الجيد للمعلومات التي تكون مرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

- يعد الذكاء الاقتصادي رؤية مستقبلية يمنح الفرصة لتقرب الأزمات المالية ويوفر إمكانية احتمال تفاديه وتجنبها من البداية لأنه يقوم على أساس مراقبة المعلومات (المؤشرات) وزيادة اليقين في صحتها.

- أدت الأزمة إلى إعادة النظر في الممارسات المالية التي اعتبرت حتى إلى وقت حدوث هذه الأزمة من المسلمات المستقرة في الصناعة المالية والمصرفية وأدت نتائجها إلى إصلاحات هامة من شأنها تصحيح مسار الرأسمالية وسياسة الاقتصاد الليبرالي بشكل يوفر للاقتصاد العالمي استقراراً مالياً واقتصادياً أفضل.

ثانياً- التوصيات

نظراً لتكرارية الأزمات، ومن أجل تقرب حدوثها ومنعها، فإننا نقترح ضرورة اتباع ما يلي:

- أصبح من الضروري على البنوك، شركات التأمين، وكالات التتقيط وغيرها تعليم سيرورة عمل الذكاء الاقتصادي وترسيخه داخلها، لأنه يسهم في النقاط وتتبع الاشارات الضعيفة والتي من شأنها تنبه عن حدوث أزمة مالية؛

-
- يجب الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الانذار، وخاصة منها أسعار الفائدة، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، الحساب الجاري، وخلق فريق عمل داخل المؤسسات يقوم بمتابعة مختلف التغيرات التي تحدث فيها وتوصيل أي تذبذب إلى السلطات لاتخاذ الاجراءات اللازمة؛
 - تدارك التأخير الوارد حول الموضوع بواسطة السعي إلى انشاء استراتيجية تمكنها من تعميم ثقافة الذكاء الاقتصادي على مستوى الأفراد والمؤسسات؛
 - ادراج آليات العمل بالذكاء الاقتصادي على مستوى الأسواق المالية، من خلال توفير المعلومات المالية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وادراج التوقعات المستقبلية حول الأوضاع الاقتصادية لتقديم ضمانات أكثر حول الأسواق؛
 - يستوجب تعزيز نشر المعلومات من طرف المؤسسات والأسواق المالية، واستخدامها بشكل فعال لتقييم المخاطر المؤسسية والنظامية، مع دمج هذه البيانات والمعلومات في آليات وميكانيزمات تحذيرية وفي السياسة التحوطية الكلية؛
 - على كل البنوك المتواجدة في الأسواق بما فيها الصناديق التحوطية أن تشكل رأس مال مقابل أي نوع من القروض، سواء أن يظهر داخل أو خارج الميزانية؛
 - لتحسين عملية التوريق وجعلها بمثابة أداة حقيقية تساهم في التغطية ضد المخاطر، ينبغي توحيد منتجات التوريق بإنشاء سوق منظم أو سوق ثانوي مخصص فقط لعمليات التوريق مع مركز لتبادل المعلومات عن إدارة مخاطر الطرف المقابل؛
 - على وكالات التتقيط إنشاء سلم تتقيطي مختلف يخص المنتجات المهيكلية من شأنه أن يجنب الخلط بين المنتجات ويعزز الانضباط في السوق، والحرص على المزيد من الشفافية في الكشف عن علامات التتقيط، في البيانات الإحصائية التي تستخدمها وفي الأصول المكونة للمنتجات المنقطة؛

- يجب تقييد مبادئ الحوكمة بشكل أكثر بواسطة إنشاء سلطات مضادة داخل الشركة تسيطر على عمل القادة وتصححهم في نهاية المطاف وفقا للمصلحة الجماعية، مع الحرص على التطبيق الجيد والدقيق لنظرية الوكالة، كما ينبغي توفير مزيد من الإفصاح والشفافية بشأن نظام مكافآت المسؤولين التنفيذيين وإخضاع نظام المكافآت لتدقيق المساهمين وموافقتهم؛

- إعادة هيكلة اقتصاديات الدول العربية بما فيها الجزائر هيكلية جذرية وفق استراتيجية شاملة تعتمد على تنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل ومادة رئيسية في التجارة الخارجية، لأنه بالنظر إلى الجزائر فتعد اسعار النفط من الاشارات القوية وان الانخفاض فيها يحولها مباشرة إلى علامة انذار تنبه عن حدوث خطر ما او ازمة ما؛

- تحسين المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات، وتشجيع رأس المال العربي المستثمر في الدول الغربية على العودة والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية، الزراعية، التصنيعية والخدمية في اقتصاديات الدول العربية.

- على الدول العربية إتباع معايير ومبادئ الحوكمة وأخلاقيات الأعمال المعمول بها عالميا على مستوى الشركات والأسواق والتقيّد بها من أجل تطوير وازدهار اقتصادياتها؛

وكآفاق مستقبلية ولمشاريع أخرى فيقترح دراسة الاقتصاد الاسلامي كآلية لمنع الأزمات المالية، لأن النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية يقوم على مجموعة من القواعد، التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع الاقتصاد الرأسمالي، وهذا يساهم في منع حدوث الأزمات.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً- الكتب

- 1- أحمد ماهر، (2007): إدارة الأزمات، الدار الجامعية- الإسكندرية.
- 2- أحمد يوسف الشحات، (2001): الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة.
- 3- السيد البدوي عبد الحافظ، (1999): إدارة الأسواق المالية العالمية ، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 4- السيد عليوة، (2004): إدارة الأزمات و الكوارث ، الطبعة الثالثة، مركز القرار للاستشارات ، القاهرة.
- 5- إبراهيم عبد العزيز النجار، (2009): الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 6- إنعام علي توفيق الشهرلي، (2009): تقويم نظم المعلومات باستخدام بحوث العمليات، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- 7- جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، (2005): دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان.
- 8- حسنى عبد الرحمن الشيمى، (2009): اقتصاديات المعلومات-المعلومات ومضاعفة الثروة الاقتصادية والانسانية،، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

-
- 9- خضر مصباح إسماعيل طيطي،(2010): إدارة المعرفة -التحديات والتقنيات والحلول-، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- 10- دلال صادق وحديد ناصر الفتال، (2008): أمن المعلومات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن-عمان.
- 11- رضا صاحب أبو حمد آل علي وسنان كاظم الموسوي، (2002): مفاهيم إدارية معاصرة : نظرة عامة، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- 12- رمزي محمود،(2012): الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والاسلام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص ص 157-159.
- 13- سعد غالب ياسين،(2009): نظم المعلومات الادارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن-عمان.
- 14- طارق عبد العال حماد، (2007): حوكمة الشركات -المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، شركات قطاع عام و خاص و مصارف-، الطبعة الثانية،الدار الجامعية، مصر.
- 15- عامر إبراهيم قنديلجي،(2005): نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة 1، دار المسيرة، عمان.
- 16- عامر إبراهيم قنديلجي وحسن رضا النجار، (2015): علم المعلومات والنظم والتقنيات، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- 17- عامر إبراهيم قنديلجي وعلاء الدين عبد القادر الجنابي، (2015): نظم المعلومات الادارية، الطبعة السابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- 18- عامر عبد الرزاق الناصر، (2015): إدارة المعرفة في إطار نظم ذكاء الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

-
- 19- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2003): العولمة المالية وإمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 20- عبد الغني إسماعيل الطوخي ، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، كلية العلوم التجارة، جامعة أسيوط ، مصر.
- 21- عبد الكريم شنجار العيساوي وعبد المهدي رخير العويدي، (2014): السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 22- عبد المطلب عبد المجيد، (2005): العولمة واقتصاديات البنوك ،الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 23- عبد علي كاظم المعموري، (2012): الطوفان القادم- توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- 24- عثمان الكيلاني، (2006): أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- 25- عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعي، (2010): الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، الطبعة 1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
- 26- عرفات تقي الحسني، (1999): التمويل الدولي، الطبعة 1، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن.
- 27- عصام نور الدين، (2010): إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، الطبعة 1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان.
- 28- علاء فرج الطاهر، (2009): إدارة المعلومات والمعرفة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان.

29- عمرو محي الدين، (2000): أزمة النمر الآسيوية الجذور والآليات و الدروس

المستفادة، الطبعة 1، دار الشروق، القاهرة.

30- فليح حسن خلف،(2007): اقتصاد المعرفة، جدارا للكتاب العالمي، عمان-الأردن.

31- فؤاد علوان، (2012): دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية

بأسواق المالية-دراسة تطبيقية على أسواق رأس المال العربية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع،

مصر.

32- ماجد سلام الهدي وجاسم محمد، (2008): مبادئ إدارة الأزمات : الاستراتيجية و الحلول

، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

33- محسن أحمد الخضيرى، (2003): إدارة الأزمات، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية للنشر

والتوزيع، القاهرة.

34- محسن أحمد الخضيرى، (بدون سنة): إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات

على مستوى الاقتصاد القومي و الوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولى، القاهرة.

35- محمد أحمد السيرتى،(2011): النظرية الاقتصادية المتقدمة (الجزئية والكلية بين النظرية

والتطبيق)، الدار الجامعية.

36- محمد الصيرفي، (2005): نظم المعلومات الإدارية، الطبعة 1، مؤسسة حورس الدولية

للنشر والتوزيع، القاهرة.

37- محمد الصيرفي، (2006): إدارة الأزمات، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع،

الإسكندرية.

38- محمد صالح تركي القرشي، (2008): اقتصاديات الأعمال، الطبعة 1، إثراء للنشر

والتوزيع، الأردن.

39- محمد محمود المكاوي، (2012): الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم-النظريات التي

**تفسر الأزمات-دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات)، الطبعة 1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع،
المنصورة.**

40- محمد نصر مهنا، (2004): إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

41- مروان عطوان، (2000): الأسواق النقدية و المالية : البورصة و مشكلاتها في عالم النقد و

المال، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني ، الجزائر .

42- مصطفى يوسف كافي،(2013): الاقتصاد المعرفي، الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي

للنشر والتوزيع.

43- ليث عبد الله القهوي، زياد كامل اللالا وبلال محمود الزادي، (2013): جودة المعلومات

والذكاء الاستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-

عمان.

44- نيفين الحلواني محمد، (2004): إدارة الأزمات والسياحة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

45- هيل عجمي جميل الجنابي،(2014): التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة 1،

دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان.

46- يوسف أبو فارة، (2015): الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية

2008، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع.

ثالثا- الملتقيات والندوات

1- الداوي الشيخ، (2009): الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، الملتقى الدولي للأزمة

المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي المنعقد يومي 13

و14 مارس 2009، جامعة الجنان، طرابلس.

2- بن حبيب عبد الرزاق، (2009): تأثير الأزمة المالية العالمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر - دراسة حالة المشاريع الاستثمارية وتأثير الأزمة على المجتمع المدني، الملتقى الدولي للأزمة المالية، المنعقد يومي 14 و 15 نوفمبر 2009، جامعة منتوري قسنطينة.

3- بوعتروس عبد الحق، (2009): السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة، الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف.

4- عبد الرحمان العايب وبالرقي تيجاني، (2009): إشكالية حوكمة الشركات والزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي للحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات المنعقد يومي 18 و 19 نوفمبر 2009، بجامعة عنابة.

5- عرابة رابح وشيخ هجيرة، (2012): إدارة المعرفة التسويقية المبنية على الذكاء التسويقي رهان لتجسيد الذكاء الاقتصادي، الملتقى الدولي للذكاء الاقتصادي ومتطلبات التنمية، يومي 9-10 ماي 2012.

6- علا الصيداني، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الأمانة العامة، ورقة حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، 11-12 نوفمبر 2009.

7- علي عبد الله وبوسهوه نذير، (2010): أثر إدارة المعرفة على أداء وفعالية المنظمة، أبحاث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة المنعقد يومي 10 و 11

نوفمبر 2009، الجزء 2، منشورات محبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة.

8- سهام حرفوش وصحراوي أمينة، (2009): دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف.

9- محمد علي أحمد شعبان، (2009): الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية، المؤتمر العلمي العاشر للاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، المنعقد يومي 19 و 20 ديسمبر 2009، لبنان.

10- مخلوفي عبد السلام والعراقي مصطفى، (2011): النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان " أهم الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة كسعر استراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر"، دوحة قطر أيام 18 إلى 20 ديسمبر 2011.

رابعاً - المجلات

1- عبدالصمد سعدون عبدالله، (2013): إدارة الأزمات المالية في إقتصادات متقلبة (نموذج دول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون.

خامساً - المواقع الالكترونية

1- <http://www.aqarcity.com/t1779110.html>.

2- <http://46.151.209.47/~indexcom/vb/showthread.php?t=102357>.

3- <http://iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=64359>,

رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية.

4-[http://www.google.fr/url?url=http://iefpedia.com/arab/wp-](http://www.google.fr/url?url=http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/zzzz.doc&rct=j&frm=1&q=&esrc=s&sa=U&ei=WtThVMKBLIjHPdDKgJAF&ved=0CCQQFjAD&usg=AFQjCNGoLkmKQLvveuvTfZaCtqEIXd7nQ)

[content/uploads/2010/01/zzzz.doc&rct=j&frm=1&q=&esrc=s&sa=U&ei=WtThVMKBLIjH](http://www.google.fr/url?url=http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/zzzz.doc&rct=j&frm=1&q=&esrc=s&sa=U&ei=WtThVMKBLIjHPdDKgJAF&ved=0CCQQFjAD&usg=AFQjCNGoLkmKQLvveuvTfZaCtqEIXd7nQ)

[PdDKgJAF&ved=0CCQQFjAD&usg=AFQjCNGoLkmKQLvveuvTfZaCtqEIXd7nQ](http://www.google.fr/url?url=http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/zzzz.doc&rct=j&frm=1&q=&esrc=s&sa=U&ei=WtThVMKBLIjHPdDKgJAF&ved=0CCQQFjAD&usg=AFQjCNGoLkmKQLvveuvTfZaCtqEIXd7nQ), عبد

الله شحاته، المفهوم والأسباب،

5- <http://kanz-redha.blogspot.com/2011/10/blog-post.html>

6-http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Dec_2012_Basel_III_404.pdf

7- صندوق النقد الدولي .

8-<http://arabic.cadtm.org/spip.php?article14>

المغرب في مواجهة الأزمة العالمية المديونية والخيارات الاقتصادية والميزانياتية

9-

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9_2010-2011,

الأزمة المالية اليونانية 2010-2011،

10-

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%BE%D9%8A%D8%A9

أزمة الديون السيادية الأوروبية

11- [http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/%D8%AF%D9%88%D8%B1-](http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/%D8%AF%D9%88%D8%B1-8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%87%D8%B1.pdf)

بن يعقوب الطاهر وكباب منال، دور 8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%87%D8%B1.pdf

نظام. المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية

12-

[http://faculty.uaeu.ac.ae/myagoub/Arabic_GIS/Arabic_GIS%20\[Compatibility%20Mode\].pdf](http://faculty.uaeu.ac.ae/myagoub/Arabic_GIS/Arabic_GIS%20[Compatibility%20Mode].pdf)

محمد يعقوب محمد سعيد، نظم المعلومات الجغرافية

13-

[https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4260086/GIS](https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4260086/GIS%20Dr_Wesam.pdf)

وسام الداوي%20Dr_Wesam.pdf

14- <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/150686>

15- [http://knowledgeoman.com/ar/community-speak/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-](http://knowledgeoman.com/ar/community-speak/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9.html)

حسين الفراجي، أنواع المعرفة.%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9.html

المراجع باللغة الأجنبية

I. Ouvrages

- 1- Abdelhak Lamiri,(1994) : Théorie économiques et crises contemporaine, office des publication,Alger.
- 2- Abdelkader Beltas,(2007) : la Titrisation, édition légende, Alger.
- 2-Agnès Bricard,(2010) : Intelligence comptable et financière » : alertes professionnelles, un nouvel outil d'aide à la décision.
- 3- Alain Bensoussan, (2004) :Groupe de travail sous l'égide du Groupement Français de l'Industrie de l'Information GFII, livre blanc, la gestion des connaissances.
- 4- Alphonse Carlier,(2012) :intelligence économique et knowledge management, éditions Afnor.
- 5- Anne-Gaëlle SAÏAH, L'intelligence économique : une première approche
Bertrand Jacquillat ,(2008) : hedge funds private equity marché financier : les frères ennemis ?, PUF Descartes et Cie, première édition, paris.
- 6- Arnaud Pelletier et Patrick Cuenot, (2013) :Intelligence économique mode d'emploi : maitriser l'information stratégique de votre entreprise, Pearson, Paris
- 7- Audrey Knauf, (2011) :Les dispositifs d'intelligence économique-compétences et fonctions utiles à leur pilotage, l'Harmattan , Paris.
- 8- Benjamin Coriat et Christopher Lantenois, (2001) :la dette souveraine grecque prise au piège de la zone euro.
- 9- Bernard besson et Jean-Claude Possin, (2001) :Du Renseignement à L'intelligence économique, DUNOD, 2émé édition, Paris
- 10-Bruno Marcel et Jacques Taïeb, (1996) : Crises d'hier crise d'aujourd'hui, Edition Nathan, Paris.
- 11- Catherine Karyotis, (2009) : La crise financière : en 40 concepts clés, Revue banque édition, paris.

-
- 12-** Christian Coutenceau, (2010) : Guide pratique de L'intelligence Economique, EYROLLES, Paris.
- 13-** Claude Delesse, (2011) : Personnalisez l'intelligence économique –de la compréhension à l'action !, Afnor
- 14--** Eric Delbecque, (2006) :L'intelligence économique-questions judiciaires-, Institut d'étude et de la recherche pour la sécurité des entreprises puf, Paris.
- 15-** Fabrice Fontaine, Regards croisés sur la veille, Caad e-réputation, régions job.
- 16-**Frank Bournois et Pierre jaquelin Romani, (2000) : l'intelligence économique et stratégique dans les entreprises françaises, Economica, Paris.
- 17-**François Cochet,(1998) : La grande crise 1929-1939, Dunod, Paris.
- 18-** Françoise Dupuich,(2012) :Regard croisée sur la responsabilité social de l'entreprise (RSE), entreprise et management, l'Harmattan, Paris.
- 19-** François Jakobiak, (2009) :l'intelligence économique techniques et outils, 2éme édition, EYROLLES éditions d'organisation, paris
- 20-** François Jakobiak ,(2006) :l'intelligence économique la comprendre, l'implanter et l'utilise, éditions d'organisation, groupes Eyrolles, Paris
- 21-** Gilles Balmissse et Denis Meingan,(2009) : la veille 2.0 et ses outils, management et informatique, Lavoisier, Paris
- 22-** Guy Massé et Françoise Thibaut, (2000) : Intelligence économique, un guide pour une économie d'intelligence, couverture économique Balises, Debock, Paris
- 23-** Henri Martre, (1994) : La documentation française, Rapport du Groupe « Intelligence économique et stratégie des Entreprises.
- 24-** Hervé Défagvand, (2000) : la pensée économique néoclassique, Dunod, Paris.

-
- 25-**Humbert LESCA,(1997) :Veille stratégique, concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise. Guides pour la pratique de l'information scientifique et technique. Ministère de l'Education Nationale, de la Recherche et de la Technologie
- 26-** Jacque Attali,(2009) : La crise et après, Librairie Arthème Fayard, Paris.
- 27-** Jacque Pavoine, (1994) : les trois crises du xxe siècle ,ED Elipses, Paris.
- 28-** Jean-françois Daguzan et Hélène Masson, (2004): l'intelligence économique quelle perspectives ?, préface de Henri martre, collection perspectives stratégiques, l'Harmattan, paris.
- 29-** Jean-Louis Ermine,(2003) :De l'intelligence Economique à l'Economie de la Connaissance, Paris.
- 30-** Jean-Louis Levet, (2002) :Les pratiques de l'intelligence Economique huit cas d'entreprise, Economica, paris.
- 31-** Jean-Louis Monino,(2013) : Marché et organisations, L'Harmattan, Paris.
- 32-** Jean-louis Mucchielli, (2008) : la mondialisation choc et mesure, collection2, edition1, Hachette supérieur, Espagne.
- 33-** Jean-Pierre Dufau , (2010) :INTELLIGENCE ÉCONOMIQUE, Assemblée parlementaire de la Francophonie, qui c'est tenu le 6-7 juillet 2010 à Dakar, Commission de la coopération et du développement
- 34-** Joan Robinson, (1971) : essai sur l'économie de Marx, Dunod, Paris.
- 35-** karl Max,(1976) : Théorie sur la plus Value, éditions sociales ,Paris.
- 36-** Laurent Combalbert, (2012) : le management des situations de crise-anticiper les risques et gérer les crises, ESF Editeur, paris.
- 37-**Marc-Antoine Duval ,Thibault du Manoir de Juaye, Agnès Bricard, Collectif, les nouveaux territoires de l'intelligence économique, IFIE éditions, Paris.

38- Marie Delaplace, (2009) : Monnaie et financement de l'économie Manuel, 3ème édition, DUNOD, Paris.

39- Mario Dehove, (2003) : CRISES FINANCIÈRES : DEUX OU TROIS CHOSES QUE NOUS SAVONS D'ELLES- QUE NOUS APPREND L'APPROCHE STATISTIQUE DES CRISES FINANCIÈRES ?, conseil d'analyse économique, document de travail.

40- Michel Aglietta, (2005) : Macroéconomie Financière crises financières et régulation monétaire, Repères, quatrième édition, la découverte, Paris.

41- Michel Aglietta, (2008) : Macroéconomie financière, Cinquième édition , Collection Grands Repères la Découverte, Paris.

42- Michel Aglietta,(2008) : La Crise (pourquoi en est-on arrivé là ? comment en sortir ?), Edition Michalun, Paris.

43- Michel Aglietta et Sandra Rigot, (2009) :Crise et rénovation de la finance, Odile Jacob économie, Paris.

44- Michel-Henry Bouchet et Alice Guilhaon, (2007) : Intelligence économique et gestion des risques, Pearson Education, Paris.

45- Mondher Bellalh, (1998) : Finance Moderne D'entreprise, Ed ECONOMIC, Paris.

46- Nathalie Bordeau, (2013) : L'Intelligence Economique à l'épreuve de l'éthique, Ouvrage collectif , l'Harmattan, Paris.

47- Nicolat Moinet, (2010) : Petite histoire de l'intelligence économique : une innovation « à la française », l'harmattan, Paris

48- Norbert Lebrument,(2012) : Intelligence économique et management stratégique : le cas des pratiques d'intelligence économique des PME, l'Harmattan , Paris.

49- Olivier Pastré et Jean-Marc sylvestre,(2008) : Le roman vrai de la crise financière, édition Perrin, Paris.

50- Philippe Cahen, (2010) :Signaux faibles, mode d'emploi – Déceler les tendances, anticiper les ruptures, Editions Eyrolles.

51- Régis Dumoulin et Gilles Guieu,(2010) : la stratégie de A à Z (350 mots pour comprendre), DUNOD, Paris.

52- René Revol,(2011) : capitalisme, une mise en perspective ,Alter books, Paris.

53- Sophie Larivet,(2009) : l'Inintelligence économique enquête dans 100 PME, l'Harmattan, Paris.

54- S.Shipside,(2009) : Karl Marx les 52 idée du capital, MAXIMA, Paris.

55- Thierry Portal et Christophe Roux-Dufort,(2013) : prévenir les crises ces Cassandres qu'il faut savoir écouter, ARMAN COLIN.

56-Xavier Richet,(2005) : Intelligence économique et veille stratégiques : déficit et stratégies pour les économies émergeante, première édition, l'Harmattan, Paris

II– REVUES

1– Alain Henriot ,(2008) : la crise macro-financière de l'été 2007 : quelles causes pour quelles conséquences ?, Revue Sociétal numéro N °59, premier trimestre, Paris.

2– André Cartapanis et Jérôme Teïletche,(2008) : Les hedge funds et la crise financière internationale, la Revue d'Economie Financière et de la revue Risques.

3- Antoine Said, (2006) : Rôle de l'intelligence économique dans la stratégie de l'entreprise, la revue Vie & sciences économiques, 4 (N° 173), p60.

Bart halon Eric, (1998) : Crises financières , Revue problèmes économiques, N° 2595.

4- Atish R. Ghosh, Jonathan D. Ostry et Natalia Tamirisa, (2009) : FMI, Les signaux de la prochaine crise Qu'attendre des systèmes d'alerte précoce?, Finances et Développement

5- Bernard Carayon, (2003) :Assemblée national, paris.

6- Christian Harbulot et Philippe Baumard, (1997) : Perspectives Historique de l'Intelligence Economique, Revue Intelligence Economique

7- Didier Danet ,(2008) :Misère de la corporate governance, édition de Boeck université, Bruxelles, Revue Internationale de Droit Economique.

8- E.Ludovic, (2003) : L'intelligence économique et stratégique : les systèmes d'information au cœur de la démarche , Rapport CIGREF

9- Frédérique Blonde, Serge Edouard et Mouhamed Nabil El Mabrouki,(2007) : Quelle articulation entre intelligence économique et knowledge management au sein de l'entreprise ?, Revue Vie & sciences de l'entreprise 1/ (N° 174 - 175).

10- Institut national des hautes études de sécurité, GROUPE INTELLIGENCE ÉCONOMIQUE DE L'INHES, À quoi sert l'Intelligence économique en période de crise ? Quel rôle pour l'État ?,2009.

11- Ingrid Nappi-Choulet,(2009) :International-retour sur la crise immobilière américaine, IEIF, réflexions immobilières

12- La Documentation Française,(1994), Paris

13- La veille stratégique : les yeux et les oreilles de votre entreprise ?, (2001) , Institut Innovation Informatique de l'entreprise les 3IE.

14- Michèle Folian, (2008) : la crise des subprime n'a été que l'étincelle qui a déclenché la crise financière, Revue sociétal.

15- Olivier Lacoste, préface de Christian de Boissieu, (2009) : Comprendre les crises financières, groupe Eyrolles.

16- Rapport CIGREF, (2005) : L'Intelligence Economique appliquée à la Direction des Systèmes d'Information : Démarche et Fiches Pratiques

17- Rapport CIGREF, (2008) : Protection de l'information Enjeux, gouvernance et bonnes pratiques.

18- René Ricol, (2008) : rapport sur la crise financière, union européenne.

19- Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, n13-2012.

20- Virginie Coudret et Mathieu Gex, (2006) : Les indicateurs d'aversion pour le risque peuvent-ils anticiper les crises financières ?, Banque de France • Revue de la stabilité financière • N° 9, p

21- Yves Dimicoli, (2008) : Des pouvoirs, des moyens pour augmenter les salaires (Une crise qui perdure ...dure...dure !), Revue Economie politique , Paris.

III-Les Thèses

1-Philippe KISLIN, (2007): MODÉLISATION DU PROBLÈME INFORMATIONNEL DU VEILLEUR DANS LA DÉMARCHE D'INTELLIGENCE ÉCONOMIQUE, thèse de doctorat, l'Université Nancy 2.

2- Rida Chafik, (2007) : Etude Empirique sur les Pratiques des Entreprises Marocaines en Matières d'Intelligence Economique, Mémoire pour

l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Approfondies, Université Hassan II, Rabat

3- Thibault Cuenoud, (2012) : Crises financières et fondamentaux macroéconomiques une relation ambivalente, thèse de doctorat, Sciences Economiques, L'UNIVERSITÉ DE POITIERS.

VI. SEMINAIRES

1- Fatima Zohra SOSSI ALAOUI, Mohamed OUMLAL et Omar OUHEJJOU,(2013) : Gouvernance et intelligence économique , une conférence internationale Economics and Management of Networks Conference, tenu le 21-23 novembre 2013 a Agadir, Morocco

2- Humbert LESCA et Jean-Claude Castagnos, (2000) :Signaux Faibles et Méthode Cible 'quelques retours d'expérience' conférence international de management stratégique- " perspectives en management stratégiques ", à Montpellier, du 24 au 26 Mai 2000.

3- Sophie Larivet François Brouard, Stratégies des PME et pratiques d'intelligence économique et de veille stratégique, Communication soumise au 5ème congrès international de l'Académie de l'entrepreneuriat, Sherbrooke, 4-5 octobre 2007.

V. Sites Internet

1-<http://www.trader-finance.fr/lexique-finance/definition-lettre-C/Cycle-economique.html>, Lexique Finance , Définition de Cycle économique.

2- <http://www.tribuforex.fr/Apprendre-cycles-economiques.php>, Les cycles économiques.

3-

http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/cycle_%C3%A9conomique/185937,cycle économique.

4- <http://www.andlil.com/theorie-du-marxisme-151699.html>, Qu'est-ce que le Marxisme ?.

5- <http://fortune.fdesouche.com/285589-marx-et-les-crises>, Mathurin, Marx et les crises.

6-<http://www.leconflit.com/article-crises-economiques-interpretations-marxistes-54142468.html>, Crises économiques : interprétations marxistes.

7-http://archives.lesechos.fr/archives/cercle/2012/09/24/cercle_54809.htm, Patrick Jaulent , La théorie keynésienne est-elle la solution pour sortir de la crise?.

8-<http://www.andlil.com/theorie-de-leconomie-keynesienne-positive-152185.html>, Qu'est-ce que l'économie keynésienne ?.

9- <http://annotations.blog.free.fr/index.php?post/2012/10/28/Irving-Fisher-et-la-d%C3%A9flation-par-la-dette>, Irving Fisher et la déflation par la dette.

10-<http://aygosi.pagesperso-orange.fr/DISSERTinterventionEtatEconomieMarche.html>, Émilie STUMPF, L'intervention de l'État est-elle nécessaire dans une économie de marché?.

11-
https://www.google.fr/search?q=la+th%C3%A9orie+de+friedman+pour+expliquer+les+crises&hl=fr&gbv=2&spell=1&sa=X&as_q=&nfpr=&ei=6HgaVab1IcaYsAHelIRA&ved=0CBEQvwU, Comment peut-on expliquer la diversité des analyses des crises économiques ?.

12- <http://www.blog-illusio.com/article-l-hypothese-d-instabilite-financiere-117958284.html>, Hyman P. MINSKY, L'hypothèse d'instabilité financière, Diaphanes, 2013.

13- <http://investir-aux-etats-unis.fr/>.

-
- 14-**www.institutconstant.ch/paper.php?id=60, Pascal salin, La crise, financière causes conséquences, solution, Institut Constant de Rebecque.
- 15-** http://www.lasaire.net/pdf/billet_lasaire_0408.pdf, Présentation du CAHIERS Lasaire n° 35 , De la crise des subprime à la crise financière.
- 16-**<http://www.lyc-gide-uzes.ac-montpellier.fr/Pedagogie/Ses/subprimes3.pdf>, Brève chronologie de la crise des subprimes.
- 17-**http://groupe.socgen.com/ecofr/FR/pdf/histo/eco_fr.pdf, Société Générale, Analyse Mensuelle de la Situation Economique, juin 2010.
- 18-**<http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2010/01/pdf/textf.pdf>, Fonds monétaire international, Perspectives nationales et régionales 2010.
- 19-**<http://azojeca07.files.wordpress.com/2008/10/le-plan-paulson.pdf>, Le Plan Paulson original.
- 20-**http://www.total.com/MEDIAS/MEDIAS_INFOS/83/FR/rapport-financier-annuel-total-capital-2008.pdf, Total Capital, Rapport Financier Annuel 2008.
- 21-**<http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/crise-financiere-2007-2008/chronologie.shtml>, la documentation française, Chronologie de la crise (2007-2008).
- 22-**<http://www.oecd.org/dataoecd/5/57/43980718.pdf>, Organisation de Coopération et de Développement Économiques, Étude économique de l'Irlande.
- 23-**<http://la-forge.info/wp-content/uploads/10/crise-financiere-jacquessapir.pdf>, Jacques sapir, La crise économique et financière de l'automne 2008 « De la crise de liquidité à la crise de modèle ».

-
- 24-**<http://www.ccomptes.fr/fr/CC/documents/RPT/Rapport-concours-publics-etablissements-credits.pdf>, M. Lefas, Rapport public.
- 25-**www.coe.gouv.fr, Conseil d'orientation pour l'emploi, Eléments sur la crise économique et la situation de l'emploi en France.
- 26-**<http://region-developpement.univ-tln.fr/en/pdf/R26/Taccola.pdf>, Sylvie Taccola-Lapierre, la crise des subprime.
- 27-**http://groupe.socgen.com/ecofr/FR/pdf/histo/eco_fr.pdf, Société Générale, Analyse Mensuelle de la Situation Economique, juin 2010.
- 28-** Banque Centrale Européenne.
- 29-**http://Plan_de_sauvetage_bancaire_du_Royaume-Uni_en_2008, Plan de sauvetage bancaire du Royaume-Uni en 2008.
- 30-**
http://www.mdeie.gouv.qc.ca/fileadmin/contenu/documents_soutien/exportation/notes_economie/note_economie_allemagne.pdf, Développement Economique Innovation et Exportation, Note sur l'économie et le commerce : l'Allemagne
- 31-**
http://www.leconomiste.com/upload/document/RAPPORT%20CRISE%20INTERNATIONALE872009_1.pdf, Le Maroc face à la crise financière et économique mondiale : Enjeux et orientations de politiques Publiques
- 32-**
http://www.ipemed.coop/IMG/pdf/IPEMED_petitdej4_A_BOUZIDI.pdf, Abdeldjellil BOUZIDI, IPEMED, L'impact de la crise sur les pays tiers-méditerranéen, Paris.
- 33-**http://www.espace-associatif.ma/IMG/pdf/RAPPORT_SOCIAL_WATCH_MAROC, ESPACE

ASSOCIATIF, Rapport Social Watch, les impacts sociaux de la crise systémique au Maroc.

34-

<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/BAD%2096%20Fran%C3%A7ais.pdf>, Kamara, l'effet de la crise financière mondiale sur l'Afrique.

35-<http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/fiche6.pdf>, L'évolution de l'activité économique en Tunisie.

36-<http://www.strategie.gouv.fr/IMG/pdf/NoteVeille135.pdf>, Centre d'analyse stratégique, Les transferts financiers des migrants

37-www.imf.org/external/pubs/ft/reo/, International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia May 2010

38-<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Pr%C3%A9sentation%20g%C3%A9n%C3%A9rale%20Alg%C3%A9rie.pdf>, Présentation générale de l'Algérie

39-http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_/annexe.pdf, Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2007, Tableaux statistiques

40-<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Pr%C3%A9sentation%20g%C3%A9n%C3%A9rale%20Alg%C3%A9rie.pdf>, Présentation générale de l'Algérie.

41-

http://www.transactiondalgerie.com/index.php?option=com_content&view=article&id=8676%3Arapport-du-forum-euro-mediterraneen-sur-lalgerie&Itemid=21, Rapport du Forum Euro-méditerranéen sur l'Algérie

42-<http://www.lemaghreb.dz.com/lire.php?id=24007>, Le rapport de IHS Global Insight, bureau d'études de consulting américain, sur l'évolution de l'économie algérienne 2010-2014 huit lacunes

43-http://www.uneca.org/cfm/docs/french/FinancialCrisis_RegComm-fr.pdf, Commission De L'union Africaine, La Crise Financière Mondiale : Son Impact sur L'AFRIQUE, les mesures à prendre et la voie à suivre

44-<http://akhbar.aljil-aljadid.info/spip.php?article125>, Mahmoud Ben Romdhane, L'économie et la société tunisiennes face à la crise financière internationale

45-<http://www.transformeragauche.fr/wp-content/uploads/2010/02/crise-de-la-grece-euro-et-perspectives.pdf>, Crise de la Grèce, euro et perspectives Argumentaire

46- Patrick Artus et Isabelle Gravet,(2012) : la crise de L'EURO-comprendre les causes en sortir par de nouvelles institutions, Armand Colin

47- les données du FMI 2012.

48- www.les-crises.fr, Olivier Brreuyer

49- http://www.lesechos.fr/15/10/2014/lesechos.fr/0203862277523_taux---la-zone-euro-de-nouveau-coupee-en-deux.htm

50-

http://insee.fr/fr/themes/tableau.asp?reg_id=98&ref_id=CMPTEF08336, Insee, dette publique au sein de l'union européenne en 2013, isabelle Couet, Taux : la zone euro de nouveau coupée en deux

51-<http://www.sud-finance.org/sites/www.sud-finance.org/files/La%20crise%20Grecque.pdf>, Adrien DUTREVIS, La crise Grecque

52-<http://clesdusocial.com/mois-social/mois-social-10/05-europe-monde/documents/Delacrisegrecque.pdf>, jean-pierre moussy, De la crise grecque à la crise de l'euro

53-<http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/lettres/323.pdf>, Céline Antonin OFCE, Centre de recherche en économie de Sciences Po, La fatalité grecque : un scénario prévisible ?

54-<http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/survey/so/car121611af.pdf>, Bulletin du FMI, LE PROGRAMME DE LA GRÈCE, La Grèce doit approfondir les réformes pour surmonter la crise

55- <http://www.lesechos.fr/economie-politique/monde/dossier/0201456150103-pour-comprendre-la-crise-grecque-183892.php>, Pour comprendre la crise grecque

56- http://local.attac.org/rhone/article.php3?id_article=1490 , Attac France ,Neuf questions--réponses sur la crise grecque

57-<http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/lettres/323.pdf>, Céline Antonin OFCE, Centre de recherche en économie de Sciences Po, La fatalité grecque : un scénario prévisible ?

58- http://www.lesechos.fr/medias/2012/02/23/183892_0201456769356_web.jpg

59-http://www.touteconomie.org/fichier/dc008_c.pdf, LA CRISE GRECQUE Leçons pour l'Europe

60- <http://bourse.trader-finance.fr/dossier/formation-bourse/crise-grecque-et-marches-financiers.html>, Crise grecque et marchés financiers

61-<http://www.lobourse.com/chriqui/analyses-suivis-troisieme-trimestre-2012.php>, Denis CHRIQUI, Analyses et prévisions pour l'été 2012

-
- 62-**<http://www.intelligence-economique.gouv.fr/qui-sommes-nous/quest-ce-que-lintelligence-economique/enjeux-pour-letat-et-les-entreprises>,
Enjeux pour l'Etat et les entreprises
- 63-** <http://www.parl.gc.ca/content/lop/researchpublications/prb0922-f.htm>,
Jim Cox, Le renseignement : Définitions, notions et gouvernance
- 64-** http://www.crime-reg.com/police3301/cri3301_cours11.pdf, Cours 11
: le renseignement, l'information, le risque
- 65-**<http://www.nomination.fr/html/nominews/7/indexf41b.html?page=l-information-un-outil-de-la-strategie-des-entreprises>, Maîtriser l'information
sur les décideurs : un impératif de la stratégie des entreprises
- 66-**<http://ploug22.free.fr/doc/presentation-renseignement.pdf>, le
renseignement
- 67-**http://www.huyghe.fr/actu_122.htm, Veille et cycle du renseignement
- 68-**<http://fr.slideshare.net/anne.wiener/la-veille-cest-quoi-intro>, anna
Weiner, la veille c'est quoi ? Intro à la veille
- 69-**<http://fr.slideshare.net/fina060286/veille-6017673>, livre blanc : Veille
stratégique, graine de croissance, 2010.
- 70-**[http://www.digimind.fr/solutions/par-types/definitions/veille-](http://www.digimind.fr/solutions/par-types/definitions/veille-technologique)
technologique, veille technologique
- 71-**
http://www.canegie.org/demos/FQ_Novantic/apports_novantic/txt/type_veille.pdf, Les différents types de veille
- 72-** [http://www.intelligence-economique.gouv.fr/dossiers-](http://www.intelligence-economique.gouv.fr/dossiers-thematiques/veille-strategique)
thematiques/veille-strategique, Veille stratégique

-
- 73-**<http://www.lirmm.fr/~ips/enseignement05-06/supports/AnalyseEtConceptionObjet/MERISE.pdf>, Systèmes d'Information et Méthode MERISE
- 74-**http://www.guillaumeriviere.name/estia/si/pub/SI_COURS-01_2012_Introduction.pdf, Guillaume Rivière, informatisation du Système d'information, ESTIA institut de technologie, 2014
- 75-** http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/sic_00077978/document, Philippe Pinczone du sel, Philippe Dumas et Eric Boutin, L'intelligence des tic en intelligence économique : le revers de la médaille
- 76-** <http://globalanalysisfrance.blogspot.com/2010/09/intelligence-economique-et-gestion-des.html>, Intelligence économique et gestion des connaissances.
- 77-**<http://www.bricard-lacroix.com/documents/missions/intelligence-comptable-financiere-nouvelles-missions-experts-comptables.pdf>, Agnès Bricard vice-présidente du Conseil Supérieur en charge du secteur Evolution des marchés et de l'intelligence économique, L'intelligence comptable et financière : des nouvelles missions pour les experts-comptables, 2009.
- 78-**<http://www.collaboratif-info.fr/chronique/quest-ce-que-lintelligence-territoriale>, Jean-Jacques Girardot, Qu'est-ce que l'intelligence territoriale, 2010
- 79-**<http://fr.slideshare.net/Khadijaguit/intelligence-conomique-et-veille-stratgique-rle-dans-le-processus-dinnovation>, Boulifa Inès, iIntelligence Économique et Veille Stratégique: Rôle dans le processus d'innovation, unité de recherche ETHICS
- 80-**<http://adil-cherkaoui.over-blog.com/article-intelligence-economique-un-mode-de-gouvernance-competitive-107726246.html>, Adil

CHERKAOUI,(2014): intelligence économique : un mode de gouvernance compétitive

81- IMF, (1998) : world economic, outlook, may

82- FMI ,Fonds monétaire international, (2014) : Perspectives De L'économie Mondiale La reprise s'affermi, mais reste inégale

83- http://www.lemonde.fr/economie/article/2008/04/08/le-cout-de-la-crise-financiere-se-rapproche-des-1-000-milliards-de-dollars-selon-le-fmi_1032439_3234.html, Le coût de la crise financière proche de 1 000 milliards de dollars, selon le FMI

84-[http://ticri.univ-lorraine.fr/ticri-vsst.fr/index.php/V SST_\(2001\)_Lesca#D.C3.A9finition_de_.C2.AB_Weak_signals_.C2.BB_selon_I._ANSOFF](http://ticri.univ-lorraine.fr/ticri-vsst.fr/index.php/V SST_(2001)_Lesca#D.C3.A9finition_de_.C2.AB_Weak_signals_.C2.BB_selon_I._ANSOFF), Humbert Lesca, Veille stratégique : Passage de la notion de signal faible à la notion de signe d'alerte précoce

85-<http://www.modeles-economiques.eu/methode-pour-exploiter-les-signaux-faibles>, Une méthode pour exploiter les « Signaux Faibles »

86-<http://www.novethic.fr/isr-et-rse/actualite-de-lisr/isr-rse/ecouter-les-signaux-faibles-pour-prevenir-les-crisis-93528.html>, Ecouter les signaux faibles pour prévenir les crises

87- <http://atlas.irit.fr/PIE/V SST/Actes%20V SST'2007%20Marrakech/24-A11-Signaux-faibles/Lesca-Kriaa.pdf>, Humbert LESCA et Salima KRIAA, RECONNAISSANCE ET INTERPRETATION DES SIGNAUX FAIBLES : UNE METHODE D'ACCOMPAGNEMENT A DISTANCE,

88-<https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/vulf.htm>,Fond Monétaire International, (2003) : Indicateurs de vulnérabilité

89-<http://leblogalupus.com/2010/09/01/indicateurs-de-crise-les-trois-parametres-vitaux-des-marches/>, Stéphane Wuille Indicateurs de Crise : Les trois paramètres vitaux des marchés

90- <http://la-chronique-agera.com/indicateurs-de-crise-a-suivre-sur-marches-financiers/>, Mory Doré,(2011): Les indicateurs de crise à suivre sur les marchés financiers

91-la banque mondiale

92- banque Natixis.

93- Eviews 7.0

94- <http://www.edubourse.com/lexique/taux-de-default.php>

95-Banques centrales

96- Fédéral réserve

97- <http://france-inflation.com/taux-directeurs-bce-fed.php>

98- <http://www.les-crises.fr/taux-directeurs/>

99- http://www.lemonde.fr/economie/infographie/2008/12/04/evolution-des-taux-la-bce-et-la-reserve-federale-des-etats-unis_1127069_3234.html